● أن كل نظرية انما هى انعكاس لواقع معين وتعبير عنه ، وانها ليست بناء فكريا يرتكز على فراغ ، بل ان جذورها تتغلغل دائما فى الواقع الذى نبتت منه .

● ان الفكر الاشتراكى ينطوى ضمن مقوماته الرئيسية التى لا تنفصل عنه ، على مبدأ ضرورة مراجعته وتعديله واعادة النظر فيه ، ولو لم نعترف بهذا المبدأ لكنا نرتكز فى عدم اعترافنا على قضايا تتنافى مع أصول الفكر الاشتراكى نفسه .

● وكلما كان الفكر الاشتراكى اسرع الى كشف اخطائه الداخلية ، ومعالجتها قبل أن تستفحل ، كان ذلك خيرا ألف مرة من الانتظار حتى يفلت الزمام ، ومعالجة الداء فى آخر لحظة بطريقة البتر .

الفكر الاشتراكى والتحدى المعاصر

دكتور فؤاد زكريا

فى رأيى أن ضرورة التجديد كامنة فى صميم الفكر الاشتراكى ذاته . فهناك على الاقل مبدآن رئيسيان فى هذا الفكر ، يحتمان القيام بمراجعة دائمة لأصول النظرية الاشتراكية :

أول هذين المبدأين أن كل نظرية انما هى انعكاس لواقع معين وتعبير عنه ، وأنها ليست بناء فكريا يرتكز على فراغ ، بل ان جذورها تتغلغل دائما فى الواقع الذى نبتت منه .

وثانيهما ان الواقع فى تغير مستمر ، وأن التحول قانون الحياة فى العالم الطبيعى والانسانى معا .

فاذا جمعنا بين هذين المبدأين ، أمكننا أن نقرر **أن الفكر الاشتراكى ينطوى ، ضمن مقوماته الرئيسية التى لا تنفصل عنه ، على مبدأ ضرورة مراجعته وتعديله واعادة النظر فيه .** ولو لم نعترف بهذا المبدأ الأخير ، لكنا نرتكز فى عدم اعترافنا هذا على قضايا تتنافى مع أصول الفكر الاشتراكى نفسه : اذ أننا عندئذ اما أن نكون ممن ينكرون تغير الواقع ، فنظن أن هذا الواقع قد ثبت وتحجر عند وضع معين ، واما أن نكون من القائلين بامكان وجود نظرية تظل محتفظة بصلاحيتها بالرغم من تغير الواقع الذى ظهرت أصلا لكى تعبر عنه .

على أن لفظ « **المراجعة** » قد أصبح من الألفاظ المشينة فى المصطلح الاشتراكى ، وأصبح الاتصاف به وصمة لا تغتفر . والواقع أنه اذا كان المقصود

من المراجعة هو معنى المروق والخيانة ، لكان لهذه الطريقة فى فهم اللفظ ما يبررها · أما اذا كان المقصود منه مجرد الانحراف عن خط أصلى ، أو اعادة النظر فيه ، فلست ارى فى اللفظ ما يشين ، **اذ ان الخط الاصلى قد ظهر فى ظل واقع معين ، والواقع دائم التغير ، فلابد من عملية اعادة نظر دائمة فى هذا الخط** · واذا أدرك المرء هذه الحقيقة عن وعى ، واستوعب مضمونها استيعابا كاملا ، لتبين له عندئذ ان الوضع المرغوب فيه هو « المراجعة » ـ بشرط أن تكون مخلصة واعية ـ وأن الوضع الذى ينبغى أن تنصب عليه الادانة والاتهام هو التمسك المتحجر بقضايا ونظريات تتغير الارض من تحتها دون انقطاع ·

على أن تغيير الواقع الذى يستتبع ضرورة مراجعة النظرية لا يعنى أن النظرية ذاتها عقيمة ، أو أنها تعجز عن أن تقدم الينا أى أساس للتنبؤ · ذلك لأن التغير ، كما قلنا من قبل ، حقيقة طبيعية ترتكز عليها كل فلسفة ذات صبغة علمية . ومن جهة اخرى فان هناك نوعا آخر من التغير ، يمكن أن يوصف بأنه تغير مفتعل أو متعمد ، يتم فرضه على الواقع قسرا من أجل هدم الأساس الذى ترتكز عليه النظرية ، والحيلولة دون حدوث النتائج التى تتنبأ بها · فالنظرية الاشتراكية تتنبأ بانهيار النظام الرأسمالى ، أو على الأقل بتزعزع أركانه ، نتيجة لحدوث تطورات معينة ، تتخذ صبغة التناقض الحاد ، فى داخله · والنظام الرأسمالى حريص على بقائه ، ويدرك من جهة آخرى أن تطوره لو سار فى طريقه الطبيعى فسوف يؤدى الى تحقيق التنبؤات التى تقول بها النظرية الاشتراكية · ومن هنا فانه يعمل على تغيير مسار تطوره بطريقة مفتعلة حتى يحول دون تحقيق تنبؤاتها · مثل هذا التغير هو ، بمعنى معين ـ أى بالمعنى السطحى الظاهرى ـ تكذيب للنظرية الاشتراكية ، ولكنه بمعنى آخر أعمق ، تأييد وتأكيد لها ، اذ أنه لم ينبعث الا عن مقاومة النظام الرأسمالى لها ، وادراكه لخطرها على كيانه ، أى عن اعترافه الضمنى بصحتها ·



ومع ذلك فان النظرية الاشتراكية اذا تمسكت بطابعها التقليدى ، ولم تعمل على مواجهة الواقع الذى تعمد النظام الرأسمالى احداث تغيرات مفتعلة فيه ، فانها تكون بذلك قد ساعدت ، بطريقة غير مباشرة ، على تحقيق أهداف خصومها ، وبالتالى على هدم نفسها بنفسها · وبعبارة أخرى ، **فاذا كان كل تنبؤ يرتكز على واقع معين ، واذا كان النظام الرأسمالى قد تعمد تغيير الواقع الذى يعتمد عليه التنبؤ الاشتراكى ، فان من الخطأ**

التمسك بحرفية هذا التنبؤ المبنى على واقع تم تجاوزه ـ حتى لو كان هذا التجاوز قد تم بطريقة مفتعلة ـ بل ان المسلك الصحيح فى هذه الحالة هو التعديل المستمر للنظرية فى ضوء الواقع الجديد .

وربما بدا للمرء أن هذه عملية لا نهاية لها : اذ أن هذا الواقع الجديد بدوره يمكن تغييره ، وعندئذ يتعين على النظرية أن تعدل نفسها من جديد ، وهكذا الى مالا نهاية . ومن الجائز أن هذا صحيح ، بل ان من الممكن أن يذهب المرء الى حد القول ان نفس عملية وضع نظرية ترسم خطوطا محددة للثورة الاشتراكية فى المستقبل ، يمكن أن تعد بمعنى معين معوقا لهذه الثورة ذاتها ، من حيث انها تنبه الخصم الى نقاط ضعفه الداخلية وتدفعه الى بذل جهوده من أجل تلافيها ، والحيلولة دون تحقيق الظروف التى تصدق فى ظلها النظرية . كل ذلك قد يكون ممكنا ، ولكنه لا يدعو الى اليأس أو التوقف عن العمل والتفكير ، بل ان كل ما يدل عليه هو أن طريق الكفاح أمام الفكر الاشتراكى طويل وشاق ومتعرج ، وأن أصحاب النظريات التى ترسم لهذا الكفاح مسارا واحدا يسير فى خط مستقيم ، غالبا ما ينتهى بهم الأمر الى واقع يصدمهم ويكذب تنبؤاتهم .

وعلى الرغم من أن ضرورة اعادة النظر فى أسس الفكر الاشتراكى تبدو أمرا واضحا لا يحتاج الى تبرير ، فان الكثيرين ممن تتيح لهم تجاربهم ، ويسمح لهم مستواهم الفكرى ، بممارسة نقد النظرية الاشتراكية ، يحجمون عن ذلك النقد ، أو لا يسيرون فيه الى الحد الذى ينبغى عليهم أن يمضوا اليه . وبطبيعة الحال فان أعداء النظرية لا يترددون فى توجيه شتى ألوان الانتقادات اليها ، ولكننا لا نود أن نتحدث عن هذا النوع المغرض من النقد ، بل ان موضوع اهتمامنا هو النقد النزيه المحايد ، فضلا عن النقد النابع من باطن الفكر الاشتراكى ذاته . مثل هذا النقد الأخير يعانى فى عصرنا أزمة ينبغى له أن يتغلب عليها . وربما أمكننا أن ندرك أسباب هذه الأزمة اذا اختبرنا الموقف الذى تتخذه كل فئة من فئات المفكرين القادرين على النقد ، ازاء أسس النظرية الاشتراكية .

فهناك فئة من المفكرين تجعل للاتساق المنطقى أهمية تعلو على كل الاعتبارات العملية . وهذه الفئة لا تتردد ، حين تجد ما تتصور أنه تناقض فى النظرية الاشتراكية ، فى الانحياز فكريا الى المعسكر الآخر ، بحيث أن خصومتها الفكرية البحتة تنتهى بها الى اتخاذ موقف الدفاع عن الرأسمالية . هذه الفئة ، التى تبدأ فى واقع الأمر بداية محايدة لا تتحكم فيها اعتبارات المصلحة أو التحيز ، تغفل فى تفكيرها حقيقة هامة لا ينبغى أن تغيب عن ذهن أى مفكر نزيه : **هى أن الاشتراكية ، حتى لو بدت مفتقرة الى الاتساق المنطقى ، ومنطوية على بعض الصعوبات الفكرية ، هى فى الوقت ذاته ضرورة عملية ، وأن قيمتها العملية هذه ينبغى أن تدفعنا الى بذل الجهد اللازم من أجل تخليصها من أية صعوبات نظرية تقع فيها .** واذن فموقف هذه الفئة من المفكرين سلبى ومفتقر فى حقيقة الأمر الى تلك النزاهة التى يدعيها أصحابها لأنفسهم . وحسبنا أن نذكر أن النظام المضاد ، الذى ينتهون الى الدفاع عنه ، ينطوى على مزيد من المتناقضات النظرية ، فضلا عن أضراره العملية والانسانية الفادحة .

وهناك فئة أخرى من المفكرين ، تدرك عن وعى هذه الحقيقة التى نبهنا اليها فى صدد الفئة السابقة ، فتوجه الى الفكر الاشتراكى نقدا نظريا ، ولكنها تؤكد ضرورة التمسك بممارسته عمليا. هذه الفئة وان كانت أشد اخلاصا من الفئة السابقة ، تعانى نوعا من ((**الفصام**)): اذ أن موقفها النظرى يسير فى جانب وموقفها العملى يسير فى جانب آخر ، مع أن التجانس بين النظر والعمل شرط لابد من تحقيقه لكى يكتمل ايمان الانسان بالهدف الذى يعمل من أجله . فالمفكرون المنتمون الى هذه الفئة يتخذون اذن موقفا لا يمكن الاستقرار عنده طويلا ، بل ينبغى تجاوزه .

وهناك فئة ثالثة تخشى أن يؤدى بها نقد الفكر الاشتراكى الى النهاية التى انتهت اليها الفئة الأولى ، أى الانحياز الى الموقف المضاد ، فتحجم عن النقد ، لا خوفا من أى عامل خارجى ، بل حرصا على البقاء فى زمرة المفكرين التقدميين . هذه الفئة تؤمن بحتمية انتصار الاشتراكية فى آخر الأمر ، وتعلم أن السير فى طريق الاشتراكية معناه مسايرة تيار التاريخ ذاته ، ونظرا الى أنها لا تريد أن تقف فى وجه حركة التاريخ ، فانها تمتنع عن الجهر بما تشعر به فى قرارة نفسها من ضرورة مراجعة أسس فكرية معينة للنظرية الاشتراكية . وهذا الموقف بعيد كل البعد عن الانتهازية ، بل انه ناجم عن الاخلاص الشديد للمبدأ الاشتراكى ذاته ، وعن الرغبة فى عدم اتخاذ موقف النقد حتى لا يفيد منه الخصم فى المعركة الضارية التى يشنها على الحركة الاشتراكية . ومع ذلك فان حركة التاريخ هذه لا تسير آليا ، وعلى نحو منفصل عن جهود الانسان من أجل تحقيقها ، بل ان سيرها فى طريقها الصحيح يتوقف الى حد بعيد على قدرتنا

على تخليص القوة الدافعة للتاريخ - أعنى المبدأ الاشتراكى - من كل ما يمكن أن يبعث فيها أى نوع من الوهن أو التردد • واذن فموقف هذه الفئة بدورها يفتقر آخر الأمر الى الحكمة وبعد النظر •

كل هذه الفئات اذن تمثل اتجاهات فى النقد الاشتراكى تفتقر الى الاكتمال أو النضج بدرجات متفاوتة • والواجب أن يتسع الفكر الاشتراكى لكل نوع من النقد ما دام هذا النقد مخلصا لا يصدر بدافع الاصطياد المتعمد للأخطاء •
بل ان قوة الفكر الاشتراكى وحيويته ، فى هذه الفترة التى نمر بها من تاريخ العالم ، تتوقفان على مدى قدرته على مراجعة ذاته ، ومقارنة أسسه النظرية بطبيعة الواقع الذى أصبحت هذه الأسس تطبق عليه ، وتعديل هذه الأسس على النحو الذى يقطع على الخصم طريق استغلال أى تناقض بين الفكر النظرى والممارسة العملية •

* * *

فى ضوء هذا المبدأ العام - أعنى الاعتراف بأن المراجعة المستمرة ضرورة حيوية للفكر الاشتراكى ، بل هى الموقف الذى يتمشى بالفعل مع أسس هذا الفكر - يصبح من واجب الكاتب ألا يتردد فى الادلاء برأيه فيما يرى أنه تعديلات لابد من ادخالها على الفكر الاشتراكى حتى يكون أقدر على مواجهة الخصومة العنيدة للفكر الرأسمالى ، وعلى أن يحقق ايجابيا رسالته الانسانية الرفيعة •

ومن المحال أن يتسع مقال كهذا ، بطبيعة الحال ، لاية مناقشة مفصلة لموضوع على هذا



القدر من الخطورة ، فضـــلا عن أن هذه المسألة يمكن ، بمعنى معين ، أن تعد المحور الذى يدور حوله كل ما يصدر من دراسات عن الاشتراكية • ولن يستطيع المرء ، فى مثل هذا الحيز ، الا أن يضع رءوسا لمسائل تستحق أن تكون موضوعا لتفكير أكثر تعمقا وتفصــيلا • فالنقاط التى سنشير اليها فى هذا المقال لا تعدو أن تــكون طرحا لأسئلة تحفز على مزيد من التفــكير ، أما الاجابات ذاتها فان الزمن ، والتجربة ، والممارسة ، هى الكفيلة بأن تضع لها أفضل صيغة ممكنة •

* * *

فكرة الصراع الطبقى :

مفهوم الطبقة من المفــاهيم الأساسية فى التفكير الاشتراكى • والتقسيم الطبقى الثنــائى التقليدى ، أعنى تقسيم المجتمع الى : **من يملكون ، ومن لا يملكون ، أو المستغلين والمضطهدين** ، هو واحد من الأسس الكبرى التى يقوم عليها التفسير الاشتراكى لتطور العلاقات الاجتماعية • ولقد كان الفهم التقليـــدى للطبقــات ، فى النظرية الاشتراكية ، فهما مبسطا الى حد ما ، يرتكز على وجود ثنائية تتخذ أشــكالا متباينة فى مختلف فترات التطور الاقتصادى ، ويقوم بين طرفيهــا تناقض حاد هو الذى يحرك التــاريخ • وآخر اشكال هذه الثنائية ، فى العصر الرأسمالى ، هو التضاد بين الطبقة البورجوازية والبروليتاريا أو الطبقة العاملة ، وعلى أساس الصراع بين هاتين الطبقتين فى عصرنا هذا تتحدد نتيجة الكفاح من أجل تحقيق الاشتراكية •

ولقد ظهر بوضوح ، منذ تجربة الثــورة الاشتراكية الرائدة فى روسيا ، أن مفهوم الطبقة هذا يحتاج الى بعض التعديل : اذ ان الثــورة ظهرت فى بلد لا يمثل العمال فيه نسبة غالبــة أو قوة ضاغطة تستطيع بمفردها أن تحمــل على أكتافها عبء الثــورة ، وكان اشتراك العمال والفلاحين فى الثورة الروسية مؤديا الى ادخال تعديل على مفهوم الطبقة ، وعلى طبيعــة الصراع الطبقى فى العصر الحـــديث ، وسميت هـــذه « **المراجعة** » المبكرة باسم « **النظرية اللينينية** » ، التى أصبحت عنصرا جـديدا مضافا الى النظرية الاشتراكية ، وان كان نجاحها على المســتوى العملى ؛ واندماجها فى التيار الرئيسى للفــكر الاشتراكى ، قد حال دون النظر اليها على أنهــا « مراجعة » بالمعنى السيىء لهذه الكلمة •

على أن التطورات الأخيرة للتجربة الاشتراكية فى مختلف أنحاء العالم قد أضفت على مفهــوم الطبقة تعقيدا هائلا ، بحيث أصبحت الثنــائية التقليدية مجرد اطار خارجى عام ، توجــد فى داخله اتجاهات متشابكة ومعقدة يتحتم على الفكر الاشتراكى أن يواجهها ويعمل لها حسابا اذا شاء أن يحتفظ بقدرته على فهم حركة المجتمع الانسانى والتحكم فيها •

فالفكر الاشتراكى التقليدى يرتكز الى حد بعيد على فكرة وحدة الطبقة العــاملة فى مختلف أنحاء العالم ، ومع ذلك فان هذه الوحدة بعيدة كل البعد عن التحقق فى وقتنا الحالى • ذلك لأن الفارق بين مستوى الطبقة العاملة فى البلاد الغنية ، ونظيرتها فى البلاد الفقيرة ، يبلغ من الضخامة حدا يحول دون تصور أية وحدة فى المصالح بينها ، ويجعل من الضرورى **اعادة النظر فى الدعوة الى اتحاد « عمال العــالم » من أجل تحقيق الثــورة الاشتراكية** •

ففى البلاد الرأسمالية الكبرى ، أصبح العمال فى مجموعهم على مستوى شبه بورجوازى ، بحيث غدا من الصعب التأثير فيهم عن طريق الاشارة الى حــالة الفقر التى تزداد ســوءا فى ظل النظام الرأسمالى • ومن الواجب أن ننبه ، كما قلنا من قبل ، الى أن هذا الارتفاع فى مستوى معيشتهم ليس ناجما عن تطور داخلى فى النظام الرأسمالى نفسه ، أو عن ميزة يتسم بها هذا النظام وتؤدى به الى رفع مستوى العمال فى داخله ، بل انه فى واقع الأمر محاولة دفاعيــة من النظام الرأسمالى لحماية نفسه ، وبالتالى فهو نتيجــة غير مباشرة

للدعوة الاشتراكية ذاتهـا . ومع ذلك فان الأمر **الواقع ، الذى ينبغى على الفكر الاشتراكى أن يواجهه ، هو أنه لم يعد من الممكن مخاطبة العامل** فى الدول الراسمالية المتقدمةعن طريق تنبيهه الى حالة البؤس التى يعيش فيها . وبعبارة أخرى فان شعار « **أيها العمال ، ليس لديكم ما تفقدونه الا أغلالكم !** » لا يمكن أن يكون قوة محركة للعامل الأمريكى أو الألمانى الغربى مثلا ، اذ أن لديه ، الى جانب أغلاله ، الكثير مما يخشى أن يفقده . ولابد للفكر الاشتراكى من أن يبحث عن وسيلة أخرى لمخاطبة مثل هذا العامل .

ومن جهة أخرى ، ففى البلاد المتخلفة ، يمكن أن يؤدى الفقر الشديد ، وانتشار الجهل ، والانحلال العام الذى يولده تراكم البؤس جيلا بعد جيل ، الى ضياع قدر كبير من صلابة الطبقة العاملة واصرارها على الكفاح ، بحيث يسهل وقوع العمال ، أو وقوع الأقلية المتزعمة لهم ، فريسة للاغراءات والمساومات ، وتصبح الطبقة العاملة فى عمومهـا قوة أقرب الى السلبية ، يسهل التسلط عليها وتوجيهها فى اتجاهات تتعارض مع مصالحها الحقيقية . وفى هذه الحالة قد يكون من المفيد التفكير فى اعطاء دور أكبر للقوى المثقفة ، التى يمكن أن يؤدى وعيها وفهمها العام للأمور الى اكسابها مزيدا من الصلابة فى الكفاح من أجل تحقيق الاشتراكية .

وعلى أية حال ففى عالم اليوم من التغيرات ما يجعل من الضرورى على المفكرين الاشتراكيين أن يعيدوا النظر فى فكرة التعارض الطبقى بين البورجوازية والبروليتاريا ، وفى الشعارات التى تجعل من هذه الطبقة الأخيرة القوة التقدمية الوحيدة التى يمكنها أن تحمل لواء الدعوة الاشتراكية . وليس معنى ذلك أن هذه الشعارات باطلة ، بل معناه أن الواقع الحالى ، فى تعقده الشديد ، يحتاج الى مراجعة وتعديل لهذه الأفكار التى ظهرت فى ظل واقع أبسط بكثير .

ولقد أدى التفاوت الشديد بين مستوى الطبقات العاملة فى البلدان المختلفة الى جعل الفوارق القومية ، فى بعض الأحيان ، أشد تأثيرا من الفوارق الطبقية . فالدول نفسها أصبحت تكون طبقات فيما بينها ، وهناك دول « **رأسمالية** » حتى بطبقاتها العاملة ودول أخرى « **بروليتارية** » حتى بطبقاتها البورجوازية . ويؤدى التباين الهائل فى المستوى العلمى والتكنولوجى بين هذه الدول الى مزيد من التعقيد فى معنى الصراع الطبقى : اذ أن طبيعة هذا الصراع وأهدافه لابد أن تختلف فى حالة الدول المتقدمة فى العلوم النظرية والتطبيقية عنها فى حالة الدول المتخلفة . **بل ان من الواجب ، حتى فى الدول الاشتراكية ذاتها ، أن تكون أساليب التطبيق فى دولة متقدمة ثقافيا وتكنولوجيا ، مثل تشيكوسلوفاكيا ، مختلفة الى حد بعيد عن أساليب التطبيق فى دولة مثل بلغاريا** . ومثل هذه المرونة فى تطبيق المبدأ الاشتراكى ذاته كان يمكن أن تؤدى الى الحيلولة دون وقوع كثير من المصاعب التى تتردد على الأسماع فى هذه الأيام .

مشكلة السياسيين والخبراء :

ومن المشكلات الهامة التى تستحق التفكير ، والمراجعة ، مشكلة العلاقة بين الجهاز السياسى والجهاز الفنى ، أو جهاز الخبراء ، فى النظم الاشتراكية . فحتى الآن كان الاتجاه السائد هو أن تكون للجهاز السياسى السلطة العليا الموجهة ، ولجهاز الخبراء سلطة التنفيذ فى الحدود التى يرسمها الجهاز الأول . ولا جدال فى أن الدوافع التى أملت هذا الوضع ، فى البداية ، كانت تغليب المصلحة العليا للأهداف الاشتراكية العامة على أى اعتبار آخر . ولكن الخبرة الطويلة فى تطبيق هذا النظام كشفت ، فى حالات غير قليلة ، عن صعوبات لم يكن من الممكن التنبه اليها فى المرحلة الأولى من مراحل التطبيق ، وهى مرحلة



تتسم عادة بقدر غير قليل من المثالية • ففى كثير من الأحيان أدى اعطاء السلطات الرئيسية للجهاز السياسى الى تجاهل أو اهمال لآراء الخبراء ، والى تهاون من جانب هؤلاء الأخيرين ، حين يجدون أن خبراتهم لا تجد لنفسها مجالا تمارس فاعليتهـا فيه • ومن جهة أخرى تحول الجهاز السياسى فى بعض الأحيان الى فئة محترفة تستهدف المحافظة على مصالحها الخاصة ، وتضع هذه الغاية فوق أى اعتبار آخر • ومثل هذا التحول يمكن أن يلحق ضررا كبيرا بالمرافق التى تحتاج ادارتها الى خبرة وكفاءة فنية ، فضلا عن انه يهبط بمستوى العمل السياسى ويشوه صورته فى أعين الناس •

فأمام الفكر الاشتراكى اذن مهمة حيوية ، هى أن يعيد النظر فى العـــلاقة بين سلطة الأجهزة السياسية وسلطة أجهزة الخبراء ، ويعيد تخطيط الحدود بينهما فى ضوء الخبرة المكتسبة من تجارب دول عديدة ، واضعا نصب عينيه أن التعارض القديم بين هذين الطرفين قد بولغ فيه ، وأن هذه المبالغة ألحقت فى بعض الأحيان أضرارا فادحة بالأهداف الحقيقية للعمل السياسى والانتـــاج الاجتماعى فى آن واحد •

التنمية والانسان :

ولقد اكتسب الفكر الاشتراكى ، ولا سيما فى الآونة الأخيرة ، من التجارب ما يسمح له بأن يعيد النظر فى مشكلة أساسية من المشكلات التى تواجهه ، ألا وهى العـــلاقة بين هدف التنمية الاقتصادية وبين القيم الانسانية بوجه عام • ذلك لأن الفكرة الاشتراكية ظهرت أصلا من أجل تحقيق أهداف انسانية رفيعة • والقوة الدافعة لكبار الاشتراكيين كانت رد اعتبار الانسان من بعد أن حالت عوامل الظلم والاستغلال طويلا بينه وبين تحقيق امكانياته بحرية • وبعبارة أخرى ، فالفكر الاشتراكى يتميز منذ عهوده الأولى بنزعة انسانية واضحة كل الوضوح • ومع ذلك فان من أكبر الانتقادات التى يوجهها خصوم هذا الفكر اليه فى هذه الأيام ، والتى يجيد هؤلاء الخصوم استغلالها ويجنون منها فائدة كبرى ، **تجـــاهله للانسان** • فكيف استطاع أعداء الاشتراكية أن يوجهوا اليها نقدا كهذا ؟

من الأمور المسلم بها أن عملية بناء الاشتراكية قد اقترنت ، فى بعض الدول ، بنوع من الضغط القاسى الذى يصعب على الانسان أن يتحمله • واذا كانت الغاية فى هذه الحالة سليمة ، فان الوسيلة يمكن أن تلحق بالغاية أفدح الضرر . ذلك لأن هذا الضغط الزائد على قوة تحمل الانسان يفترض فى أفراد المجتمع نوعـــا من الغيرية ، والتضحية فى سبيل الأجيال التالية ، لا يستطيع كل النـــاس اكتسابه فى ظل القيم التى ظلت البشرية تعيش عليها حتى اليوم ، وما زال من الحقائق المؤكدة حتى اليوم أن لدى كل انسان ميلا الى ان يشاهد فى حياته جزاء على الأقل من ثمار الجهود التى افنى عمره فى بذلها ، ويستمتع بها معنويا وماديا • وقد عرف مفكرو النظام الرأسمالى كيف يستغلون نقطة الضعف هذه ، وربما كان جزء كبير من الاضطراب الذى تعانيه بعض التجـارب الاشتراكية راجعا الى هذه المسألة بالذات •

ومن جهة أخرى فان هذا الضغط الزائد على طاقات الانسان ، وكذلك الحاجة الى توجيه المجتمع حسب خطة مرسومة مقدما ، أثار تعارضا آخر مع النزعة الانسانية ، يتمثـــل فى تقييد بعض الحريات الأساسية • والحق أن المفكر النزيه لا يملك الا أن يشعر بالحيرة حين يجد بعض النظم الاشتراكية تعطى الرأســـماليين المستغلين كل الفرص التى تتيح لهم أن يعلنوا من أنفسهم حماة لحرية التفكير والتعبير وغيرها من الحقوق التى كافح الانسان من أجلها قرونا عديدة • وأقول أن هذا الأمر محير للمفكر النزيه ، لأن مثل هـــذا المفكر يعلم حق العلم مدى زيف الحرية المزعومة فى المجتمعات الرأسمالية ، ومدى الخبث والدهاء اللذين يشكل بهما النظـــام الرأسمالى اتجاهات الرأى العام فى بلاده من خلال كافة أجهزة الاعلام ، التى هى فى الوقت ذاته مرافق ذات مصـــــالح رأسمالية معروفة • هذه حقيقة واضحة ، ومع ذلك فان كل شىء يبدو ، على الســـــطح ، كما لو كان يسير تلقائيا بحرية تامة • أما فى تلك التجارب الاشتراكية التى نتحدث عنها ، **فان الاعتراف بتقييد الحرية علنى صريح ، مما يعطى الخصوم فرصة ـ هم أبعد الناس عن استحقاقها ـ لكى ينادوا بأنهم هم وحدهم الحريصون على حرية الانسان •**

فهل كتب على الفكر الاشـــتراكى أن يقف عاجزا ازاء مشكلة الحريات التى يسميها ، على نحو غير مقنع تماما ، باسم الحريات الليبرالية ، ويجعل منه جزءا من تـــكوين النظام الرأسمالى وحده ، ويعطى بذلك للخصوم سلاحا لا يحلمون به ؟ هل سيظل هذا الفكر يحكم على نفسه بالابتعاد عن النزعة الانسانية التى كانت هى مصدر قوته الأولى ؟ والى متى سيظل يسمح لأعداء الانسان باتهام الاشتراكية بأنها لا تعيش الا داخل جدران أغلقت نوافذها ، وأوصدت أبوابها باحكام ؟ أليس التفكير فى وسيلة للخلاص من هذا المأزق أقدس رسالة ينبغى أن يكرس لها مفكرو الاشـــتراكية

جهودهم فى هذه الفترة الحاسمة من تاريخ نضالهم ؟

ان من الأمور المسلم بها أن أيدى خصوم الاشتراكية تتدخل بكل ما تملك من قوة لكى تثير الصعوبات أمام أى نظام اشتراكى تستطيع أن تمارس مؤامراتها عليه · ولكن هناك حقيقة ينبغى على الفكر الاشتراكى أن يعترف بها ويواجهها صراحة : وهى أن هذا التآمر وهذا التخريب انما يستغل اخطاء موجودة بالفعل · وبقدر ما يجد التآمر صدى فى نفوس الجموع الكبيرة من الناس ، حتى أصحاب المصلحة الحقيقية فى بقاء النظام الاشتراكى منهم ، تكون هذه الأخطاء أفدح وأخطر · وفى مثل هذه الأحوال لا ينبغى أن تقتصر مهمة الفكر الاشتراكى على التنديد بتآمر الخصم وتخريبه ، بل ينبغى عليه أن يبحث بصدق وأمانة وصراحة فى أصل العيوب ونقاط الضعف التى استطاع التآمر أن يستغلها ، والتى لولاها لما استطاع أن يجد لنفسه منفذا · **وكلما كان الفكر الاشتراكى أسرع الى كشف أخطائه الداخلية ، ومعالجتها قبل أن تستفحل ، كان ذلك خيرا ألف مرة من الانتظار حتى يفلت الزمام ، ومعالجة الداء فى آخر لحظة بطريقة البتر ·**

سياسة التعايش السلمى :

وأخيرا ، فلعل من أهم المسائل التى تشكل تحديا جبارا أمام الفكر الاشتراكى فى أيامنا هذه بالذات ، مسألة حدود سياسة التعايش السلمى · وأوضح دليل على خطورة هذه المسألة ، أن الآراء منقسمة حولها ، داخل المعسكر الاشتراكى ، الى ما يزيد عن اربعة اتجاهات يمكن تمييزها بوضوح · والاشكال الذى يواجهه مبدأ التعايش ذاته والذى يحتم بالتالى اعادة تقدير حدود هذا المبدأ ومدى امكان الاستمرار فى تطبيقه ، هو أن فكرة التعايش ، التى كان المقصود منها فى الأصل تقليم أظافر المعسكر الرأسمالى ، باشاعة جو سلمى يتنافى مع مصالح الرأسمالية التى لا تزدهر الا فى جو يسوده التوتر والعدوان ، هذه الفكرة قد تحولت فى السنوات الأخيرة الى أداة تخدم المعسكر الرأسمالى ·

ولسنا نرى ما يدعو الى تقديم أى شرح مفصل للطريقة التى استطاع بها المفكرون المدافعون عن الرأسمالية أن يقلبوا مبدأ التعايش من أداة التوريط نظامهم الى أداة لخدمة مصالحهم ، تسبب لأصحاب هذا المبدأ وواضعيه أنفسهم حرجا شديدا · لكن يكفينا أن نشير الى أنهم ، مع احتفاظهم بنوع من التعايش السلمى على مستوى الدول الكبرى ، ينتهزون كل الفرص لخرق هذا التعايش على كل المستويات الاخرى ، أعنى لايجاد حالة من التوتر المستمر ، تهدد بقيام حرب شاملة وان لم تكن تؤدى اليها بالفعل · هذا التوتر يعطى القوى العدوانية حرية العمل ، ويشل فى الوقت ذاته حركة القوى ذات المصلحة فى السلام ، لأن تدخلها لابد أن يزيد من التوتر الى الحد الذى يهدد السلام العالمى تهديدا فعليا · ومن هنا كانت حرية الحركة الواضحة التى اتسمت بها سياسة الولايات المتحدة فى السنوات الأخيرة ، والتى استطاعت بفضلها أن تلحق بالمعسكر الاشتراكى وبمعسكر الحياد الايجابى نكسات على جبهات متعددة ·

هناك اذن حاجة ملحة الى اعادة تقويم سياسة التعايش السلمى واختبارها فى ضوء التجارب الأخيرة ، لا سيما وأن هناك ثورة على هذه السياسة داخل المعسكر الاشتراكى نفسه · ولكن مما يزيد المسألة تعقيدا ، أن اتباع هذه السياسة يبدو أمرا لا مفر منه ما دام المعسكر الرأسمالى ، وعلى رأسه الولايات المتحدة ، لا يزال هو المتفوق اقتصاديا وعسكريا · فالمواجهة المباشرة مستحيلة ما دام الخصم سيلجأ فيها ، اذا وجد نفسه فى مأزق شديد ، الى استخدام كل ما يملك من قوة · وعلى هذا الأساس يبدو المعسكر الاشتراكى مضطرا الى الأخذ بشكل من أشكال سياسة التعايش السلمى ،



الى أن ينقلب الميزان الاقتصادى لصالحه • وبعبارة أخرى فهنـــاك نوع من المهـــادنة الســــياسية والعسكرية ، يجرى خلالها العمل على أشده من أجل تعويض النقص وسد الفراغ فى الميـــدان الاقتصادى • وبهذا المعنى يبدو التعايش السلمى مرحلة مؤقتة تمنح المعسكر الاشـــتراكى مهلة يستطيع خلالها أن يلحق بالمعسكر الرأسمالى ثم يسبقه فى الميدان الحقيقى الذى سيقرر نتيجـة المعركة ، وهو ميدان الانتاج الاقتصادى • فاذا ما تحقق له هذا الســــبق ، أمكن أن تحل كل المشكلات الأخرى دون عناء •

ولكن هذا التصوير للموقف يكشف لنا عن تعقيدات هائلة فى الصراع الراهن بين المعسكرين • ذلك لأن النظام الرأسمالى يدرك بدوره هـــذه الحقيقة ، ويعمل كل ما فى وسعه للحيلولة دون تحقق الظروف التى قد تساعد الخصم على التفوق عليـــه • وليس التوتر الذى يخلقه ، والحروب الصغيرة والمتوسطة التى لا يكف عن اثارتها ، سوى محاولات لزيادة عبء التسلح على العالم الاشتراكى والعالم الثالث ، أى على المعسكر صاحب المصلحة فى السلام • ومن الواضح أن التفوق الاقتصادى الراهن للمعسكر الرأسمالى يسمح له بتحمل أعباء التسلح والرفاهية الاجتماعية فى آن واحد ، على حين أن هذه الأعبــــاء تحد من قدرة المعسكر الاشتراكى على تحقيق الرفاهية ، فضلا عن أنها تؤخر عملية لحاقه بالعالم الرأسمالى فى الميدان الاقتصادى • وبعبارة أخرى فان التعايش السلمى فى ظل التوتر الراهن لا يحقق الغرض المقصود منه ، وهو أن يعطى المعسكر الاشتراكى فسحة من الوقت يستطيع خلالها أن ينـــال بالتدريج قصب السبق فى البناء الاقتصادى •

ومن جهـــة أخرى ، فاذا حاول النظـــام الاشتراكى أن يضاعف من جهده حتى يستطيع تحمل اعباء التسلح والنمو الاقتصادى معا ، فانه سيصطدم حتما بذلك العامل الانسانى الذى أشرنا اليه من قبل ، وسيضطر الى اتخاذ مزيد من تدابير الضغط المادى والمعنوى ، وهذا وحده عامل من عوامل تأخير التفوق المنشود •

انها اذن صورة معقدة غاية التعقيد ، وهى نوع من المعادلة الصعبة ذات الحدود المتعددة • وفى اعتقادى أن الفكر الاشتراكى يستطيع أن يجد لنفسه مخرجا من هذا المأزق لو واجهه فى تعقده وتشابكه مواجهة صريحة ، وتلك على أية حال من التحديات الكبرى التى تقابل هذا الفكر فى المرحلة الراهنة من تاريخه •

* * *

ان مراجعة الفكر الاشتراكى لنفسه فى ضوء التطورات الأخيرة ضرورة لا مفر منهـا ، بل هى المعيار الحقيقى الذى يكشف عن مدى اخلاص هذا الفكر لأهدافه • أما التمسك الحرفى بالنظريات التقليدية دون محاولة لتجديدها تمشيا مع ظروف عالم سريع التغير ، فلا يؤدى الا الى تشويه للفكر الاشتراكى ، وللتجربة الاشتراكية ذاتها • وفى اعتقادى أن تحقيق تجربة اشتراكية مشوهة أشد ضررا حتى من العجز عن تحقيق أى نوع من التجربة الاشتراكية • ذلك لأن من السهل أن يخلط الناس بين الصورة المشوهة وبين مبدأ الاشتراكية ذاته ، فيكون فى ذلك ما يعوق ظهور أى تطبيق صحيح لهذا المبدأ فى المستقبل •

ان طريق الاشتراكية هو طريق التـــاريخ ، ولكن التاريخ لا يصنع نفسه بنفسه ، ولا يتكشف مساره الا لأولئك الذين يحسنون التفكير فيه ، ويتبينون اتجاهه من خلال ذلك الضباب الكثيف من التعقيدات التى تخفى معالمه • ولن يكون فى وسع أى مفكر أن يساير حركة التاريخ لو سار معها ردحا من الزمن ثم تصور أنه اهتـــدى الى الطريق ، وظل سائرا بعد ذلك فى خط مستقيم لا يلتفت يمنة ولا يسرة • كلا ، ان أعين العقـــل ينبغى أن تظل مفتوحة على الدوام • ومسار التاريخ فى هذا العالم المعقد الذى نعيش فيه شديد التعرج والالتواء ، واتجاهه يزداد تعقيدا كلما بدا لنا أننا نقترب من الهدف • ولا بديل لكل مفكر تقدمى من أن يبذل كل ما أوتى من قوة لـــكى يحلل الواقع المعقد الذى نعيش فيه ، ويتجاوز فى تحليله هذا مرحلة الحلول الســـهلة والاجابات السريعــــة والتفسيرات المعدة سلفا •

فى هذا الطريق الشاق الطويل الذى ينبغى سلوكه من اجل تحقيق الاشتراكية ، لن يكون فى وسع أحد أن يدعى أنه توصل وحده الى كل الاجابات عما يعترضه من المشكلات ، ولكن حسب الفـــكر أن يثير التساؤلات وينبه الى خطورة العقبات ، أما الاهتداء الى الاجابات الصحيحة ، والسعى العملى من أجل تحقيقهـــا ، فتلك مهمة أجيال انسانية كاملة •

فؤاد زكريا

التكنولوجيا وتطور الصراع العالمي

دكتور أسامة الخولي

الحديث عن وقع التقدم التكنولوجي على الفكر الاشتراكي المعاصر حديث له أهميته الخاصة اليوم . ومع أننا نربطه – في غمرة أحداث الساعة – بأقربها الى الذهن – مثل أحداث تشيكوسلوفاكيا الأخيرة ، الا أنه من الخطأ أن ننسى أن هذه المسألة تشغل بال المعسكر الاشتراكي منذ عدة سنين وأننا كنا نشير اليها في تفسير الأحداث السياسية داخل المعسكر الاشتراكي وفي علاقاته بالعالم النامي وبالدول المتقدمة . بل اننا نستطيع أن نذهب الى ما هو أبعد من الخلافات بين الصين الشعبية والاتحاد السوفييتي ومن مبادرات رومانيا في علاقاتها بالعالم الغربي ، الى البدايات الأولى لتبادل الخبرات والخدمات التكنولوجية بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي ابان الحرب الباردة وأيام أن كانت أعمال لجنة النشاط المعادي لأمريكا بالكونجرس تجري بهمة ونشاط .

ولكن هذا الحديث محفوف – في الوقت ذاته – بكثير من الصعاب . فالمصادر المتاحة فيه – لكاتب هذه السطور ، على الأقل – محدودة . والنذر اليسير الذي يتداول منها لا يشفي غليل المتعطش الى دراسة عميقة شاملة لهذا الموضوع الحيوي . وهو يمثل وجهة نظر واحدة في هذا الموضوع ، تمر مر الكرام بما عداها . ومن الأمانة أن نؤكد في مستهل هذا الحديث ادراك الكاتب الكامل لقصور هذه المصادر عن تزويده بما يسمح بعرض واف مقنع لوجهات النظر المختلفة في أنحاء العالم الاشتراكي الذي يضطرم اليوم بالأفكار المتصارعة .

ثم ان الحديث عن موقف الفكر الاشتراكى من التقدم التكنولوجى يدور على الحدود المتاخمة لعالم الاقتصاد من ناحية ولعالم التفاصيل الفنية للانجازات التكنولوجية من ناحية اخرى . ومن الامور الهامة — والعسيرة فى نفس الوقت — الاهتمام بصفة خاصة بعدم الخلط بين هـذه الجوانب .

وانى ، وان كنت قد ترددت كثيرا قبل الاقدام على الخوض فى هذا الموضوع — فى مثل هذه الظروف — ، فلقد تغلبت ضرورة بدء الحديث فيه على كل التحفظات والمخاوف .



وسيكون هذا العرض ـ بحكم الضرورات التى اشرت اليها ، موجزا • ولكنى أرجو أن يكون بدايه لدراسات أكثر عمقا وتفصيلا لجوانب الموضوع كلها ، وبما يتيح للقارىء العربى فهما أعمق لحقيقة الأحداث الحاسمة التى تجرى فى العالم الاشتراكى اليوم ، وللمسائل الفكريه المؤثرة فيها ، المتأثرة بها • ولقد آثرت أن يقتصر الحديث على أمرين محددين . **اولهما موقف المعسكر الاشتراكى من مسالة قيام ثورة تكنولوجية فى العالم فى العقود الاخيرة ، والمعايير التى يحددها للاجابه على هذا السؤال بالايجاب • والامر الثانى هو موقف الفكر الاشتراكى مما يثار حول قضاء هذه الثوره على صراع الطبقات وتحقيقها لحلم الرخاء السيوى بعيدا عن عقائده •**

ديالكتيك الانتاج

يقوم بحث **كارل ماركس** فى التكنولوجيا على أساس دراسة ديالكتيك عنصرى الانتاج : الجماد من ناحيه ، والانسان من الناحية الأخرى • وعنده ان تطور أدوات العمل لا يجرى بعيدا عن العمليات الاجتماعيه الأخرى ، بل هو جزء من نشاط الانسان كله • والتطور التكنولوجى ، بهذا ، عملية تاريخية يتم خلالها التحول المستمر لوظائف عمل الانسان الى المعدات والوسائل الفنية المستخدمة فى الانتاج •



ويلى هذا ، فان الفكر الاشتراكى يرفض اعتبار التكنولوجيا مجرد « **مجموعه وسائل العمل** » فقط • وهو يرفض أيضا فكرة دراسه تاريخها عن طريق تحليل هذه الوسائل ، بعيدا عن علاقاتها العضوية بالانسان وبقدراته العضلية والذهنية والعصبية • ولقد دفع هذا التعريف القاصر ، بعض المفكرين الاشتراكيين فى أوروبا الشرقية الى حد تعريف التكنولوجيا بأنها « **كل الوسائل المادية التى يصنعها المجتمع ، وكل الأساليب التى يستخدمها فى كافة النواحى الاجتماعية** » (تيسيمان) وهذا تعريف فضفاض ليست له حدود واضحة • ولعل تعريف ماركس لها بأنها « **أدوات انتاج الانسان الاجتماعى** » ـ مع شىء من التعديل ـ هو الذى يقودنا الى التعريف السوفييتى بان التكنولوجيا هى « **مجموعة أدوات سيطرة الانسان الاجتماعى على الطبيعة ، كما تشكلت من خلال العملية التاريخيه لاكتساب مواد الطبيعة وظائف عمل الانسان وعاداته وخبراته ومعرفته (التكنيك) وفى ادراكه واستخدامه لقوى الطبيعة وقوانينها فى الانتاج** »

وتاريخ التكنولوجيا ، اذن ، هو تاريخ تطور العلاقة بين مجموعة عنصرى الانتاج التى يطلق عليها اسم مجموعة « **الانسان ــ المكنة** » أو « **الانسان ــ التكنولوجيا** » . ويدل استعراض هذا التاريخ على أن التطور سار فى اتجاه زيادة دور العنصر الجماد فى هذه المجموعة والاقلال من أهمية العنصر البشرى . ولا يعنى هذا أن التطور سينتهى بانفصام العلاقة بينهما ، لأن دراسة تطور التكنولوجيا لا تقتصر على أدوات الانتاج وحدها ، ولا على علاقتها بما يجرى عليه العمل . ولكنها تهتم ــ أولا وقبل كل شىء ــ بعلاقة أدوات الانتاج بالقائم بالعمل ، أو الانسان ــ أو بديالكتيك عنصرى الجماد والانسان فى مجموعة (الانسان ــ التكنولوجيا » كما قلنا من قبل .

وليست الثورات أمرا جديدا فى عالم التكنولوجيا . فاننا نستطيع أن نقول ان كل اكتشاف علمى هام يؤدى الى « ثورة » فى التكنولوجيا . الا أننا لا نستطيع أن نتحدث ــ طبقا للمفاهيم السابقة ــ عن ثورة تناظر ما يعرف باسم الثورة الصناعية ما لم يشمل التغير الذى يحدثه النظام التقنى بأسره ــ ومالم يكن بداية لمرحلة تاريخية جديدة تناظر فى نتائجها الاجتماعية التحول من أدوات الحرفى الى المكنات فى الثورة الصناعية الأولى .

ويقال أن الثورة الصناعية الأولى انتقلت بالانسان من استعمال الادوات اليدوية التى يتحكم هو فيها مباشرة الى استخدام المكنات فى الانتاج . ونلاحظ أن هذا التشخيص لا يعتبر المحرك البخارى مثلا ، أو الزيادة الهائلة فى الطاقة الجماد التى أتاحها للانسان ــ سببا فى حدوث هذه الثورة ، على عكس ما يقول به كثير من المفكرين الرأسماليين . ولقد استغل الانسان الطاقه الجماد الكائنة فى الرياح ومساقط المياه قبل ذلك بعدة قرون . وانتشار الطاقة الجماد لا يمثل ــ فى حد ذاته ــ تغيرا كيفيا يرقى الى مرتبة الثورة . والرأى طبقا لهذا التعريف ــ هو أن المحرك البخارى كان وليد الثورةالصناعية ، لا سببها : لأن أدوات العمل الجديدة التى جاءت بالثورة ــ أو جاءت بها الثورة ــ هى التى جعلت صناعة المحرك البخارى ممكنة . **وبهذا يكون تحول وظائف الأداة الى المكنة هو أهم حقيقة مرتبطة بحدوث الثورة الصناعية ، لأنه يمثل تغييرا جذريا فى علاقة الانسان بالجماد فى أسلوب الجمع بينهما فى مجموعة « الانسان ــ التكنولوجيا » . والثورة التى نعنيها هنا تمس كيان المجتمع كله فى سياق اجتماعى ــ اقتصادى ، ولا تقتصر على قوى الانتاج وحدها .**

فاذا ما استعرضنا اتجاهات التقدم البارزة فى العقود الأخيرة والتى يثور حولها التساؤل ، فسنجد أنها تتمثل فى الاستغلال السلمى للطاقة النووية وفى غزو الفضاء الخارجى وفى ازدياد أهمية المعالجة الكيماوية بحيث أصبحت تقف جنبا الى جنب مع المعالجة الميكانيكية والمعالجة الطبيعية اللذين ألفناهما فى الثورة الصناعية ، ثم أخيرا ، فى التطلع الى امكانيات المعالجة البيولوجية فى الصناعة ، على شكل عمليات بيولوجية صناعية لا عهد لنا بها قبلا .

تكنولوجيا الأوتومية

وينطبق على كل واحدة من اتجاهات التقدم البارزة هذه القول بأنها « **ثورة** » فى عالم التكنولوجيا . الا أنها ــ شأنها فى هذا شأن الطاقة الجماد فى الثورة الصناعية ــ لا تمثل ثورة تكنولوجية أو صناعية ثانية ، لأنها لا تمس ــ فى حد ذاتها ــ طبيعة علاقة الانسان بأدوات الانتاج . انما يخصص الفكر الاشتراكى أهمية خاصة للأوتومية فى هذا الصدد . فهذه الاتجاهات الثورية فى التكنولوجيا لم تكن لتتحقق الا بفضل تغير جذرى فى علاقة الانسان بالمكنة يتمثل فى بلورة وظائف الانسان **الذهنية** بوضوح فى عمليات تكنولوجية ، مثل أجهزة الاشراف والتحكم والاختبار والبرمجة للعمل الآلى . ويحدث هذا تغيرا جذريا فى « **النمط التكنولوجى للانتاج** » ، أى فى طريقه الجمع بين العنصرين البشرى والجماد فى مجموعة « الانسان ــ التكنولوجيا » . ويؤدى هذا التغير ، بدوره الى تغير فى « **النمط الاجتماعى للانتاج** » ، أى فى علاقات الانتاج .

وتزيل الأوتومية ذلك التناقض القائم بين الانسان والمكنة الذى خلقته أساليب الانتاج فى الثورة الصناعية الأولى . فاحتياجات تطور شخصية الانسان تتناقض مع مقتضيات تخصصه فى عمل واحد لا يتغير ولا يتطور . والمكنة هى العنصر المسيطر فى مجموعة « **الانسان ــ المكنة** » كما تشكلت خلال هذه الثورة وعلى الانسان أن يوائم نفسه مع المكنة التى يكون معها كلا واحدا . وهو عبد لها ، وان كانت قيوده الفسيولوجية والعصبية قيودا على قدراتها الكامنة . وهناك تناقض أساسى

أخر يقوم على جانب تناقض الانسان ــ المكنة ، الا وهو التناقض فى العلاقات الاجتماعية التى يأتى به الاستغلال . ويتهم الاشتراكيون المفكرين الراسماليين بتجاهل هذا التناقض الهام فى المجتمع الراسمالى ، على حساب تأكيد عبودية الانسان للمكنة .

وبهذا تصبح الأوتومية أعم صورة للعملية التاريخية التى جرى بها تحويل وظائف عمل الانسان باطراد الى الآلة . **فالتكنولوجيا تقوم الآن بالعمل الذهنى ، كما قامت قبلا بالعمل اليدوى .** ولقد نشأت عنها علوم تقوم بتحليل علاقتها بالانسان وتدرس الجوانب المختلفة لعلاقته بها ، مثل السيبرنيات . وتقف هذه العلوم وسطا بين العلوم الطبيعية والتطبيقية فى جانب وبين الانسانيات فى الجانب الآخر . ويتوقف مستقبل التكنولوجيا الآن ، والى حد بعيد ، على دراسة وتطبيق نظم عمل الكائنات الحية تطبيقا عمليا . وبهذا تتجه المعرفة الانسانية مرة أخرى نحو التكامل ، بعد أن انعكس عليها فى الماضى صراع الطبقات وأصبحت مقسمة الى نشاطات مبتورة منعزلة عن بعضها البعض .

ولما كان دور الانسان يتناقض فى مجموعه **« الانسان ــ التكنولوجيا »** مع تطبيق كل فكرة علمية جديدة ، فان هذا سيفسح الطريق أمام الانسان لكى يحقق امكانياته كلها . وتكنولوجيا الأوتومية لا تحتاج الى قوة الانسان العضلية ومهاراته اليدوية ، بل الى جهود العالم المهندس الفنى . ويساعد هذا على تطور شخصية الانسان واطلاق حريته من اسار المكنة ، بل انه يقصى الانسان عن جوانب العمل الآلية التى لا تتجانس مع طبيعته ، تاركا له النشاط الذهنى الخلاق الذى يتفق أساسا وطبيعته .

الثورة الصناعية الجديدة

ويتفق المفكرون الاشتراكيون مع غيرهم فى أن السمات الرئيسية للثورة الصناعية الجديدة هى :

١ ــ الاتجاه نحو الأوتومية فى الانتاج وتحول انتاج الثورة الى الشكل الصناعى ، بحيث تصبح النشاطات الاخرى ، مثل الزراعة والتشييد والخدمات الاجتماعية والترفيهية ، بل وحتى الثقافية ، صناعات هى الاخرى .

٢ ــ حدوث تغيرات هامة فى الكيان الاجتماعى نتيجة لقلة الحاجة الى العمل اليدوى وزيادة العمل الذهنى المطردة .

٣ ــ تحسن ظروف العمل وازالة التناقضات القديمة بين الانسان والمكنة والريف والحضر والعمل والفراغ .

٤ ــ عالمية هذه الاتجاهات وانتشارها فى العالم كله ، دون أن تقتصر على جمع من الدول فقط ، كما حدث فى الثورة الصناعية الاولى .

فالى أى مدى يستمر هذا الاتفاق فى وجهات النظر بين الفكر الاشتراكى والافكار الاقتصادية والاجتماعية المتطورة فى الفكر الراسمالى ؟
يقول الاشتراكيون ان العلم والتكنولوجيا يتطوران دائما داخل اطار محدد من العلاقات الاجتماعية ، قد يساعد أو قد يعوق التقدم العلمى والفنى وأن هذا هو الذى يحدد ، فى النهاية ، النتائج الاجتماعية للثورة الصناعية الجديدة .

ويتطرق هذا بنا الى الموضوع الثانى فى عرضنا ، وهو موقف الفكر الاشتراكى مما ينادى به الفكر الراسمالى من أن الثورة الجديدة تقضى على صراع الطبقات . ويدللون على هذا بالاحصائيات التى تشير الى تناقض الطبقة العاملة (البروليتاريا) فى الدول الراسمالية المتقدمة والى أن الأمر سينتهى الى اندماج البروليتاريا فى طبقة متوسطة عريضة والى انتشار الملكية فى المجتمع .

ومن المسلم به أن الأوتومية تؤدى الى ارتفاع انتاجية العمل ارتفاعا واضحا والى نقص الاحتياجات من العمالة . ولا يزال المصنع الآلى قادرا على تحقيق الربح دون استغلال للعمال ، وعن طريق استغلال الآلات وحدها . **بل ان بعض الكتاب قد ذهب الى حد القول بان العمال هم الذين يستغلون رأس المال اليوم ، مشيرين الى أن العمال يتقاضون حوالى ٧٠٪ من الدخل الناتج عن العمل ، بينما تنتج الأدوات الراسمالية وحدها ٩٠٪ من الثورة !!**

ولا ينكر المفكرون الاشـــتراكيون أن بعض الماركسيين المتزمتين قد تجاهلوا بالفعل الظواهر الجديدة التى بدت فى عالمى التكنولوجيا والاقتصاد ، وأنهم قد أفسحوا بتخلفهم عن مجرى الاحـــداث الطريق لهجوم جديد على الاشتراكية فى صميمها . ولقد ثارت فى السنين الأخيرة نقاشات واسـعة داخل المعسكر الاشتراكى حول تعريف الطبقـــة العاملة تعريفا جديدا يحل محل التعريف الذى يقصرها على المأجورين المستغلين المتصلين اتصالا مباشرا بأدوات العمل القائمين بالعمل اليدوى والمنتجين المباشرين للقيمة الفائضة .

والرأى الآن هو أن الاستغلال يشمل اليوم العالم والمهندس والموظف الادارى ، لأن الأوتوميه تمزج العمل اليدوى بالذهنى . وليس من الضرورى اذن أن يقوم تعريف البروليتاريا على ارتبـــاط العامل مباشرة بوسائل الانتاج ، بل بانفصاله عنها ؛ بمعنى أن البروليتاريا هى الطبقة التى لا تملك وسائل الانتاج والتى تتقاضى أجرا على عملها . ولقد قال ماركس نفسه ان الناتج فى الانتاج الرأسمالى يأتى عن طريق « **العمل الجماعى** » وانه ليس من الضرورى للقيام بعمل منتج ان يقوم المرء بالعمل اليدوى بنفسه ، بل يكفى ان يكون احد مكونات ما أسماه « **العامل الجماعى** » — وان يقوم باحدى وظائف الانتـــاج الثانوية . ولقد أدى به هذا الى حد اعتبار المدرس عاملا .

الا أن الأمر ليس بهذه البساطة . فبينمـــا يؤكد بعض المفكرين الاشتراكيين ذوبان الفوارق بين عمال « **اليـــاقة البيضاء** » وبين العمـــال اليدويين ، يشير آخرون الى خطر الخلط بين العمال والموظفين فى عالم اليـــوم ويؤكدون أن المشرفين والمديرين والمهندسين فى المناصب الكبيرة وأعضاء مجالس الادارة افراد فى الطبقـــة البورجوازية ويصرون على أهمية اعتبار المستخدمين والمهندسين والفنيين القائمين على الانتـــاج فئة خاصة من البروليتاريا لها صفات تميزها عن غيرها .

الفكر الاشتراكى والثورة الصناعية

وأخيرا ، ما هو موقف الفكر الاشتراكى من المشاكل الاجتماعية التى تثيرها هذه الثـــورة الصناعية الجديدة ؟ وبالذات مشاكل تغير هيكل العمالة (مشكلة البطالة) وتحسن ظروف العمل عموما (مشكلة الفراغ) .

ومن الواضح ، بالنسبة للمشكلة الأولى ، أن زيادة انتاجية العامل وانخفاض نسبة المشتغلين بالانتاج المادى يؤدى الى ارتفاع نسبة العاملين فى النشاطات غير الانتاجية والى زيادة النشـــاط الاجتماعى الى أبعد من حدود الانتاج المادى ذاته ؛ بحيث يشمل الآن العلم والسياحة واللهو ، مثلا ،

ويقول الاشتراكيون ان هذا يخلق تناقضا أساسيا فى العلاقة الاجتماعية الرأسمالية وأن هذا يؤدى فى النهاية الى اعاقة الانتاج واهدار امكانيات ماديه وبشرية وتعطلها ، أو الخفض من انتاجيتها .

أما فى المجتمع الاشتراكى ، فان نمو القطاع غير الانتاجى يتجه مباشرة وبلا تناقضات وجهه العلم والتعليم والخدمات الصحية والثقافية مثلا ، أى الى مجالات الخدمة المباشرة لاحتياجات الانسان . وبهذا تنطبق تماما احتياجات التقدم العـــلمى والتكنولوجى مع طابع المجتمع الخالى من الطبقات ، مؤكدة انسانية الانسان ومحققة امكانياتهـــا الى أقصى حدودها . ويقدر أحد العلمـــاء السوفييت عائد زيادة انتاجية العمال المدربين بما يربو على ٢٥ مرة فى الانفاق الاجتماعى على تعليم الصغار . وهو يقول ان هذا الانفاق يسترده المجتمع بعد سنة ونصف فقط من بدء المواطن حياته العاملة ، تاركا عائد بقية حياته العامله كلها ربحا صافيا للمجتمع بلا انفاق من اى نوع وباختصـــــار ، فان الأوتومية لا تخلق مشكله بطالة فى المجتمع الاشتراكى كما يحدث اليوم فى الولايات المتحدة الأمريكيه . ويتجه المجتمع الاشتراكى فورا نحو التعليم والتدريب الصناعى وتعلم الحرف الجديدة . ويخلق هذا مزيدا من العلماء والمهندسين والفنيين ، بدلا من العمال اليدويين والفلاحين والكتبة .

ولا ينكر هذا القصور النظرى أن تحقيقـــه يفترض قدرة المجتمع على احداث التغيرات المطلوبة فى الاقتصاد وفى هيـــكل العمالة فى الوقت المناسب ، وأن هذا لا يحدث بصورة تلقائية فى المجتمع الاشتراكى . ولكن المفكرين الاشتراكيين يشيرون فى هذا الصدد الى أن الأوتومية ذاتهـــا — على شكل الحاسبات الالكترونية مثلا — تسهم فى تقديم الحل . وهكذا ، يحتاج التخطيط الى خدمات الأوتومية ، بينما تحتاج هـــذه الأخيرة بدورها الى اقتصاد مخطط كى تتحقق تحقيقـــا كاملا ، عن طريق الموازنة المســـتمرة المثلى بين

وحدة الثورة الاشتراكية فى الوطن العربى

احمد عبد الوهاب

كاملا ، عن طريق الموازنة المستمرة المثلى بين العرض والطلب والانتاج والاستهلاك وغير ذلك من العوامل الأخرى . ولن يتحقق هذا كله الا بالتخطيط على مستوى الدولة ، وليس على مستوى الشركات والأفراد - الأمر الذى يدركه اليوم الراسماليون أنفسهم .

ولاول مرة فى التاريخ يجد العامل اليوم فرصة حقيقية لتخصيص قدر من وقته للفراغ يساوى تقريبا الوقت المخصص للعمل . وبينما يثير هذا مخاوف الكثيرين فى المجتمع الرأسمالى لأن نظام العمل وعلاقاته ، ومن ثم ثقافته ، لا تجعله قادرا على استغلال هذا الوقت استغلالا طيبا يزيد من امكانياته ويحقق له أكبر قدر من السعادة . ويخشى هؤلاء ان ينصرف العامل فى وقت فراغه الى مزيد من اللهو الضار بنفسه وبالمجتمع .

ويحقق المجتمع الاشتراكى ، من الناحية الاخرى ، فرص النشاط الخلاق الحر بما يسمح بتطور العامل الروحى فى وقت فراغه . والهوايات التى تمارس اليوم فى اوقات الفراغ ليست سوى أعمال خلاقه تقترب رويدا رويدا فى مستواها الفكرى وطبيعتها من مستوى وطبيعه العمل ذاته . ويعنى هذا ان التناقض القائم حتى الآن بين العمل والفراغ سيزول بالتدريج . **وهذا هو الاثر الحضارى الضخم للثوره الصناعيه الجديده .**

فبينما يستغرق العمل الحر الخلاق وقتا أكبر وأكبر من الفراغ - الى جانب وقت اللهو والتسليه - يطرح العمل جانبا صفاته السلبيه ويتخلص من الملل وعدم اثارة الاهتمام والارهاق العصبى ويصبح بدوره نشاطا حرا خلاقا . وهناك فرق شاسع بين عمل العامل الواقف أمام آلة تقليديه فى مصنع تقوم بنفس العمل فى تكرار ممل مرهق ، وبين العالم فى معمل الابحاث أو حتى الملاحظ فى وحدة انتاج أوتوميه ، يراقب انتظام عملها من حين لآخر ويهرع للبحث الذهنى الذكى عن مصادر الخلل فيها عند حدوثها ويبادر بفضل مهارته وتدريبه على تطبيق استنتاجاته فى اصلاحها واعادتها الى العمل ثانية فى أقصر وقت ممكن

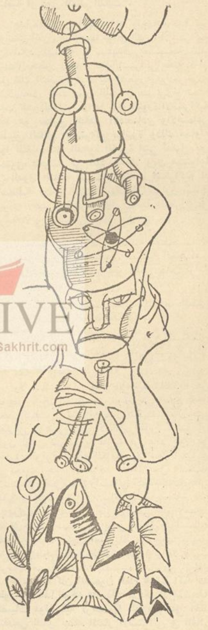
ويعنى هذا كله - فى النهايه - **انه بينما تزيد الثورة الصناعية الجديدة من حدة التناقضات فى المجتمع الراسمالى وتتعارض مع تنظيمه الاجتماعى ، فانها تؤدى فى المجتمع الاشتراكى الى عالم الرخاء والسلام الذى يجرى الانتاج فيه داخل نظام واحد متكامل لخطة موحدة مثلى -** عالم تزول فيه كثير من التناقضات القديمة ، بين العمل اليدوى والعمل الذهنى ، بين الانسان والمكنه ، بين العمل والفراغ .

أسامة الخولى

الثورة الاشتراكية وأهدافها :

اننا نتصدى فى مقال محدود لموضوع لا حدود لمجالات الحديث فيه . ولهذا ننبه منذ البداية الى أننا لا نريد بالحديث عن الثورة الاشتراكية وأهدافها الا القدر اللازم ليكون مدخلا لبيان ما نعتقده من صلة وثيقة وموضوعية بين الأهداف المتعددة للثورة الاشتراكية فى الوطن العربى . **تلك الأهداف التى لا يمكن انجازها بنجاح الا فى اطار وحدة الثوره الاشتراكية فى الوطن العربى .** واذا كان المدخل لابد وان يكون على قدر من البداهة تجنبنا التوقف عنده فاننا نختار أن نبدأ الحديث بالقول البديهى وهو **أن أى نظام اقتصادى أو اجتماعى أو سياسى لا يمكن أن يكون مفرغا من** مضمون محدد . **ومن هنا يمكن القول بان أى نظام لا يقصد لذاته وانما يقصد به تحقيق أغراض اجتماعية أو اقتصادية أو سياسيه تشكل بمضامينها حلولا مناسبة لمشكلات واقعية تعانى منها الجماهير فعلا .** أن هذا يبدو بديهيا بما فيه الكفاية ومع هذا فان تاريخ الجنس البشرى قد أثبت أنه من الممكن أحيانا أن تنسى الروح الأصلية التى أملت التغيير الذى عبئت له طاقات بشرية كبيرة ودفعت من أجله تضحيات بالغة .

واذا اخذنا مثلا الفكر التقدمى فلا شك فى أن المفكرين والفلاسفة قد أجهدوا أنفسهم عبر القرون فى دراسة المشكلات الاجتماعية المعاصرة لهم محاولين كداب العلماء ايجاد صيغ جديدة تحل محل الصيغ القديمة للعلاقات الاجتماعية . وقد أدت هذه الافكار عن طريق تجسيدها فى نشاط انسانى بناء الى قيام عديد من الثورات الكبرى التى استهدفت تحرير الانسان من القيود التى تكبله بها علاقات اجتماعية مضى أوانها . ثم جاءت الثورة الاشتراكية مبتدئة بثورة أكتوبر الروسية فغيرت الكثير من العلاقات



الاقتصادية والعالمية فى خلال نصف القرن الأخير كما تغيرت أشياء كثيرة فى جميع أنحاء العالم وظهرت بدل المشكلات التى قضت عليها الثورات الاشتراكية مشكلات جديدة بعضها كان مصدره ذات الثورات الاشتراكية فى المجتمعات التى غيرتها وبعضها كان مصدره رد فعل الثورات الاشتراكية فى المجتمعات التى لم تدركها **وهكذا طرحت الظروف على الاشتراكيين وعلى غير الاشتراكيين معا مشكلات** لم تكن موجودة من قبل واستمر قانون الصراع بين القديم والجديد **يحرك أجيالا جديدة نحو غايات جديدة .**

وترتب على هذا التدفق الحيوى لمشكلات التطور وتنوع مضامينها أن نجاح أى نظام فى أية دولة عصرية لم يعد متعلقا بالعناوين التى تحملها النظم ولكن بمقدرة اى نظام على حل المشكلات التى تطرحها ظروفه الموضوعية حلا تقدميا يتحقق به الرخاء والحرية للجماهير .

وقد لحق هذا التطور بمفهوم الثورة الاشتراكية نفسها وكان لابد أن يلحقها فقد بدات الثورة الاشتراكية كما هو معروف كمحاولة لتطبيق الأفكار الاشتراكية الكلاسيكية التى نادت بالغاء الملكية الخاصة ، وسيطرة الطبقة العاملة على وسائل الانتاج وعلى الدولة بقصد تصفية طبقة الرأسماليين واستغلالهم للطبقة العاملة فى اطار الوحدة العالمية لهذه الطبقة وبدون نظر الى انتماءاتهم القومية . وقد مرت أول الدول الاشتراكية **(الاتحاد السوفيتى)** ثم **الصين وبلدان أوربا الاشتراكية** بتجارب غنية فى مجال تحقيق تلك الأهداف ليس هنا مجال الحديث عنها . **وانما يعنينا هنا ما أصاب مضمون الثورة الاشتراكية من تجدد اسهمت فيه عديد من العوامل من بينها تجارب الثورات الاشتراكية التقليدية ذاتها وان كان أهم هذه العوامل هو ما أدخلته بدون اتصال نظرى بالحركة الاشتراكية مجموعات عديدة من الدول التى نسميها بالدول النامية أو دول العالم الثالث .**

هذا المضمون الجديد له واجهات عدة غير أنه يمكن القول بأن أهمها هو أن الثورة الاشتراكية فى البلاد النامية لا تستهدف تصفية نظام رأسمالى متطور واحلال نظام اشتراكى محله اذ أن مثل تلك النظم الرأسمالية المتطورة غير موجودة أصلا بفعل الاستعمار الذى كانت ترزح تحته أغلب تلك الدول . **وانما غاية الثورة الاشتراكية فيها هو تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى بتطبيق النظام الاشتراكى مباشرة وذلك محاولة منها للتغلب على الفجوة الكبيرة التى تفصل بين مستوى المعيشة فى تلك الدول وبين مستواها فى الدول النامية سواء أكانت اشتراكية أم رأسمالية .** ومن هنا يمكن أن تتبلور مهمات الثورة الاشتراكية فى الدول النامية المتحررة على الوجه الآتى :

١ – تحقيق معدل عال للتنمية الاقتصادية بغرض رفع مستوى معيشة الجماهير وانتشالها من الفقر الذى يهدر كرامة الانسان .

٢ – التغلب على مشكلات التخلف العلمى والاقتصادى والتكنولوجى .

٣ – عدالة توزيع عائد الانتاج على المساهمين فيه بقصد تحقيق نمو شعبى عادل للرفاهية .

ولا شك فى أن هذه الأهداف الثلاثة هى تلخيص لآمال الملايين من البشر فى جميع أنحاء العالم الثالث بل لعلها أن تكون تلخيصا لآمال حتى المفكرين الاشتراكيين الأوائل الذين هالهم أن يكون للفقر ضحايا عديدة فى عالم قادر على تحقيق الوفرة المادية الكافية ولا شك أيضا فى ان تحقيق هذه الأهداف عندما يحل النظام الاشتراكى محل نظام راسمالى متقدم يحتاج الى عقلية وتكنيك يختلفان تماما عما يحتاج اليه فى دول العالم النامية . بل ان بعض هذه الأهداف قد لا توجد أصلا فى بعض الدول الرأسمالية المتقدمة حيث يكون معدل التنمية عاليا بالفعل ولا تعانى الجماهير من قسوة الفقر غالبا الا بسبب حرمانها من الاستفادة بنصيب عادل من الرخاء المتاح . **واذا كان المضمون العام للاشتراكية قد تطور على هذا الوجه فان ذلك لم يكن الا استجابة لمقضيات موضوعية فرضتها الظروف على الخط التقدمى الذى يمثله التيار الاشتراكى فى العالم**

كله . وليس ثمة ما يبرر انحصار التطور فى هذا المضمون العام فالواقع أنه ينطوى على تغييرات جزئية تختلف من مكان الى مكان ومن امة الى امة ومن مرحلة تاريخية الى مرحلة تاريخية اخرى . أى ان ذلك التطور النامى فى مفهوم الاشتراكية ومضمون ثورتها التقدمية يمثل تراكمات عديدة من التطورات التى اصابت مفهوم الاشتراكية فى كل ظروف محددة . وكما قلنا من قبل لم تكن النظريات الاشتراكية ولا نضال الاشتراكيين هو المصدر الوحيد لتطور الأهداف الاشتراكية بل أن أثر الصعود الاشتراكى وما أثاره من فزع فى صفوف الراسماليين قد حمل النظام الرأسمالى وهو يدافع عن وجوده على أن يطرح على طريق المسيرة الاشتراكية مشكلات من صنع يديه وان كان لابد للاشتراكيين من مواجهتها . **ومن هنا وجدنا ذلك الترابط الذى نلاحظه فى العالم الثالث بين الثورة التحررية والثورة الاشتراكية والتأثير المتبادل بينهما .** فلا شك فى أن الاشتراكيين فى البلاد التى تخوض معركة التحرر يجدون أنفسهم مرغمين بحكم المعركة المستمرة ضد الاستعمار على تأجيل كثير من اهدافهم الاشتراكية . وكثيرا ما يقتضيهم هذا مواقف تحالف مع قوى تناهض الاستعمار ولكنها تستعد فى الوقت ذاته لمناهضة الاشتراكية عندما يتم التحرر. **وهكذا لم يعد الطريق الى الاشتراكية شيئا يمكن تحديده بصورة مجردة بعيدة عن الواقع الموضوعى فى كل أمة . واصبح مناط نجاح الاشتراكيين أو فشلهم هو مدى ادراكهم لواقعهم الموضوعى والالتزام بالنهج الثورى الذى يفرض هذا الواقع .**

هذه فيما نعتقد اصبحت مسلمات لكل من تابع نضال الاشتراكيين فى نصف القرن الأخير وكان راغبا فى أن يستفيد من انتصاراتهم وهزائمهم أى يستفيد بتجربتهم كما هى بدون افتعال أو هروب .

الثورة الاشتراكية فى الوطن العربى :

على ضوء هذا يكون من حقنا أن نطالب كل الاشتراكيين فى الوطن العربى بان يلتزموا المناهج التى تتوقعها الجماهير العربية أى المناهج التى تؤدى فعلا الى حل المشكلات الواقعية التى تطرحها ظروف الأمة العربية فى هذه المرحلة التاريخية .

ومع ان الظروف العربية تضع امام الاشتراكيين عديدا من المشكلات الا انه يمكن تلخيص المشكلات الأساسية فى الوطن العربى فى : **التحرر ـ التجزئة التخلف . الوجود الاسرائيلى .**

وفى حدود هذا المجال لا نريد أن نتحدث عن مشكلة التحرر . والواقع انها وان كانت مشكلة جوهرية خاصة عندما تنصب على التحرر من الاستعمار الجديد ، الا ان احدا لا يخطىء معرفة كيف تحل لأن القوى المتصارعة فيها واضحة ومفرزة . وحتى اذا غاب عن أحد فى الوطن العربى اشتراكيا كان أو غير اشتراكى طبيعة ضراوة المعركة ضد الاستعمار فان الاستعمار بقواه وعملائه لا يلبث ان يذكر الجميع بضرباته ومؤامراته بأن الوطن العربى لا يزال فى حاجة الى مزيد من الكفاح ليحصل على حريته كاملة . ومن ناحية أخرى فان كل الاشتراكيين فى العالم مشتركون فى معركة واحدة ضد الاستعمار العالمى . ومن هنا فلا يخطىء احد من الاشتراكيين فى معرفة أنه من التزاماته الأساسية ان يحارب الاستعمار فى كل مكان فى العالم .

انما الذى قد يحتاج الى مزيد من الايضاح هو علاقة الثورة الاشتراكية بمشكلة التجزئة فى الوطن العربى ومشكلة الوجود الاسرائيلى .

مشكلة التجزئة

نحن نطرح مسألة التجزئة هنا كمشكلة وليس كوضع وذلك لايماننا بان هذه المسألة يجب ان تحتل المقام الأول فى الوعى العربى على المشكلات التى يجب أن يواجهها ولأنه من الشائع بين الكثير من المثقفين والقادة ان يحتفظوا بهذه المشكلة فى خلفية تفكيرهم ومن الشائع ايضا ان تنسى فى زحمة الأحداث السياسية الاقليمية الى أن تعود فتطرحها ثانيا النكسات التى تصيب الوطن العربى ونحن نريد ان نوضح هنا بما لا يقبل الشك أن التجزئة مشكلة وأنها طالما بقيت بدون حل فمعنى ذلك ان كبرى مشكلات عالمنا العربى لا تلقى العناية التى يجب أن تلقاها ، وأن أى تقدم لحل أية مشكلة من مشكلات هذا

الجزء من العالم بدون اعتبار لمشكلة التجزئة سوف يظل دائما حلا ناقصا على احسن الفروض وخاطئا تماما فى اغلب الأحيان .

ان قوة الثورة الاشتراكية الحقيقية تكمن فى الواقع فى نجاحها فى تخطى ابعاد الوضع الانفصالى الحالى فى الوطن العربى . وهذه الخطوة تحتاج بلا شك الى قدر وافر من الوعى والذكاء وبعد النظر واكثر من ذلك فانها تحتاج الى دقة تكاد تكون معملية فى تقييم جميع الأوضاع الحالية ووضع الحلول لها . وهذه الصعوبة ناشئة من حقيقة بسيطة هى ان التنمية الاشتراكية لا يمكن بالطبع ايقافها أو تأجيلها فى الاقطار المتحررة حتى تتحقق الوحدة العربية . ولكن مباشرة حل مشكلات التحول الاشتراكى يجب ان تأخذ فى الاعتبار تأثير هذه الحلول التى يعمل بها على تحقيق الوحدة ومدى صلاحيتها عندما تتحقق الوحدة .

واحد الأمثلة التى يمكن ضربها لايضاح هذه النقطة هى مشكلة تزايد السكان وتنظيم النسل. فهذا الموضوع بالذات يمثل أحد المشكلات التى تنفرد بها ج.ع.م ومما لا شك فيه ان تزايد السكان بمعدل يزيد على معدل التنمية الاقتصادية يؤدى الى امتصاص اكثر أو جميع الزيادة التى تتحقق فى الدخل القومى فيظل المستوى المادى للجماهير كما هو . وللتغلب على هذه المشكلة فان الطريق الواضح هو تحقيق معدلات عالية للتنمية . وكعامل مساعد لهذا الحل تقوم الدعوة الى تحديد النسل بقصد الحد منه . هذا الحل الذى يبدو منطقيا تماما تتضح لنا نتائجه الخطيرة فى حالة نجاحه اذا نظرنا اليه على صورة مستقبل الأمة العربية ككل . اذ انه وان كان يواجه مشكلة قائمة فعلا على نطاق اقليمى الا انه من الوجه الآخر لا يأخذ فى الاعتبار احتمال تحقيق الوحدة العربية التى من شأنها ان تجعل الحد من تزايد السكان أمرا غير لازم . بل ان المشكلة التى ستواجه دولة الوحدة العربية هى قلة السكان بالنسبة الى مساحة العالم العربى الشاسعة والحاجة الى ملايين جديدة وكثيرة من الأيدى العاملة لتعميره والنهوض به واستثمار امكانياته التى تبدو بلا حدود . فاذا لاحظنا أن الدعوة الى تحديد النسل لن تحدث اثرها الا فى مدى طويل نسبيا فاننا ندرك كيف أن هذه الدعوة التى تحركها مشكلات اقليمية حالية تتناقض تماما مع المشكلات المتوقع أن تطرحها الظروف العربية المقبلة . وهى ملاحظة تدل — كمثال — على أن ارتباط الوحدة العربية بالاشتراكية ليس مجرد انفعال قومى ولكنه كاشف ينير للاشتراكيين أنفسهم طريقهم الى المستقبل فان تجاهلوه فان المشكلات المقبلة لن تزول كل ما فى الأمر أنهم سيصطدمون بها فى ظلام جهلهم بواقع انفسهم . **وهو مثال يعلم الاشتراكيون أيضا الى أى حد تفرض الظروف الموضوعية أحكامها على النضال الاشتراكى وتغير من التزامات الاشتراكيين .** فان ابعاد المشكلة التى تواجه الاشتراكيين العرب فى هذه الناحيه تخالف جذريا ذات المشكلة كما يواجهها الاشتراكيون فى فرنسا مثلا . **فهناك على الاشتراكيين أن يكسبوا عالما متقدما متطورا لصالح الطبقة العاملة أما هنا فان الاشتراكيين عليهم أن يبنوا عالما جديدا من اساسه أو من فوق هذا الأساس بقليل .**

من هنا نرى أنه اذا كانت غاية الاشتراكيين العرب بناء حياة أفضل للجماهير العربية فان الوحدة كهدف تطرح نفسها على الثورة الاشتراكية بالحاح لا يمكن الهروب منه . ذلك لأن هذه الوحدة ذاتها هى حجر الزاوية فى بناء صرح اقتصاد عربى بناء ناجحا . واذا كنا قد قلنا ان التجزئة مشكلة فانها فى نظرنا مشكلة

تتصل بالبناء الاشتراكى ذاته اى انهـــا تواجه الاشتراكيين أنفسهم ، من حيث هم اشتراكيون ويكون حلها بالوحدة العربية هو الحل الصادق لمدى وعيهم الاشتراكى ومعرفتهم كيف يحققونها بالرغم من كل العقبات . ونعتقـــد أنه اذا كان بعض الاشتراكيين يظنـــون انهم قادرون على تحقيق الاشتراكية بدون الوحدة فما عليهم الا ان يتناولوا دراسة الوحدة من الزاوية التى يفترض أن يعرفها أحد بل كل الاشتراكيين ونعنى الزاوية الاقتصادية . ان الأرقام قد تكون أو هى فى الواقع اصـــدق دلالة من الكلام الانشائى . وبدلا من الاغراق فى النظريات يمكن الاحتكام دائمـــا الى الاحصائيات احتكاما أقرب الى الصواب ، فمن النقطة التى يقف عندها الآن مستوى المعيشـــة فى الوطن العربى او فى اى أقليم على حدة ، الى الغاية التى تستهدفها الاشتراكية لا يتم التقدم الا بالامكانيات المادية لا بالنوايا الحسنة ، وكذلك بالامكانيات البشرية والعلمية والفنية . ومعنى هذا ان يكون لدى الاشتراكيين (مخزنا) لهـــذه الامكانيات يتكافأ فى غناه وضخامته وضخـــامة محتوياته مع طموحهم الانشـــائى وما على اى اشتراكى فى اى قطر عربى الى أن يرى ما اذا كان فى مخزنه الاقليمى ما يكفى مشروعاته للمستقبل، عندئذ سيجد أن مورد بناء المستقبل الاشتراكى لا يمكن الا أن يكون الوطن العربى كله ثروة وعلما وبشرا . ولو كان هذا المقال يتسع للاحصائيات لأوردناها فانها متاحة لمعرفة الجميع . ولكنـــا لا نريد مجرد الجدل بل نريد للاشتراكيين أن يدرسوا قضيتهم على وجه الدقة بل اكثر دقة وواقعية وعلمية . وهو ما يعنى ان واجبهم الأول ليس ترديد اننا نريد الاشتراكية (فقط) بل ان واجبهم أن يعرفوا ثم يخططوا ثم يقولوا كيف يبنون الاشتراكية . وماذا حضروا لها وما هى الامكانيات اللازمة وكيف يحصلون عليهـــا .



عنــــدئذ سيرون ان الثورة الاشتراكية فى الوطن العربى لا يمكن أن تكون الا ثورة وحدوية . وان ذلك حكم ظروفهم الموضــــوعية التى لا يمكن الهروب منها ان كانوا يريدون النجاح .

وإذا كنا نقول ان الثورة الاشتراكية فى الوطن العربى لابد من أن تكون ثورة وحدوية فان هذا يعنى أن يحدد الاشتراكيون موقفهم من التجزئة. وليس المهم فى تحديد هذا الموقف أن يستند الى اسس قومية حتى لو كان الانطلاق من الاسس القومية سيؤدى الى ذات الموقف. ولكن المهم ـ بالغ الأهميــــة ـ بالنسبة الى الاشتراكيين العرب أن يكونوا اصحابا للموقف وأن يكون موقفا محددا من التجزئة كمشكلة تواجه مسيرة الثورة الاشتراكية ذاتها . وهذا الموقف قد يبدو نظريا يعيه من يشاء ولكنه أبعد مايكون عن هذا اذ أن نتائج لا حصر لها تترتب عليه فور تحديده فعلى اساسه تحـــدد كثير من المضــامين الفكرية والفلسفية وعلى اســـاسه تتحدد استراتيجية الثورة الاشتراكية وعلى اساسه تتحدد المواقف التكتيكية حتى فى النضال اليومى . والمثــال الذى يتصل بموضوع هذا المقال هو تأثير الموقف من التجزئة فى وحدة او تعدد الثورة الاشتراكية فى الوطن العربى فعندما تصبح الوحـــدة غاية الثورة الاشتراكية العربيــــة يكون أقل موقف مقبول من الاشتراكيين العرب هو رفض التجزئة. وطبيعى اننا لا نعنى بهذا الرفض السلبى المجرد بل نعنى الرفض الايجــابى الذى يتمثل فى منطلقـــات وتكوين وقوى وحفظ الثــورة الاشتراكية . **فالثورة الاشتراكية التى تستهدف الغاء التجزئة** تجد نفسها ملزمة بالغاء التجـزئة اى رفضها فى ذاتها حتى تكون صالحة وقادرة على رفض التجزئة فى الواقع العربى وتخطيهــا الى الوحدة . اى انها بوضوح تجد نفسها ملزمة بأن تكون ثورة واحدة لتكون ثورة اشتراكية . وعندما يقبل الاشتراكيون العرب أن تكون حركتهم ثورات متعددة خضوعا لحكم التجزئة فانهم على الأقل لا يمكن ان يدعوا ان الوحدة العربية من بين أهدافهم وهو ما يعنى فى اعتقـــادنا ان ثورات الاشتراكيين ستكون عاجزة عن تحقيق غاياتها التقدمية تحقيقا كاملا فتضطر عندما تصـــطدم بسدود التجزئة ان تبدأ الطريق من جديد وهو مضيعة تجريبية للوقت والجهد تثير شكا كبيرا حول مدى وعى الاشتراكيين بالاشتراكية ذاتها أو بطرق تحقيقها او بخلاصة تجاربها فى نصــف قرن .

مشكلة الوجود الاسرائيلى :

لعله من المستحيل ان يجد الانسان فى تاريخ العالم القديم والحديث معا أغرب وأبشـــع من مشكلة الوجود الاسرائيلى فى قلب الوطن العربى. وليس هنا موضع الحديث عن كل أبعاد هــذه المشــكلة فتاريخهـــا وتطورها أمران معروفان للجميع . ولكننا نريد هنـــا ان نقصر الحديث عنها كمشكلة (**ومشــكلة اشتراكية على وجــه التحديد**) اى من حيث هى خطر يهدد المستقبل الاشتراكى وتقع مهمـــة ازاحتـــه على عاتق الاشتراكيين العرب قبل غيرهم وحتى فى هــذه الحدود لا نريد الا ان نبرز نقطة واحدة نعتقد أنها تتحدى الاشتراكيين العرب تحديا جـديا وأنهم لابد وأن يكونوا قد احسوا بهذا التحدى بعد معارك ٥ يونيو ١٩٦٧ .

وخلاصة هذا التحدى هو ما ثبت خــلال عشرين عاما من أن الخلاص من الوجود الاسرائيلى ليس لازما فقط لتحرير فلســطين المحتلة بل للمحافظة على وجود ما تبقى من الوطن العربى . ان هذه الزاوية الجديدة لرؤية الوجود الاسرائيلى كانت من صنع اسرائيل ذاتها والقوى التى تختفى وراءها . فان اندفاعها التوســعى المرحــلى قد اوضح للاشتراكيين العرب جانبين من جوانب الخطر الاسرائيلى ، **اولهما الخطــر الذى تحقق على الأرض التى اغتصبت وثانيهما الخطر على الأرض التى لم تغتصب بعـد تلك الأرض التى يحلم الاشتراكيون العرب ببناء حياة أفضل عليها.** اذن فالاشتراكيون يواجهون خطر ابادة شعوبهم واغتصاب الأرض التى يحلمون بعالم اشتراكى عليها .

ولكن من هم هؤلاء الاشتراكيون ؟ وما هى الشعوب المهددة بالابادة ؟ وأين هى الأرض المهددة بالاغتصـــاب ؟ هل هى فى الجمهورية العربيــة المتحدة ؟ أم فى ســوريا ؟ أم فى الأردن ؟ أم فى العراق الخ ؟

لقد قدمت اسرائيل يوم ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ للذين لم يكونوا يعرفون من قبل اجابة لا يمكن الهرب منها . ان الخطر يهدد كل الشعب العربى، كل الأرض العربية ، كل الاشتراكيين العرب وهو خطر واحد تجسده منظمة الصهيونية . ويقول الاشتراكيون العرب انهم يريدون ان يواجهونه « **بثورة الاشتراكية** » • فهل يمكن الا أن تكون ثورة اشتراكية واحدة . الخلاصة انه بعيدا عن الجدل حول القومية وما تعنيه بالنسبة للمستقبل الاشتراكى وبعيدا عن الوحدة وما تقدمه من أمكانيات البناء الاشتراكى فان الخطر الصهيونى بفرض وحدة الثورة الاشتراكية • أنه خطر يقول للاشتراكيين الاقليميين ان انفضوا ايديكم من الوحدة (**الوحدة السياسية ـ والوحدة الثورية**) ومحاولتكم الاكتفاء بساحتكم الاقليمية وتجنبكم الصراع القومى لن يجديكم شيئا فالخطر المؤجل الآن سيكون خطرا حالا فى المستقبل القريب لأن الصهيونية تستهدف اغراضها التوسعية بصرف النظر عن مواقف الانكماش الاقليمى والسلبية .

نظرة الى المستقبل :

ان وحدة الثورة الاشتراكية فى الوطن العربى ستفرض ذاتها على الجميع لأنها تستند الى أسباب موضوعية والأسباب الموضوعية قد ندركها بالوعى والتحليل وقد ندركها بالتجربة والخطأ ومعاناة الفشل ولكننا سندركها على أية حال لأن وجودها ضرورى وغير متوقف على معرفتنا . ومن هنا تكون وحدة الثورة الاشتراكية فى الحقيقة دليل على مدى وعى الاشتراكيين العرب بواقعهم القومى ومعطياته وامكانياته ومدى معرفتهم الطريق الى المستقبل الاشتراكى ، فان فشلوا فان الظروف ستتخطاهم وتفرض طريقها .

لن تستطيع قوة كائنة ما كانت أن تحول انظار الجماهير العربية عن هدف الوحدة العربية فان الداعين لها والدعاة ضدها معا لا يتركون فرصة الا ويثبتوا فيها من خلال تجاربهم أو فشلهم انه هدف يتضمن حل اغلب المشكلات التى تعانيها الجماهير العربية . وحتى عندما يستغل اعداء الأمة العربية تجزئة الوطن العربى لتحقيق انتصاراتهم فانما يفجرون وعى الجماهير على هدف الوحدة وينضجون الظروف العربية لتحقيقها . ولعل الوحدة سوف تصبح مع الوقت والحوادث المطلب الملح للجماهير وسوف تأخذ نفس الموقع الذى كانت تحتله مطالب الاستقلال الوطنى للأقاليم العربية الى وقت قريب . فاذا تجاهل الاشتراكيون العرب هذا المستقبل وانعزلوا عنه فسيجدون انفسهم مع الوقت والحوادث أيضا انهم فقدوا قيادتهم الحقيقية للجماهير هذه القيادة التى كانت تقتضيهم أن يكونوا رائدى الحركة نحو الوحدة لا ان يلهثوا جريا خلف حركة الجماهير عندما تتحول نهائيا عنهم وتشق طريقها الى الوحدة العربية . واذا كان احد يشك فى هذا فان احداثا كثيرة تدور حولنا الآن وتشغل العالم كله والعالم الاشتراكى بوجه خاص تدل دلالة قوية على فداحة الثمن الذى يدفعه الاشتراكيون عندما يعزلون الاشتراكية عن القومية ولن يخطىء احد ممن يتابعون تطورات الدول الاشتراكية خاصة فى أوربا فى ادراك أن كل ما يدور فيها من هزات ليست الا حركة البناء الاشتراكى الذى قام قلقا على قاعدة واحدة بقصد الاستقرار على قواعده الثلاث : **الديمقراطية ـ القومية ـ الاشتراكية •** و (ليرتاح) البناء فيتحمل مراحل النمو الاشتراكى القادمة . فاذا كان الاشتراكيون العرب مشغولين الآن بحفر اسس البناء الاشتراكى فى الوطن العربى فان عليهم ان يستفيدوا من تجارب الاشتراكيين الذين سبقوهم ويجنبوا المستقبل الاشتراكى من اهتزازات البناء على قاعدة مفردة . فان لم يفعلوا فان البناء سيهتز حتما ثم يستقر على أسسه الأصلية .

ان الشعوب لا يمكنها ان تقف ساكنة عندما تتجمد الأنظمة الحاكمة وتفقد قدرتها على الانطلاق الى الأمام . وآمال الجماهير لا تنتهى عندما تتحقق لها واحدة او أكثر منها ولا تنتهى بانتهاء آمال الساسة والحكام ، بل هى ابدا ودائما منطلقة ومتطلعة الى المزيد من التقدم . ولسوف يصبح اعظم امانى الجماهير العربية هى الخلاص من كابوس الاقليمية

والدخول الى عهد الوحدة المنير ولا يمكن لأى قدر من المناورة أن يعوق الجماهير العربية طويلا عن سلوك طريق الوحدة فما الذى يجب على الاشتراكيين العرب ان يفعلوه الآن ؟

نقول الآن لأننا لا نتوقع ان أحدا ينفض يده من المعارك الدائرة وان يقفز فوق كل العقبات ويتجاهل كافة القضايا فى محاولة مثالية لتحقيق الوحدة العربية . اننا نرى الوحدة العربية رؤية واضحة كهدف سيتحقق فى المستقبل الذى قد يكون أقرب مما يظن الكثيرين ولكنه على اى حال مستقبل لا يمكن الانطلاق اليه الا من واقع الحاضر . اننا نتمنى **أن تتحقق الوحدة العربية فورا ولكن الدعوة الى تحقيق الوحدة العربية فورا تعتبر خلطا بين الأمانى وامكانيات الواقع.** وعندما نقول اننا وحدويون فان هذا لا يعنى اننا غير معنيين بالمشكلات التى تواجه الجماهير العربية فى ظل التجزئة .. العكس هو الصحيح . اننا نرى الوحدة من خلال العناية الفائقة



بمشكلات الجماهير فى ظل التجزئة والقلق البالغ على مصالح تلك الجماهير . لهذا يخطىء من يظن ان الذين يدعون الى الوحدة يهربون من مسئولية مواجهة الواقع بالعكس انهم يضيفون الى مسئولية مواجهة الواقع مسئولية مواجهة المستقبل .

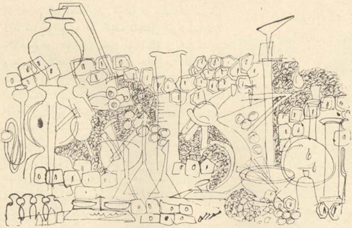
على هذا الأساس لا يكون المطلوب من الاشتراكيين العرب كهدف فى هذه المرحلة ان يحققوا الوحدة العربية ولكن المطلوب منهم ان يجهزوا امكانيات تحقيقها فى أول فرصة يمكن انتهازها والواقع أنه لا أحد يمكنه أن يرفض هذا المطلب الواقعى . اذا كان أحد من دعاة الوحدة العربية يقدمها كحل فورى فانه يسيىء الى الوحدة اذ انه يتركها معلقة على اجابة لم يقلها عن سؤال لابد من مواجهته هو **كيف تتحقق الوحدة ؟** والأصح من هذا أن تكون المناقشة فى حدود متطلبات الاعداد للوحدة لأن هذه هى المناقشة المجدية فى ظل الظروف القائمة . عندئذ اعتقد انه لا يمكن لاشتراكى عربى أن يعترض على مطاب متواضع وان كان هو نقطة البداية فى اى تحرك نحو الوحدة . هذا المطلب هو أن يكون الاشتراكيون وحدويين . اى ان يجسدوا الوحدة التى يستهدفونها فى أنفسهم وذلك على مستويين . المستوى الأول هو المستوى الفكرى وذلك بالربط العضوى بين الاشتراكية والوحدة سواء فى الفكر الاشتراكى او الفكر القومى . ان هذا يقتضى منهم موقف رفض الأفكار الاشتراكية التى تناقض الوحدة او تعزلها عنها وموقف رفض مماثل للأفكار القومية التى تناقض الاشتراكية او تعزلها عنه. **بهذا يكون الاشتراكيون العرب وحدويين بالعقيدة وهى الضمانات الأولى لضبط خطواتهم الى المستقبل الاشتراكى الوحدوى ومن خلاله يلتحمون ويعبرون عن أمانى الجماهير العربية .**

المستوى الثانى أن يجسدوا الوحدة فى الممارسة أو الحركة . اولا لأن ذلك هو الدليل المقبول على الموقف الفكرى الاشتراكى الوحدوى وثانيا : لأن هذا هو الذى يحدد مواقفهم من التجزئة . فنحن نرى انه ليس من المقبول من داعية للوحدة ان يتصرف على اى وجه وفى أى مجال تصرفا قائما على قبول صريح أو ضمنى للتجزئة . ومثال هذا أن ندعو الى الوحدة ثم نقبل فى نفس الوقت تعدد الثورات الاشتراكية فى الوطن العربى . ان هذا الموقف المتناقض لا يمكن الا ان يكون شعارا أما موقف غير اشتراكى او موقف غير وحدوى. ومن هذا فان الدعوة الى وحدة الاشتراكية فى الوطن العربى لا يمكن ان تكون مفهومة الا اذا كانت ترجمتها الحية معدة ومعبرة تعبيرا صحيحا عنها . **والترجمة الحية اوحدة الثورة الاشتراكية فى الوطن العربى هى وحدة الثوريين الاشتراكيين العرب ليست وحدتهم بما يعلنون او بما يخفونه من نوايا واكن وحدتهم التنظيمية التى تحولهم من قوى اشتراكية متعددة الى قوة اشتراكية واحدة وتحول حركتهم من ثورات اشتراكية الى ثورة اشتراكية واحدة .**

أحمد عبد الوهاب

الاشتراكية

حتمية العصر



« لقد أصبحت الاشتراكية حتمية هذا العصر، بالمعنى الفلسفى للحتمية ، تطرح الشعوب على رأس جدول أعمالها » .

دكتور فؤاد مرسى

أكثر من أى وقت مضى أصبحت كل الطرق تؤدى الى الاشتراكية ، فانجازات البلد الرأسمالى العالى النمو تفضى اليوم الى الاشتراكية مثلما تفضى اليها احتياجات التنمية فى البلد المتخلف النمو . بعبارة أخرى ، لم يعد للتقدم فى عصرنا سوى معنى اشتراكى ، باعتبار أن التقدم هو دائما احلال تنظيم اقتصادى أكثر تقدما من حيث تنمية القوى الانتاجية وتحسين علاقات الانتاج محل تنظيم اقتصادى آخر .

لقد أصبحت الاشتراكية حتمية هذا العصر ، بالمعنى الفلسفى للحتمية تطرحه الشعوب على رأس جدول أعمالها .

تطور الفكر الاشتراكى

ومن قديم ، كانت أفكار الاشتراكية فى ضمير البشرية ، تراود أحلام الكادحين ، وتبدعها خطرات المفكرين ، لكنها لم تتخذ لها كيانا فكريا متميزا ، ولم تصبح نظاما فكريا ، الا مع مطلع القرن الماضى ، بعد انهيار الاقطاع وانتصار الرأسمالية - أى عند ظهور الامكانية النظرية لتحقيق وفرة الانتاج بفضل الانتاج الآلى الكبير .

فلقد وضعت الآلة لاول مرة امكانية اشباع حاجات البشر المتزايدة . وقدمت العلوم الطبيعية انجازات حاسمة فى ميادين الطاقه الميكانيكية والخلية الحية وأصل الأنواع ، بحيث اشتد الشغف بالبحث العلمى الصارم ، لتحويل المعرفة الانسانية المتجمعة عن الحياة الاجتماعية ذاتها الى ميدان القوانين العلمية .

هنالك تطورت أفكار الاشتراكية ، فتحولت من أفكار مشتتة يجود بها مفكر او كادح الى نظام أقوى . ثم تحولت من نظام فكرى خيالى الى نظام فكرى علمى .

فى البداية لم تكن الرأسمالية الوليدة قد اكتمل نضجها بعد ، وكانت الطبقة العاملة بالتالى وليدة ضعيفه ، غير منظمة ، لم تتضح

معالمها الاجتماعية بعد . هنالك كان المفكرون يشيدون بقوة الخيال نظاما أفضل من الرأسمالية ، مدفوعين باعتبارات الخير والعدالة ، ومحاولين فرض أفكارهم من الخارج ، معتمدين لا على قوة الكادحين بل على قوة الدعاية أو على قوة الاقناع أو على قوة المثل المستمد من بعض التجارب البطولية ٠

فى هذه المرحلة شيد المفكرون البارزون ما نسميه اليوم بالاشتراكية الخيالية ٠ وهى اشتراكية لم يكن باستطاعتها أن تعرى الطبيعة الحقيقية لنظام عبودية الأجر فى ظل الرأسمالية ٠ كما لم تستطع أن تكشف عن قوانين التطور الرأسمالى ، ولم تدل على أيه قوة اجتماعية قادرة موضوعيا على أن تصبح خالقة لمجتمع جديد ٠

وفى مرحلة تالية ، نضجت الرأسمالية ونمت الطبقة العاملة ٠ وتحولت الأفكار الاشتراكية بفضل الصقل العلمى من نطاق الخيال وانتمنى الى نطاق العلم والحقيقة ، **وغدت علما للثورة الاجتماعية وهو ما يسمى بالاشتراكية العلمية ٠**

هكذا ظهرت الاشتراكية تاريخيا كنتاج مباشر للاعتراف بالصراع الطبقى فى المجتمع الرأسمالى بين الملاك الراسماليين والعمال الأجراء ، والاعتراف بفوضى الانتاج فى ظل الرأسمالية وحتمية احلال انتاج واع أى مخطط محل الانتاج الرأسمالى ٠ وفى هذا الاطار كان يمكن تلخيص هذا العلم الاشتراكى فى عدد من القوانين الجوهرية ، فى مقدمتها :

أولا ــ ان الحياة الاجتماعية تحكمها قوانين موضوعية ٠ وهذا هو المفهوم العلمى للتاريخ أو قانون الصراع الطبقى ٠

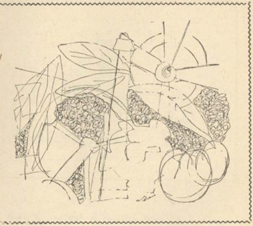
ثانيا ــ ان الحياة الرأسمالية ليست بحكم التاريخ سوى حلقة عابرة من حلقات التطور الاجتماعى تفضى حتما الى الاشتراكية ، وهذا هو المفهوم العلمى للاستغلال الراسمالى أو قانون فائض القيمة ٠

وفى مطلع القرن الحالى ، عندما تطورت الرأسمالية من المنافسة الى الاحتكار ، وعندما انتصرت ثورة أكتوبر الاشتراكية لأول مرة فى التاريخ ، برزت قوانين جوهرية أخرى كان فى مقدمتها :

أولا ــ أن النضال من أجل الاشتراكية له قوانين علمية تحكمه ، وهذا هو المفهوم العلمى للتنظيم السياسى للطبقة العاملة ، أو قانون المركزيه الديمقراطية ٠

ثانيا ــ أن بناء المجتمع الاشتراكى لا يتم عفويا وانما يجرى طبقا لقوانين علمية ، وهذا هو المفهوم العلمى للتخطيط الاشتراكى ، أو قانون الاشباع المتزايد لحاجات الشعب ٠

تاريخيا ، اذن ، ظهرت الاشتراكية تعبيرا نظريا عن حركة الطبقة العاملة ٠ ولكن الاشتراكية كأى علم يجب أن يعيد صياغة قوانينه عند كل كشف علمى فاصل فى التاريخ . وفى عصرنا الراهن ، حيث تحولت الاشتراكية الى نظام عالمى ونشطت حركات التحرر الوطنى واشتدت أزمة الرأسمالية العالمية ، **حلت معركة فاصلة فى مجرى الثورة العالمية ٠**



ثورة التكنولوجيا

ان المحتوى الموضوعى للاشتراكية هو الغاء الاستغلال الاجتماعى من جانب الرأسمالية للطبقة العاملة وجماهير الكادحين عن طريق الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الرئيسية ونقل السلطة السياسية الى الشعب العامل فى صورة تحالف الطبقة العاملة مع الفلاحين :

ومازال هذا المحتوى سليما • بيد أن الجديد فى عصرنا هو تفتح فئات بل وطبقات اجتماعية أوسع بكثير من الطبقة العاملة لأفكار الاشتراكية ، سواء فى البلدان الرأسمالية حيث تحظى الاحتكارات بتجميع سخط الأغلبية الساحقة من المواطنين ، أو فى البلدان المستقلة حديثا حيث يتم الانطلاق من مجتمعات متخلفة رأسماليا أو مجتمعات لم تعرف الرأسمالية الا فى صورة الاستعمار •

فى عصرنا تتفتح الامكانيات للانتقال السلمى الى الاشتراكية فى البلدان الرأسمالية من خلال طريق ديمقراطى ، وفى البلدان المتخلفة من خلال طريق لا رأسمالى •

وتساعد على تفجر طاقات الشعوب **تلك الثورة الهائلة فى التكنولوجيا** • واذا كانت كل الآلات التى اخترعها الانسان حتى الآن منذ استئناس حيوان البر الى استخدام الطاقة المختزنة فى الريح والماء والفحم والبترول حتى نواة الذره تستهدف توفير الجهد العضلى للانسان، فانه لأول مرة تقوم الآلات الحاسبة محل وظائف ينهض بها مخ الانسان وعقله • **وتلك هى الثورة الصناعية الثانية ، التى لا يضاهيها فى الأهمية سوى اكتشاف اللغات والحساب وما انبنى عليه من رياضيات •**

ولم تكن هذه الثورة وليدة الصدفة ، وانما نتاج الضرورة لنظم ترشيد العمل وتوحيد القياسات وتبسيط عمليات الانتاج وتحويلها الى طرق آلية بما يتناسب واحتياجات الانتاج الصناعى الكبير • بحيث أصبح التحكم الآلى والالكترونى يحل محل التحكم البشرى • وامتصت الآلة مجالات مختلفة مما كان جهد العامل العضلى وجهد المهندس العقلى يختص به من قبل • وتحول دور العامل والمهندس على السواء الى دور المشرف أو المراقب أو المتابع لهذه العمليات الآلية بما تفترضه من كفاءة متخصصة وتدريب دقيق وقوة انتباه وارهاق عصبى •

ونظرا لزيادة انتاجية العمل بصورة تتحدى كافة المقاييس التقليدية أفضى التقدم التكنولوجى الى **هجرة** فئات متزايدة من العاملين من قطاعات الانتاج الى قطاعات الخدمات والمجالات غير الانتاجية • أصبحت التكنولوجيا الحديثة تلاحق قطاع الخدمات • وغزت الآلات الحاسبة الالكترونية حقل المحاسبة وغيره من حقول العمل الكتابى • بحيث أن هذه الآلات أصبحت تقاس **(بقوة الفتاة)** أى بعدد الفتيات اللاتى حلت محلهن فى أعمال السكرتارية بدلا من أن تقاس **(بقوة الحصان)** كما جرى العرف اثر الثورة الصناعية الأولى •

حتى العلم نفسه تحول بفضل هذه الثورة الى قوة انتاجية تخصص لها استثمارات هائلة • ويقدر الأستاذ **برنال** أن الثورة التكنولوجية تستدعى تخصيص ٢٠٪ من سكان العالم لأعمال تتعلق بالعلم والبحث العلمى ، حتى يمكن مجاراة متطلباتها واللحاق باحتياجاتها •

مثل هذه الثورة التكنولوجية تؤكد صحة الفروض النظرية التى استندت اليها الحتمية الاشتراكية • فهى اذ تفترض باستمرار أنماطا للانتاج يتأكد طابعها الاجتماعى ، تزداد تعارضا مع طاقة الرأسمالى الفرد بل والمؤسسة الاحتكارية ، بل وتتعارض فى بعض الأحيان مع قدرة الدولة الواحدة • مثال ذلك المؤسسات الصناعية التى تعمل فى مجال الطاقة النووية ؛ والطائرات التى تتخطى سرعة الصوت ، ومجالات الفضاء والصواريخ ، وبعض مشروعات المواصلات الحديثة • وكل هذا يدفع للمقدمة بظاهرة تدويل الحياة الاقتصادية • فان نمو القوى الانتاجية فى العالم الرأسمالى تتخطى باستمرار الحدود

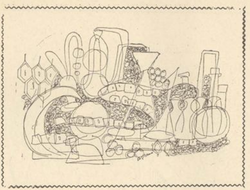
القومية • وفى الوقت نفسه ، فان الطابع الاجتماعى لأنماط الانتاج وهو الذى يتجاوز الطابع الفردى اللصيق بالضرورة بكل مشروع رأسمالى لابد فى النهاية أن يعرض أسس النظام الرأسمالى لهزات عنيفة •

الطريق الديمقراطى الى الاشتراكية

فى هذه الظروف ، برزت فى البلدان الرأسمالية تناقضات جديدة لم تكن موجودة أيام **ماركس وانجلز** • وهى تناقضات تؤكد وتفاقم التناقضات السابقة وتسهم فى زيادة عدم معقولية الرأسمالية • لقد أصبحت لا معقوليتها محسوسة أكثر من ذى قبل ، وأقل قابلية للاحتمال من ذى قبل •

وتزداد الهوة اتساعا بين الاحتكارات من جانب وبين الأغلبية الساحقة من الشعب من جانب آخر • ولا تجد الاحتكارات بجانبها سوى تلك الفئة من المديرين الذين يعتبرون القسم الأكثر نشاطا فى الطبقة المالكة • يجتذبون من الطبقات الوسطى والعليا ، ويكرسون أنفسهم لخدمة الطبقة المالكة • وتتلخص حياتهم فى السعى وراء الترقية ، ترقية أنفسهم ، ثم ترقية شركاتهم وتحقيق أقصى الأرباح لها ، يعيشون فى الظلال ، بينما يلعبون الدور القيادى لحساب الرأسمالية الاحتكارية ، ليصبحوا جزءا لا يتجزأ منها •

وعلى الجانب الآخر من المجتمع ، يقف مجموع العاملين • فباستثناء القله المصطفاة من المديرين ، يتحول الشعب الى عاملين. لقد نمت نسبة الطاقة البشرية الأجيرة بين العاملين فى الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الرأسمالية الى ما يتراوح بين ٨٠٪ و ٩٠٪ منذ منتصف الستينات من هذا القرن • والواقع أنه بالاضافة الى انخفاض نسبة المشتغلين بالعمل الانتاجى المباشر الى نسبة المشتغلين بالأعمال غير الانتاجية ، فان ادخال الآلات فى الأعمال الكتابية والهبوط النسبى فى أجور الكتابيين بالمقارنة بأجور العمال ، يؤدى فى النهاية الى تعميل هذه الفئة : فهم عمال كتابيون ، بجانبهم عمال فنيون وعمال علميون • كلهم عمال مطلوب منهم الحد الأعلى من المبادرة فى أداء المهام التكنيكية وطاعة غير مشروطة لمالك وسائل الانتاج فردا كان أو جماعة • ان نمو هذه الفئات الاجتماعية التى يستغلها رأس المال يقدم امكانيات جديدة لتوسيع جبهة القوى الاجتماعية التى تناضل من أجل تحويل النظام الرأسمالى تحويلا أساسيا • **فليست الطبقة العاملة وحدها • بل الجماهير الكادحة والعاملة كلها هى التى تقف**



اليوم فى مواجهة الرأسمالية الاحتكارية • ان ما يسمى العامل الجماعى يقف اليوم فى مواجهة الرأسمالى الاحتكارى •

وعلى حد قول الأستاذ **جارودى** فان الطبقة العاملة تتضخم عددا ووزنا • **أولا** لأن عددا متناميا من الفنيين والمهندسين والباحثين العلميين يصبحون جزءا لا يتجزأ من العامل الجماعى • **وثانيا** لأن مكننة الأعمال الادارية تمحو الحدود **بين المستخدم الذى يستعمل الآلة الحاسبة مثلا** والعامل الذى يؤدى عمله فى ظروف الأوتومية • **وثالثا** لأن انتشار الآلات فى الزراعة تجعل عددا كبيرا من عمال الريف عمالا قريبين جدا من عمال المصنع •

هكذا لم تفض الثورة التكنولوجية الى طمس الصراع الطبقى بين الرأسمالية والطبقة العاملة ، **وانما ساعدت على تعاظم هذا الصراع الطبقى وتوحيد نضال كل الشعب العامل ضد الاحتكارات •**

وفى هذه الظروف ، تصبح القضية الرئيسية فى استراتيجية الثورة الاشتراكية هى **خلق الظروف الموضوعية والذاتية التى تمكن الجماهير من القضاء على حكم الرأسمالية الاحتكارية •**

وبالتالى فان النضال من أجل الاصلاحات الديمقراطية التى تقوض مراكز الاحتكارات والنضال من أجل تحسين أحوال معيشة العاملين ، وان لم تكن له طبيعة اشتراكية مباشرة ، فانه يحمل الجماهير على ادراك ضرورة الثورة الاشتراكية •

حركة الطلبة

فى هذا الضوء يجب أن نفهم حركة الطلبة فى البلدان الرأسمالية • ان الخبرة والطرافة فى

الأشكال التى اتخذتها هذه الحركة ، وأحيانا ما كانت فوضوية ، قد حجبت فى أغلب الأحيان وشوهت معناها الحقيقى .

ففى البداية طرحت المسألة - فى فرنسا مثلا - بوصفها خيارا بين جامعة هرمة منحدرة تحتوى فى داخلها على تناقض بين نظام التعليم والحاجات التى يولدها تطور القوى الانتاجية وبين جامعة تكنوقراطية تلبى احتياجات الرأسمالية الاحتكارية .

ثم لم يلبث هذا التصور أن هزم ، وبرز تناقض عميق . فالقضية لم تعد ايجاد طريقة جديدة لتلبية احتياجات الرأسمالية الاحتكارية بل ادانة مبدأ التلبية ذاته . واكتسبت الحركة فى لهيب النضال ثلاث أفكار جوهرية يعددها **جارودى** على النحو التالى :

أولا - الوعى بالعلاقة الداخلية والطبيعية لنضال الطلبة مع نضال الحركة العمالية .

ثانيا - الفكرة بأن الثورة الحقيقية فى عصرنا لا تقوم بدون نضال الطبقة العاملة .

ثالثا - الفكرة باستحالة ايجاد جامعة اشتراكية فى عالم رأسمالى ، وبأن حل المسألة الجامعية يفترض حل مسألة أوسع ، ابتداء من تحويل الجامعة الى مركز تغيير للمجتمع وليس أداة للمحافظة عليه .

وبالتالى تحول الطلبة الذين كانوا فى الماضى احتياطيا للطبقة الرأسمالية الى احتياطى للطبقة العاملة . فالطلبة فى غالبيتهم العظمى خارجون من الطبقات الوسطى والصغيرة . أما أبناء العمال فلا تتجاوز نسبتهم ١٠٪ ، وعلى الرغم من ذلك فان حوالى ثلاثة أرباع طلبة الجامعات الفرنسية لا يتمكنون من اتمام دراساتهم ، ومع ذلك فلا يكفى النظر الى أصلهم الطبقى للحكم على حركتهم . **ان الانتماء الطبقى لا يتحدد بالأصل الطبقى وانما بالوضع الذى يحتله الانسان فى عملية الانتاج .**

ودور الطلبة فى عملية الانتاج هو الذى يشغلهم ، لأن المشكلة التى تعنيهم هى مستقبلهم . وبالتالى فان عددا كبيرا منهم وخاصة من يعدون لأعمال الانتاج سوف يكون لهم دور فى عملية الانتاج ، حتى لو اشتغلوا بالعلم ، فان العلم قد أصبح قوة منتجة مباشرة .

من هنا فان الطلبة ، بحكم مستقبلهم ، وهم لا يملكون وسائل الانتاج ، وينتجون للرأسماليين كالعمال فائض القيمة ، يشكلون قسما عضويا من (العمل الجماعى) .

فليس هو شباب الطلبة ، ليس عمرهم وانما دورهم المقبل فى عملية الانتاج ، هو الذى يحرك جموع الطلبة فى البلدان الرأسمالية الذين **يحسون ولو بشكل غامض بمعنى الاغتراب ، نتيجة التشابه المتزايد لوضعهم مع وضع العمال .**

ان هناك أساسا موضوعيا لنضالات الطلاب ، وان لهذه النضالات انعكاسات ثورية موضوعية . واذا كان الانتقال الى مواقع الطبقة العاملة فى أيام ماركس وانجلز قد ظل حدثا فرديا بالنسبة للمثقفين نتيجة وعى فردى بحركة التاريخ ، فان هذا الانتقال يتحول اليوم الى حدث جماهيرى مرتكز على أساس موضوعى من العلاقات الطبقية يربط بين العامل الجماعى (وهو يضم اليوم عددا متزايدا من المثقفين) وبين النظام الرأسمالى .

الطريق اللارأسمالى الى الاشتراكية

فى عصرنا أيضا أصبح الاجهاز على الرأسمالية الاحتكارية هدفا مشتركا للطبقات العاملة فى البلدان الرأسمالية (**ثورة اشتراكية**) وللشعوب المستعمرة فى المستعمرات والبلدان المتخلفة (**ثورة وطنية**) . وتعتبر بالتالى حركة التحرر الوطنى المعاصرة جزءا لا يتجزأ من العملية الثورية العالمية .

لكن الجديد فى حركات التحرر الوطنى هو المضمون الاجتماعى الذى تكتسبه بالضرورة عند مواجهة مهام تصفية النفوذ الاستعمارى وبخاصة النفوذ الاقتصادى . فان الاستقلال الاقتصادى المنشود يتطلب بالضرورة تنمية اقتصاد متنوع



النشاط . وتتوقف هذه التنمية الاقتصادية على عمق ومدى التحولات الاجتماعية . ومن ثم تأخذ قطاعات وطنية وديمقراطية تتزايد اتساعا فى ادراك أن الاشتراكية هى النظام الوحيد الذى يعنى التخلص من الفقر والتخلف والاستغلال بالفعل . **وبوصف الاشتراكية العلمية هى نظرية التحرر الاجتماعى ، تقترب حركات التحرر الوطنى من الاشتراكية العلمية ، محاربة الاستعمار أى الرأسمالية الاحتكارية كى تتحول الى محاربة للرأسمالية قاطبة .**

ان اجراءات جذرية مثل تحويل ملكية الوسائل الأساسية للانتاج الصناعى الى ملكية عامة ، وتنفيذ الاصلاح الزراعى ، وتقوية دور الدولة ، وانشاء وتنظيم الحزب السياسى الذى يلعب دور الطليعة ، وتحسين وضع الجماهير الكادحة ، وتضييق فرص النمو الرأسمالى ، واقامة سلطة الشعب العامل ، هى مثال لتأثير أفكار الاشتراكية وتجربة البناء الاشتراكى وقوة الاشتراكية العالمية . وهى جميعا معالم لما يسمى اليوم بالطريق اللارأسمالى الى الاشتراكية ، أى طريق تخطى الرأسمالية فى البلدان المستقلة حيث توجد طبقة عاملة ضعيفة أو لا توجد على الاطلاق ، وحيث تقصر قوى الانتاج المتخلفة عن التطور الرأسمالى نفسه . ومع ذلك تنطلق هذه البلدان نحو الاشتراكية قدما .

وفى مصر دلت التجربة الثورية على امكانيات هامة فى هذا الصدد فى مقدمتها امكانية استمرار الثورة الوطنية وتحولها الى ثورة اجتماعية ، وامكانية تحول القادة الوطنيين وهم فى قمة الحكم الى المواقع الفكرية للاشتراكية ، وامكانية تبنى طبقات اجتماعية أوسع من الطبقة العاملة للاشتراكية ، وامكانية البدء فى عملية التحول الى الاشتراكية بغير قيادة الطبقة العاملة ، وامكانية قيام مرحلة انتقالية الى الاشتراكية هى بذاتها مجموعة من المراحل الانتقالية ، وامكانية تطوير التحالف بين قوى الشعب العامل الى حزب طليعى واحد . وتبقى هذه الامكانية الأخيرة أهم الامكانيات جميعا ، وألزمها للسير فى طريق التطور اللارأسمالى .

وكل هذا انما يؤكد حقيقة تزداد وضوحا ، وهى أن علم الاشتراكية وعملها يواجهان فى عصرنا وتمشيا مع منطق التطور مهام جديدة ، ناشئة عن تناقضات جديدة ، وأنهما اذ يظفران بالحلول الموضوعية لها ، يجددان باستمرار حيوية الاشتراكية .

فؤاد مرسى



تطورات جديدة فى الاقتصاد الاشتراكى

أحمد فؤاد بلبع

● من الخطأ القول بأن اقتصاديا واحدا ، سواء كان ليبرمان أو غيره ، قد انفرد بفكرة الاصلاح الاقتصادى اللامعة ، وبأن بعض الاقتصاديين المحافظين كانوا يقفون ضد الأمر كله . فهذا الاصلاح الذى تقرر فى اجتماع اللجنة المركزية فى سبتمبر ١٩٦٥ كان ثمرة جهد الكثيرين .

عند تناول موضوع التطورات الجديدة فى الاقتصاد الاشتراكي فلابد من معالجة فى الأساس استنادا الى التجربة السوفييتية ، **فهى التجربة الرائدة فى ظل الاشتراكية** ، وهى أيضا تجربة هائلة متشعبة متعددة الجوانب ، عبرت نصف قرن من الزمان ، وحظيت على نطاق العالم كله بأعظم قدر من المتابعة والاهتمام والنقد والتقويم ، وبذا تراكم لديها رصيد ضخم من الخبرة والتجربة ، كان بمثابة اشعاع للتجارب الاشتراكية الأخرى ٠

ويقتضى ذلك القاء بعض الأضواء على الخطوط العامة التى التزمت بهـــا التنمية فى الاتحـــاد السوفييتى فى مراحلها الأولى ، ومبررات هـــذه الخطوط عند تطبيقهـــا ، وجوانبها الايجـــابية والسلبية ؛ ثم التعرض للتطورات التى جدت على الاقتصاد السوفييتى خلال المراحل المختلفة لتنميته ، وما استتبعته هذه التطورات من ضرورة اعادة النظر فى الخطوط العامة السارية وادخال تعديلات عليها أو اقرار خطوط عامة جديدة تتوافق وهذه التطورات ٠

بعد ذلك يمـــكننا أن نمر سريعا على بعض التجارب الاشتراكية الأخرى ، وبخاصة فى بلدان أوربا الشرقية ، فنشرح الأسس العامة لهـــذه التجارب فى مراحلها المختلفة ، ثم التعديلات التى أدخلتها هذه البلدان عليها من واقع خبراتها الخاصة ، والخبرة التى تراكمت لدى التجربة الرائدة ، وعلى ضوء المناقشات التى شملت المعسكر الاشتراكى بأسره وأسفرت عما يجرى به الآن من تغيرات ٠

* * *

عناصر التجربة السوفييتية فى مراحلها الأولى :

تجمعت مع بداية التجربة السوفييتية عناصر كثيرة استلزمت ، ويسرت فى الوقت نفسه ، قيام طابع شديد المركزية فى الحيـــاة الاقتصادية ، وتطبيق الأساليب المركزية الحكومية المباشرة ، واتخاذ القرارات من مركز واحد ٠ ويمكن اجمال هذه العناصر على النحو التالى :

١ ــ **طبيعة فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية** ، وما تطلبته من مواجهـــة عنيفة مع العناصر الرأسمالية التى كانت تقـــاوم بضراوة العملية الاجتماعية التى تستهدف تصفيتها ٠

٢ ــ **عناصر الثورة المضادة فى المدينة والقرية وعلى نطاق البلاد** ، وما ترتب على الحرب الأهلية التى أشـــعلتها من أضرار فادحـــة باقتصاديات الاتحاد السوفييتى ٠

٣ ــ **الأخطار التى كانت تحدق بالبـــلاد من الخارج** ، اذ كان الاتحاد السوفييتى محاطا بدول معاديه تتآمر ضد الدولة الفتية ، وتصل فى تآمرها الى حد التدخل العسكرى السافر ٠ وأملت هذه المخاطر على الدولة أن تولى تدعيم القدرة الدفاعية للبلاد اهتمامها الرئيسى ، وأن تركز الموارد المالية والاقتصاد والبشرية على قطـــاعات الاقتصـــاد الرئيسية ــ الصناعات الثقيلة وصناعة السلاح ٠

٤ ــ **التنمية فى مراحلها الأولى تطلبت أن يتم التراكم أخذا من الزراعة عن طريق الارتفاع بأثمان المنتجـــات الصناعية اللازمة للزراعة والانخفاض بأثمان المنتجات الزراعية** ٠ وتكون الصناعة عندئذ « مستهلكا » للتراكم وليست مصدرا له ، ومن ثم لا تثور مشكلة التراكم : ما يتم منه داخل الوحدة الانتـــاجية وما يتجمع مركزيا ٠ أى أن التراكم الرئيسى كان لابد أن يتم مركزيا ٠

٥ ــ **بســـاطة ترتيب الأولويات ، وبساطة أهداف الانتاج ، وقلة عدد القرارات الرئيسية التى ينبغى اتخاذها فيما يتعلق بالاستثمارات الجديدة ، وصغر حجم الانتاج نفسه** ، كل ذلك سمح بادارة الانتاج مركزيا ٠

٦ ــ نقص الكوادر **الفنية والادارية والعمال المهرة** ، وكذلك نقص **المعدات الرأسمالية والموارد الأولية** والوسيطة **والوقود والطاقة الكهربائية** ، كل ذلك تطلب أن يتم التوزيع من مركز واحد يراعى الأولويات على النطاق القومى ٠

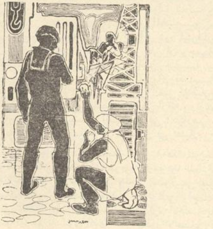
٧ ــ **تركز الانتاج فى عدد محدود من المشروعات الضخمة** ، بحيث كان من المتيسر توجيهها والاشراف عليها والتخطيط لانتاجها والدخول فى تفصيلات سير العمل بها مركزيا ٠

٨ ــ **فرضت قسوة الظروف على البلاد جعل مدى واسع من منتجات الصناعة منمطا** ، والحد من أنماط السلع المنتجة ، والتغاضى مؤقتا عن جودة الانتاج والتركيز على كميـــة النـاتج ، وكذلك التغاضى عن رغبات المستهلك ، فعندما لا تسمح امكانيات البـــلاد سوى بتوفير زوج واحد من الأحذية للفرد فى السنة لا يكون هناك محل للانصات الى هذه الرغبات ، وســـمح ذلك بدوره بادارة الانتاج مركزيا ٠

٩ ــ **لم تكن المسألة مجرد تغيير هيكل صناعات قائمة بل خلق صناعات جديدة وتنمية مناطق جديدة ، وحل مشكلات أخرى كثيرة فى مقدمتها مشكلة توفير العمل الماهر** ، وهى مشكلات لا يمكن أن تحلها آليه السوق الا بقدر ضئيل للغـــاية ، ولا يمكن حلها اطلاقا على أساس الربح ، بل لابد أن تتكفل بها الدولة ٠

وبذلك ساد فى الاتحاد السوفييتى فى هذه الفترة الأسلوب الادارى فى تسيير الاقتصاد ، وهو الأسلوب الذى تحتوى الخطة بمقتضاه على عدد ضخم من البيانات المحددة عينا ، مثل حجم العمالة وكمية المواد الاولية وكمية الناتج من كل نوع الخ ، وهى البيـــانات التى تعرف هناك باسم « **مؤشرات الخطة** » ، وترتب على ذلك وجود عدد كبير من المؤشرات بالنسبة لكل مشروع ، فالتقدير العينى بطبيعته يقتضى التفصيل طالما لا يرد الأمور الى القاسم المشترك وهو النقود • ويسوق هذا المنطق الى الحد من اللامركزية التى تتخذ شكل الاستقلال الذاتى للمشروعات ، وبخاصة فى جوانب مثل حرمانها من اجراء تراكم ، ومن ثم عجزها عن احداث أى تحسين تكنولوجي من مواردها الخاصة ، وعن القيام بأى دور فعال فى اعـــداد التعليمات التكنيكية والادارية ، حتى كاد مقياس نجاحها أن يقتصر على تنفيذ الأهداف الكمية الواردة فى الخطة وتجاوزها • وأدى وجود عدد كبير من المؤشرات الاجبارية ، الى جـــانب مؤشر الربح ، الى عرقلة مبادرة المشروعات وتضاؤل دور الربح كحافز هام فى الارتفاع بـــكفايتها الانتـــاجية وزيادة جودة منتجاتها وتنوعها •

وكان هناك قدر كبير من التغاضى عن « **قانون القيمة** » ، اذ كان ينظر اليه على أنه من المخلفات الكريهة للنظام الرأســمالى التى ينبغى التخلص منها بأسرع ما يمــكن • وترتب على ذلك تثبيت جبرى للأسعار المخططة ، ووجود أسعار تسرى عبر فترة طويلة من الزمن ، فانقطعت الصـــلة بين الأسعار والقيمة الحقيقية للسلع ، وأصـــبحت الارباح تتقلب بشدة من مشروع لآخر حتى بالنسبة للأصناف المتشابهة ، ولذا لم تكن الأرباح سوى انعكاسات حتمية لمنجزات الانتاج الفعلية ، كما كانت تعد شيئا مستقلا عن الانتاج تماما •



وبسبب وجود مصانع عند مستويات تكنيكية شديدة التباين ، فبعضها من مخلفات القرن التاسع عشر والبعض الآخر حديث الانشاء ومزود بمعدات متقدمة تكنيكيا ، كانت انتاجية العمل تتفاوت كثيرا ، وبالتالى تكلفة السلعة ، وكان ذلك عائقا آخر ضد ادخال الربح كمؤشر رئيسى لتقويم أداء المشروع •

والربح لا يمكن أن يعد مؤشرا هاما طالما يكون لمعيار حجم الناتج الأهمية الحاسمة • وقد كانت له فى هذه الفترة مثل تلك الأهميـــة ، بل هى ما زالت له حتى الآن فى مشروعات معينة مثل تلك التى تعمل فى مجالات استخراج المواد الأولية ، والطاقة الكهربائية ، وبعض مجموعات الصناعات التحويلية التى مازال انتاجها غير كاف •

كذلك خلق عند الدولة وضع كان عليها أن تفكر فيه من زاوية وجود مقدار كبير من النشاطات غير المربحة ، وسمح ذلك بوجود عقلية أدت الى ظهور نشاطات تتجاوز ما هو ضرورى ، وأسفر ذلك عن أن التكاليف لم تكن تعد أمرا جوهريا • وفى هذه المرحلة لم يكن ممكنا علاج هذا الانحراف بجعل الربح هو المعيار الرئيسى ، والا لتخلينا عن حل المشكلات الرئيسية ، وانما عولج عن طريق استخدام وسائل رقابة متعددة بهدف التأكد من عدم تبديد الموارد ، فكانت هنـــاك رقابة حازمة للغاية على طلب المواد الأوليـــة والوقود وقوة العمل ، وكان يتم تفصيل ذلك بدقة وصرامة لأنه كان الوسيلة الوحيدة للتأكد من أن معيار الكفاءة قد وضع فى الاعتبار •

وفى هذه الفترة كان من المتعذر على الدولة الالمام بصورة كافية بحاجة المشروعات الرئيسية من قوة العمل الماهرة ، ولذا قام فى الاتحاد السوفييتى نظام للتعـــليم لعبت فيه المشروعات دورا كبيرا للغاية ، وكان ذلك يعنى تحملها مصروفات ضخمة . والواقع أنه كان يتحتم وجود نظام يضـــع فى اعتباره وجود تكاليف اضافية فى الانتاج ، ولاينظر للربح باعتباره المعيار الرئيسى ، والا لاســـتحال

قيام مثل هذا النظام التعليمي الحيوى . وكان ذلك عاملا آخر أسهم بدوره في الحد من أهمية معيار الربح فى المراحل الأولية من التنمية الاقتصادية .

تطور الاقتصاد السوفييتي :

مع تطور الاقتصاد السوفييتي أخذت تطرأ على هيكله تغيرات خطيرة . ففيما سبق كان على الدولة أن تفكر من زاوية مصنع الصلب الوحيد ، مصنع الجرارات الوحيد ، مصنع السيارات الوحيد ، الخ ؛ ولذا كان لكل ما ينتج في مصنع منها ، لكل ما يحتاج اليه ، دلالته القومية . أما اليوم ، بعد أن اختلف هيكل الاقتصاد ، وأصبح يوجد عدد كبير من المصانع بالنسبة لكل سلعة ، أصبحت توجد بالتالى مشكلات من نوع مختلف ، **هى مشكلات درجة التخصص** . من قبل كانت توجد مشكلة صلب ، صلب من أى نوع ؛ ولم تكن المشكلة تتعلق بصلب ذى مواصفات معينة ، وانما كان أى نوع من الصلب ضروريا ، أما الآن فتشتد الحاجة الى التخصص .

كذلك طرأ تغير هام آخر ، هو نمو مستوى التعليم والعقلية الاقتصادية بدرجة كبيرة للغاية ، وزاد بدرجة هائلة عدد من يستطيعون اجراء الحسابات ووضع الخطط ، كما تقدمت كثيرا وسائل الحساب الاقتصادى . وبذا أصبح ممكنا البحث عن الحلول المثلى للمشكلات الانتاجية عند مستويات الانتاج المختلفة . وقد ترتب على الثورة التكنولوجية والاكتشافات التى تتوالى بسرعة مذهلة أن أصبحت التعديلات الأساسية فى التنظيم هى القاعدة ، ومن ثم أصبح يتعين على ادارة المشروع سرعة الاستجابة لأى تغيير .

وقد دخل الاتحاد السوفييتي مرحلة المنافسة الاقتصادية مع البلاد الرأسمالية ، ومرحلة رفع مستوى الشعب ماديا وثقافيا وتوفير السلع والخدمات ذات الجودة الانتاجية العالية ، ولم يكن ممكنا تحقيق ذلك من خلال الأساليب الادارية الشديدة المركزية ، وكان لابد لتحقيقه من البحث عن أساليب أخرى مثل توفير الحافز المادى للمشروعات لحثها على تقديم أفضل خدمة للمستهلك ، وتحريرها من العدد الزائد على الحد من المؤشرات الاجبارية ، الخ .

كذلك برزت معالم أخرى للتطور من أهمها : ١ ـ قطعت الصناعة الثقيلة المتماثلة الانتاج شوطا بعيدا ، وبرزت أهمية الصناعات المتنوعة الانتاج المعقدة الأساليب ، والتى تحتاج الى قدر أكبر من الحرية للمشروعات في اختيار مستلزمات الانتاج ، والى احتفاظها بقدر من التراكم لمستلزمات البحث التكنولوجى . ٢ ـ خفت كثيرا حدة الندرة التى فرضت من قبل توزيعا اداريا . ٣ ـ زيادة انتاج السلع الاستهلاكية وتنوعه أصبحا يحتمان أن ترد للمستهلك حريته فى اختيار الأصناف التى يفضلها ، فمن الصعوبة البالغة أن تتكفل أجهزة التخطيط بتحديد أذواق المستهلكين . ٤ ـ توافر الكوادر الفنية والادارية جعل من الممكن أن تتوافر للمشروع القدرة على ممارسة الاستقلال الذاتى .

الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتي فى سبتمبر ١٩٦٥ :

دار فى الاتحاد السوفييتي نقاش واسع النطاق حول التطورات التى جدت على الاقتصاد السوفييتي ، والعقبات التى برزت خلالها وشكلت عائقا يحول دون الوصول بمعدلات التنمية الى المستوى المنشود ، التعديلات التى ينبغى ادخالها لمسايرة هذا التطورات .

وقد اشترك فى هذا النقاش كثير من الاقتصاديين ، ومدارس فكرية متعددة . وبذا يكون من الخطأ القول بأن اقتصاديا واحدا ، سواء كان ليبرمان أو غيره ، قد انفرد بفكرة الاصلاح الاقتصادى اللامعة ، وبأن بعض الاقتصاديين المحافظين كانوا يقفون ضد الأمر كله . ذلك أنه يوجد احساس بصورة ما بأن ليبرمان هو العقل الكامن خلف الاصلاح الاقتصادى فى الاتحاد السوفييتي . والأمر ليس كذلك ، فهذا الاصلاح الذى تقرر فى اجتماع اللجنة المركزية فى سبتمبر ١٩٦٥ كان ثمرة جهد الكثيرين ، كما لم يكن عملا اكاديميا محضا ، وانما مشروعا عمليا للغاية وضع فى اعتباره خطوط التفكير المختلفة . وقد بالغت الصحف الغربية كثيرا في دور ليبرمان فى هذا الاصلاح ، وصورت الأمر على أن وجهة نظره كانت هى الفكرة الكامنة خلفه .

ونحب ان نوضح هنا أن ليبرمان نفسه قد تغير فى الفترة الأخيرة ، فالتطبيق العملى للاصلاح قد أرغمه على أن يعيد النظر فى بعض آرائه ، وأرغم آخرين على أن يضعوا أفكاره فى اعتبارهم ، وأرغمه على أن يضع أفكار الآخرين فى اعتباره .

وقد جاء اجتماع اللجنة المركزية هذا تتويجا لذلك النقاش المعقد الطويل ، وتتويجا للخبرة الهائلة التى تراكمت لدى الاتحاد السوفييتي عبر ثمانية وأربعين عاما . وكانت المهام التى واجهته هى العمل على جعل أساليب الادارة الاقتصادية متوافقة مع المستوى الذى بلغه التطور الاجتماعى ،

والتعجيل بالتقدم العلمي والتكنولوجي للانتاج الاشتراكي . ولم يكن صحيحا بالمرة ، كما رددت صحافة الغرب ، أن مهمة هذا الاجتماع كانت التراخي في التخطيط ، والاقلال من دوره في عملية التنمية الاقتصادية ، **بل على العكس من ذلك تماما كانت مهمته هي تحسينه بكل الطرق الممكنة ، واعلاء دوره في الارتفاع بالكفاية الانتاجية وخفض التكلفة والارتقاء بجودة السلع المنتجة .**

وجسدت قرارات هذا الاجتماع السياسة الاقتصادية الجديدة التي تقوم على الأسس التالية : ١ ـ تخفيض عدد المؤشرات الاجبارية التي تلزم بها المشروعات ؛ ٢ ـ اعلاء شأن الربح كمؤشر هام ومعيار رئيسي للكفاية الانتاجية ؛ ٣ ـ زيادة الطابع اللامركزي وزيادة الحقوق الممنوحة للمشروعات واقرار مبدأ العلاقات التعاقدية بين المشروعات وبين العملاء والمستهلكين ؛ ٤ ـ تنظيم السوق على أساس نظام للأسعار ؛ ٥ ـ الحوافز .

١ ـ تخفيض عدد المؤشرات الاجبارية :

في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية كانت المهام الاقتصادية ، بمعنى ما ، أكثر بساطة . فترتيب الأولويات كان أبسط نسبيا ، وكان الهدف العام هو تحقيق أعلى معدل للنمو . لذلك فإن التخطيط ، وكذلك توجيه الحياة الاقتصادية ، والمسائل الأساسية المتعلقة بالاستثمارات الجديدة ، كان ينبغي أن تكون كلها مركزية . كما أن مجموعة القرارات كانت أبسط ، ومجموعها أقل ، وأهداف الانتاج محدودة ، بحيث كان يمكن التصرف في كل ذلك مركزيا . وكانت لكل خطة خمسية أهداف نوعية « رئيسية » وقطاعات ينبغي التركيز عليها ، وكذلك أهداف أقل أهمية ، وقطاعات تظفر بتركيز أقل . وفي حالة الفشل أو العجز كان الاتجاه الطبيعي هو معالجة الموقف بتدخل اداري مباشر من المركز ، وبتخصيصات وتوجيهات أكثر تفصيلا ، وبذا كان التخطيط نفسه شديد التفصيل ، وكانت الادارات الصناعية أكثر ازدحاما بالمؤشرات الاجبارية . فالى جانب الربح كان يستخدم عدد كبير من هذه المؤشرات منها الناتج الاجمالي ، عدد الأصناف المنتجة ، التكاليف الأقل ، عدد العاملين ، مقدار الأجور ، الناتج بالنسبة للعامل ، الخ . وترتب على ذلك عرقلة مبادرة المشروعات ، وكان اهتمامها ينصب في المحل الأول على انتاج أكبر قدر ممكن طالما سوف تقدر أساسا وفق هذا المعيار .

أما الآن فقد تم التحول من مؤشرات انجاز الخطة القائمة على أساس كمي محض ، الى **مؤشرات تركيبية** تقوم على ربحية النشاط الانتاجي للمشروع . كذلك تقرر في مجال التخطيط تخفيض عدد المؤشرات الاجبارية التي توافق عليها الهيئات المركزية ، وتحرير المشروعات من العدد الزائد على الحد منها . من ذلك أنه بينما كانت المشروعات حتى وقت قريب تتسلم من أعلى أربعة مؤشرات خاصة بالعمل هي الانتاجية وعدد العمال ومتوسط الأجور ومخصص الأجور ، لم يعد هناك الآن سوى مؤشر واحد مخطط مركزيا هو **مخصص الأجور** ، على حين تركت المؤشرات الأخرى لتصرف المشروع .

٢ ـ الربح :

لا تعني زيادة التركيز على الربح كمؤشر هام للكفاية الانتاجية للمشروعات أن الربح أمر مستجد في الاتحاد السوفييتي .

يقول الأستاذ **ف . م . كولنتاى** ، مدير معهد الدراسات الاقتصادية بالاتحاد السوفييتي ، في أول محاضرة له بالجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع :

« كان لدينا معيار التقويم نتيجة عمل مشروع ما في صورة ربح ، في صورة نقدية . بيد أن ذلك كان **معيارا** من المعايير ، ولم يكن **المعيار الوحيد** . لقد كان معيارا ضمن معايير كثيرة في وضع أعطيت فيه معايير أخرى أهمية تطبيقية أعظم بكثير . ان الاصلاح الاقتصادي لا يعدو أن يكون تغييرا في أهمية المعيار ، وليس تصفية للمعايير الأخرى . انه مسألة اعطاء وزن أكبر ، اعطاء أهمية أعظم ، لهذا المعيار في علاقته بالمعايير الأخرى » .

كذلك يقول **ايفساى ليبرمان** في مقال له بعنوان « **أرباح وأرباح** » :

« ليس هناك جديد في ذلك الاستخدام للارباح في الاتحاد السوفييتي . فمشروعاتنا كانت تحقق أرباحا نقدية لأكثر من أربعين عاما ، منذ عام ١٩٢١ . وبهذه الأرباح شيدنا طاقتنا الصناعية العملاقة التي تحركنا بفضلها الى موقع قائد في مجال العلم والتكنولوجيا على نطاق العالم . وقد أنجزنا هذا الهدف دون قروض كبيرة طويلة الأجل من البلاد الأخرى .

« فلماذا اذن كانت الارباح تناقش على مثل هذا النطاق الواسع في الاتحاد السوفييتي في الفترة الأخيرة ؟ يحدث ذلك لا بسبب أن الارباح لم تكن توجد من قبل ، وأنه لا يجرى ادخالها

الا الآن ؛ وانما يحدث بسبب أن الربح لم يكن يستخدم ، ومازال لا يستخدم بصورة كافية حتى الآن ، باعتباره المؤشر الهام الشامل للعمل الكفء لمشروعاتنا » ٠

وقد جدت على البلاد تطورات كثيرة استوجبت اعطاء معيار الربح قدر أكبر فى تقويم الكفاية الانتاجية للمشروعات ٠ وميزة الربح هنا كمؤشر هام أنه يعمم كل جوانب العملية ، وفى مقدمتها جودة الانتاج ٠ فأسعار الأصناف الأعلى جودة يجب أن تكون أعلى من أسعار الأصناف الأقل جودة ٠ وعندما تتفاوت الربحية كثيرا من مشروع لآخر بسبب التفاوت التكنيكى بين المشروعات ، فان الفروق فى الربحية يمكن أن تكون دافعا على التحسين التكنولوجى بغرض القضاء على الربحية المنخفضة ٠

هذا وقد حاولت صحافة الغرب التشهير بالاتحاد السوفييتى بقولها ان الالتجاء الى معيار الربح انما يعنى عودة الى الرأسمالية ، ولذا ينبغى أن نبرز الفرق بين الربح فى ظل الرأسمالية والربح فى ظل الاشتراكية ٠

ففى ظل الرأسمالية لا تتم عملية تملك الربح واعادة توزيعه بحيث يتحقق حيث يتم خلقه ، وانما تتم عن طريق جهاز الأسعار الاحتكارية واتفاقيات الكارتلات ، لذلك لا يعد الربح دليلا على الادارة الرشيدة ٠ كما أن الربح فى الشركات المساهمة يستخدم لتضخيم حساب الأرباح غير الموزعة فى دفاتر الاحتكارات ، وتكون هذه الأرباح غير الموزعة بمثابة احتياطيات تضمن أرباحا موزعة مستقرة فى فترة الكساد ٠ ويستفاد من الربحية الاضافية فى الشركات الكبيرة كأساس لاعادة تقويم رأسمالها ، وذلك هو مصدر رأس المال الوهمى الذى يفوق الاستثمارات الفعلية مرات عدة ٠ ورأس المال هذا (شأنه شأن حصص التأسيس) يغل دخلا هائلا للاحتكاريين ، كما يعاد توزيع جزء طيب منه بين السماسرة والمضاربين فى بورصة الأوراق المالية ، وكذلك بين البنوك ، وتلك كلها فئات لا علاقة لها من الناحية الفعلية بالمصانع التى يتحقق فيها الربح ٠

أما فى ظل الاشتراكية فان الارباح يتضاءل دورها باستمرار كتعبير عن العمل الفائض (غير المدفوع الأجر) ، على حين يتزايد دورها فى التعبير عن العمل اللازم اجتماعيا ٠ والربح باعتباره الفرق بين ثمن البضائع وتكلفتها لا يقرر من حيث المبدأ سوى مستوى الكفاية الانتاجية وحده ، ولا ينشأ الا عن التحسينات التكنولوجية المتقدمة ، والتنظيم الرشيد للعمل ، والاستخدام الحكيم للأصول الانتاجية ، ولا يكمن خلف هذه الزيادة شىء أكثر من توفير عدد من ساعات العمل الحى ، أو أطنان من المواد الأولية والمساعدة والوقود ، أو كيلووات الطاقة الكهربائية ، الخ ٠ فأسعار المنتجات تكون محددة من قبل الدولة ، ومن ثم لا يمكن أن تتحقق زيادة فى الربح الا من خلال تحقيق وفر فى الموارد البشرية والمادية والمالية ٠ ويحدد حجم الربح المساهمة التى يقدمها كل مشروع لصافى الدخل القومى الذى يذهب الى المزيد من توسيع وتحسين رفاهية الشعب ٠

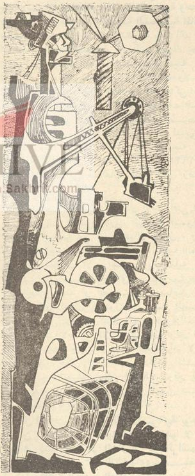
وترجع زيادة أهمية معيار الربح الى التغيرات التى جدت على هيكل الاقتصاد وعلى المهام الرئيسية الملقاة على عاتقه ٠ فقد أدرج فى الاقتصاد الى حد كبير الموارد الاقتصادية الرئيسية والمناطق الهامة التى لم تكن مستغلة من قبل ، وخلقت مراكز صناعية فى كل المناطق الهامة ٠ كذلك تمت تنمية قوة العمل ، وأصبح هناك عدد من المتخصصين يلائم المستوى الراهن للتطور الاقتصادى ٠ **ولذلك يوجد اليوم وضع مختلف يمكن للاقتصاد فى ظله أن يواصل التطور لا على أساس ادراج موارد جديدة ، وانما على أساس استخدام أكثر فعالية للموارد المتاحة بالفعل ، ويطرح ذلك نوعا مختلفا من المشكلات ٠**

والربح فى المجتمع الاشتراكى ليس نفيا للتخطيط ، بل هو أداة هامة له ؛ وليس المقصود به كما سبق « ترييح » التخطيط أو رفضه ، بل على العكس تحسينه وعن طريق اشراك المشروعات نفسها فى عملية التخطيط ، فهى تعرف امكانياتها ومطالب عملائها على نحو أفضل ٠ كما أن ادخال مؤشر الربح فى التخطيط المركزى لا يقلل ، بل يزيد بالاحرى من الحاجة الى خفض تكاليف الانتاج ٠ ولذلك فستخطط هذه التكاليف عن طريق المصانع نفسها ، التى يكون من مصلحتها المباشرة اجراء خفض كبير فيها بغية زيادة أرباحها . وسيتوقف مقدار الربح التى يترك تحت تصرف ادارات المشروعات على الاستخدام الأكثر كفاية للمعدات ، وزيادة المبيعات ، والربحية الأعلى ، وارتفاع مستويات الجودة . وسيكون لدى كل مشروع صندوق للتنمية تتكون موارده من اقتطاعات من ارباح المشروع .

هذا ويؤخذ فى الحسبان لا مقدار الربح والزيادة فيه فقط ، وانما أيضا مستوى الربحية ، أى مقدار الربح بالنسبة لكل روبل من الأصول المنتجة

٣ ـ اللامركزية وحقوق المشروعات :

يقوم المجتمع الاشتراكي على مبدأ الاشتراكية الديمقراطية ، ويتجسد هذا المبدأ في قاعدتين : (أ) الانضباط الحازم من جانب الدولة والطابع الملزم للقرارات التى تتخذها الهيئات العليا ؛ (ب) التشجيع الشامل للجماهير ولمبادرتها وزيادة مشاركتها النشطة في ادارة الدولة والشئون العامة . ويوضح هذا المبدأ أن التخطيط المركزى ينبغى التأليف بينه وبين ممارسة المبادرة من جانب المشروعات في شئون الادارة المربحة للاقتصاد . وقد أشار **لينين** الى أن التخطيط



الاقتصادى والادارة ينبغي أن يقوما على مبادىء المركزية الديمقراطية ، وأنهما ينبغى أن يؤلفا بين القيادة المركزية والنشاط الخلاق للجماهير .

وقد كان لمبدأ الاشتراكية الديمقراطية تطبيقات مختلفة عند مراحل التنمية المختلفة . وقد منح اجتماع سبتمبر ادارات المشروعات حقوقا وفرصا أكبر لتسيير مشروعاتها على أساس الربح ، ولذا تتميز المرحلة الحالية بتدعيم أساليب التخطيط المركزى ، وفى الوقت نفسه بتوسيع الاستقلال الذاتى للمشروعات داخل اطار الخطة ، اذ لم يعد ممكنا لا تكنيكيا ولا اقتصاديا تحديد معايير لتنمية مثل هذا الاقتصاد الضخم من المركز وحده .

هذا ومن المعروف أن من المهام الأولية للتنظيم الخاص بالتخطيط عند المستوى الأعلى دراسة العلاقات المتبادلة بين المجموعات الخاضعة له ، على حين تعد المشكلات داخل كل مجموعة في دائرة اختصاص هذه المجموعة ، وذلك أحد الجوانب التى يتناولها الاصلاح الاقتصادى . ففى المراحل الأولى للتخطيط كان مدى السلطة المخولة للتنظيم الاقتصادى عند المستوى الأدنى لاتخاذ القرارات أكثر ضيقا ، وكان الاشراف على مثل هذه التنظيمات أكثر صرامة . ومن بين الاتجاهات الرئيسية في الاصلاح الاقتصادى تخويل كل وحدة اقتصادية قدرا أكبر من المرونة لتعمل ما تراه ملائما داخل حدودها في اطار الخطة ، على حين توجه وظائف التخطيط الرئيسية بصورة متزايدة نحو دراسة الروابط الخارجية للوحدات الاقتصادية التابعة وحركة المنتجات النهائية وحركة المواد الأولية .

وحتى وقت قريب كانت الاستثمارات الرئيسية تخصص بدقة بما يتمشى مع الخطة المركزية ، مع توجيه نسبة جوهرية منها الى بناء مشروعات جديدة . وكان هذا النظام يحرم مشروعات قائمة كثيرة من الوسائل الضرورية لاحلال المعدات العتيقة في الوقت المناسب ، مما أدى الى تعطيل نمو انتاجية العمل وتحسين جودة الانتاج وتحقيق مستوى أعلى للربحية . أما الآن فقد أصبح لكل مشروع صندوق لتنمية الانتاج خاص به تقتطع موارده كما سبق أن أوضحنا من أرباح المشروع . كذلك تقوم المشروعات في اطار خطة الدولة بتحديد أنواع البضائع التى تنتجها ، وتوزع رأسمال التشغيل ، وتنفق الأموال المخصصة للحوافز ، وتحدد ماتستخدمه منها للمنح والمكافآت والأغراض الثقافية والاجتماعية والسكنية ولتوسيع الانتاج . وبدلا من أن تحصل المشروعات على الأصول الانتاجية دون مقابل ، أصبح عليها ازاء هذه المزايا أن تدفع من الأرباح التى تترك تحت

تصرفها مقابلا لاستهلاك الأصول الانتاجية التى تستخدمها يوازى نسبة معينة من قيمة هذه الأصول · والحكمة من هذه الخطوة هو حث المشروع على استخدام أصوله الانتاجية على نحو أفضل ، والاهتمام بصيانتها واطالة عمرها ·

وفي هذا المجال أيضا أقر مبدأ العلاقات التعاقدية المباشرة مع المستهلكين أو العملاء ، وبخاصة فى الصناعات الاستهلاكية الخفيفة . فأصبح يسمح للمشروع بابرام عقود مباشرة مع العملاء بهدف الحصول على المواد الاولية أو توريد وتسويق المنتجات التامة الصنع . وبذا لا تقتصر آثار الاستقلال الذاتى للمشروع على علاقته بالسلطة المركزية ، بل تمتد فى الواقع لتشمل ممارسته لمسئوليته عن الانتاج ، وهو الأمر الذى يظهر جليا فى علاقته بالمشروعات الأخرى وحريته فى التعاقد معها · ويعد اقرار ذلك المبدأ ارتقاء بمستوى التخطيط ، ودفعة قوية لزيادة جودة المنتجات وتنوعها وجعلها أكثر توافقا مع رغبات المستهلكين واحتياجاتهم ، فالمشروعات أكثر قدرة من أجهزة التخطيط المركزية على معرفة أذواق ورغبات ومطالب المستهلكين ، ومن شأن ذلك أن يرد للمستهلكين حريتهم فى الاختيار ، وهى الحرية التى حرموا منها فى سنوات التقشف والندرة والتى أصبح من الممكن ردها اليهم مع نمو الطاقة الانتاجية واتساع امكانياتها وتنوعها ·

بيد أن هذه العلاقات التعاقدية لا تعنى الانتقال الى التنظيم عن طريق السوق ، فلدى الاتحاد السوفييتى طرق أفضل للتنبؤ بالطلب الاستهلاكى ، فى مقدمتها امكان معرفة مخصص أجور العمال فى المدن والزارعين الجماعيين فى الريف ، وبذلك يمكن وضع نماذج علمية لدخل السكان ونفقاتهم · والطلب الاستهلاكى بعبارات الحجم الكلى يعد من عوامل التخطيط ، ومع ذلك فان عناصر ذلك الحجم مثل الموضات والألوان والطرازات والأذواق الخ ، لا ينبغى أن تكون من اختصاص التخطيط المركزى ، وانما هى أمور يتفق عليها بين المصنع والتاجر ·

ومع توسيع اختصاصات المشروعات ظلت السلطات المركزية تحتفظ بالأمور الآتية : ١ ـ حصر الاحتياجات الاجتماعية وترتيبها حسب أولويات تقررها ؛ ٢ ـ تحديد النسب الأساسية فى تخطيط الموارد (العمل ورأس المال) بين قطاعات الاقتصاد المختلفة ؛ ٣ ـ تجميع الجزء الأكبر من التراكم واستخدامه مركزيا ؛ ٤ ـ انشاء المشروعات الجديدة وتمويلها ؛ ٥ ـ تحديد كميات الانتاج عينا بالنسبة للسلع الرئيسية ؛ ٦ ـ تحديد الأسعار حتى لا يكون تحديد المشروعات لها سبيلا لزيادة ارباحها اصطناعيا ؛ ٧ ـ تحديد الاستهلاك على النطاق القومى · أما ما عدا ذلك فمتروك لتصرف المشروعات ، فتتولى كل ما يتعلق بالتسيير الجارى للانتاج ، على حين تنفرد السلطة المركزية بالقرارات الأساسية التى تؤثر فى هيكل الانتاج والاستهلاك · وتشكل هذه القرارات ، عدديا على الأقل ، الاستثناء على قاعدة حرية تصرف المشروع فى ادارة شئونه ·

٤ ـ الحوافز :

كان لينين هو الذى تمسك فى فجر الثورة بأن الاشتراكية لا يمكن بناؤها بالحماسة وحدها ، بل بالحماسة مقرونة بالمصلحة الشخصية المادية ، بتسيير العمل على أساس الدفع · وقد أكد لينين أن تطبيق مبدأ التسوية فى التوزيع ، بصرف النظر عن نوعية العمل المبذول وكميته ، أمر لا علاقة له بالمفهوم العلمى للمساواة ، ولا يمكن الا أن يكون عقبة أمام الانتاج الاشتراكى ، كما يعرقل مبادرة العمال ، ويشجع الاتجاهات السلبية لديهم ، ويؤثر فى الانتاج تأثيرا ضارا . وفى وقت ندرة المواد الغذائية كان لينين أول من أقر مبدأ توزيع الطعام طبقا لانتاجية العمل بالنسبة لكل عامل ، كما أقر فى عام ١٩٢١ نظام العمل بالقطعة فى صناعات معينة دون وضع أى حد لكسب العامل ·

وقد أسفرت سياسة معدل الأجر التى اتبعت فى السنوات الخمس الأولى للسلطة السوفييتية عن قيود شديدة على كسب عمال معينين ، وبذلك خلقت حواجز صناعية أمام رفع انتاجية العمل ، اذ كانت معدلات الأجر متقاربة للغاية بحيث انعدمت لدى العمال الرغبة فى تحسين مهارتهم وفى أداء العمل المعقد أو الصعب جسمانيا ، وعلى العكس كان العمال يبحثون عن العمل الهادىء المريح السهل الأداء . كذلك أكدت خبرة السنوات التى سبقت الاصلاح الاقتصادى أن توفير السلع والخدمات ذات الجودة الانتاجية العالية أمر لا يمكن تحقيقه من خلال الأساليب الادارية الشديدة المركزية ، وانما يمكن تحقيقه بتوفير الحافز المادى لدى المشروعات لتقديم أفضل سلعة للمستهلك وتوفير أفضل خدمة له ·

ان الحافز المادى فى ظل الاشتراكية يوحد ما بين المصالح العامة والفردية ، وهو لا يكون غاية فى ذاته ، كما هى الحال فى ظل الرأسمالية ، وانما هو قوة محركة للانتاج ووسيلة هامة لزيادة رفاهية الشعب العامل ، وهو يدفع العمال

الى تحسين معرفتهم ومؤهلاتهم وأساليبهم فى العمل ، والى القضاء على نقائص الانتاج • ويجرى التأليف فى الاتحاد السوفييتى الآن بين الحوافز المادية والأدبية • وتتخذ الحوافز الأدبية هناك أشكالا متعددة منها : التقدير العام واستحسان نتائج العمل ، تشجيع المنجزات الأفضل للعمل . منح الأوسمة والنياشين ، الخ • ويلاحظ أنه من الصعب وضع خط فاصل بين الحوافز المادية والأدبية •

ويعد تمايز الأجر بالنسبة لمهارة العامل وظروف العمل حافزا ماديا قويا لتحسين المهارة وتحقيق نتائج أفضل فى العمل • هذا ويمكن للمكافآت أن تلعب دورا هاما فى تطبيق مبدأ الحافز المادى بشرط ألا تتحول الى نوع من الأجور التكميلية المقنعة ، وأن ترتبط بزيادة الانتاجية وتحسين أساليب العمل والارتقاء بجودة المنتجات • وفيما سبق كانت كل أنواع المنح والمكافآت تدفع من مخصص الأجور وليس من الربح ، أما الآن فاصبحت مرتبطة بالربح وتتوقف على مقداره ، ولكل مشروع صندوقه الخاص للحوافز حصيلته جزء من أرباح المشروع مقدرة على أساس عدة سنوات •

وتقضى النظرة الاقتصادية بأن يتوقف الربح فى النهاية على مقدار ما يقوم به مجموع العاملين فى المشروع ، وان اختلفت مسئولية كل منهم عن الآخر ، كما تعد مسئولية المدير بطبيعة الحال أكبر من غيره ، ولكن أكفأ المديرين يصاب بأسوأ النتائج اذا لم يجد التعاون المنشود من مجموع العاملين • ومن ثم فلابد أن يتأثر وضع كل عامل بمقدار الربح ، وأن يصبح كل عامل مسئولا عن نشاط الوحدة الانتاجية • ولكن حيث انه لا مسئولية دون سلطة ، فلابد من وجود شكل ما من أشكال مشاركة العمال فى تسيير المشروع الذى يعملون فيه • وقد اتبعت الدول الاشتراكية أشكالا مختلفة لهذه المشاركة • ففى يوغوسلافيا يوجد نظام « **التسيير الذاتى** » ؛ وفى الجمهورية العربية المتحدة ينتخب نصف أعضاء مجلس الادارة ، وتلك تجربة جديرة بالدراسة ، وان كان يؤخذ عليها أنها تقصر المشاركة على أعضاء مجلس الادارة المنتخبين ، ومن ثم فهى بحاجة الى تعميق ؛ أما فى الاتحاد السوفييتى فيوجد نظام « **الرجل الواحد المسئول** » ، ويصطدم هذا النظام بتطورات الاقتصاد السوفييتى وتوسيع نطاق الاستقلال الذاتى للمشروعات ، اذ ليس مقبولا أن يتحول هذا الاستقلال الذاتى الى استقلال ذاتى لمدير المصنع ، ومن المتوقع أن ينال هذا الموضوع اهتماما فى المستقبل ؛ « **لجان الانتاج** » و « **الروابط الاقتصادية** » فى بلغاريا •

٥ ـ تنظيم السوق :

ماذا تستطيع السوق أن تفعله وماذا لا تستطيع ؟ ذلك سؤال مطروح للنقاش منذ قيام الدولة السوفييتية • ومما لا شك فيه أن هناك مشكلات كثيرة وذات دلالة قومية لا يمكن لآلية السوق أن تحلها الا بقدر ضئيل ، أو هى تعجز عن حلها أصلا ، مثل مشكلة خلق صناعات جديدة ، وتنمية مناطق جديدة ، وتوفير العمل الماهر ، الخ • بيد أن ذلك لا يعنى أن آلية السوق لا يمكن أن تحل أية مشكلة على الاطلاق ، اذ أن هناك مشكلات يمكن لآلية السوق أن تعطى بالنسبة لها نتائج ايجابية مثل حساب كفاءة مشروع ما ، ومشكلة نوعية السلعة التى ينتجها المشروع •

وفى ظل الاقتصاد الاشتراكى ، الذى يعزى الدور الحاسم فيه الى الخطة ، يتم تنظيم السوق من خلال نظام للأسعار المخططة وعقود تسليم المنتجات وتسويقها • فالسوق يمكن أن تؤدى الى توزيع أكثر دقة لقوة العمل ووسائل الانتاج بين مختلف القطاعات على أساس التنمية المتوازنة المتناسبة للاقتصاد • وعلى ذلك فان الدراسة الأعمق لمتطلبات السوق تميل الى زيادة دور التخطيط فى الاقتصاد الاشتراكى •

والمهم فى الاتحاد السوفييتى الآن هو أن السوق وجهاز الأثمان ينبغى لهما أن يقضيا على كل العوامل الخارجية • فما يحدث مع منتج المادة الأولية ، سواء حالفه التوفيق أو أصابه الفشل ، لا علاقة له بما يحدث داخل المشروع المعين • فهذا المشروع ينبغى أن يحصل على كل احتياجاته بثمن محدد بدقة ، وأن يبيع سلعه بدورها بثمن محدد أيضا • وفى هذا الوضع تصبح ربحية المشروع معيارا لمشكلة رئيسية واحدة هى كفاءة المشروع ، وامكانية الاستخدام السليم للقوة العاملة فيه ، وامكانية ايجاد استخدامات جديدة وأفضل للمادة الأولية ، الخ • بيد أنها تكون المعيار داخل ذلك المشروع الواحد فقط •

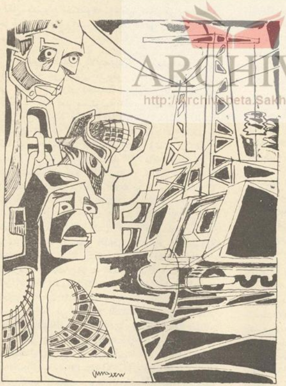
ومن الامور التى تشغل بال المسئولين فى الاتحاد السوفييتى الآن هو كيفية حساب كفاءة المشروع على أفضل نحو ممكن ، والتعديلات الجديدة التى يمكن ادخالها على جهاز الأثمان وعلى آلية التخطيط ليصبح التخطيط على مستوى المشروع أكثر مرونة ، مع المحافظة فى الوقت نفسه على معيار الربحية كمعيار لكفاءة المشروع •

وفى هذا المجال قدمت أفكار كثيرة مثل مسألة جعل الأثمان مرنة فى حدود ١٥ ـ ٢٠٪ ، أى أن تعطى للمشروع امكانية تغيير المنتج فى اطار طائفة واسعة للغاية مما ينتجه ، فاذا كان المشروع ينتج معدات كهربائية فان عليه أن ينتج محولات طاقتها كذا كيلووات . بيد أنه فى هذا الاطار الاجمالى يمكن للمشروع أن يتأكد من أنه يفى بمطالب عملائه طبقا لما يطلبونه . فيمكنه أن ينتج عشرة أجهزة كل منها ألف كيلووات ، أو أن ينتج مائة جهاز طاقة كل منها مائة كيلووات ، أو أن ينتج ألف جهاز طاقة كل منها عشرة كيلوواتات ؛ فذلك أمر متروك للمشروع . وأكثر من هذا فانه من اختصاص المشروع أن يقرر ما اذا كان سينتج منتجا ذا نوعية أعلى ، ومن ثم يفرض ثمنا أعلى ، وليكن بمقدار ٥٠٪ ، أو كان سينتج منتجا ذا نوعية أقل وينقص الثمن ؛ وفى الحالة الأولى يمكنه أن ينتج كمية أقل ، وفى الحالة الثانية كمية أكبر .

التجربة البلغارية

كان نظام الادارة والتخطيط فى بلغاريا يقوم على مركزية زائدة على الحد ، وهو أمر كان آنذاك حتميا الى حد ما . فالاهتمام الرئيسى كان منصبا على تعمير ما خربته الحرب ، مما تطلب تركيز كل الموارد وتوجيهها الى تعمير الفروع الرئيسية وتوسيعها . وبسبب الندرة الشديدة كان يطبق نظام شديد المركزية لتوزيع السلع والموارد وقوة العمل الماهر . كذلك سمح تخلف الاقتصاد وضيق نطاقه بادارته من مركز واحد . والآن تغير الوضع كثيرا بحيث تزايدت ضرورة وجود نظام أكثر مرونة .

وقد كانت توجد فى بلغاريا (على غرار ما عرف فى الاتحاد السوفييتى فى المراحل الأولى) استهانة بمفعول القوانين الاقتصادية الموضوعية للمجتمع الاشتراكى ، وبخاصة قانون القيمة ، وكذا ساد اتجاه الى اغفال القوانين



والروافع الاقتصادية المختلفة مثل الأسعار والقروض والربح والضرائب والرسوم الجمركية الخ ٠

وفى الفترة الأخيرة لم تعد مكافاة العمل متمشية مع التغيرات الاقتصاديه والاجتماعية والسياسية ، ولم يكن كسب العامل يتأثر بنتيجة أداء المشروع ، ولم تكن له مصلحة مادية مباشرة فى ثمار سير العمل بالمشروع ٠

لذلك نشأت الحاجة الى قيام نظام جديد يضع فى اعتباره التطورات التى جدت على البلاد ، وقد قام هذا النظام الجديد فى عام ١٩٦٤ ، الا أنه كان لا يزال فى مرحلة التجربة ، ولكنه سرعان ما انتقل الى مرحلة التطبيق ٠ ففى عام ١٩٦٦ كان ناتج المشروعات التى تعمل وفقا له يبلغ ٦٥٪ من الناتج الصناعى بالبلاد ٠ وفى ١٩٦٧ أصبح هذا النظام يحيط بكل الفروع الخاضعة لوزارات الصناعة الخفيفة وصناعة المواد الغذائية والصناعات الهندسيه ، وكذلك بكل المزارع التعاونية ومزارع الدولة ، وبتجارة الجملة فى خمس مقاطعات ، وبكل النقل البرى ٠ كما أن النقل البحرى وصناعة التشييد فى طريقهما الى تطبيق النظام الجديد ٠ وأوضحت خبرة السنوات الأخيرة ان المشروعات التى تعمل وفقا له قد حققت نتائج أفضل بكثير من تلك التى ما تزال تعمل وفق النظام القديم ٠

ويقوم النظام الجديد ، شأنه فى ذلك شأن النظام القديم ، على الفكرة الأساسية التى مفادها أن الادارة المركزيه المخططة فى ظل الاشتراكية ضرورة موضوعية تنشأ عن طابع الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج ٠ بيد أن الاعتبارات الجديدة أصبحت تتطلب أن تتحرر أجهزة التخطيط المركزية من الالتزام بممارسة الوصاية على المشروعات فى نشاطها اليومى ، وأن تركز بدلا من ذلك على المشكلات الاساسية للتنمية الاقتصادية الطويلة الأمد .

ويمكن اجمال المشكلات التى واجهت أجهزة التخطيط المركزيه فى ظل النظام الجديد على النحو التالى : (آ) أن تستبدل بالوسائل والطرق الادارية لاقرار النسب الاقتصادية القومية وسائل وطرق اقتصادية ؛ (ب) اقرار معايير لتقويم سير المشروع يمكن أن تستخدم كمعايير للحوافز ؛ (جـ) احداث تغيير جوهرى فى العلاقة بين وظائف الأجهزة المركزية ووظائف المشروع فى شئون التخطيط ، وذلك بتقليل المؤشرات التى تسلم من المركز ، ومنح المشروعات قدر أكبر من الاستقلال الذاتى فى رسم خططها والوفاء بها ، وقد اقتصر التخطيط بالفعل على مؤشرين مركزين فقط هما : الناتج الفعلى لأصناف معينة والمتحصلات النقدية من الصادرات ، وكذلك على ثلاثة قيود على الاستثمارات والمواد الاولية الأساسية والعملات الأجنبية المخصصة للواردات ؛ (د) تحسين التخطيط بدرجة كبيرة ، وهو الأمر الذى لا يمكن أن يتم دون الالتجاء الى الاساليب الفنية الحديثة للتخطيط واجراء الحسابات ٠

وقد استهدف النظام الجديد الاستخدام الكامل لقانون القيمة ، وأصبح معدل الربح هو معيار الفعالية الاقتصادية الأكثر تعميما ٠ ومع ذلك فان معيار الربح لا يمكن أن يؤدى وظيفته ما لم يكن مقدار الربح المتضمن فى ثمن المنتجات المختلفة هو فى حد ذاته كمية واقعية ٠ ولا يمكن أن يكون الربح كمية واقعية ما دام الثمن نفسه ليس واقعيا ٠ والثمن الواقعى هو الذى يحصل على اعتراف به فى السوق العالمية ٠ **ومن ثم فان جانبا أساسيا من جوانب النظام الجديد للادارة هو اجراء اصلاح جذرى فى نظامى الأثمان وتكوين الثمن ، يضع فى اعتباره الاتجاهات والعلاقات الدائمة فى الأسعار العالمية لفترة طويلة قادمة ٠**

كذلك تقرر مبدأ سداد القروض من الربح الصافى للمشروع ، ومن شأن ذلك ارغام المشروع على العمل بكفاية عالية تمكنه من سداد القروض ، ومن أن يستبقى لنفسه بعد ذلك ربحا صافيا ، والا حرم من الحصول على قروض أخرى مستقبلا ٠

وفى ظل النظام الجديد يقسم الربح الى ثلاثة أجزاء رئيسية : ١ ــ جزء يذهب الى ميزانية الدولة فى شكل ضرائب محددة من قبل ؛ ٢ ــ جزء آخر محدد بالمثل من قبل يذهب الى صندوق الانتاج بالمشروع بهدف التوسع والتطور التكنيكى فى المحل الأول ؛ ٣ ــ جزء ثالث ينفق على الحوافز ، ويخصص الجزء الأكبر منه لزيادة الأجور والمرتبات ، وبذا تكون مثل هذه الزيادة مشروطة بتحقيق المشروع قدرا أكبر من الارباح ٠ وهكذا يصبح مخصص الأجور كمية مشتقة ، ويكون من الممكن زيادة الاستقلال الذاتى للمشروع فيما يتعلق بتخطيط العمل والأجور ٠ والمشروع له الآن بالفعل حق تنظيم عدد عماله ، وتخطيط مخصص الأجور ، واقرار حصص العمل ، الخ ٠

وتحتفظ الدولة فى ظل النظام الجديد بحق الاشراف على نسب الأجور داخل كل صناعة ، وتنظيم التغيرات التى تطرأ عليها من خلال الضرائب والاسعار والرسوم الجمركية والمنح ؛ وكذلك بحق اقرار قواعد أساسية اجبارية معينة فيما يتعلق بشئون توزيع الدخل فى المشروع ٠

ويقوم النظام الجديد على تشجيع المبادرة من جانب العمال ، وتمكينهم من القيام بدور أكبر فى

ادارة مشروعاتهم • وتعد لجان العمال في بلغاريا أحد الاشكال الاساسية لمشاركة العمال في ادارة المشروع في ظل هذا النظام • ولجنه الانتاج هيئة ينتخبها العمال ، ويجب أن يكون نصف اعضائها على الاقل من العمال الذين يعملون مباشرة في الانتاج • ومن خلال هذه اللجان يشارك العمال في حل مسائل حيوية بالنسبة لمشروعاتهم مثل تنمية الانتاج وتحسينه والارتفاع بجودة المنتجات وزيادة الربحية وتوزيع الدخول وتحسين ظروف العمل • وقرارات هذه اللجان ، التى تتخذ في اطار السلطات المخولة لها ، تكون ملزمة لمديرى المشروع الذين ينظمون عملية تنفيذها •

وادخل النظام الجديد اسلوبا جديدا لتعيين وترقيه أفراد الهيئات التنفيذيه ، بدلا من الأسلوب الادارى السابق ، فاصبحت المسابقات العامه هى السبيل الأساسى فى هذا الصدد ، ويتم تقدير المتسابقين على أساس المستوى التعليمى وطول مدة الخدمة وسجل العمل والنشاط الاجتماعى . وتنظر لجان الانتاج فى نتائج هذه المسابقات ، على أن يكون التصديق على المناصب الجديدة من اختصاص الهيئات الحكوميه الأعلى •

وتتخذ ادارة الفروع فى ظل النظام الجديد شكل روابط اقتصاديه حكوميه للمشروعات فى الفرع المعنى • وتقوم هذه الروابط بتنسيق العمل فيما بين المشروعات التى تخضع لها ، وتوجه هذه المشروعات نحو التخصص والتعاون ، ونحو رفع المستوى التكنيكى للانتاج ، وتنظيم الانتاج وفق أسس رشيدة ، والتخصيص الحكيم للمواد الاولية ، واتباع سياسة تجارية مشتركة فى السوق الخارجيه ، الخ • واشراف الروابط على المشروعات لا يحرمها من استقلالها الذاتى ، فهى تبرم بنفسها العقود مع المتعاقدين ، وتضع خططها المالية والانتاجية على أساس العقود التى تبرمها وتكون مسئولة عن انجازها • ولا تؤثر التغيرات فى دخل مشروع ما فى دخل المشروعات الأخرى الخاضعة للرابطة • والمجلس الاقتصادى هو السلطة العليا للرابطة الاقتصادية ، وهو الذى يتخذ القرارات الخاصة بالجوانب الهامة لسياسة الهيئة ، ويتكون هذا المجلس من مديرى المشروعات الخاضعة للرابطة ومن رؤساء لجان الانتاج بها ، وقراراته ملزمة لكل من المدير العام للرابطة ، وهو الرئيس التنفيذى لها ، ولمديرى المشروعات •

التجربة البولندية

انعقدت اللجنة المركزية لحزب العمال البولندى المتحد فى يوليه ١٩٦٦ لمناقشة اتجاهات الادارة والتخطيط فى الفترة ٦٦ ـ ١٩٧٠ ، وأسفر اجتماعها عن مرحله جديدة فى الجهود التى تستهدف تحسين التنظيم والأساليب فى هذا المجال •• وقد ظهرت بوادر الاتجاه الجديد فى عام ١٩٦٥ عندما انتقل التركيز من التخطيط والادارة الشديدى المركزية الى البحث عن أشكال جديدة مرنة أكثر تمشيا مع المستوى الذى بلغه تطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج الاشتراكية ، وتوفر مجالا أوسع للمبادرة على مستوى المشروع • وفى الوقت نفسه تحددت حقوق المشروع باعتباره الوحدة الاقتصادية الأساسية ، وزيد الاهتمام بمحاسبة التكاليف ، وأقيمت هيئات عمالية للتسيير الذاتى بالمشروعات خولت سلطات واسعة فيما يتعلق بتخطيط شئون المشروع والاشراف عليها • وأنشىء صندوق أموال المشروع لتوفير حافز اضافى للعمال يرتبط مباشرة بأداء المشروع •

ومنذ ذلك الوقت أقيمت العلاقات بين المشروعات على أساس تعاقدى ، وأدخل نظام التحكيم كوسيلة لتسوية المنازعات التى قد تنشأ فيما بينها • وأصبح الطلب الاستهلاكى المعيار الاساسى فى اقرار مدى السلع التى ينبغى على المشروع أن ينتجها ، أى أن المصانع اخذت تعمل اساسا وفق الطلبيات التى تتلقاها من المشترين • واذا تعذر على أحد المشروعات أن يجد سوقا لمنتجات واردة بالخطة ، يمكن تعديل أهدافه الانتاجية تبعا لذلك •

ومن اجل ايجاد علاقه أفضل بين هيكل الانتاج والطلب ، أعيد النظر فى العلاقات بين المنتجين والموزعين وأصبحت التنظيمات التجارية تمارس تأثيرا حاسما على هيكل الانتاج • وأقرت المبادلات السلعية ، وتعقد الآن اجتماعات منتظمة بين ممثلى المشروعات التجارية والصناعية • وتقام أسواق الانتاج مرتين كل عام ، وفيها يمكن لمشروعات تجارة التجزئة أن تتقدم بطلبياتها مباشرة الى المنتجين •

وفى الوقت نفسه طبقت اللامركزية على الادارة الاقتصادية فى المناطق ، واتسع نطاق نشاط المجالس المحلية ، ونقل اليها الاشراف على الزراعة ، والصناعة التعاونية الصغيرة المملوكة للدولة ، وتجارة التجزئه ، والنقل البرى ، والاسكان ، والمرافق العامة والمدارس الابتدائية ، وجزء كبير من المدارس المهنية ، والصحة العامة • كما طبقت اللامركزية أيضا على قطاع التشييد ، وتم تقسيمه الى أربع فئات : الاستثمار المركزى، الاستثمار عن طريق الاتحادات الصناعية ،

الاستثمار عن طريق المشروعات ، الاستثمار عن طريق الهيئات الادارية ، وذلك حسب طابع وأبعاد العمليات محل التنفيذ .

وتم تبسيط التخطيط في الزراعة وأصبح أكثر مرونة ، واستخدمت أساليب مباشرة فيما يتعلق بالزارعين المستقلين ، مثل عقود بيع منتجاتهم والاسعار المواتية لبيعها ، القروض ، التيسيرات المتعلقة بالضرائب والمحصولات المقرر تسليمها ، العرض المخطط للجرارات والآلات والمبيدات والبذور المنتقاة ومواد البناء . وتم تثبيت كميات المحصول المقرر تسليمها عند المستوى الحالي ، مما يعني انخفاض نصيب هذه الكميات من الناتج الكلي كلما زاد هذا الناتج . والآن تتمتع المزارع التابعة للدولة بالحرية في تحديد حجم الانتاج ومداه ، ولم يعد يحدد مركزيا سوى التوجيه المالي العام ، والحد الأقصى للتشييد الرأسمالي ، وحجم مخصص الأجور .

وفي منتصف عام ١٩٦٠ أعيد تنظيم أسعار الجملة في الصناعة بصورة جذرية ، وتحددت الأسعار الجديدة بحيث تغطي متوسط التكلفة الاجتماعية للانتاج ، وتوفر هامش ربح معينا . كذلك أعيد تنظيم نظام التسعير ، وأقرت مجموعات الأسعار التالية : ١ ـ أسعار التجزئة التي يدفعها المستهلكون . ٢ ـ أسعار البيع التي تبيع بها المشروعات للتنظيمات التجارية . ٣ ـ أسعار المصنع في بعض فروع الصناعة ، وهي الأسعار المتوسطة للفرع وتساوي تكلفة الانتاج زائدا متوسط الربح ، والفرق بين هذه الأسعار وأسعار البيع هو المعادل لضريبة رقم الاعمال التي يدفعها المشروع . ٤ ـ أسعار المقاصة المقابلة لأسعار المصنع ، وهي تتفاوت بالنسبة للمشروعات المختلفة في الفرع المعين ، وتتوقف على تكاليف الانتاج . بيد أنها لا تستخدم الا في بعض فروع الصناعة . ٥ ـ الأسعار المقارنة التي لا تستخدم الا لتحديد تكلفة الناتج الاجمالي بغرض قياس ديناميكية الانتاج . ٦ ـ أسعار الاستلام التي تشتري بها المشروعات التعاونية أو الحكومية المنتجات الزراعية من الفلاحين .

وتستهدف التغييرات الجديدة ضمان الاستمرار في زيادة مرونة التخطيط ـ مع مراعاة مبادىء التخطيط المركزي بطبيعة الحال ـ وتدعيم أسسه العلمية ، والتوسع في استخدام محاسبة التكاليف عند كل مستويات التخطيط والادارة ، وتقليل عدد المؤشرات الادارية وجعلها أقل تفصيلا ، وزيادة دور المشروعات والاتحادات في وضع الخطط ، وزيادة الروافع والحوافز الاقتصادية في عملية انجاز الخطط وفي الادارة الجارية ، وزيادة المرونة في تمويل المشروعات والاتحادات ، وتدعيم استقلال الاتحادات باعتبارها وحدات اقتصادية تضم المشروعات ، والتنسيق الأكثر اتساعا للنشاط الاقتصادي ، وتقليل عدد أصناف الناتج التي تغطيها التوجيهات المخططة ، الأمر الذي يشكل ابتعادا عن النظام القديم لتوزيع المواد والآلات ، والاستخدام الأكثر مرونة لنظام الأسعار كوسيلة للتأثير في العرض والطلب . وفي الوقت نفسه يظل تشكيل سياسة التسعير في ايدي الدولة التي تعمل من خلال هيئات مستقلة عن المشروعات والاتحادات .

وستلعب أسعار المصنع دورا أكبر في تخطيط الناتج وفي تكلفته ، وبخاصة في توفير الحوافز . وفي كل الحالات ستكون الحوافز مرتبطة بالتراكم الكلي (أي الربح بما فيه ضريبة رقم الاعمال) ، كما ستكون متصلة بالربح . وستعمل هذه الأسعار على زيادة الربحية في الأصناف العصرية التي تصل الى المستويات التكنيكية العالمية ، وبذا تغطي ما تكلفه المشروع في انتاجها وتشجع على الارتقاء بجودة الانتاج . وستخفض هذه الأسعار بطبيعة الحال عندما تصبح هذه الأصناف عتيقة ومتخلفة عن المستويات العالمية .

وتستهدف التغيرات في نظام التمويل ضمان استخدام المشروعات لأموالها في تكوين احتياطيات أولا ، ثم في الاستثمارات الرأسمالية بعد ذلك . فبعد أن كانت الاستثمارات تمول أساسا من ميزانية الدولة ، من المقرر الآن ألا تمول ميزانية الدولة بصورة مباشرة سوى الاستثمارات ذات الأهمية الأولية ، أما الاستثمارات المركزية الأخرى فستمول من خلال بنوك الأقراض ، وتنفذ الاستمارات الأقل أهمية على مستوى الاتحاد والمصنع ، ولن ترد هذه الاستثمارات بالتفصيل في الخطة المركزية .

ويقضي النظام الجديد بتحسين نظام الحوافز الفردية والجماعية للعاملين في المشروع . ونشير هنا بشكل خاص الى الأجور ، وصندوق أموال المشروع ، ومخصص المنح للعمال غير اليدويين ، الخ . وقد أعيد تنظيم مخصص الأجور في عام ١٩٦٦ لاستخدامه كوسيلة للحفز على انجاز أهداف الأولويات . وسيكون استخدام صندوق أموال المشروع أقل تعقيدا ، وستتوقف متحصلات هذا الصندوق على مدى الكفاية الانتاجية للمشروع .

أحمد فؤاد بلبع

حركات الشباب
دفع ثوري جديد ...

أسعد حليم

في مايو الماضي ، **في باريس** ، بدأ الطلبة يشعلون النار في مباني الجامعة ، ويقيمون المتاريس في الشوارع ، ويقذفون رجال الشرطة بالحجارة . وامتدت الحركة واشتدت . وشملت مدنا كثيرة غير باريس . ووقفت الأحزاب السياسية مترددة . **حتى الحزب الشيوعي** — والمفروض أنه الى أقصى اليسار ، وقائد المجتمع في سبيل الثورة والتغيير — **وقف أول الأمر ضد الحركة ، ثم وقف ازاءها بعد ذلك مسايرا .. ولكن ليس قائدا .**

ودار في العالم كله جدل طويل حول حركة الشباب . هل هي حركة فوضوية ؟ **هل لها جانبها الثوري ؟** هل هي مظهر **لانحلال العالم الرأسمالي** فحسب ؟

- **ان هذه القوة الجديدة ، التي تقف موضوعيا في الجانب الثوري ، والتي تزداد مواقفها وضوحا وتوكيدا خلال الكفاح ، لها اهمية كبرى من الناحيتين الكمية والنوعية .**
- **ولا شك ان انضمام الأعداد الغفيرة من الطلبة والمثقفين الى الحركة الثورية يحمل معه عناصر ثقافية جديدة ، ويفتح آفاقا جديدة امام الفكر الثوري .**



ثم كان من أهم الدراسات التى أنتجها الفكر الماركسى فى هذا الصدد ، دراسة مفصلة أعدها **سانتياجو كاريللو** Santiago Carillo سكرتير الحزب الشيوعى الأسبانى ، نشرتها جريدة الحزب ، ثم أصدرتها فى كراسة مستقلة ، ثم نقلت الى معظم لغات العالم • وهى الآن محور المناقشات الماركسية ازاء حركة الشباب والطلبة •

وسنحاول هنا أن نلخصها •

عصرنا •• عصر الحوار

يقول سانتياجو كاريللو :

اننا نعيش فى عصر الحوار • لم يحدث من قبل أن كان هناك تبادل للآراء كالذى يجرى اليوم .

ان الماركسيين لا يزعمون أنهم يملكون الاجابة على كل ما تطرحه الجماهير من أسئلة ، وعلى كل ما تثيره الحياة من قضايا • ولو فعلوا لكانوا أشبه بذلك الزعيم الاشتراكى الأسبانى الذى سئل أيام الهبة الثورية فى سنة ١٩٣٤ عما سيكون عليه برنامج الاشتراكيين فأجاب بأن للاشتراكيين برنامجا معروفا للجميع •• وضع منذ سنة ١٩٠٨ !

ان الماركسيين يملكون «**بوصلة**» تساعدهم على توجيه خطاهم فى مسالك الحياة المعاصرة المعقدة ـ **هى الماركسية** ـ لكنها لا تعدو أن تكون بوصلة وليست مجموعة من الاجابات الجاهزة التى يمكن تقديمها لمواجهة كل موقف جديد •

ولابد من الاعتراف بأن الميل الى ترديد الحقائق المجردة كما كان يحدث فى الماضى دفع الماركسيين فى كثير من الأحيان الى الوقوف موقف الدفاع ، ومكن الرأسمالية من شن هجوم أيديولوجى قوى على مواقعهم ٠

فنحن منذ سنوات نسمع أن المجتمع الرأسمالى أصبح « **مجتمع الوفرة** » وأن الفوارق الطبقية سائرة فيه نحو الاختفاء ، وأن الصراع الطبقى يتضاءل بالتدريج ، وأن الطبقة العاملة « تلاءمت » مع النظام القائم وأن هناك نوعا من « **التسوية** » الاجتماعية يجرى على قدم وساق ٠ ونسمع أن الرأسمالية الجديدة تملك الأدوات اللازمة للتحكم فى التطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى للمجتمعات ٠ ويقال لنا ان الأزمات الثورية والثورات لم تعد ممكنة ، وأن التعايش السلمى سيؤدى الى التداخل بين الرأسمالية والاشتراكية ، وأن هذه « **الثورة** » لم يكن ماركس أو لينين يستطيع التنبؤ بها ٠

وكان لهذه الآراء كلها أثرها حتى داخل الماركسيين ، فقد هزت يقين البعض وأدت الى اضطراب فكر الآخرين ، وخاصة فى البلاد التى ما زالت الأحزاب الاشتراكية ضعيفة فيها وغير مرتبطة بالجماهير ارتباطا وثيقا ٠

ان أيدى أمريكا الملطخة بالدماء تدفع بشعوب البلاد الرأسمالية الى ادارة وجهها بعيدا عن « أسلوب الحياة الأمريكية » ٠

وقد شهدت فرنسا فى مايو ويونيو الماضيين موجة عاتية من التحركات الجماهيرية كانت فى كثير من مظاهرها احتجاجا على المجتمع الرأسمالى ، وامتدت الحركة الى كثير من بلاد أوربا الأخرى ٠

ففى ايطاليا اشتدت أزمة يسار الوسط ، وهزم الاشتراكيون فى الانتخابات وانتعشت حركة العمال والطلبة ٠ وذلك كله من مظاهر ازدياد السخط الشعبى على الأوضاع القائمة ، وهو السخط الذى يهز دعائم النظام الرأسمالى فى أوربا الغربية بأسرها ٠

ومظاهرات العمال والطلبة فى ألمانيا الغربية ، وان كانت أقل حدة ، الا أنها انعكاس للظاهرة نفسها ٠

وهناك تطورات مماثلة تجرى فى بقية بلاد أوربا ٠

وتشهد كثير من بلاد أمريكا اللاتينية ، وبخاصة ، البلاد التى تطورت فيها الرأسمالية أكثر من غيرها ، **اضطرابات عنيفة** ٠

وتمتد آثار هذه التحركات الشعبية الى ما هو أبعد فى المطالب الاقتصادية والسياسية والثقافية المباشرة التى تقدمها الى المجتمع الرأسمالى ٠ فهذه الحركات موجهة فى مجموعها ضد ما تتسم به الحضارة الرأسمالية من انعدام الانسانية ، وضد الجشع الذى أصبح شعارها الرئيسى ٠ **وهدفها النهائى هو الاشتراكية** : هذا الهدف الذى أصبح بصورة متزايدة هو القضية الأساسية اليوم فى العالم الرأسمالى ٠ واذا كانت هناك عناصر فوضوية ــ **فكريا وسياسيا** ــ تطفو على سطح هذه الحركات فان ذلك لا يدهش المفكرين الماركسيين ٠ **فتلك بقايا ايديولوجية البرجوازية الصغيرة التى كان يظن فى وقت من الأوقات انه قضى عليها وحلت محلها ايديولوجية الطبقة العاملة الحديثة** ٠

وانه لمن السذاجة أن نتصور أن الثورات تتم وفقا لمخطط ماركسى لينينى مزعوم ، وأن العمال والشعب بأسره سوف يسير بصورة آلية وفقا لتصميم يضعه حزب قيادى للطبقة العاملة ، يدخل فيه جميع الاعتبارات ، ويتخذ لجميع المواقف عدتها ، ويحدد مقدما كل حركة وسكنة ٠

ولما كانت الأزمة الثورية تمتد الى كافة فئات المجتمع وتحركها ، فلابد أن تؤدى الى وجود قوى ايديولوجية متنوعة ــ بعضها ايجابى ، وبعضها يتخذ موقفا وسطا ، وبعضها سلبى ٠ **ولا يمكن لأحد أن يتوقع تحول البرجوازى الصغير أو المتوسط الذى تحركه الثورة وتدفعه الى اتخاذ مواقف معينة ، أن يعتنق فكرا ثوريا متكاملا** ٠ فهذه الأقسام من المجتمع أسيرة للمفاهيم الثورية البرجوازية أو البرجوازية الصغيرة ٠ وهى تجد



تعبيرا عن ذات نفسها فى الحركة الثورية العامة ، ولكنها تستمد الهامها من الأفكار التى نشأت فى العصور الخالية عندما كانت البرجوازية لا تزال طبقة ثائرة ، وعندما كانت البرجوازية الصغيرة تسعى الى فرض ايديولوجيتها على الطبقة العاملة الوليدة • **ان الأزمة الثورية عندما تنضج تجمع بين الماضى والحاضر والمستقبل بأسلوب فريد وغير متوقع •**

ولكن على الرغم من هذا التعقيد والتداخل ، يسهل أن نرى أن الحركات الثورية اليوم هى قبل كل شىء ادانة للمجتمع الرأسمالى • وأنها تتأرجح ، بدرجات متفاوتة ، نحو هدف واحد :

هو الاشتراكية •

فكم وجهت هذه الحركات نيرانها الى الأصنام التى عمل دعاة الرأسمالية على خلقها خلال سنوات طويلة ! وكم أثبتت صحة وحيوية الفكر الثورى الأصيل ! وكم كذبت النغمة المجوجة التى تزعم أن الفكر الثورى يمكن أن تصيبه « الشيخوخة » أو الجمود •

ان الأوضاع الجديدة فى العالم الرأسمالى تؤكد مرة أخرى أن الطبقة العاملة ، بوضعها الخاص فى المجتمع ، وفكرها وتنظيمها ، وطبيعتها الثورية ، مازالت هى القوة القائدة فى الكفاح لاقامة المجتمع الاشتراكى الجديد • والنظريات الزائفة التى نشأت خلال سنوات الازدهار الاقتصادى الرأسمالى لانكار هذا الدور على الطبقة العاملة ، كذبها الواقع وأكد عكسها •

حركات الشباب

غير أن احدى السمات البارزة لحركات الكفاح المعاصرة ، هذا الدور البارز الذى يلعبه فيها الشباب • فقد برز هذا الدور الى حد دفع كثيرا من علماء الاجتماع ورجال السياسة فى الدول الغربية الى دراستها بعمق ، وان كانت كثير من النتائج **التى استخلصوها مغرضة أو خاطئة** • وأصبحت **ثورة الشباب موضع مناقشة حية فى كل مكان •**

لماذا يثور الشباب ؟ ليست هناك اجابة بسيطة على هذا السؤال • ولابد من دراسة القضية دراسة مدققة • ولابد قبل كل شىء من ملاحظة انه كان للشباب دور ايجابى فى كل الحركات الثورية الماضية والتى تجسد الفترات التى احتدم فيها الصراع الطبقى • فالشباب بطبيعتهم أكثر نضالية ، وعقولهم أكثر انفتاحا ونفوسهم أقل تقبلا للأفكار المحافظة • **ولذا فانهم يكونون بين أول من يتقدمون للكفاح من أجل التحرير •**

ولفهم الأحداث الجارية علينا أن نتخطى الوقائع السطحية ونبحث عن جذور ثورة الشباب الحاضرة •

ان احتياجات الانسان ليست ثابتة ، وانما تحددها ظروف تاريخية • وهى تتوقف على مستوى التطور الاجتماعى ، وبذا تختلف من بلد الى آخر •

فمطالب العبد فى العصور الماضية ، أو رق الأرض ، بل والعامل الصناعى فى أيام الرأسمالية الأولى ، كانت تختلف عن مطالب العامل الحديث أشد الاختلاف • ان التقدم التاريخى قد وضع

بصماته فى هذا المجال أيضا • وقد شهدت السنوات الأخيرة تغييرات واسعة فى هذا المجال بفضل التقدم التكنولوجى والكفاح العمالى المنظم •

والأجيال القديمة تذكر تلك الأيام التى كانت ظروف الحياة فيها ، أسوأ بكثير مما هى اليوم • ولذا نجدها أكثر استعدادا لتقبل مستوى المعيشة الحاضر • كما نجد آخرين — من نفس تلك الأجيال — يترددون فى المطالبة بالمزيد خوفا من ضياع ما يملكون ، خوفا من العودة الى الماضى ، تدفعهم اليه موجة رجعية • ولسنا فى حاجة الى القول بأننا لا نتحدث عن الطليعة الاشتراكية الواعية •

ان العامل الذى كان يلف قدميه بالخرق البالية يرتدى الآن حذاء • والعامل الذى كان فى الماضى ينتقل على قدميه أو يركب فى أحسن الأحوال دراجة أصبح الآن قادرا على شراء سيارة • ونادرا ما كان العامل يستطيع التردد على السينما أو المسرح ، واليوم يشاهد الأفلام والمسرحيات فى التليفزيون داخل بيته • ولذا يميل العامل المتقدم فى السن اليوم الى القناعة بما يملك ، وبالتقدم الذى أدى الى تغيير ظروف حياته ، ولا بشعر بميل قوى الى المطالبة بالمزيد • لكن هذه نفسها ظاهرة مؤقتة لا مفر من أن تنتهى عندما يصبح هذا المستوى الجديد متاحا للمجتمع بأسره ، وعندما تزول حدته • فعندما نصل الى هذه النقطة سوف تنشأ احتياجات جديدة ، وتتركز الأضواء على القضية الأساسية التى ما زالت تتطلب الحل ، وهى : ان اشباع المطالب الجديدة انما يقف فى سبيله وجود طبقة سائدة تستمتع بكافة المميزات التى يمكن الحصول عليها نتيجة للقوة الاقتصادية والاستئثار بالسلطة السياسية •

غير أن هذا لا يعنى أن الأجيال الأكبر سنا راضية بوجه عام عما حدث فى السنوات الأخيرة من تقدم • فمازالت الأغلبية الساحقة بعيدة عن الاستمتاع بمستوى الحياة الذى يسمح به تقدم قوى الانتاج • ومازال السخط هو القاعدة السائدة •

أما الأجيال الجديدة التى نشأت فى عالم السيارات والثلاجات وأجهزة التليفزيون ، والتى لا تعرف بتجربتها كيف كانت الأوضاع من قبل ، فلا تتأثر بهذا التقدم الحديث قدر تأثر الأجيال السابقة • ان هذا الجيل أكثر اندفاعا الى الأمام ، وأشد مطالبة بأوضاع أفضل ، وأكثر اصرارا على اضطراد التقدم •

وعندما يقول الوالد لابنه « **عندما كنت فى سنك لم أكن أملك شيئا مما تملكه اليوم** » فان هذه العبارة لا تحدث أثرها • فهى لم تعد حجة مقنعة • وعلى الرغم من التقدم الواضح فان الجيل الجديد مضطر الى مواجهة نفس العقبات الأساسية التى تميز النظام الرأسمالى • فما زالت هناك فجوة واسعة بين مختلف أقسام المجتمع ، والتمايز الهائل هو القاعدة • بل ربما أدى التقدم السريع فى السنوات الأخيرة الى زيادة شعور الشباب بهذا التناقض والظلم • فهم يستطيعون أن يروا قبل كل شىء أن طبقة لا تشكل غير أقلية ضئيلة فى المجتمع تملك الجانب الأكبر من ثرواته ، وتملك الكلمة الأخيرة فى تقرير مصيره • وارتفاع مستوى المعيشة لم يقض على التفاوت الاجتماعى ، أو على الاستغلال ، أو على غربة الانسان • وهكذا يزداد وضوح ما فى المجتمع الرأسمالى من بعد عن المنطق ، فهو يحطم أعظم القيم الانسانية ، ويعرقل تقدم الانسان • والجيل الجديد يدرك هذه الحقيقة بسرعة أكبر ، ويصل الى النضج أسرع من الأجيال الماضية ، لأن مستواه الثقافى بوجه عام مستوى أعلى ، نتيجة للتقدم الذى أحرزته وسائل الاعلام ، ونتيجة لكونه يعيش فى مجتمع أصبح انتشار وسائل التعليم فيه ضرورة لازمة •

ويشجع فى اندفاع الشباب نحو التقدم والحرية ، اننا نعيش فى عصر يشهد انتصارات علمية رائعة ومتصلة ، تسمح للانسانية بأن تضع نصب عينيها أهدافا جديدة ضخمة ، كالتغلب على الجاذبية الأرضية والسيطرة على الفضاء الخارجى •

وأدى هذا ، بالاضافة الى الامكانيات الجديدة الهائلة لخلق الثروات المادية نتيجة للتقدم التكنولوجى ، الى شعور الناس — وخصوصا الشباب — بانه ليست هناك حدود لما يستطيع الانسان أن يصل اليه •

واذا كان هذا صحيحا من الناحية النظرية ، فان هناك من الناحية العملية حدودا ضيقة تفرضها الأوضاع الاجتماعية والطبقية ، وتتمسك بها الأقلية التى تملك كافة وسائل الانتاج ، وتتحكم فى التوزيع ، وتزعم لنفسها وظائف هى فى الواقع ملك للمجتمع كله •

ولابد ان نذكر أيضا أن الجيل الجديد ينشأ فى عالم ينتقل من الرأسمالية الى الاشتراكية ، ومن الثورة الصناعية الى الثورة التكنولوجية والعلمية فالعالم يتغير أمام عينيه • وفى العصور

الماضية عندما كان التقدم من جيل الى آخر يمضى متباطئا غير محسوس كان من الممكن أن يؤمن الناس بخلود الأشياء . أما اليوم فان الايمان بهذا الثبات والاستقرار قد مضى . ويعرف الناس أن الحياة لم تكن كما هى اليوم ، وانها سوف تكون غدا ، وبعد عام ، وبعد خمس سنوات أو عشر سنوات ، مختلفة أشد الاختلاف عما هى اليوم . والجيل الجديد لا يكتفى بملاحظة ذلك ، فهو يعرف أن التغييرات التى تحدث فى الحياة اليوم انما تتوقف الى حد كبير على نشاطه وتصرفاته .

الاشتراكية والجيل الجديد

وللاشتراكية أثرها الكبير على الجيل الجديد . فى الماضى كانت الايديولوجية البرجوازية هى السائدة ، ولم تكن الاشتراكية أكثر من فكرة مجردة فى أذهان الثوريين من البشر . أما اليوم فان وجود الاتحاد السوفيتى والمعسكر الاشتراكى وما يحققه هذا المعسكر من نجاح وما يملكه من تأثير فى الأوضاع الدولية ، بل وبما يتعرض له من مشاكل وصعوبات ، بل وربما بما تبديه أجهزة الاعلام الرأسمالية من اهتمام بهذه المشاكل والصعوبات وتضخيم لها — يساعد من الناحية الموضوعية فى نشر الأفكار الاشتراكية . ويدرك الشباب أنه لو كانت الولايات المتحدة والدول الأخرى المتقدمة اقتصاديا دولا اشتراكية وليست رأسمالية لما عرفت الانسانية مثل هذا الفقر والشقاء .

ان الاشتراكية هى الشكل الوحيد للتنظيم الاجتماعى القادر على حل القضايا الأساسية لهذا العصر . اذ كيف يمكن بغير الاشتراكية انهاء التخلف الذى تعانى منه كثير من بلاد العالم ؟ وهل يمكن بغير الاشتراكية أن تقدم الدول المتقدمة مساعدة حقة للدول النامية بدلا من أن تستغلها ؟ وكيف يمكن سد الثغرة العميقة بين هاتين المجموعتين من الدول ، وهى المشكلة التى أصبحت اليوم من أكبر المشاكل فى العالم ؟

بل وكيف يمكن التخلص من التهديد النووى الذى يخيم على البشرية دون القضاء على الامبريالية ؟ وكيف يمكن القضاء على ذلك الشعور بالكبت الذى يتغلغل فى كل مسام الحياة المعاصرة ، ابتداء من الفن حتى ألعاب الأطفال ؟

وحتى الضوابط التى تفرضها العقيدة الدينية والتى كانت تنشر بين الشباب شعورا بالتواضع لدرجة أو أخرى ، وتدعوه الى التخلى عن متاع الحياة الدنيا — بينما تستمتع به الأقلية المحظوظة —



هذه الضوابط بدأت تفقد أثرها العميق ، وأخذت تظهر حركات دينية تسعى لمسايرة الاتجاهات الثورية حتى تضمن استمرار وجودها فى المجتمع القادم الخالى من الطبقات ·

ان الأغلبية الساحقة من شباب اليوم تسير حثيثا فى طريقها لتصبح قوة ثورية هائلة · وينبغى للأحزاب الاشتراكية أن ترحب بهذه الطاقة الجديدة التى تضاف الى القوى الثورية · فهى كسب تاريخى لها ، وهى تلزم كثيرا من المحافظين والمدافعين عن الأوضاع الرأسمالية الحاضرة باتخاذ مظهر دعاة الاصلاح ، بل ومظهر دعاة الاشتراكية نفسها ·

ان أحدث وأهم جانب من جوانب « **ثورة الشباب** » هو الأحداث والتصرفات التى يقوم عليها الطلبة والمثقفون · وما يجرى فى هذا القطاع من المجتمع لا يمكن الحكم عليه الا فى ضوء المشاعر التى أشرنا اليها والمنتشرة بين الشباب عموما ، وخصوصا فى ضوء التغييرات العميقة التى يشهدها الانتاج الصناعى الحديث ·

الوضع الاجتماعى للمثقفين

فالثورة التكنولوجية تغير من التركيب الاجتماعى ، كما تغير من أوضاع الفئات المختلفة · مثلا : نسبة الفلاحين الى مجموع السكان انخفضت فى البلاد المتقدمة انخفاضا واضحا · وفى الوقت نفسه هناك زيادة سريعة فى عدد العاملين فى مقابل أجر · فهذا القطاع يزداد أهمية باطراد ، ويزداد وزنه الاجتماعى باستمرار · والعلم يتحول الى قوة انتاج مباشرة ، والأغلبية الساحقة من المثقفين تشترك فى عمليات الانتاج الحديثة اشتراكا مباشرا أو غير مباشر من خلال قطاع الخدمات ·

وفى الماضى ، كان المثقفون والطلبة فئة اجتماعية هزيلة مرتبطة بالأقلية الرأسمالية ، سواء بحكم المولد أو بحكم الدور المقرر أن تؤديه فى المجتمع · **كان للأغلبية الساحقة منهم نفس الأهداف التى تسعى اليها البرجوازية ·**

وكان طلبة تلك الأيام فئة محظوظة ، معزولة تماما عن العمال · كانوا هم الصفوة المختارة التى يقوم المجتمع الرأسمالى بتدريبها حتى يمكنه أن يعيش ويتطور ·

ولم يحدث أن وقف المثقفون أو الطلبة الى جانب الثورة فى أوربا الا فى حالات نادرة · وكان مثل هؤلاء الثوريين مغضوبا عليهم من طبقتهم ، موضع سخطها وموضع ترحيب العمال من الجانب الآخر اذ رأوا فيهم تأكيدا لعدالة قضيتهم ·



ان **كارل ماركس** نفســــه ، وكذلك **انجلز ولينين** ــ وهم الذين قدموا للحركة العمالية سلاحا خطيرا يتمثل فى النظرية الماركسية كانوا مثقفين من هذا القبيل ، مثقفين ممن تخلوا عن الطبقـــة السائدة وأتاحوا للطبقات العاملة أن تمد بصرها الى المستقبل ، وأن تعجل بتحقيقه ٠

ان ما كان استثناء بالأمس أصبح اليــوم ظاهرة عامة وستترتب على ذلك آثار بعيدة ٠ آثار لا يمكن تقديرها الا فى ضوء التغييرات الجذرية التى حدثت أخيرا فى المجتمع ٠

فالطلبة والمثقفون لم يعودوا فئة ممتـــازة منحدرة من الأقلية المحظوظة فى المجتمع ٠ ولا شك فى أن أبناء العمال والفلاحين بين الطلبة ما زالوا قلة (وذلك أحد أسباب السخط الذى تتعرض له نظم الدراسة الجامعية فى البلاد الرأسمالية) ٠ لكن قسما كبيرا من الطلبة ــ علماء المستقبـــل ومهندسوه والعاملون الذهنيون فيه بوجه عام ، ينحدر اليوم من الفئات الوسطى ، ومن البرجوازية الصغيرة والمتوســـطة ، ومن بين أبنـــاء الموظفين والمهنيين ٠ ولم يعد للطلبة ، شأن أقرانهم فى الماضى ، مســـتقبل مضمون ٠ فالقليلون بينهم يمكن أن يعتمدوا على أموال للأسرة يستطيعون اللجوء اليها ٠ وحتى الفئات الوسطى لا تجد من الميسور لها دائما أن تعلم أبناءها ٠ ولذا فان الصعوبات الاقتصادية تدفع الطلبة الى السعى لتحســـين حالتهم ، والى التقدم بمطالب اقتصادية ٠

وطالب اليوم مطالب بالتهيؤ ليشق طريقه فى الحياة بنفسه ، دون اعتماد على أب أو أسرة ٠ وكلما اقترب يوم التخرج ، ازداد الطالب ادراكا لهذه الحقيقة ٠

وأما بعد التخرج فان الطالب ، كالعـــامل تماما ، يدخل ســـوق العمل ، ليبيع نفســـه للرأسماليين المتحكمين فى السوق ٠ ولا يجد أمامه فرصة غير أن يصبح عاملا أجيرا ٠ ويشعر الفنى الحديث التخرج بأنه ترس صغير فى آلة الانتاج الرأسمالى الضخمة ، شأنه شأن العامل سواء بسواء ٠ وهو يخضع خضوعه لتقلبات أسواق العمل ٠ وهو مهدد دائما ، عندما يصل الى سن معينة ، بأن يجد نفسه ملقى على قارعة الطريق ، رقما جديدا يضاف الى قائمة المتعطلين ٠

دفع ثورى جديد

ان الطلبة ، والفنيين ، والاخصائيين ، وغيرهم ممن يعملون بذهنهم ، يزدادون وعيـــا بالدور الحقيقى الذى يضطلعون به فى المجتمع ٠ يتضح هذا فى أوربا فى حركات الطلبة التى تلقى تأييد الجميع ، ويتضـــح أيضا فى اتجاه متزايد بين المثقفين من الشبان لتشكيل روابط وهيئـــات مهنية ، والتقـــدم الى المجتمع والدولة بمطالب اقتصادية واجتماعية وسياسية ٠ وينطبق هذا على المهندسين والأطبـــاء ، كما ينطبق على المحامين والمدرسين وغيرهم ٠

وفى أوربا أيضا ، نجد هذا الوعى المتزايد بالـــدور الحقيقى للمثقفين فى المجتمع حـــافزا للشباب وللطلبة الى الاتفـــاق مع روابط العمال واتحاداتهم والاشتراك معهم فى تقديم المطالب الاقتصادية والاجتماعية ٠

ان هذه القوة أصبحت ، موضوعيا ، وبسبب التغييرات التى طرأت على كيان المجتمع وتركيبه ، قوة هامة من قوى الثورة ٠

وهذا تطور جديد يميز المرحلة الراهنـــة ٠ ومع ذلك فان كثيرا من الماركسيين لا يوجهون اليه الاهتمام الكافى ، اذ مازالوا يفكرون ويتصرفون بمقتضى أفكار كانت صحيحة فى وقت ما ، لكن الزمن عفا عليها الآن ٠

واذا كان الاشتراكيون فى الماضى قد رحبوا بخروج أفراد من المثقفين على سلطة الطبقات السائدة وانضمامهم الى كفاح العمال ومبادئهم ٠٠ فلماذا لا يرحبون اليوم بخروج قوة جـــديدة ضخمة ــ لا مجرد أفراد ــ وانضمامها الى فئات الشعب العاملة فى هذه المرحلة الحاسمة من مراحل الكفاح على الصعيد العالمى ؟

ان هذه القوة الجديدة ، التى تقف موضوعيا فى الجانب الثورى ، والتى تزداد مواقفها وضوحا وتوكيدا خلال الـــكفاح ، لها أهمية كبرى من الناحيتين الكمية والنوعية ٠

فمن الناحية الكمية ، لا شك فى أن الزيادة السريعة فى عدد الطلبة والعاملين بأذهانهم ــ وهى الزيادة التى تعتبر من سمات العصر ــ سوف تستمر وتتصل ٠ وقد بلغ عدد هذه الفئات فى البلاد المتقدمة ملايين وملايين ٠ تقول الاحصاءات الرسمية ان عدد الطلبة فى الولايات المتحـــدة ارتفع خلال السنوات العشر الأخيرة من مليونين ونصف مليون الى ٧ ملايين ٠ وارتفع عددهم فى ألمانيا الغربية من ٠٠٠ر١١٠ آلاف الى نصـــف مليون ٠ وارتفع عددهم فى انجلترا من ٢١٦ ألفا الى ٤١٨ ألفـا ، وفى فرنسا من ٢٠٠ ألف الى ٦٨٠ ألفا ٠

ومن الناحية النوعيـــة ، لا شك أن انضمام الأعداد الغفيرة من الطلبـــة والمثقفين الى الحركة

الثورية يحمل معه عناصر ثقافية جديدة ، ويفتح آفاقا جديدة أمام الفكر الثورى • كما أنه يوجد ظروف أفضل خلال فترة الانتقال التى تعقب انتصار الثورة • اذ يصبح الانتقال أيسر ، وتصبح العقبات التى ينبغى للشعب اجتيازها أقل ، لأنه سيملك الكوادر المطلوبة من الفنيين والباحثين اللازمين لبناء المجتمع الجديد • سيجدهم جاهزين ومهيئين للوقوف الى جانبه ، متأهبين لمصاعب مرحلة الانتقال • واذا كانت الثورات السابقة قد احتاجت الى سنوات طويلة لانشاء المثقفين الجدد ، فان الثورات الجديدة ــ بما يتوافر لديها منذ البداية من العاملين المهرة المثقفين ــ ستحقق فى مهمة بناء المجتمع الجديد نجاحا أكبر وفى وقت أقصر •

واذا كان الطلبة والمثقفون ينضمون الى صفوف الثورة جملة لا أفرادا ، فان ذلك يوجد فى الوقت نفسه عوامل جديدة للنزاع والتوتر ، لنشر الآراء المختلفة بل والمتضاربة • وتحركات الشباب يمكن أن تتصادم وتتناقض ، بل وربما تصل الى حد الفوضى • وكثيرا ما يصحب كل خطوة من خطاهم الى الأمام خطوة أخرى الى الوراء • **ولكن لماذا يريد بعض الاشتراكيين أن ينسوا أن الطبقة العاملة نفسها ــ أشد الطبقات ثورية ونظاما ــ** قد تأثرت خلال تطورها بالاتجاهات الفوضوية قبل أن يتم نضجها ؟ ان المحاولات التى بذلها العمال فى أول أمرهم لتحطيم الآلات ، قريبة الشبه بما تفعله بعض جماعات الطلبة التى تهاجم اليوم كل شىء ولا تحترم شيئا • غير أن هذا لا يعدو أن يكون مظهرا من مظاهر عدم النضج ، يقضى عليه انتشار أفكار الاشتراكية العلمية •



صراع الأجيال ؟

وتتخذ حركة الطلبة فى بعض الأحيان ، ظاهريا ، شكل صراع بين الأجيال • واذا كانت تصرفات الطلبة ، فى مجموعها ، تعد جزءا لا يتجزأ من الحركة الثورية العامة ، واذا كان دافعها الأساسى هو التناقض الاجتماعى والصراع الطبقى ، فان الشباب غالبا ما يدخلون الساحة الثورية من خلال رفض أفكار الآباء ، بل والتمرد على مكانتهم الاجتماعية • ولكن عندما يحتك هؤلاء الشبان بحركات العمال فانهم يدركون أن صراع الأجيال ليس ظاهرة عامة تشمل المجتمع كله ، وانما هو ظاهرة خاصة بالفئة الاجتماعية

التى تنتمى لها أكثريتهم • وعند ذلك يفطنون الى أن صراع الجديد ضد القديم ليس صراعا من جانب الشباب ضد الشيوخ ، وانما هو صراع تخوضه الطبقة الصاعدة ضد الطبقات القديمة المستبدة • ويفطنون الى أن الخط الفاصل لا يقرره السن وانما تقرره التناقضات الاجتماعية ومناهج التفكير •

ان الاضطراب الذى كثيرا ما يصاحب نظرة الشباب الى الأمور ، يتيح للمدافعين عن نظريات الرأسمالية الجديدة مهاجمة الاشتراكية ، وانكار الدور الثورى للعمال ، وتحويل جدلية التقدم البشرى الى صراع بين الأجيال ، يزعمون أنه يجعل من العبث محاولة تغيير النظام الاجتماعى القائم • وفى بعض الأحيان ، يؤدى اندفاع الشباب وبساطته وانعدام صبره الى وقوعه فريسة بين أيدى المحرضين والمتآمرين •

ولا يستطيع أحد أن ينكر أن هذه القوة الجديدة على معسكر الثورة كثيرا ما تجلب معها أفكارا معادية للاشتراكية ، يتلقى الشباب الجانب الأكبر منها فى تربيتهم العائلية • ويستطيع أعداء الثورة بلا شك أن يستغلوا هذه الأفكار لتحقيق أغراضهم •

ولكننا نخطىء اذا تصورنا أن هذا العداء للاشتراكية شبيه بعداء الرأسماليين لها ، رغم ما قد يبدو أحيانا من تشابه فى الموقف • **فهو فى حالة الشباب لا يعدو أن يكون بقية من التلقين القديم لا تلبث التجربة التى يكتسبها فى الكفاح أن تبددها •**

وعندما يخطىء الاشتراكيون فى فهم وتقييم هذه القوة الجديدة فلا يسعون الى مقابلتها فى منتصف الطريق واللقاء معها بل يعمدون الى مهاجمة ظواهر هى فى المقام الأول نتيجة لعدم النضج فانهم يفتحون بذلك الطريق أمام الأفكار الرأسمالية ، بل وأمام الأعمال الاستفزازية الصريحة • وهذا الموقف يضعف من أثر الاشتراكيين وليس له مبرر على الاطلاق •

والقضية الأساسية التى يجب أن توضح لهذه القوى ليست قضية : القيادة لمن فالقيادة للطبقة العاملة ، وذلك أمر يعترف به الطلبة والمثقفون عادة ولو من الناحية النظرية • وفى البلاد التى تقوم فيها أحزاب اشتراكية قوية وحركات ثورية منظمة ولعمالها تقاليد ثورية عريقة ، ينبغى أن توضح للطلبة الحقائق التالية :

اذا أراد أحدهم أن يلعب فى الحركة الثورية دور الصفوة أو النخبة ، أى اذا حاول أن ينشىء نوعا من الارستوقراطية السياسية ازاء الجماهير العاملة بتنظيماتها وهيئاتها فانه يخطىء خطأ جسيما • فوحدة حركة الطلبة والمثقفين الشباب مع الحركات العمالية والأحزاب الاشتراكية لم تعد تعنى فى يومنا هذا نقل النظرية الاشتراكية الى العمال • فذلك أمر قد تم منذ أمد طويل • وأصبح جليا أن هناك الكثير الذى يتعلمه الشباب الثورى من الحزب ومن الحركة العمالية • وهم يتعلمون بخاصة معنى التنظيم والطاعة الحزبية والصلابة والاصرار ، وهى صفات غير الحركة العمالية • وعلى الشباب أن يتعلم فهم الحقائق الاجتماعية وتكتيك الكفاح لتغييرها •

وعلى الأحزاب الاشتراكية أن تفتح أبوابها أمام خيرة عناصر الطلبة والمثقفين الشبان • وعليها أن تعد أخصائيين للعمل الحزبى عامة ، وللعمل بين هذه الفئات من الشباب خاصة •

ان حركة الطلبة والشباب فى كثير من بلاد العالم يمكن أن تشبه اليوم بالصخور المصهورة التى لم تبرد بعد ، والتى تدخل فى تركيبها عناصر عديدة متناقضة • والشكل الذى ستتخذه هذه الصخور ، والطريق الذى سيسلكه الشباب ، يتوقف الى أبعد مدى على موقف الأحزاب الاشتراكية منها •

هذه خلاصة ، أرجو أن تكون أمينة ، للدراسة ، التى أعدها هذا المفكر الماركسى الأسبانى • وأرجو أن تكون اسهاما مثمرا فى الحوار الدائر حول قضية الشباب والطلبة • **ألسنا نعيش فى عصر الحوار ؟**

أسعد حليم

أضواء سيكولوجية على ثورات الشباب

دكتور أحمد فايق

رغم الأحداث العديدة والمتنوعة في قيمتها التي مرت على العالم عام ١٩٦٨ ، فان « ثورة الشباب » كانت اغربها واكثرها اهمية . فقد شهد عام ١٩٦٨ **« ثورات شبانية »** عدة اجتاحت دولا مختلفة بعضها غربي وبعضها شرقي ، بعضها راسمالي وبعضها اشتراكي ، بعضها نام متقدم النمو وبعضها متخلف يحبو في نموه . وأثارت موجات « الثورة الشبانية » تساؤلات عديدة وحظيت باجابات متنوعة . فقد تراوح الموقف منها من التعجب والدهشة الى الترحيب والاستبشار ، ومن الادانة المطلقة الى التفهم والتقدير . ولا نعتقد ان في مقدور كاتب واحد او مؤلف واحد أن يلم بأطراف ثورة الشباب الماما كاملة مقنعة . ولكن لابد لكي يأتي يوم تفهم فيه طبيعة « الثورات الشبانية » ، أن يحاول كل من استطاع طرح تساؤلاته الخاصة واجابتها بما يتأتى له من معرفة .

ويمكننا أن نطرح من جانبنا تساؤلين : هل هذه الحركات « ثورات طلابية » أم « ثورات شبانية » ؟ وهل يمكن لعلم النفس ان يسهم في فهم هذه الموجة الثورية بما له من دراية بنفسية الشباب ام ان علم النفس بعيد عن نطاق فهم الثورات ؟

ان المتتبع للأحداث التى تطلق عليها ثورة شبانية يميل الى أن يعتبرها « ثورة طلابية » ، لقيامها فى جميع الحالات فى الجامعات أوبين شباب نال حظه من التعليم . ولا نستثنى من ذلك أحداها عدا ثورة الشباب فى فرنسا . فقد تحولت هذه الحركة من الطلبة الى العمال فتولوها فى مرحلة حاسمة منها وأوصلوها الى قمة أزمتها . ورغم ذلك هناك أكثر من شاهد على ان هذه الثورات ليست طلابية ، مع أن الطلبة هم الذين قاموا بها . ومن هذه الشواهد :

١ — ان مطالب الثوار (الطلبة) لم تكن مطالب طلابية فى اى بلد من البلدان التى قامت فيها ثورتهم .

٢ — لم يقم الطلبة بثوراتهم فى اطار طلابى محدود ، بل سعوا بكل جهد لأن يوسعوا من اطار ثورتهم لتضم الجماهير ونجحوا فى بعض الحالات فى ذلك .

٣ — ان الصراع الذى أوضحته ثورات الشباب كان صراعا تقليديا بين ثوار وسلطات الدول مما يشير الى ان الموقف لم يختلف كثيرا عن المواقف فى الثورات التقليدية ، حيث اعتبرت الثورات الطلابية ثورات تقليدية من جانب السلطات .

٤ — أن نتائج هذه الثورات كانت نتائج عامة لا تمس الكيان الطلابى الا بوصفه جزءا من كيان المجتمع ككل .

لذلك يمكن أن نعتبر هذه الثورات « ثورات شبانية » لا ثورات طلابية بالرغم من تحمل الطلبة عبء اشعالها وابقائها مشتعلة .

ولكن ، وبالرغم من ذلك لا يمكن ان نعتبر هذه الثورات تقليدية قام بها طلبة . فليس من الممكن ان ننكر الطابع المميز لها وهو قيامها فى « اطار شبانى » « وبزعامات شبانية » رفضت الزعامات التقليدية أدانتها . وتأكيد ذلك له أهميته . فقد كان الموقف من هذه الثورات غريبا الى حد كبير . فالثوريون التقليديون والمصلحون التقدميون كانوا واضحى التحفظ ازاء هذه الثورات ؛ ادانها بعضهم واتهمها بالفوضوية ، وقلل من شأنها البعض الآخر واعتبرها خروجا عن الخط الطبيعى للثورة . ولا نعدم أن نجد بين من أدان « ثورة الشباب » من استعان بعلم النفس لتأكيد حججه فى الادانة . فكثير من التعبيرات الخاصة بالأمراض النفسية ما زالت تنسب لهذه



الثورات ، وكثير من التعبيرات النفسية الوصفية ما زالت تجد مكانا لها فى محاولات البعض فهم هذه الثورات .

ولكننا لم نجد — حسب علمنا — من حاول أن يفيد من علم النفس فى فهم هذه الثورات بدلا من وصفها . فالقليل النادر هو من طرح مشاكل ثورة الشباب بأسلوب يسمح لعلم النفس ان يقدم فهما لطبيعة هـــذه الثورات ولجوهرها . **فهذه الثورات ليست ظروفا طارئة جدت على بعض البلدان والا كانت مراتعها بلدان ذات طابع واحد .** ان هذه الثورات ظواهر لها قوانينهـــا التى تحتاج الى الكشف عنها . لذلك سوف نحاول ان نجرب علم النفس فى فهم جانب من طبيعتها .

ان تراث علم النفس فى دراسة الثورات تراث محدود للغاية . فرغم ان لعلم النفس اسهامات عديدة فى موضوعات العلوم الاخرى ، فان اسهاماته فى موضوع الثورة اسهامات هامشية فى أغلب الحالات . فعلم النفس يتعرض لبعض جوانب السلوك والانفعال والحفز التى تتضح فى الثورات كالعنف والتدمـــير والانقياد للنزعات البدائية . كما انه يتعرض لبعض ظواهر أخرى تصاحب الثورات كالقيادة والتأثر بالاشاعات وتغير الرأى العام والقابلية للايحاء . وتعد هـــذه الجوانب من الموضوعات الاساسية فى علم النفس الاجتمـــاعى . ولكن يندر أن نقع على تنـــاول سيكولوجى مباشر للثورة ذاتها كظاهرة . فعالم النفس لا يجـد فى « الحدث الثورى » ظاهرة نفسية ، بل يراه « موقفا اجتماعيا » تنشأ فيه وتنعكس عليه « الظواهر النفسية » . ورغم ذلك تصادفنا أحيانا محاولة لتناول الثورة بوصفها « ظاهرة نفسية » انما يعنى أن عالم النفس قد قلب جوهر الحدث الثورى تماما . **فالثورة حدث تاريخى ذو ظروف اقتصادية خالصة . ولا يعنى ذلك أن الأمر يقف عند حد الصراع الاقتصادى ، لأن القاعدة الاقتصادية للثورة تتيح مجالا لأبنية علوية ذات طابع نفسى واجتماعى . لذلك عندما يتناول عالم النفس البناء السيكولوجى للثورة باعتباره الأصل سوف يجعل القاعدة الاقتصادية النتيجة وهى فى الأصل السبب . ولا يمكن أن ينتهى به الأمر الا الى أحد أمرين : اما أن يخلص الى أن الثورة هى مظهر انحرافى لأنه لا يجد فى البناء النفسى مبرراته ، واما أن ينتهى الى أن الثورة حدث نفسى حركه زعيم مما أدى الى اندفاع الجماهير تحت قيادته دون تبصر وروية ولمصلحة الزعيم والزعامة .**

ذلك ما جعـــل اسهام علم النفس فى فهم الثورات اسهاما محدودا من جانب واسهاما مشوها من جانب آخر . فعنـــدما يجـــد عالم النفس انه لا يقدر على الاقتراب من الحدث الثورى ذاته فانه يقدم اسهامات محدودة حين يجد من واجبه أن يبتعد عما لا قدرة لعلمه عليه. وعندما يجد عالم النفس أن بقدرته النفاذ الى جوهر الثورة ذاتها فانه يقدم اسهامات لا قيمة لها ، فقيرة فى مادتها غريبة فى استخلاصاتها .

ولكن لا يعنى ذلك أن علم النفس مدان بعدم القدرة على الاسهام فى فهم الثورات . فالثورة حدث انسانى ولغاية انسانية ، وعلم النفس علم للانسان وبالانسان . كل ما فى الأمر أن علم النفس لم يقع بعد على زاوية البحث المناسبة له والملائمة للثورة ليقدم اسهامات مفيدة لعلم الثورة .

وبدون الدخول فى مقدمات طويلة وبراهين عديدة، يمكننا القول بأن **علم النفس على احتكاك دائم بظاهرة « الثورية » ، خاصة اذا كان مهتما بعملية التطور . والثورية هى « الشق الانسانى » من الثورة ونقطة الانطـلاق الى « تفعيل الثورة » وتحويلها الى حدث تاريخى .** ويمكن من خلال فهم عالم النفس لظاهرة الثورية أن يشارك فى الجهود التى تبذل لفهم الثورة .

المعرفة السيكولوجية بالثورية والثورة

عندما يقوم عالم النفس بدراسة الانسان من خلال ظاهرة تطوره ، فانه يتعرض لعدد من الحقـــائق التى تدل على وجـــود نزعـــات الى الثورة .. أى حقائق تدل على « الثورية » . فدراسة عالم النفس لمراحل تطور الانسان تكشف له عن وجود مراحل تكاد تكون محددة ، ولا ينتقل

الفرد من واحـــدة الى اخرى الا بقـــدر من « الثورية » والقدرة على الثورة على ما فى المرحلة الأسبق من ظواهر تخلف وعجز . ويطلق عالم النفس عادة على قمة مرحلة التطور تعبير الأزمة Crisis • مثـــال ذلك أن انتقـــال الطفل من الاهتمـــامات الفمية (المرحلة الفمـــية) الى الاهتمامات الشرجية يمر بازمة ثقة فى قدرته على التخلى عن الأمن الذى يحظى به فى ظل علاقته الفمية بأمه • وقمة هذه الأزمة هى التى ســوف تحدد ثورته على العـــلاقة الفمية والميـــل الى الارتقاء ، سوف تحدد الطريق الذى سوف يسلكه فى حل الأزمة .

ولا تقتصر معرفة عالم النفس على مراحل التطور بل تمتد الى معرفة مواطن الخطر التى تهدد هذا التطور . فدراسة التطور تكشف عن



اخطار تهدد « ثورية الطفل » ، وتهدد المسار الطبيعى للطاقة الثورية فى التطور . فثورية الطفل تأتى اصلا من الطاقة الخاصة برغباته وتنصرف هذه الطاقة من خلال اشباع الرغبات . ولكن ما دام اشباع الرغبات لا يكتمل لأى طفل اكتمالا تاما ، فان طاقة الرغبة تصبح رصيد ثورته ونزوعه الى تطوير رغبته واشباعها . ويتهدد هذه العملية أمران : أن يقف العالم عقبة أمام اشباع الرغبة فيدفع الثورية الى الانحراف عن اهدافها الأرقى ، أو ان يخلق العالم مسارات غير ملائمة لرغبة الطفل فيفقد ثورته فى نشاطات غيـر مجدية . **لذلك يكون قانون علاقة الفرد بالمجتمع هو قانون التضاد . فالمجتمع نقيض رغبة الطفل وفى نفس الوقت هو ابتكار طفلى لأن رغبة الطفل تتكشف فى العالم موضوعاتها .**

والمقصود بعلاقة التضاد بين الفرد والمجتمع أن علاقتهما هى علاقة الموضوع بنقيضه مما يسمح بالتطور المتبادل وعقد علاقات مجملة بين الفرد والمجتمع . فلو كان المجتمع هو صنو الفرد ما حدث أى تطور لأى منهما .

ويكاد عالم النفس أن يقع فى دراسته لظاهرة **التطور على نفس الحقـــائق التى يقع عليهـــا** عالم الاقتصاد والتاريخ فى دراستهمـــا لتطور المجتمع الانسانى . فعندما يتناول عالما التاريخ والاقتصاد موضوعات علمهما من جانبها التطورى يقعان على « الثورية » و « الثورة » ، ويكتشفان الأزمات التى تعترض طريق ثورية المجتمع وتؤدى الى انحراف ثوراته . **لذلك تكاد دراسة « ظاهرة التطور » أن تكون دراسة للثورية والثورة ، سواء كان التطور اقتصادا أو تاريخا أونفسا . بل تكاد دراسة ظاهرة التطور فى الفرد والمجتمع أن تخفى القانون الأصلى لعلاقتهما ، وهو قانون التضاد ، لما تقدمه هذه الدراسة من حقائق تجعل العلماء أميل الى اخضاع الفرد والمجتمع لذات القوانين . ونحن نحذر من ذلك لما فى هذا من سذاجة . ان تشابه قوانين تطور الفرد وتطور المجتمع ، فضـــلا عن امكانية استعمال نفس التعبيرات التطورية على الفرد والمجتمع ، أن ذلك لا يعنى أن الفرد انعكاس للمجتمع أو أن المجتمع هو تركيز لخواص الأفراد . ان تشابه الفرد والمجتمع انما ياتى من تضادهما وليس من تطابقهما .** ولا يسمح لنا المجال هنا بمناقشة هذه القضية باسهاب ويفضل للقارىء ان يتناولها بشىء من التقبل فى ضوء الحقائق الخاصـــة بتعارض مصلحة الفرد مع مصلحة المجتمع .

ويواجه عالم النفس الثورة الفردية فى شكلها الواضح فى مرحلتين اثنتين من مراحل التطور ، هما المرحلة التى يطلق عليها تعبير المرحلة الشرجية Anal Phase ومرحلة المراهقة Puberty Phase فطبيعة الصراعات فى هاتين المرحلتين تسمحان بتحول الثورية الى ثورة لدى الطفل والفتى .

فى بداية العام الثانى من عمر الطفل تشرع الأم فى تدريبـــه على عادات النظافة وضـــبط مخارجه . والقصد من تدريب الطفل هو ان تنقل اليه الأم رغبتها او سلطتها فى ضبط نفسه بحيث يقوم هو بنفسه بعملية ضبط مخارجه . وتؤدى عملية التدريب على عادات النظـــافة الى نقل اهتمـــام الطفل الى مخـــارجه والى بوله وبرازه بوصفها أشياء يمتلكها ولها « قيمة ما » عند أمه وتتحدد قيمة هذه الممتلكات المبكرة بموقف الأم

منها . فاذا كان موقفها منها أنها « اشياء خطيرة وسيئة » تحولت هذه الممتلكات الى أدوات تدمير يمكن للطفل عن طريقها أن يتعامل مع العالم الخارجي فيدمره باطلاقها او يسالمه بحفظها . اما اذا كان موقف الأم منها أنها « اشياء ما » لا يجوز التصرف فيها اى تصرف فقدت افرازات الطفل قيمتها كأسلحة عدوانية يستعملها فى الانتقام من امه أو فى اضائها ويصبح صراع الطفل · فى هذه المرحلة صراعا بين تلقائية Spontaneity فى ممارسة حبه وعدوانه تجاه العالم وبين خجله وشكه فى قدرته على الحب والكره . لذلك تأخذ أزمة تلك المرحلة شكلا معقدا اذا كانت خبرات الطفل أثناء المرحلة ذاتها خبرات غير سليمة · ويتمثل الشكل المعقد فى الرغبة فى التلقائية وشك وخجل من قدرته ، وفى رغبة فى أن يصبح « سيد نفسه » وخوف من تخلى سيده (أمه) عنه بما يؤدى الى



فقدانه الضابط الخارجي على سلوكه . **بمعنى آخر تقوم بين الطفل والأم علاقة اضطهاد متبادل لا يخفيها الا تمسك كل منهما بدوره وعدم انتهاء الموقف الى تمثل الطفل للسلطة الداخلية تمثلا مريحا . وتحدث الثورة فى هذه المرحلة على شكل اندفاعات تدميرية مخربة يقوم بها الطفل اذا ضعفت قوة الرقابة الخارجية ، وشعور بالخوف من نتائج ذلك تدفعه الى الارتداد السريع الى الخضوع للسلطة بل وطلبها . كما لا يندر أن تواجه الأم نفس الموقف فتندفع هى الأخرى فى القسوة على الطفل اذا أهمل أوامرها فيكون سلوكها أشبه « بثورة مضادة »** . تلك هى المرحلة الأولى التى تأخذ فيها ثورية الطفل شكل الثورة النفسية على القيد الخارجي وتأخذ الثورة فيها الشكل العدوانى الانفجارى .

وفى بداية سن الثانية عشر أو ما بعدها بقليل، يحدث تغير بيولوجى فى جسم الفتى وتظهر رغبته الجنسية التناسلية قوية ملحة . وتثير هذه الرغبات القوية فيه من المخاوف وتجتاحه بسببها مشاعر القلق . فهذه الرغبات تبدو فى البداية اقوى من امكانياته البدنية والاجتماعية لاشباعها. وبالتدريج يزداد وعى الفتى بأنه لم يعد ينتمى الى عالم الطفولة ، وبأنه يتقدم حثيثا الى عالم آخر يشارك فيه بجنسه مشاركة ايجابية .. عالم أصحاب السلطة (الوالدين كرمز ومعنى) . وتتحدد قيمة الرغبة الجنسية لدى المراهق بعديد من أمور تسبق مرحلة المراهقة . ولكن يعنينا هنا عامل يزامن الأزمة وهو مدى ونوع تقبل المجتمع لرغبته فالمراهق يسعى **للاندماج فى المجتمع الأوسع من خلال مشاركته فيه برغبته الجنسية وبكل ما يتصل بها من مظاهر وشروط الاشباع . ويصبح صراع المراهق فى هذه المرحلة صراعا بين حصوله على « آنية » Identity وبين فقدان الدورة فى المجتمع** Loss of Role ويمكن أن تأخذ أزمة هذه المرحلة شكلا معقدا اذا كانت خبرات الطفل المتقدم الى الشباب خبرات غير سليمة ·

ويتمثل الشكل المعقد فى أنواع من التحريم يفرضها المجتمع والسلطة الخلقية فيه على الرغبة الجنسية مما يدخل المراهق فى تناقض لا يقبله ؛ حيث ان مصدر السلطة لا ينكر على نفسه حق ممارسة الجنس . كذلك قد يؤدى رفض المجتمع تقبل المراهق برغبته الجنسية فى جماعة الشباب الى تكوين الفتيان لجماعاتهم الخاصة التى يتحصلون فيها « آنية » مقبولة نوعا فيما بينهم . **بذلك تقوم بين المراهق والسلطة الخلقية علاقة عداء لا تنتهى الا بتقبل السلطة للمراهق ورضاء**

المراهق بشروط السلطة لتقبله . ولكن اذا لم يتحقق ذلك فان العداء بين المراهق والسلطة يتحول الى ثورة ضد السلطة يحاول بها المراهق أن يحصل على حقه عنوة ما دام لا يتحصل عليه بمنطق التطور الذى خلق هذه السلطة نفسها .

اذا وضعنا فى الاعتبار القاعدة السابق اثباتها وهى ان الفرد نقيض المجتمع وان تناقضهما هو الذى يسمح بتشابههما فان سؤالين هامين يظهران لنا من خلال الملاحظات السابقة على الثورية والثورة لدى الفرد : **السؤل الأول :** هل هناك نوعان من الثورة الاجتماعية كالثورتين الشرجية والمراهقة ؟ **والسؤال الثانى :** هل تفيدنا ملاحظات علم النفس فى فهم ثورة الشباب ؟

الثورة بين الفرد والمجتمع :

بين لنا علم النفس أن هناك موقفين ثوريين فى حياة الفرد يقوم الأول منهما على ظهور نزعات عدوانية تدميرية ويقوم الثانى على نزعات جنسية وميول اندماجية . وكشف لنا كذلك احتمالات فساد الموقف الثورى بما يعطى ثورة تنتهى الى فشل الثائر ومن يثور عليه ، ونوجزها فيما يلى :

١ ـ ان ثورة الطفل فى مرحلته الشرجية هى ثورة عدوانية تدميرية تتم من خلال **علاقة اضطهاد** متبادل بين الطفل (الثائر) والأم (من يثور عليه) ـ وعندما يفسد الموقف الثورى لا تطمئن الأم الى قدرة طفلها ولا يتحصل الطفل على شعور بالتلقائية فى ضبط واطلاق عداوته فان الثورة تصبح عملا مدمرا لكل من الطرفين وذلك نظرا لضرورة تدمير الطفل للسلطة الأموية ليحصل على تلقائيته ، ولخوف الطفل من فقدان هذه السلطة لعدم تحصله داخليا على ضوابطه الذاتية .

٢ ـ ان ثورة الفتى فى مرحلة المراهقة هى ثورة قوامها الجنس اى الحب . وتتم هذه الثورة من خلال **علاقة عداء** بين المراهق والسلطة الخلقية فى المجتمع ـ وعندما يفسد الموقف الثورى للمراهق ينحرف الميل الى الاندماج فى المجتمع ليصبح موقف نفور ورفض ويتحول التحصيل على « الانية » الى فقدان للشعور بالدور الذى يجب ان يؤديه ليحصل على حقه مما يضاعف من شعوره بالعجز ويولد فيه احساسا بضرورة الثورة . ولكن تتميز هذه الثورة بوجهين : **الأول** هو اكتفاء المراهق بالانعزال فى جماعة من المراهقين ليتحصل على « انية ما » ما دام تحصله على **« انية اجتماعية » مستحيل ، والثانى هو الاندفاع** الى تدمير المجتمع الاكبر ما دام غير مسموح له بخلق « مجتمعه المراهق » . بمعنى آخر **ان ثورة المراهق تتحول الى سلبية أو الى تخريب .**

وسؤالنا الذى طرحناه : هل هناك نوعان من الثورة الاجتماعية يقابلان الثورتين النفسيتين ؟ نحن نميل الى ذلك الراى وان كنا ـ لاعتبارات خاصة ـ لا نستطيع الجزم به . ونورد بعض الملاحظات التى تجعلنا نميل الى رأينا .

ان تاريخ البشرية يزخر بثورات عديدة تختلف فى شكلها ولكنها تتفق جميعا فى أنها كانت سعيا وراء اشكال أفضل من المجتمعات . ولكن لا نعدم ان نجد بعض الثورات وقد انحرفت عن هدفها . ولعل ابرزمثال لذلك ما قدمه المؤتمر العشرون للحزب الشيوعى السوفيتى من نقد للستالينية والزعامة الفردية وما ترتب عليها من انحرافات هددت الثورة الاشتراكية الأولى فى العالم . **ومنذ ذلك التاريخ بدأت الأذهان تنتبه الى خطورة دور الزعيم فى الثورات مهما كانت هذه الثورات . وعلى هذا النحو ظهرت أفكار تحليلية للثورات تقومها من حيث فردية زعامتها وجماعيتها . ومن حيث قيامها على علاقة اعتماد خطير على الزعيم ، ومن حيث قدرتها على المضى فى طريقها بدون الزعامة المؤلهة . ويمكن أن نلمح معالم علاقات شرجية بين الشعب والزعيم فى الثورات ذات الزعامات الفردية . فالعلاقات القائمة على تاليه الزعيم والخضوع التام له وعدم الثقة فى قدرة الشعب اذا حدث ما يلغى زعامة الفرد ،** هذه العلاقات تشبه الى حد كبير علاقة الطفل بامه فى المرحلة الشرجية . **فهذه الثورات ـ ثورات عبادة الفرد ـ تخفى وراء استسلام الشعب للزعيم مشاعر عدوانية صارخة وعلاقات اضطهادية قوية .** وابرز الأمثلة على ذلك الثورتان الفاشيتان الشهيرتان فى ألمانيا النازية وايطاليا . ففى هاتين الدولتين قامت ثورتان تعتمدان على تأليه الزعيم . أما العدوانية والعداء فقد انصرفا فى حروب خارجية سمحت للعلاقات الاضطهادية التى تتحول من الداخل ـ بين الزعيم والشعب ـ الى عدو أو أعداء خارجيين . وتستطيع هذه الثورات عادة تحقيق مكاسب باهرة وسريعة لا تلفت النظر الى الأخطاء الداخلية فى البناء الاجتماعى للثورة . ولكن هذه الثورات تنتكس دائما فتتكشف معالم العدوانية وعلاقة الاضطهاد بين الشعب والزعيم فى نوبات من الاتهام المتبادل ولا يندر أن يتحول العدوان والعداء الى افعال تدميرية مغلية كما

حدث لموسيلينى عندما فتك به الشعب بعد ان كان يؤلهه .

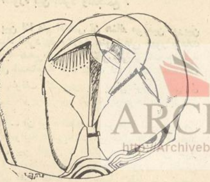
يضاف الى ذلك ان هذا النوع من الثورات يقوم على مشاعر العظمة والاضطهاد ، تماما كما يحدث عندما تحل ثورة المرحلة الشرجية حلا مرضيا . فمن ناحية يغلب على الزعيم الفرد شعور بالعظمة واحساس باضطهاد غيره له ، كما ينجح الزعيم فى خلق نفس الموقف لدى شعبه حيث تنتابه موجة من الأمل فى العظمة والاحساس بالتآمر المستمر على مصالحه . لذلك يمكن أن نخلص الى أن ما يحكم الثورات التى تعتمد على الزعامة الفردية هو ما يحكم العلاقة العدوانية للطفل بامه فى المرحلة الشرجية .

أما الثورات ذات الطابع الفكرى والتى لا تعتمد أصلا على الفرد (وان كان يقودها أفراد) فهى ثورات أنضج . فهذه الثورات تقوم على نقيض العدوان أى على السلام وتتجه من التعصب القومى المحدود (الشوفانية) الى العالمية والنزوع للاندماج فى المجتمع العالمى ؛ كذلك تقوم هذه الثورات على شعارات تطلب الحق للجميع وتنزعه من الفرد او الأفراد . لذلك نجد أوجه شبه عدة بينها وبين الثورة التى يقوم بها المراهق . فالمراهق يرغب فى ممارسة الحب بواسطة الجنس وفى مسالمة السلطة بتقبله لها ، كما أنه يرغب فى أن يندمج فى الاطار الأوسع بدلا من الانعزال فى من الفرد او الأفراد . لذلك نجد أوجه شبه عدة الثورات بأفكارها هو ما يحكم المراهق باحلامه ورغباته ، وان ما يحكم علاقة هذه الثورات بالسلطات المناهضة لها هو ما يحكم علاقة المراهق بالسلطة الاجتماعية .

على أقل تقدير يمكن القول بان هناك نوعين من الثورات يشابهان ثورتى الانسان فى طفولته ومراهقته . ولا نستطيع أن ندعى ان الثورات فى العموم من نوعين . ويبقى لدينا سؤالنا الثانى يحتاج الى اجابة وهو : **ما هى الفائدة من هذه الملاحظات فى فهم « ثورات الشباب »** ؟ أن أعتقد ما فى اجابة هذا السؤال هو سهولته البادية . فما دامت لدينا ثورات ذات تكوين مراهق وامامنا ثورات يقوم بها مراهقون ، فليس لسؤالنا اجابة ، بل هو نفسه اجابة . الا ان فى هذا الرأى سذاجة قد تخفى الكثير من حقائق ثورات الشباب .

سيكولوجية ثورة الشباب :

من الواضح فى الآونة الأخيرة أن آمال الشعوب فى ثورات اشتراكية عظيمة كالثورة البلشفية او الصينية أو الكوبية قد تضاءل . فالى جانب عديد من العوامل يقف اتزان ميزان القوة النووية عائقا امام ثورات من ذلك الطابع ، اذ أصبحت سيطرة الكتلتين على مقادير الأمور لا تسمح لها بحرية الحركة كما كان الحال فى العشرينات والثلاثينات . ويكاد يخيم على التاريخ حاليا ظل الجمهور فى حركته الى درجة تدعو مفكرى الكتلتين الى مراجعة أفكارهم . ولكن طالعنا عام ١٩٦٨ بثورات الشباب . ورغم عدم



وضوح علاقتها بالثورات العظام تماما ، فان فى هذه الثورات ما يدعو الى التأمل .

لقد كشفت ثورات الشباب فى الدول الغربية عن بعض حقائق غريبة . فالنظم الراسمالية فى حالة استقرار نسبى ، خاصة بعد أن غيرت من أسلوب استعمارها فرضيت بجنى الأرباح دون التمتع بالسطوة العلنية التى باشرها الاستعمار القديم . وأدى استقرارها النسبى الى خلق العديد من العقبات أمام الثورات الاشتراكية فى بلدانها والتى يقوم العمال بها عادة **فالرخاء والتقدم التكنولوجى وعمق التقاليد الاستهلاكية حرم العمال من ثوريتهم وان لم يعفهم من متاعب الحياة فى نظام رأسمالى . كذلك تحول شكل الاستغلال**

المكشوف من العمال كطبقة الى الشباب كفئة . فالشاب فى المجتمع الرأسمالى المعاصر هو موضوع الاستغلال لأنه موضوع ضغط فكرى شديد وموضع نبذ اجتماعى واضح لعدم الحاجة اليه فعلا الا فى الحروب المحدودة التجريبية وفى عمليات استغلال الشعوب الأخرى . ان الشاب فى المجتمع الرأسمالى يعيش نبذا من المجتمع وحرمانا من حق لعب دور فعال فيه فضلا عن فقدانه أنيته فى معركة التطور المتعطل . لذلك تجمعت لدى المراهقين والشباب أسباب ثورة مراهقة حقيقية . ان شاب أوروبا وأمريكا يثور لا لحرمانه من متعته – أى من طفولته – بل لحرمانه من مسئوليته – أى من رجولته . وفى نفس الوقت تقوم محاولات جادة لعزل الشباب المثقف عن الشباب العامل . وقد أوضحت ثورات الطلبة أن الهدف من ثورتهم رغبتهم فى الاندماج مع العمال والحصول على أنية اجتماعية أعم عن تلك المحدودة بفئتهم الطلابية . لذلك كان العنف والتدمير فى الثورات الطلابية بهدف تحطيم أسوار العزلة عن المجتمع ، تلك العزلة التى لا يعرف الطلبة ما اذا كانوا مبعدين فيها عن المجتمع أم أن المجتمع مبعد بها عنهم . لذلك ليس هناك علاقة بين مراهقة الثورة وثورة المراهقة الا فى حدود كونها ثورة ذات طبيعة معينة معاومة يعيشها فى هذا العصر شباب مراهق ، اغرقه المجتمع فى المخدرات والجنس والأفكار الغامضة فأصبح منعزلا عنه لا يلعب فيه الا « دور الموت » دور الجندى . بمعنى آخر انها ثورة ضد دفع الرأسمالية له الى موقف الثورة الشرجية أى موقف العلاقة الاضطهادية مع السلطة أو المخدرات أو الجنس أو الفكر ، انها أشبه بثورة من أجل الشفاء أو الخوف من المرض .

اما ثورات الشباب فى الدول الشيوعية فطابعها مختلف . ان الثورة الثقافية فى الصين واضحة الاتجاه وهو يسار اليسار . ولعل من الأفضل الا نتعرض لهذه الثورة بتعليق لازدياد غموضها كلما اقتربنا منها لما فى تفكيرنا الغربى النزعة من عوائق تمنع فهم ما يحدث فى الصين . ولكن يكفى أن نثبت فى هذه الثورة أنها تستهدف الحد من تفاقم بيروقراطية الحزب وتعطياه « للثوريه الدائمة » التى يلح ماوتسى تونج على احيائها بكل فورتها وشبابها . ويشترك عنصر الثورة على بيروقراطية الحزب فى جميع ثورات الشباب فى أوروبا الشرقية . ففى بولندة وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا ، قامت ثورات شبابية بعضها طلابى خالص تنادى بمزيد من حرية التعبير ومزيد من ليونة التفكير ومزيد من الاطلاع الراديكالى للبناء الحزبى . ورغم كل ما أشيع من أن هذه الثورات ذات طابع مضاد للاشتراكية ، فلا يمكن أن ينكر أحد أن مطالب الشباب فى هذه الثورات مطالب لا تمس الاشتراكية فى ذاتها . كل مافى الأمر انها مطالب قد تسمح لعناصر رجعية « بركوب موجتها » . ويمكن رد هذه الدعوات الشبابية الى حقيقة تاريخية بالنسبة للحركة الشيوعية . فبعد ثورة السوفييت عام ١٩١٧ كان من الطبيعى أن تنتقل السلطة الى زعماء الثورة وان يحظى جيل الثورة بالمناصب الحزبية والادارية الهامة . ولكن بعد نهاية هذا الجيل لم يعد معيار « المشترك فى الثورة » يصلح لتحديد الحق فى هذه المناصب. كذلك كان الحال فى دول أوروبا الاشتراكية التى وصل الى الحكم فيها قادة حروب التحرير من الاستعمار النازى . ولكن ظل المعيار « المشترك فى الثورة » قيمة جعلت « مشترك الثورة »

ذا حق فى اختيار خليفته . **لذلك ثار الجيل الحديث الذى لم يشترك فى الثورة أو حرب التحرير على هذا المعيار وطلب بحقه فى أن يشترك ويندمج فى حلقة أصحاب السلطة . لذلك كانت ثورة الشباب الاشتراكى ثورة ذات قاعدة مراهقة من وجهة نظر علم النفس .**

يمكن أن نخرج من هذا بأن ثورات الشباب حاليا هى الثورات الوحيدة المتاحة للبشرية . فمن ناحية هى ثورات ناضجة تدعو الى ازالة الحدود بين الفئات بعد أن ميعت الحدود بين الطبقات . ومن ناحية أخرى هى ثورات عميقة لأنها تحذر من الارتداد الى أوضاع داخلية لا حل لها الا بالثورات ذات الطابع الشرجى خاصة وأن عبادة الفرد فى كل من المعسكرين لم تحل جذريا لقيام عبادة الأفراد مكانها . ومن ناحية ثالثة هى ثورات ناجحة لأنها وضعت المشكلة فى وضعها الطبيعى وهو أن الحق ليس ماديا أو فكريا فقط بل الحق هو الجدل المستمر بين الأقدم والأحدث .

لذلك تعد ثورات الشباب نموذجا لكل مايميز مرحلة المراهقة من خصائص . فمرحلة المراهقة هى مرحلة التطلع الى مستقبل مثمر ، **وثورات الشباب تتطلع الى مستقبل تذوب فيه الحدود بين السلطة والمحكوم ، سواء كانت السلطة رأسمال أم حزبا** . ومرحلة المراهقة مرحلة وعى بالواجب والمسئولية ورفض للطفولة والعزلة ، **وثورات الشباب تدل على وعى بالمسئولية ورفض للانعزال فى عالم استهلاكى والتسليم «باللا واجب»** . ولا يختلف ما يتهدد مرحلة المراهقة عما يهدد ثورات الشباب. **فاخطر مايهدد ثورات الشباب هو عزلها عن غايتها بحيث تظل هذه الثورات حبيسة طلابيتها وبذلك يتكون مجتمع سخط يضم الشباب بما لا يؤهلهم يوما لتحمل مسئولية عالمهم** . وهذا هو نفسه مايتهدد المراهق من أن يعزل بثورته عن مجتمعه الذى يريد أن يحتل فيه مكانا ليدرب نفسه على الرجولة التى هو لابد واصل اليها .

ان ثورات الشباب هى فى الواقع الشكل الحديث للثورة الناضجة . فبعد ما مارس الانسان ثوراته جميعا حتى ثورته الشيوعية واجه الجمود بما يهدد تطوره بالتوقف النهائى . ولكن نزوع الانسان الى التطور كان أقوى من الاستحالات المادية بل والنظرية ، وهى الاستحالات المتعلقة بمستقبل حركة التاريخ بعد الثورة الشيوعية . لذلك ظهر شكل جديد للتطور أى الثورة هو « ثورة الشباب » ان ثورة الشباب فى تقابلها مع ثورة المراهق تكشف عن حقيقة هامة وهى أن لكل مرحلة تطور شكلا ثوريا خاصا ، ولكل فترة من فترات التاريخ نوعية ثورية خاصة . **فاذا كانت نهاية عصر الذرة هى** نهاية عصر الثورات **الطبقية — فى الدول الذرية** على أقل تقدير **— فان بداية عصر الالكترون هى** بداية عصر الثورات الشبانية **— فى الدول التى** دخلت عصر الالكترون .

ان اسهام علم النفس يبدأ من هذه النقطة . فبامكان عالم النفس أن يشرع فى دراسة الثورات من زاوية الثوريات الجديدة والثورات الجديدة . لماذا جاء عصر الالكترونات بشكل ثورى جديد ؟ وهل تغير وعى الانسان بنفسه ؟ وهل طرأ تحول فى البناء الغريزى للانسان ؟ وما هو مصير الظاهرة الانسانية أمام تغير حقيقة الكون المادية ؟ ومن هو انسان المستقبل ؟

مئات من الأسئلة تثيرها ملاحظات علم النفس وتحتاج الى اجابات تنفذ الى أعماق النفس . وربما أتى اليوم الذى يقدم فيه علم النفس اجابات عن هذه الأسئلة أو بعضها . ان اسهام علم النفس فى فهم الثورة هو اسهامه فى طرح أسئلة أعمق تمس أعماق النفس .

أحمد فايق

من الاغتراب .. إلى الاشتراكية .. إلى الاغتراب

مجاهد عبد المنعم مجاهد

● « خلال النصف الثانى للقرن العشرين لم يعد الانسان المغترب ما يسمى بالمشكلة الأوربية أو الغربية أو الرأسمالية أو الاشتراكية ، بل هو مشكلة انسانية عالمية بشكل كلى ، ومن ثم يجب تحليلها تحليلا كاملا بقدر الاستطاعة دون ما ابتسارات أيديولوجية » .

● ما هى العبادة الدنيوية لليهودى ؟ التجوال. ومن هو الهه الدنيوى ؟ المال ... ان المال هو الرب الواحد الغيور لاسرائيل ، والذى بجانبه لا يمكن أن يقوم رب آخر . ان المال ينزل جميع آلهة الانسان عن العرش ويحولها الى سلعة .



ك . ماركس

في لحظة واحدة ، بدا السوفييت الذين دخلوا الأراضي التشيكية في نظر العديد من التشيك غزاة أغرابا ، لا تشفع لهم وحدة النظرية الواحدة المؤمنة بالاشتراكية وأنهم أخوة نظام واحد ٠٠ وفي هذه اللحظة الواحدة نفسها بدا النظام الذى دام حوالى عشرين عاما في تشيكوسلوفاكيا كأنه لم يستطع أن يرسخ الاشتراكية وأن يحميها من الداخل وبدا الانسان التشيكى مغتربا لأنه لم يستطع أن يحقق ذاته وينمى قدراته ما دامت لا تزال به بعد عشرين عاما من الاشتراكية قوى الشر والأنانية ٠٠ وهكذا كان دخول القوات السوفييتية الى تشكوسلوفاكيا علامة : **علامة على أن الاشتراكية تمر بمحنة ، وأن الاشتراكية المطبقة حتى الآن ليست هى الاشتراكية الحقة ، وأن الاهتمام كان منصبا أساسا على بناء الدولة والتنمية الاقتصادية والصناعية وأهمل الانسان ٠٠** وبدا الانسان داخل المجتمع الاشتراكى انسانا مغتربا عن ذاته لم يحقق بعد امكانياته وقدراته الخلاقة ٠٠ وبدل أن يكون **الاغتراب** ظاهرة مرتبطة بالمجتمع الرأسمالى يتضح أيضا أنه ظاهرة مرتبطة أيضا بالنظام الاشتراكى عينه ٠٠ بمعنى أدق ، ان الاغتراب ليس ظاهرة مرتبطة بنوعية النظام ، بل ان جدارة النظام نفسه ستتوقف على فهمه لهذه الظاهرة وقدرته على تقويضها ٠٠ ذلك لأن الاغتراب مشكلة كونية ، وفى « **خلال النصف الثانى للقرن العشرين لم يعد الانسان المغترب ما يسمى بالمشكلة الأوربية أو الغربية أو الرأسمالية أو الاشتراكية ، بل هو مشكلة انسانية عالمية بشكل كلى ٠ ومن ثم يجب تحليله تحليلا كاملا بقدر الاستطاعة دون ما ابتسارات أيديولوجية » (١) ٠**

يذهب **روبرت تكر** فى كتابه « **الفلسفة والأسطورة عند كارل ماركس** » الى أن هناك نوعين من الماركسية هما : الماركسية الأصيلة Original Marxism والماركسية الناضجة Mature Marxism الماركسية الأولى هى ماركسية ماركس الشاب ، وهى تركز على الفرد واغترابه فى المجتمع ، والماركسية الثانية هى « فى الواقع عالم ذهنى يبدو فيه **الانسان** غائبا » (٢) ٠٠ لقد كان ماركس معنيا فى شبابه بالانسان ، واذا كان حقا « أن **الانسان** الذى يتحدث عنه ماركس فى مخطوطاته مفهوم أنه الانسان بصفة عامة » (٣) ، الا أنه كان يدرس الفرد عيانيا للوصول الى المفهوم العام عن الانسان ٠٠ ومن هنا كان اهتمام ماركس الشاب بغربة الانسان وتغربه عن ذاته وعن رفاقه وعن عالمه ٠٠ وموضوع الاغتراب هو ما يشكل جوهر كتابه « **المخطوطات الاقتصادية والفلسفية لعام ١٨٤٤** » ٠٠ ولعلنا لا نعدو الصواب اذا قلنا ان هذه المخطوطات لو كانت قد عرفت فى فترة مبكرة ، ولو كان قد ركز عليها الاهتمام لكان شكل المجتمعات الاشتراكية قد تغير كثيرا وكان الانسان قد سار خطوات أبعد فى طريق تقدمه ٠٠ وهذا ما سنتبينه بعد قليل ٠

ما هو معنى الاغتراب ؟

ولكن ، **ما هو معنى الاغتراب** ؟ وما هو المفهوم الذى أخذه به ماركس ؟ وهل هو ظاهرة معاصرة ، أم أنه قديم قدم الانسان ؟ وما صلة هذا المفهوم بالاشتراكية ؟ وهل يمكن القضاء عليه واستئصاله ؟ ٠٠ ان علينا فى البدء أن نفرق بين الاغتراب كظاهرة وبين مصادر هذا الاغتراب ٠٠ ذلك لأن هناك الكثيرين الذين يوحدون بين الظاهرة وبين المنشأ الذى ينحدر منه الاغتراب ٠٠ **فهينمان** مثلا فى كتابه « **الوجودية والأزمة الراهنة** » (٤) يذهب الى أن هناك اغترابا تكنولوجيا technological alienation كما أن هناك عند هيجل اغترابا ابداعيا creative alienation ينشأ من العمل الخلاق لأية عقلية ، ويشير الى أن عند ماركس اغترابا انتاجيا productive alienation أو اغتراب العمل ٠٠ واذا سرنا فى هذا الشوط فاننا يمكننا أن نضيف أيضا الاغتراب الدينى كما هو عند لود فيج فيورباخ ٠٠ ان مصادر الاغتراب ومنابعه متعددة ، لكن مظاهره واحدة ، ذلك لأن « أعراض العزلة والاغتراب تعكس حالة شخص تكون علاقته بالعالم قد تحطمت » (٥) ان فى ظاهرة الاغتراب جانبين كما أوضح دانيل بل فى مقالته « نقاش حول الاغتراب » : « ان فى ظاهرة الاغتراب كما هى (مستمدة) من ماركس ، وكما هى مستخدمة عند المثقفين اليوم معنى مزدوج يحسن أن نسميه بالغربة estrangement **والتشيؤ** reification فالغربة هى **أساسا حالة اجتماعية** نفسية فيها يمارس الفرد احساسا بالمسافة أو الانفصال عن مجتمعه أو جماعته ، وبأنه لا يستطيع أن يمت اليه ، وبأنه منسلخ ٠ والتشيؤ ـ وهى مقولة فلسفية ذات شحنات سيكولوجية ـ تتضمن أن الفرد يعامل كشىء ويتحول الى شىء ويفقد ذاته فى العملية ، بالمصطلح المعاصر : انه ينزع عن شخصيته depersonalized » (٦) ان الاغتراب ليس أنواعا ، بل هو نوع واحد فيه يدرك الانسان أنه ليس عين نفسه وأنه منفصل عن نفسه ومنفصل عن عالمه ومنفصل عن رفاقه ٠٠ **جوهر الاغتراب هو الانسلاخ** detachment أى أن يكون الانسان على مسافة ، مع شعور

الانسان بالفقد ·· « وليست مشكلة هذا الفقد للعالم بكل بساطة مشكلة نقص العلاقات الشخصية المتبادلة أو نقص التواصل مع رفاق الانسان ·· فجذورها تضرب الى ما تحت المستويات الاجتماعية الى اغتراب عن العالم الطبيعى بالمثل · انها تجربة خاصة بالعزلة الابستمولوجية epistemological isolation « فوراء الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للاغتراب ، يمكن أن يوجد انسلاخ عام عميق ألا وهو الاغتراب الذى هو النتيجة القصوى لأربعة قرون من العمل على فصل الانسان كذات عن العالم الموضوعى » (٧) ·

وعلينا أن نتبين بدقة أن فى الاغتراب جانبين : **التخارج** externalization **والانسلاخ** detachment ·· بالنسبة للتخارج يكون الانسان مقضيا عليه بالاغتراب لأن التخارج هو عمل الانسان ، والعمل فيه جانبان : اما أنه عمل ابداعى واما أنه عمل مرغم ·· وبالمعنى الأول لن يكف الانسان عن العمل لأنه لن يصبح فى يوم ما حجرا لا يعمل ، ومن ثم فان الاغتراب هنا لا مفر منه ، ويشكل النسيج عينه للانسان ·· والجانب الآخر هو أن يكون لهذا العمل المرغم أسبابه وهنا يمكن القضاء على الاغتراب اذا ما عرفت أسبابه ·· وبالنسبة للانسلاخ فيه جانبان : جانب التجاز transcendence وجانب الانحطاط الانسانى dehumanization ففى الجانب الأول لن يكون هناك مهرب من الاغتراب لأن جوهر الانسان ·· هو التجاوز والعلو بحيث تكون الذات دائما على مسافة من نفسها ·· والجانب الآخر يمكن القضاء عليه اذا ما عرفت أسبابه ··

الاشتراكية والاغتراب

وعلى هذا فبأى معنى فهم ماركس الاغتراب ؟ ولماذا كان الاغتراب محور تفكيره وخاصة فى صدر الشباب ؟ وما علاقة الاغتراب بالاشتراكية التى كرس لها حياته وعمله ؟

منذ أن طبع كتاب « **المخطوطات الاقتصادية والفلسفية لعام ١٨٤٤** » وهناك ضجة فى الفكر العالمى تعيد النظر الى ماركس ·· فقد كشفت المخطوطات عن جانب يقربه الى الفكر الوجودى حيث عنى ماركس بالانسان المغترب ·· فقد نشرت هذه المخطوطات لأول مرة باللغة الروسية عام ١٩٢٧ ثم ظهرت بالألمانية فى عام ١٩٣٢ ثم ترجمها **ت · ب · بوتمور** الى الانجليزية ونشرت ضمن كتاب اريك فروم « **مفهوم ماركس عن الانسان** » عام ١٩٦١ · وقد ظهرت ترجمة انجليزية أخرى فى الاتحاد السوفييتى لها طبعتان أخراهما عام ١٩٦١ وهى التى تعتمد عليها هذه الدراسة ··

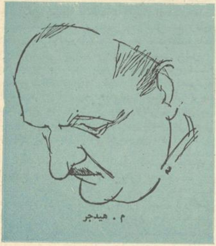
فى هذه المخطوطات يركز ماركس على العمل المغترب ·· وهكذا منذ البداية نلاحظ أن ماركس ليس معنيا بظاهرة الاغتراب فى حد ذاتها ليدرس ديناميانها ، بل يهتم بما للظاهرة من علاقات بغيرها · انه يمر مرورا عابرا على الظاهرة · و « الاغتراب كما استخدم ماركس المصطلح له معنى مزدوج ·· الأول معنى التخارج Entausserung ويتضمن **تخارج** جوانب نفس الانسان مع وجود نغمة بأن مثل هذا التخارج يحدث مع عملية بيع عمل الانسان ، والنتاج الذى يبيعه الانسان كشىء يظل فى استقلال عن ذاته له معنى مزدوج : **التطابق** identiacation والفقد · والمصطلح الثانى الغربة Entfremdung ويتضمن الغربة البسيطة أو انسلاخ ذات الانسان عن الآخر ، أى الانفصال » (٨) ·· ان ماركس يخلط بين الجانبين وهو ما لاحظه **جورج ليشتهايم** فى كتابه « **الماركسية · دراسة تاريخية ونقدية** » يقول : « اذا ما تحدثنا بدقة فيجب أن نميز بين الاغتراب أو الغربة Entfremdung والتخارج Entausserung أى العملية التى بها يجعل الانسان وجوده خارجيا . غير أن التمييز يلعب فى تفكير هيجل دورا أكبر من دوره عند ماركس الذى يستخدم المصطلحين فى الأغلب كمترادفين » (٩) ··

وهكذا يهمل ماركس ، نتيجة لعدم اهتمامه بعلم النفس ، ديناميات الظاهرة ويركز على علاقات الاغتراب بغيره .. ومنذ البداية وهو مهتم بدراسته فى جانبه الاقتصادى كما يذكر فى المخطوطات · وهذا الاطار الذى ينظر اليه لم يتغير حتى آخر كتبه فان فكرة الغربة أو الاغتراب التى هى فكرة رئيسية فى مخطوطات ١٨٤٤ وقد انعكست فى رأس المال على أنها فتيشية السلع fetishism of Commodities.

يرجع كارل ماركس مصدر الاغتراب الى العمل فى حد ذاته ، ذلك لأن العمل فى حد ذاته تخارج ·· لكن ماركس يفهم التخارج هنا بمعنى التخارج الارغامى ، والا فلن يكون لكلامه عن التخارج معنى ·· فهو يذكر أن الانسان لن يشعر بالطمأنينة الا اذا كف عن العمل ·· يقول فى المخطوطات : « ما الذى يشكل · اذن اغتراب العمل ؟ أولا ان العمل **خارجى** بالنسبة للعامل ، أى أنه لا يمت الى وجوده الجوهرى ، ولهذا فهو فى عمله لا يؤكد نفسه بل ينفى نفسه ، لا يشعر بالرضى بل يشعر بالتعاسة ، لا يطور بشكل حر

طاقته الجسمانية والذهنية ، بل يميت جسده ويحطم عقله . ولهذا فان العامل لا يشعر الا بانه خارج عمله ، وفي عمله يشعر بانه خارج نفسه . وهو يشعر بانه يكون على طبيعته عندما لا يعود يعمل ، وعندما يعمل لا يشعر بانه على طبيعته . ان عمله هـــذا ليس اراديا بل مفروض ، انه **عمل مرغم** » (١٠) .. فهل معنى هذا أن كل عمل هو عمل مرغم ؟ ألا يمكن أن يكون العمل اراديا ؟ ينفي كارل ماركس هذا ما دام اغتراب الانسان في المجتمع الذى تسوده الملكية الفردية قائما .. أما العمل كنشاط خلاق فهو هدف الاشتراكية ، وهذا ما يوضحه **اريك فروم** : « هنا مرة أخرى يتبع ماركس فكر هيجل الذى فهم العمل على أنه **فعل الخلق الذاتي للانسان** . فالعمل عند ماركس نشاط لا سلعة . وقد سمى ماركس ـ بشـــكل أصيل ـ وظيفة الانسان **النشاط الذاتي** لا العمل ، وتحدث عن **استئصال العمل** كهدف للاشتراكية : وعندما ميز فيما بعد العمل الحر والعمل المغترب استخدام مصطلح **انعتاق العمل** » (١١) وبهذا المعنى ينتفي المفهوم التقليدى للحرية . فليست الحرية هى أن أعمل دون ارغام وفق مشيئتي لأنني اذا دققت وجدت أن هذه المشيئة الفردية ليســـت الا قشرة مزيفة تـــكشف وراءها أنني مرغم .. فعندما أكون حرا فى أن أستمع الى أغاني الخنافس ولا يرغمنى المجتمع على ألا أستمع اليهـــا ، فى الحقيقة فانني لا أرتكب فعلا من أفعال الحرية بل فعلا من أفعال الارغام ، لأنني لم أرق من حواسى بل جعلتها خاضعة للذة الفجة ، وأكون فى هذه الحالة أمارس فعلا من أفعال الاغتراب لا فعلا من أفعال الحرية و « من خلال الغنى المتكشف تكشفا موضوعيا فحسب للوجود الجوهرى للانسان يأتي غنى الحساسية **الانسانية** الذاتية » (١٢) .

وهكذا في ظل المجتمع الرأسمالى يرى ماركس أن « **العمل لا ينتج السـلع فحسب : بل ينتج نفسه والعالم كسلعة** » (١٣) .. ان الانسان بعمله ينتج الأشياء ، ويصبح النتاج خارجا عنه ، يصبح مستقلا ، غريبا لا يعود يمت اليه .. « ان **اغتراب** العامل فى انتاجه لا يعنى فحسب أن عمله أصبح شيئا ، وجودا **خارجيا** بل يعنى أيضا أنه يوجد **خارجه** فى استقلال عنه كما لو كان غريبا عنه وأنه أصبح قوة ذاتية تجـــابهه ؛ وهذا يعنى أن الحياة التى بثها فى الشيء تجابهه كشيء معـــاد ومغترب » (١٤) .. ويضيف ماركس قائلا : « ان العامل يضع حياته فى الشيء ؛ ولكن حياته الآن لا تعود تمت اليه ، بل تمت الى الشيء » (١٥) .. وبعد أن كان النتاج من صنع يديه ، يؤخذ من بين


م . هيدجر

يديه ويتحول الى أداة تغل يديه « فالعامل يصبح عبدا للشيء الذى صنعه أولا فى أنه يتلقى **شيئا من العمل** أى فى أنه يتلقى **عملا** ؛ وثانيا فى أنه يتلقى **وسيلة بقاء** ولهذا فهى تمكنه من أن يوجد أولا **كعامل** وثانيا **كذات فيزيائية** » (١٦) .. ومن ثم لا يكون العمل عملا ذاتيا فيه الخلق ، بل يكون عملا مرغما فيه الاجبار .. **وحتى يمكن القضاء على هذا العمل على هذا النحو يجب القضاء اساسا على الاغتراب وهذا هو هدف الاشتراكية** .. وعلى هذا يهاجم كارل ماركس الاقتصاد الســـياسى باعتباره علما لا يدرس مشـــكلة الاغتراب فى العمل : « ان الاقتصاد السياسى يلغى الغربة القائمة فى طبيعة العمل بعدم أخذه فى الاعتبار العلاقة المباشرة بين العامل (العمل) والانتاج . ومن الحق أن العمل ينتج للغنى أشياء مذهلة ـ لكنه ينتج للعامل العوز . انه ينتج القصور ـ لكنه ينتج للعامل الحظائر . انه ينتج الجمال ـ ولكنه ينتج للعامل التشويه . انه يحل الآلات محل العمال ، لكنه يحول بعضهم الى نوع همجي من العمل ويحول البعض الآخر الى آلات . انه ينتج الذكاء ، لكنه ينتج للعامل البلاهة والعته » (١٧) .. ومن هنا سمى كارل ماركس فى دراسته « **حول المسألة اليهودية** » الحياة الاقتصادية فى المجتمع المـــدنى « **بالتعبير العمـــلى المتطرف للاغتراب الانسانى** » (١٨) ..

هذا وللعمل المغترب مظهره أيضا فى تقسيم العمل ٠٠ لأنه « لما كان العمل ليس الا تعبيرا عن النشاط الانسانى فى داخل الاغتراب وتعبيرا عن أن نحيا الحياة كاغتراب عن الحياة ، فان تقسيم العمل أيضا هو لهذا ليس الا الوضع المغترب الغريب للنشاط الانسانى » (١٩) ٠٠

مصدر الاغتراب

فهل مصدر اغتراب العمل هو الملكية الخاصة ؟ ان ماركس يحذرنا من هذا ، فليس مصدر الاغتراب هو الملكية الخاصة بل الملكية الخاصة تعبير عن الاغتراب « الملكية الخاصة هى هكذا النتاج ، الحصيلة ، المحصلة الضرورية للعمل المغترب لعلاقة العامل الخارجية بالطبيعة وبنفسه ٠٠ ويتضح أنه بالرغم من أن الملكية الخاصة تبدو هى المصدر ، هى علة العمل المغترب ؛ فانها فى الحقيقة نتيجة الاغتراب » (٢٠) ان تخارج الشىء وانفصاله عن صاحبه هو المصدر ٠٠ ويترتب على هذا التخارج وهذا الانفصال أن ينشأ رأس المال وينشأ فائض القيمة .. « فرأس المال عمل مختزن » (٢١) ويصبح للمال وجود منفصل ، بل يكون له وجود صنمى ، انه يستحيل الى صنم يعبد .. يقول كارل ماركس فى « حول المسألة اليهودية » : « ما هى العبادة الدنيوية لليهودى ؟ **التجوال** ٠ ومن هو الهه **الدنيوى ؟ المال** ٠٠ ان المال هو الرب الواحد الغيور لاسرائيل والذى بجانبه لا يمكن أن يقوم رب آخر ٠ ان المال ينزل جميع آلهة الانسان عن العرش ويحولها الى سلعة ٠ ان المال هو القيمة المطلقة المستقلة المكونة لجميع الأشياء ولهذا فان قيمته الخاصة تطغى على العالم كله ـ عالم الانسان والطبيعة ٠ **ان المال هو الماهية المغتربة لعمل الانسان ووجوده** ٠ وهذا الوجود المغترب يتسيده ومن ثم يعبده » (٢٢) ٠٠ وبدل أن يصبح المال من صنع الانسان ، يصبح الانسان من صنع المال ٠٠ وفى هذا يقول ماركس فى « **رأس المال** » : « ان العامل يوجد من أجل عملية الانتاج وليست عملية الانتاج من أجل العامل » (٢٣) ٠٠ ان المال يصبح الوسيط بين حاجة الانسان والأشياء ، الا أنه وسيط قذر « المال هو **قواد** بين حاجة الانسان والشىء ؛ بين حياته ووسيلته فى الحياة ٠٠ لكن **ما** يتوسط حياتى بالنسبة لى **يتوسط** أيضا وجود الآخرين بالنسبة لى » (٢٤) ٠٠ وهذا القواد ـ وهو أدق وصف للمال وقد استخدمه ماركس ببراعة شديدة ـ يقلب المعايير والقيم ، يستطيع أن يهب الأشياء صفات ليست لها ، كما يستطيع أن يسلب الأشياء صفات **لاصقة بها** « ان ما **أكون** عليه وما أنا **قادر** عليه لا يتحدد بالمرة بفرديتى ٠ اننى قبيح لكننى أستطيع أن أشترى لنفسى **أجمل** امرأة ٠ ولهذا فأنا لست **قبيحا** لأن تأثير **القبح** قد قضت عليه النقود ٠ اننى بطبعى **أعرج** لكن النقود تزودنى بأربعة وعشرين قدما ولهذا فأنا لست أعرج ٠ اننى سيىء وغير أمين ومستهتر وغبى ؛ لكن النقود مبجلة ، ولهذا فان مالكها مبجل ٠ ان النقود هى الخير الأقصى ، ولهذا فان مالكها خير » (٢٥) ٠ وعلى هذا فليست أفعال الانسان هى أفعاله حقا ، بل انها تصبح أفعال النقود ٠٠ فعندما آكل لست آكل بحرية ما أريده ، بل ان المال يحدد لى كمية ما آكله ونوعية ما آكله ، وعلى هذا فلا أكون أنا فى الحقيقة الذى يأكل ، بل انه المال الذى اختار نوعية وكم الأكل ٠٠ « كل الأشياء التى لا تستطيع أن تفعلها تستطيع نقودك أن تفعلها ٠ فهى تستطيع أن تأكل وأن تشرب وأن تذهب الى قاعة المرقص والمسرح ؛ وتستطيع أن ترحل وتستطيع أن تمتلك الفن وتتعلم كنوز الماضى والقوة السياسية ـ كل هذا **تستطيع** النقود أن تملكه لك ـ تستطيع أن تشترى كل هذا لك ٠ انها **الصداق** الحقيقى ٠ وبرغم أنها كل هذا فانه **محتم** عليها ألا تفعل شيئا سوى أن تخلق نفسها وتشترى نفسها ؛ لأن كل شىء عداها هو وقبل كل شىء خادمها » (٢٦) ٠٠ ومن ثم تنتفى الحرية الظاهرية للفرد ٠٠ حقيقة انه فى لحظة الاختيار يكون حرا ، لكن لحظة الاختيار هذه سبقها تاريخ طويل من القيود ٠٠ يكفى أن المال يرفع شعار التوفير حتى يغير من طبيعة الانسان ، وبدل أن تتمتع بحياتك يتمتع المال بحياتك ف« كلما قل ما تأكله وتشربه وتقرأه من كتب ؛ وكلما قل ذهابك الى المسرح وقاعة الرقص والمنتزه ؛ وكلما قل ما تفكر فيه وتحبه وتنظره وتغنيه وترسمه وتلاعبه مبارزا الخ ، ازداد ما **توفره** من **رأسمالك** ـ وأصبح **أكبر** كنزك الذى لن تأكله العثة أو التراب » (٢٧) ٠٠ وهكذا تسببت الملكية الفردية فى أنها نزعت عن وجوده وألبست ثياب الملكية لكل ما يوجد ٠٠ « لقد جعلت الملكية الخاصة منا أغبياء وأحاديى الجانب ، حتى أن الشىء لا يكون **لنا** الا عندما نمتلكه ـ عندما يوجد بالنسبة لنا كرأس مال أو عندما يمتلك بشكل مباشر ويؤكل ويشرب ويلبس ويسكن الخ ـ بالاختصار عندما **يستخدم** من جانبنا » (٢٨) ٠٠ ويلخص ماركس الأمر فى تعبير على غاية من

القــوة والدقة : « النقود هى **القــدرة** المغتربة للبشرية » (٢٩) ٠٠

وعلى هذا لكى يمكن للانسان أن يستعيد وجوده ، عليه أن يقهر الاغتراب ٠٠ ويفصح لنا **أوجست كورنو** عن موقف كارل ماركس فى هذا الصدد قائلا : « على الانسان الآن أن يستعيد ماهيته التى اغتربت اذا أراد ألا يستنفده هــذا الدمار لجوهره ٠ وهذه الاستعادة ـ على عكس مذهب هيجل ـ يجب ألا تهــدف الى قمع الشىء باعتباره شيئا ؛ بل قهر الاغتراب ، أى كون انتاج عمل الانسان غريبا عنه » (٣٠) ٠٠ ولـكن علينا أن نلاحظ أن الذى أقام صنمية المال هو الانسان ، وأن مصدر الاغتراب هو الانسان و « ان أولئك الذين يجعلون التكنولوجيا مسئولة **بشكل مباشر عن اغتراب** الانسان الحديث ينسون أن الانسان قد أصبح دائما مغتربا بشكل تقريبى حتى أنه لم يكن أبدا الفرد الذاتى المتناغم مع العالم الذى يجب أن يكون عليه » (٣١) ٠٠ ولكى يمكننا أن نقهر كلا من صنمية المال والاغتراب علينا أن نقهر الانسان » لا لتدميره ، بل لقهر ما ليس انسانيا فيه حتى يصبح انسانيا ٠٠ لابد من قهر ما هو عفن داخل الانسان نفسه ، قهر ما هو مغترب فيه ٠٠ يقول ماركس فى « **مساهمة فى نقد فلسفة القانون عند هيجل** » : « لم تعد القضية قضية صراع الانسان العادى ضد الكاهن خارج نفسه ، بل أصبحت صراعه ضد كاهنــه الخاص داخل نفســه ، ضد طبيعتــه الكهنوتيــة » (٣٢) ٠٠ بمعنى أدق يجب تقويض الاغتراب داخل الانسان الذى يتسبب فى الاغتراب لاطلاق امكانيات الفرد وطاقاته الابداعية « فعند ماركس ـ كما هو الشأن عنــد هيجل ـ يقوم مفهوم الاغتراب على التمييز بين الوجود والماهية ، وعلى أن وجود الانسان قد اغترب عن ماهيته ، أى أنه فى الواقع مــا هو عليــه بالامــكان ٠ أو لتوضح الأمر بشكل مختلف : انه ما ينبغى أن يكون عليه ، وأن ما ينبغى أن يــكون عليه هو ما يستطيع أن يكون عليه » (٣٣) ٠٠ فكيف يمكن القضاء على الاغتراب ؟ فى رأى ماركس ان هذا لن يتم الا بالاشتراكية وان « مفهومه عن الاشتراكية هو الانعتاق من الاغتراب وعودة الانسان الى نفسه وتحقق ذاته » (٣٤) ٠٠ **فكيف يمكن للاشتراكية أن تقهر الاغتراب ؟**

الخلاص بالاشتراكية

اننا اذا عرفنا الاشتراكية بأنها الملكية العامة لأدوات الانتاج نــكون قد خلطنا بين الغــاية والوسيلة ٠٠ فليست ملكية أدوات الانتاج ملكية عامة هدفا فى حد ذاته ، وانما هى وسيلة لقهر الاغتراب ، لتحطيم صنمية المال والملكية الفردية .. **هدف الاشتراكية هو تحرير الانسان ٠٠** « ان النقد الكلى الذى وجهه ماركس للرأسمالية هو بالضبط أنها جعلت الاهتمام بالمال والكسب المادى الدافع الرئيسى فى الانسان ، وان مفهومه عن الاشتراكية هو بالضبط المفهوم الخاص بمجتمع يكف فيــه الاهتمام المــادى عن أن يــكون هو الاهتمــام السائد » (٣٥) ٠٠ وعلى هــذا فاننا اذا قهرنا الاغتراب الناتج عن التكنولوجيا مثلا فلن نكون بهذا قد قضــينا على الاغتراب « **فليست الآلة ولا الطبيعة بل الانسان نفسه فحسب هو الذى يمكن أن يكون هذه القوة الغريبة المفروضة فوق الانسان** » (٣٦) ٠٠ ليست القضية فى الاشتراكية نزع ملكية أشخاص واعطاءها لأشخاص آخرين ، وليست قضية زيادة الدخل ٠٠ لا ينظر ماركس الى المسألة تلك النظرة الجزئية الأحادية الجانب « فالموضوع الرئيسى عنــد ماركس هو تحويل العمل المغترب الخلو من المعنى الى عمل انتــاجى حر ، وليس دفع أجر أفضل للعمل المغترب من جانب دولة رأسمالية » (٣٧) ٠٠ ان ماركس يهدف الى اقامة مجتمع تكون قد سقطت منه كل الوثنيات وعبادات الأصنام : عبادة أصنام المال ، عبــادة أصنام الاحساس الفج ، عبادة أصــنام الزعامة الفردية ، عبادة أصنام انفصال وعى الانسان عن ممارسته ، عبادة أصنام الخرافة ، عبادة أصــنام القوة الغاشمة ٠٠ انه يســعى الى اقامة مجتمع تخلق فيه « **الظروف اللازمة للانسان الحر العاقل الفعال المستقل حقا ؛ انه تحقيق الهدف الذى سعى اليه الأنبياء : تحطيم الأصنام** » (٣٨) ٠

الاشتراكية ـ فى رأى ماركس ـ اذا أرادت أن تستأصل اغتراب الانسان عليهــا أن تطلق جميع القوى الخلاقة فى الانسان ، عليها أن تحرر وعيه ، وفى هذا يقول ماركس : « **الاشتراكية هى وعى الانسان الذاتى الايجـابى** » (٣٩) ٠٠ ليست الاشتراكية ـ عنده ـ زيادة انتاج واقامة مصانع ومنشآت ، بل هى أولا وقبل كل شىء تأسـيس الانسان ٠٠ ويأتى هذا التأسيس أولا ببث الوعى فيه وتبصيره بوضعه وبوضع الآخرين وبوضــع المجتمع تمهيدا لاســتئصال الاغتراب فيــه ٠٠ الاشتراكية الحقة فى رأيه هى التى تبدأ بسلاح النقد ضد كل ما هو عفن وبال ٠٠ وفى هــذا المعنى يقول ماركس : « ان سلاح النقد لا يستطيع بالطبع أن يحل محل نقد السلاح ، فالقوة المادية يجب الاطاحة بها بالقوة المــادية ؛ لكن النظرية

تصبح أيضا قوة مادية بمجرد أن تتغلغل فى الجماهير » (٤٠) .. **ومن هنا تأتى أهمية الفلسفة ، أو بمعنى أدق أهمية فعل التفلسف الذى يعى الأوضاع ويعمل على كشف الاغتراب ..** « ان المهمة المباشرة للفلسفة التى هى فى خدمة التاريخ – عندما ينزع قناع الشكل المقدس للاغتراب الانسانى – هى ازاحة قناع الاغتراب الذاتى فى أشكاله غير المقدسة » (٤١) .. وعلى هذا فالمجتمع الاشتراكى الحق هو الذى لا يقتصر فحسب على تعليم الناس كيف يتفلسفون ؛ بل يهدف فى النهاية الى أن يصبح كل انسان فيلسوفا ، يصبح **بروميثوس** محطم السلطة المتمرد المانح الانسان النار وسر الحياة . ذلك لأن « **برمثيوس هو أنبل القديسين والشهداء فى تقويم الفلسفة** » (٤٢) .. وهذا هو الهدف الأكبر للاشتراكية « فعند ماركس هدف الاشتراكية هو انعتاق الانسان وانعتاق الانسان هو عين تحقق الذات فى عملية ارتباط الانسان الانتاجى وعزلته الانتاجية عن الطبيعة . وهدف الاشتراكية هو تطور الشخصية الفردية » .. وبهذا المعنى أيضا يقول المفكر اليوغوسلافى **فرانكى** فى مقالته **«الاشتراكية ومشكلة الاغتراب»** : « اذا كانت رغبتنا هى المساهمة بشكل أكثر اكتمالا فى التحرر الانسانى ، أى فى التغلب على الأشكال المختلفة للاغتراب ، فان على الاشتراكية أن تضع تركيزها الرئيسى على الانسان ، ويجب اعتبار الشخصية الحرة متطلبا سابقا على الحرية الاجتماعية فى النظرية والتطبيق » (٤٣) .. ان الاشتراكية دعوة الى المحبة ، لكنها محبة تبدأ بالقضاء على الذين يركزون المال فى أيديهم : « بوضوح تام ان هدف الاشتراكية هو **الانسان** . ان المجتمع الاشتراكى انما يهدف الى خلق شكل للانتاج وتنظيم للمجتمع فيه يستطيع الانسان أن يقهر الاغتراب عن الانتاج وعن عمله وعن رفاقه وعن نفسه وعن الطبيعة ؛ وفيه يستطيع أن يعود الى نفسه ويستحوذ على العالم بقواه ومن ثم يصبح متحدا مع العالم . ومن هنا فان الاشتراكية عند ماركس هى كما صورها **بول تيليش : حركة مقاومة ضد تقويض الحب فى الواقع الاجتماعى** » (٤٤) .. وعلى هذا فان ماركس كما ذكر الفيلسوف الوجودى النمساوى بول تيليش أيضا : « **يمت الى التمرد الوجودى** » (٤٥) .. وذلك لأن « الانسان وقد أصبح مغتربا فى عملية تحقق ذاته كان جزءا من الرسالة الثورية لكارل ماركس » (٤٦) .. فقد أدرك ماركس بعمق أن جذر تعاسة الانسان هو الاغتراب .. وبسبب ادراكه العميق لهذا قال عنه الفيلسوف الوجودى الألمانى **مارتن هيدجر** : « ان ما تبينه ماركس بشكل جوهرى وذى دلالة – مستمدا اياه من هيجل – على أنه اغتراب الانسان ، انما يضرب فى جذور كون الانسان الحديث بلا مأوى .. ولما كان ماركس بسبب اكتشافه هذا الاغتراب يصل الى بعد جوهرى للتاريخ ، فان النظرة الماركسية للتاريخ تبز جميع وجهات النظر الأخرى للتاريخ » (٤٧) .. وينطبق على ماركس ذلك المعنى الذى وصفه به عالم النفس **اريك فروم** حين قال : « تماما كما كان كيركجور معنيا بخلاص الفرد كان ماركس ، وان نقده للمجتمع الرأسمالى موجه لا الى طريقته فى توزيع الدخل ، بل الى نمط انتاجه وتحطيمه للفردية وجعله الانسان عبدا » (٤٨) .. ومن هنا نتبين الأبعاد الوجودية للماركسية عند ماركس الشاب فان « فلسفة ماركس شأنها شأن التفكير الوجودى تمثل احتجاجا ضد اغتراب الانسان وفقدانه لنفسه وتحوله الى شئ ؛ انها حركة موجهة ضد تدهور انسانية الانسان وتحوله الى آلة تسير سيرا ذاتيا » (٤٩) .. **بطريقة أخرى نقول** مع **اريك فروم** : « ان فلسفة ماركس تشكل وجودية بلغة دنيوية » (٥٠) .. **بل انه ليتضح حتى** وجود تقارب بين ماركس وهيدجر ، « **فالقربى** بين تفكير هيدجر وتفكير ماركس ينشأ من أنه عند كل منهما الاغتراب الحديث للانسان والتعبير عنه (الذى وجده هيدجر فى الميتافيزيقا ووجده ماركس فى الايديولوجيا) هما نتيجة عملية أساسية بها يتم ابتلاع الانسان » (٥١) .. ومن ثم يزداد التقارب بين الماركسية والوجودية فى هذا المضمار ، بل ان الهيجلية والماركسية والوجودية « جميعا تريد أن تحرر الانسان من اغترابه الذاتى ، وبرغم أنها مختلفة أساسا فى خصوصياتها ، الا أن طرقها متشابهة » (٥٢) ..

من الذى يحقق الاشتراكية ؟

ولكن ، من الذى يحقق الاشتراكية فى نظر ماركس ؟ انه البروليتاريا .. وعلينا أن نتنبه الى تعريف البروليتاريا عنده ، فالبروليتاريا « ليست هى الفقراء الظاهرين بشكل طبيعى ، بل هى أولئك **الفقراء بشكل صناعى** » (٥٣) .. انها ليست الطبقة العاملة ، بل هى التى يتجسد فيها الفقدان الكامل للانسان .. ان « البروليتاريا هى طبقة **تمثل الفقدان الكامل للانسان ومن ثم لا يمكن أن تستعيد نفسها الا بالبعث الكامل للانسان والفقدان الكامل للانسان** يعنى بالطبع الانسان المغترب كلية » (٥٤) .. البروليتاريا عند ماركس ليست هى الطبقة العاملة بل هى الناس

المغتربون .. « لقد رأى ماركس فى البروليتاريا بنزعتها الثورية للقضاء على نفسها كبروليتاريا عن طريق صبغ الملكية الفردية بصبغة اشتراكية تجليا رائعا للاغتراب الانسانى والرغبة العامة فى تجاوزه » (٥٥) .. واذا كان ماركس قد ركز الثورية فى هذه الطبقة فذلك لأنه لا يريد اصلاحات جزئية ، بل يريد ثورية جذرية تقضى على الاغتراب جميعه ، وهل هناك من يقوم بمثل هذه الثورية الجذرية غير المغتربين ؟ ولكن على هذه الطبقة بجانب ثوريتها الطبيعية أن تكون مسلحة بالوعى ، بالفلسفة و « كما تجد الفلسفة سلاحها **المادى** فى البروليتاريا فان البروليتاريا تجد سلاحها **الروحى** فى الفلسفة » (٥٦) .. بل ان ماركس عندما تحدث عن قيام ألمانيا بثورة قال : « ان ألمانيا الأساسية لا تستطيع أن تثور بدون الثورة من الأساس . وان انعتاق ألمانيا هو انعتاق الانسان ورأس هذا الانعتاق هو الفلسفة وقلبها هو البروليتاريا » (٥٧) .. وعلى هذا ألا يكون الثورى الحقيقى فى نظر ماركس هو الفيلسوف البروليتارى المغترب أو البروليتارى الفيلسوف المغترب ؟ انه ذلك الذى دائما يتجاوز الوضع ، دائما يعيه ، وعلى أساس هذا الوعى دائما يتجاوزه ، لا مرة وينتهى الأمر ، ولكن دوما ، دوما يعلو ، فاذا ما علا ، علا على ما سبق أن علا عليه .. ثم ان هذا الثورى الفيلسوف البروليتارى المغترب هو الذى يدرب نفسه حتى لا يكون أسير فرديته بل يعمل لصالح البشرية جميعا ذلك لأن « **الحيوان هو الذى يبنى فرديا على حين أن الانسان ينتج كليا** » (٥٨) .. ان الغربة عنده تعنى استعادة الحرية للآخر أيضا مع استعادته لحريته ، ذلك لأنه يتبين بعمق أن حريته الفردية لن تتحقق الا مع حرية الآخر فى الوقت نفسه . ان هذا الثورى يرقى من حواسه ولا يجعلها أسيرة الحاسة البهيمية الفردية ذلك لأن «**حواس** الانسان الاجتماعى **مختلفة** عن حواس الانسان غير الاجتماعى » (٥٩) .. وهذا الثورى هو الذى يحاول أن يعيد للوجود وجوده وينقيه من الملكية ويسقط عنه الرداء الذى يحجب حقيقته وان « على الانسان أن يصبح **اجتماعيا** أو **اشتراكيا** بمعنى أنه سيسكن فى مجتمع جمالى مع عالم منتج انسانيا من حوله بعد أن ينظم هذا المجتمع وفق قوانين الجمال ويدرب حواسه على أن يتناول كل شىء من أجل الشىء نفسه » (٦٠) .. واذا توقف الانسان الثورى عن أن يعلو على ذاته ، وعلى أن يدرب الآخرين على أن يعلوا على ذواتهم وفق رؤية انسانية ولصالح الانسانية كف عن كونه ثوريا .. ان عليه دوما أن يكسر القيود قيدا بعد الآخر وفق التطور التاريخى ليحقق المجتمع الاشتراكى الحقيقى « الذى لا يكون الانسان فيه تابعا للدولة والآلة والبيروقراطية » (٦١) .. ثم عليه حتى ألا يضع المجتمع الاشتراكى نفسه نقطة نهاية ؛ بل عليه أن يكون مثل أبطال **دوستويفسكى** كما وصفهم المفكر المجرى **جورج لوكاتش** : « أولا وقبل كل شىء ، فان كل موقف بالنسبة لهؤلاء القوم موقف مؤقت



ب . تيليش

فالواحد منهم يقف فى محطة قطار منتظرا رحيل القطار . وبطبيعة الحال فان محطة السكك الحديدية ليست البيت ، والقطار بالضرورة وسيلة عبور .. وهؤلاء الناس لا يعيشون حقا فى الحاضر ، بل لا يعيشون الا فى توقع متوتر دائم لانقلاب حاسم فى مصيرهم . ولكن عندما يحدث هذا الانقلاب ، فلا شىء جوهرى يتغير فى نظام

عالمهم الباطنى . مجرد حلم يتبدد بملامسة الواقع ، انه ينهار ، وهناك ينشأ حلم جديد لانقلاب جديد فى منعطف الحياة . لقد رحل قطار من المحطة والانسان ينتظر القطار التالى – غير أن المحطة تظل مع هذا محطة سكك حديدية ، تظل مكان عبور » (٦٢) .. **وفى هذا يكمن معنى النقاء الثورى** .. فالنقاء الثورى ليس عدم احتلال مركز من المراكز والتخلى عن الكسب الشخصى ، بل ان النقاء الثورى يعنى الثورية الدائمة وعدم التوقف ، ذلك لأن جوهر الواقع والانسان : ألا توقف ..

فاذا ما حدث فى مجتمع اشتراكى يأخذ بفكر ماركسى أن الاغتراب لم يستأصل فهذا دليل على أن ما يطبق ليس هو الاشتراكية كما يراها ماركس أو هو اشتراكية زائفة غير أصيلة .. بل ان الاشتراكية اذا ما طبقت بشكل زائف أحدثت تشوشا وهذا دليل على أن الاغتراب لم يستأصل بعد « علينا ألا ننسى حقيقة أن التشوش هو واحد من الأشكال الأساسية للاغتراب الأيديولوجى » (٦٣) ذلك لأنه نظر الى الانسان على أنه تابع ، لم يعلم كيف يتأصل ويتعمق ويتجاوز ويثور .. لم يعلم كيف يكون القائد ؟ بل كل ما علم أن يظل تابعا حتى يظل مجرد حامل للوظائف على حد قول **هلموث بلسنر** . ومن هنا « يصبح الانسان أيضا (الشخص الموجه من الخارج) » (٦٤) كما يرى ديفيد رايزمان .. انه لم يعلم كيف يختار ، بل ان القادة هم الذين يختارون له .. وفى هذا يسقط عن القادة الطابع الثورى لأن الثورى الحقيقى هو الذى يرفع الآخرين الى مستوى الثورة ليكونوا هم أيضا رفقة قيادة .. ان الانسان فى المجتمع الاشتراكى الذى يأخذ بالماركسية ويطبقها خطأ لم يعلم كيف أن الخبير الفنى يجب ألا يكون منعزلا عن الثورية حتى لا يبتلع الثورة .. تقول م . نيل فى مقالها : « ظاهرة التكنولوجيا » أتحرر أم اغتراب للانسان ؟ » : « ان شغل الرجل الفنى له جاذبية شبه دينية . وان التكنوقراطيين والفيزيائيين والمهندسين وعلماء الاقتصاد – شأنهم شأن الكهنة فى الحضارات القديمة – يشكلون طبقة حاكمة تسود الجماهير الجاهلة بمعرفتها الغامضة وقوتها وما تلقى من جزاءات ممتازة » (٦٥) .. ان الانسان لم يعلم كيف يمارس الديمقراطية الحقة ، بألا يكون له ممثلون فى لجنة تخطيط فى برلمان فى جهاز حزب فى دولة .. ومن ثم لا يزال الانسان فى المجتمعات الاشتراكية الآخذة باشتراكية ماركس والتى تطبقها تطبيقا خاطئا واقعا تحت الاغتراب ، ما دامت الديمقراطية بشكلها اليونانى ذلك الشكل الذى يكون فيه كل فرد ممثلا فى كل جهاز وهيئة تمهيدا للوصول الى الكوميونات ، لم تتحقق بعد .. انه لم يعلم كيف يسقط المركزية بل علم كيف تكون المركزية أعنف فى ظل الاشتراكية عنها فى ظل الرأسمالية .. وبدل أن يعلم كيف يسقط الأنظمة وكيف يسقطها تباعا مع تقدم المجتمع ، علم كيف تدعم الأنظمة وتستحكم ومن ثم تغرب الانسان .. وبدل أن يعلم كيف يجب ألا ينحصر فى قومية ضيقة بحيث يصبح المغتربون جميعا هم قوميته علم كيف يتقوقع داخل القومية بشكل يكاد يكون عنصريا .. وبدل أن يعلم الانسان كيف يصبح الانسان الكامل الشاعر والمتذوق وكاتب الدراما والجمهور وصانع الآلة ومستخدمها والمستمتع بها علم كيف يتفتت ويتفتت العمل ويتجزأ .. وبدل أن يعلم أن للاغتراب مصادر عديدة اقتصر على التضمين الاجتماعى للظاهرة . « ان نظرية راديكالية ما للاغتراب يجب ألا تتوقف على التضمين الاجتماعى للانسان ، بل يجب أن تندفع للأمام خلال أعمق أبعاد الانسان الانثروبولوجية » (٦٦) .. بمعنى أن الاشتراكية – فى البلدان الآخذة بنظرية ماركس أخذا خاطئا – بدل أن تقضى على الاغتراب أحكمت الخناق عليه باغتراب أشد .. **وبدلا من أن يكون السير من الاغتراب الى الاشتراكية ، جاء السير من الاغتراب الى الاشتراكية الى الاغتراب مرة أخرى ..**

وهذا دليل على أن هذه المجتمعات لا تطبق ماركسية ماركس الحقيقية ، الماركسية الوجودية ، بل تطبق ماركسية فجة غير انسانية اقتصرت على الجانب المادى ونسيت الجانب الانسانى فى الانسان .. فاذا ما التفت الى الجانب الوجودى فى الماركسية أمكن لها أن تحقق الاشتراكية حقا وفق التصور الماركسى .. وبهذا تحفظ الوجود والانسان وتتيح الفرصة للانسان أن يحمى نفسه ويحمى الوجود حقا بالمعنى الذى حدثنا عنه الفيلسوف الوجودى **مارتن هيدجر** فى « **رسالة حول النزعة الانسانية** » : « على الانسان أن يحرس حقيقة الوجود . الانسان هو حارس الوجود » (٦٧) !!

(١) Schatz, O. & Winter, E.F. : Alienation, Marxism and Humanism (In : Fromm, E. (Ed.) : Socialist Humanism) p. 317.

(٢) Tucker, R. : Philosophy and Myth In Karl Marx. p. 165.

(٣) Ibid : p. 130.

(٤) انظر ص ١٥ بصفة خاصة .

(٥) May, R., Others (Eds.) : Existence. A New Dimension In Psychiatry And Psychology p. 56

(٦) Bell, D. : The Debate On Alienation (In : Labedz, L. (Ed) : Revisionism. Essays On The History of Marxist Ideas) p. 195.

(٧) May, R. & Others (Eds.) op. cit., p. 57

(٨) Bell, D. : op. cit. p. 195.

(٩) Lichtheim, G: Marxism. An Historical And Critical Study, p. 49.

(١٠) Marx, K. : Economic And Philosophical Manuscripts of 1844. p. 72.

(١١) Fromm, E.: Marxs Concept of Man p. 40.

(١٢) Marx, K. : op. cit. p. 108.

(١٣) Ibid : p. 69.

(١٤)، (١٥) Ibid : p. 70.

(١٦) Ibid : p. 71.

(١٧) Ibid : p. 71.

(١٨) Cf. Tucker, R. : op. cit. p. 106.

(١٩) Marx, K. : op. cit. p. 129.

(٢٠) Ibid : p. 80.

(٢١) Ibid : p. 37

(٢٢) Cf. Tucker, R. : op. cit. p. 111.

(٢٣) Cf. Fromm, E. : Marx's Concept of Man p. 48.

(٢٤) Marx, K. : op. cit. p. 137.

(٢٥) Ibid : pp. 138-139.

(٢٦) Ibid : p. 119.

(٢٧) Ibid : p. 119.

(٢٨) Ibid : p. 1060.

(٢٩) Ibid : p. 139.

(٣٠) Cornu, A. : Origins of Marxian Thought p. 88.

(٣١) Niel, M.: The Phenomenon of Tecknology: Liberation Or Alienation of Man? (In. Fromm, E. (Ed.) : Socialist Humanism) p. 343.

(٣٢) Marx, K., Engels, F.: On Religion p. 51.

(٣٣) Fromm, E,: Marx's Concept of Man p. 47.

(٣٤) Ibid : p. 43.

(٣٥) Ibid : p. 14.

(٣٦) Marx, K. : Economic And Philosophic Manuscripts of 1844. p. 79.

(٣٧) Fromm, F. : op. cit. p. 43..

(٣٨) Ibid : p. 61.

(٣٩) Marx, K. : Economic And Philosophic Manuscripts of 1844. p. 114.

(٤٠) Marx, K., Engels, F.: On Religion, p. 50.

(٤١) Ibid : p. 42.

(٤٢) Ibid : p. 51.

(٤٣) Fromm,E. (Ed.): Socialist Humanism p.308.

(٤٤) Fromm, F. : Marx's Concept of Man, pp. 58-59.

(٤٥) Tillich, P. : Courage To be p. 135.

(٤٦) Schatz, O., Winter & E.F. : Alienation, Marxism and Humanism, (In. Fromm, E. (Ed.) : Socialist Humanism), p. 315.

(٤٧) Heidegger, M. : Letter On Humanism (In : Barrett, W. and Aiken, H. D.:Philosophy In The Twentieth Century Vol. III), p. 287.

(٤٨) Fromm, E.: Marx's Concept of Man p. 49.

(٤٩) Ibid : p. V.

(٥٠) Ibid : p. 5.

(٥١) Labedz, L. (Ed.) : Revisionism, p. 343.

(٥٢) Heinemann, F.H. : Exhistentialism And The Modern Predicament, p. 13.

(٥٣) Marx, K., Engels, F.: On Religion p. 57.

(٥٤) Tucker, R. : op. cit. p. 114.

(٥٥) Ibid : p. 117.

(٥٦) Marx, K., Engels, F.: On Religion p. 57.

(٥٧) Ibid : p. 58.

(٥٨) Marx, K. : Economic And Philosophic Manuscripts of 1844, p. 75.

(٥٩) Ibid : p. 108.

(٦٠) Tucker, R. : op. cit. p. 159.

(٦١) Fromm, E.: Marx's Concept of Man p. 58.

(٦٢) Wellek, R. (Ed. : Dostoevsky, p. 247.

(٦٣) Fromm,E. (Ed.): Socialist Humanism p.306.

(٦٤) Cf. Ibid : p. 317.

(٦٥) Ibid : p. 399.

(٦٦) Ibid : p. 316.

(٦٧) Heidegger, M., op. cit., p. 281.

الأيديولوجية والدين

مناقشة لكتاب ماكسيم رودنسون عن « الاسلام والرأسمالية »

للدكتور حسن حنفي



من هو ماكسيم رودنسون ؟

ماكسيم رودنسون عالم اجتماع ومستشرق ، ولد فى باريس سنة ١٩١٥ وأتم دراسته فيها ، ثم رحل الى الشرق الأوسط ، وأقام هناك سبع سنوات كاستاذ ثم كمفتش فى مصلحة الآثار ببيروت . أصبح مشرفا على الأبحاث بالمدرسة التطبيقية للدراسات العليا بالسربون L'Ecole pratique des Hautes Etudes وهو يقوم الآن بتدريس اللغة الحبشية القديمة واللغة القديمة لجنوب شبه الجزيرة العربية (اللغة الحميرية) بجانب محاضراته عن انتولوجيا الشرق الأوسط .

وهو ماركسى مناهض للاستعمار أشرف على تحرير مجلة « الشرق الأوسط » ، وله مقالات عديدة عن الشرق المعاصر وفى الدراسات الاسلامية عن التاريخ الحضارى والانتولوجى للعالم الاسلامى ، وكذلك عن تاريخ أفريقيا وعلم اللغات وعلم الاجتماع .

وأهم مؤلفاته هى :

(١) تلك آثارنا ، العمل الأثرى لفرنسا فى الشرق ، دار المكشوف ، بيروت سنة ١٩٤٣ .

(٢) L'Arabie avant l'Islam (شبه الجزيرة العربية قبل الاسلام) in Encyclopédie de la Pleiade, Histoire Universelle, Tome II, Paris, 1957.

(٣) Mohammed (محمد) ، Club Françcais du livre, Paris 1961,

(٤) La Lune chez les Arabes et dans l'Islam (القمر عند العرب وفى الاسلام) in la Lune mythes et rites, Paris 1962.

(٥) Les Semites et l'Alphabet, les Ecritures (الساميون والأبجدية) sud-arabiques et éthiopiennes, in L' Ecrithre et la Psychologie des peuples, Paris, 1963.

(٦) Le Monde Islamique et l'extension de l'Ecrituree (العالم الاسلامى وانتشار الكتابة العربية) arabe in l'Ecriture et la psychologie des peuples, Paris 1963.

وهناك كتابان آخران تحت الطبع وهما :

(٧) (ملخص انتولوجيا الشرق الأوسط) Précis d'éthnologie du Proche-Orient

(٨) (الاسلام والماركسية) . Islam et Marxisme

Maxime Rodinson : Islam et Capitalisme, Ed. du Seuil, Paris 66.

ماكسيم رودنسون ، أستاذ اللغات السـامية (الحميرية والحبشية) بالمدرسة التطبيقية للدراسات العليا بالسربون ، عالم اجتماع ولغــة وفلسوف ، صديق للعرب ، ومدافع عن قضاياهم الوطنية ، ويكون مع جاك برك جمعية فرنسية عربيـة للدفاع عن القضايا القومية العربية ، وعلى رأسها **قضية فلسطين** . ومع أنه من أصل يهودى ، الا أنه عالم منصف ، كثيرا مارد على ادعاءات الصهيونية فى فلسـطين ، وعلى تشويههم للتاريخ السامى ، ورفعهم للعنصر اليهودى على حساب العرب. **وقد كتب المؤلف هذه الدراسـة الممتازة لأصدقائه العرب ، ليعرض لهم ما يستطيعون أن يجدوا فيـه احدى مقومات نهضتهم ونصرهم فى المستقبل ، ويخاطب فى نفس الوقت المجتمع الأوربى ، ليعطيـه نوعا جديدا من دراسات مشاكل العـالم الثالث** الذى اصبح موضوع الجميع، بين مدافع عنه ومهاجم له ، وكلاهما خطيب غارق فيما يسميه رودنسون « **صوفية العالم الثالث** » (ص ٧) ، أى انه يعطى دراسة علمية لاحدى مشاكل العـالم الثالث ، الا وهى **الصلة بين الايديولوجية والدين** . **وقد جعـل المؤلف دراسته ملتزمة** تحـارب بعض جوانب التفـكير الأسطورى عند المسلمين (ص١٠) ، وتدعوهم الى التفكير العلمى فى مجال الدراسات الانسانية ، والدين أحد موضـوعاتها . فما زال الدين أهم عوامل التحريك عند الفلاحين الذين يكونون غالبية العالم الاسـلامى ، أى ان فهم الدين هو فى نفس الوقت فهم لمصير المسلمين ولشعوب المنطقة (ص ٧) .

ولا يدرس الباحث ـ وهـو أوربى ـ ظاهـرة الدين بروح من التعـالى او التعصب او الاستعمار كما هو الحال فى كثير من الأحيان فى دراسات المستشرقين خاصة فى القرن الماضى ، بل يدرسه كصـديق يود مساعدة المسلمين على تفهم حاضرهم، وكأنه أحد مثقفيهم ، خاصة وقد عاش بينهم ، ودافع عن قضاياهم ، فهو اذن **نموذج لمفكر أوروبى معاصر ،** استطاع أن يتحرر من بعض الموانع والعقبـات الدينية والأسـطورية والتاريخية التى كانت تمنعـه من حرية البحث والتفكير (ص ٧) . ولنتحـدث الآن عن منهج المؤلف **ـ المنهج الاجتماعى الاقتصـادى ـ وعن موضوعه وهو الصـلة بين الايديولوجية والدين .**

أولا : بعض المفـارقات المنهجيـة العامة :

١ ـ من أهم ما يلاحظه المحقق لأبحاث المستشرقين ربطها بين الاسلام والمسلمين ، بين الدين والحضارة ، بين العقيدة والتاريخ . فالمستشرق لا يرى الاسلام مجردا ،**مما نراه نحن فى كثير من الأحيـان بالتجائنا الى مبادئه وهروبنا من واقع المسلمين ،** مجموعة من المبادىء والعقائد والنظم، بل يراه موجودا بالفعل متحققا بين المسلمين ، ومؤثرا فى حياتهم ، أى أنه يدرس الاسلام على الطبيعة لا فى الكتاب فحسب . وماكسيم رودنسون من هذه الفئة ، **يزيد عليها أنه عالم اجتماع أولا وماركسى ثانيا مما أهله لدراسة الاسلام والمجتمع الاسلامى ، وبوجه خاص نظامه الاقتصـادى ، وبوجه أخص الصلة بين الاسلام كدين والراسمالية كنظام** . وفى نفس الوقت يعاب على الباحث القاء تبعة ما يحدث فى التاريخ على عاتق الدين ، وكأن الدين مسئول مسئولية مباشرة عن كل ما يحدث فى حيـاة من يعتنقونه : فالاسلام فى رأيه مسئول عن قدرية المسلمين وتخلفهم وضعفهم ... الخ.

لذلك تحتاج الظـاهرة الدينية الى منهج مزدوج ، يدرسها من حيث وجودها فى التاريخ ، وتحققها بالفعل فى بيئة أو مجتمع أو حضارة . وفى نفس الوقت يدرسـها من حيث معياريتها واستقلالها عن التاريخ ، خاصة وانها تعبير عن الوحى المعطى من قبل . فان كان المؤلف قد استطاع بمهارة أن يدرس الظاهرة الدينية بمنهج اجتماعى ، الا أنه أغفل كلية دراستها بمنهج معيارى . **وهذا يرجع** بطبيعة الحـال الى عدم ايمـان المستشرقين بالوحى الاسـلامى ، ويتضح ذلك فى تكرار بعض العبارات الدالة مثل «مؤلف القرآن» ص ٣١ أو ارتباط تفكير محمد (رسول الله) بتاريخهالشخصى، أو بالايديولوجيات السـابقة ، أو بالظروف الاجتماعية (ص ١٩٧) ، أو أن نجاحه يرجع الى قدرته الفائقة على التكيف ، أو أن الدافع الوحيد لفتح البـلاد كان الدافع السياسى الاقتصادى .. الخ .

٢ ـ جمع المؤلف فى شخصيته كباحث جوانب عـدة ، فهو عالم الاجتماع واللغة والحضارة والتاريخ، أى أنه عالم الانسان وفى نفس الوقت هـو الماركسى الذى يطبق المنهج الاجتماعى الاقتصادى فى أبحـاثه ،

معتمداً على تحليلات ماركس . وهو المستشرق الذى يدرس تاريخ الاسلام وحضارته كعالم ماركسى . **ولكن المؤلف لم يستطع أن يبرز هذه الجوانب الثلاثة فى وحدة منهجية واحدة ، فيتحدث مرة بأسلوب العالم ، ومرة بأيديولوجية الماركسى، ومرة ثالثة كما يتحدث المستشرق ،** لذلك جاءت الفصول متفرقة متعددة الأساليب وكأنها مقالات متفرقة جمعها كتاب واحد . فالفصل الثانى مثلا « **تعاليم الاسلام** » دراسة عن مبادىء الاسلام كما يعرفها القرآن الكريم والسنة ، وعن المثل الأعلى الاجتماعى فى الاسلام ، يقوم بها مستشرق متخصص ، وهذا الفصل يأتى بعد الفصل الأول عن تعريف الرأسمالية ويكتبه ماركسى حر . والفصل الرابع دراسة عن الأيديولوجية القرآنية وعن التفكير الاسلامى كما هو الحال فى الفصل الثانى . والفصل السادس مخصص لتوجيه الاسلام لاقتصاديات المسلمين ، وفى نفس الوقت يتحدث عن آخر التطورات فى التفكير الماركسى المعاصر ، **ثم يعود أخيرا لدراسة الصلة بين الاسلام والاشتراكية وكيف يكون المجتمع اسلاميا واشتراكيا فى نفس الوقت.** هذا التجاوز بين الفصول ذات الموضوعات المتعارضة هو الذى منع من ايجاد وحدة فكرية ومنهجية للكتاب .

٣ – يتعرض المؤلف لبعض قضايا تاريخ الأديان المقارن ، فيدرس الاسلام كما يدرس المسيحية واليهودية وديانات الهند والصين واليابان ، ويعتمد فى ذلك على دراسات علماء تاريخ الأديان مثل **مرسيا الياد** فى دراساته عن الطقوس الدينية (ص ٢١٢ – ٢٢٢) **ناسيا نوعية الدين الاسلامى الذى يفرق بين الاسلام كما هو موجود فى الكتاب وتاريخ الاسلام كما هو موجود عند المسليمن فى حضارتهم ، وهى التفرقة التى يعسر العثور عليها فى الديانات الأخرى .** فلا فرق بين العهد القديم وتاريخ بنى اسرائيل ، فالعهد القديم هو تاريخ بنى اسرائيل ، ولا فرق بين الانجيل وتاريخ المجتمع المسيحى الأول ، فالانجيل وليد المجتمع المسيحى الأول . تحول الاسلام اذن فى تاريخ الديانات المقارن الى مجموعة من العقائد والطقوس والعبادات تدور حول الألوهية ، والاسلام بطبيعته يقوم أساسا على الاعتراف بالناس وبحياتهم ومصلحتهم أولا . لذلك كثيرا ما أسقط المؤلف من حسابه الجوانب الاجتماعية والنظم الاقتصادية فى الاسلام بارجاعها الى أصول لاهوتية أخلاقية عن قصد ليبين أن الاسلام – مهما قيل فى اتجاهاته العلمية – **دين أولا وآخرا كباقى الأديان ، محوره الألوهية ، فالزكاة احسان مع أنها جزء من النظام الاقتصادى فى الاسلام ، والربا محرم لأسباب خلقية مع أن هذا التحريم جزء أيضا من النظام الاقتصادى فى الاسلام .** تصور المؤلف الاسلام فى نطاق ضيق حتى يفسح المجال للايديولوجية التى ينادى بها والتى يراها الوحيدة القادرة على اعطاء نظام اقتصادى متكامل .

٤ – يعتمد الكتاب على كثير من المراجع المباشرة وغير المباشرة حتى ليعد الكتاب مرجعا لتاريخ الاسلام المعاصر ، **الا أن الباحث يعتمد أيضا على كثير من المناقشات الشخصية التى دارت بينه وبين بعض الباحثين من زملائه وطلبته العرب وغير العرب** وكذلك مع بعض الصحفيين مثل جان لاكوتير كما يعترف بذلك فى المقدمة (ص ١٧) . لذلك غلب على الكتاب أسلوب المناقشة وطابع التفكير الشخصى ، كما أنه وقع فى بعض العموميات المعروفة والقضايا المشهورة عن الاسلام ، والتقدم ، والربا ، والقضاء والقدر .. الخ . التى جعلت من الكتاب اشبه بالمقالات الصحفية المكتوبة للجمهور العريض خاصة اذا علمنا أن الكتاب فى صورته الأولى كان مقالا صحفيا فى عشرين صفحة ثم اصبح كتابا فى ثلثمائة صفحة .

ثانيا : بعض مظاهر التجديد فى التفكير الماركسى :

١ – ومما يزيد فى أهمية الموضوع تعرضه لأحد أحكام ماركس المشهورة على الدين بأنه « **أفيون الشعب** » . وقد انتهى ماركس الى هذا الحكم بعد دراساته للمجتمعات الأوروبية فى العصر الوسيط التى استغل فيها الدين بالفعل فى عصر الاقطاع لصالح رجال الدين والنبلاء وهذا أشهر من أن يعرف به . ودراسة **ماكسيم رودنسون** احدى المحاولات الجديدة لاعادة التفكير فى قضايا الدين وصلته بالايديولوجية **خاصة بعد أن تطور التفكير الماركسى فى هذه القضية وغير أحكامه فيها نظرا للمعطيات التاريخية والاجتماعية الجديدة التى ظهرت بعد ماركس ، أعنى دخول الدين بالفعل مجال الثورة ، حتى أصبح من أهم الدوافع عليها ، وارتباط الله بالأرض ، والدين بالتحرر ، كما حدث بالفعل فى ثورة الجزائر ، وفى الثورات الافريقية فى كينيا وأوغندة ، وكما يحدث الآن فى فيتنام وانضمام البوذيين الى جبهة التحرير ودخولهم كعنصر من عناصر المقاومة للاستعمار الأمريكى وللحكم العميل فى الجنوب .**

٢ – يريد المؤلف تطبيق روح الماركسية أكثر من تطبيقه للنظريات الماركسية . **وروح الماركسية ترتكز أساسا على الالتزام بالواقع وتفسيره بفروض لا تتعدى حدوده ،** ولهذا يرفض المؤلف تجميع الوقائع الجزئية بلا تفسير ، كما يرفض وضع الفروض النظرية الفضفاضة . صحيح ان الاتجاه الماركسى فى البحث هو الالتزام بالتفكير الموضوعى بالاعتماد على البحث الاجتماعى التاريخى (ص ١٢) ولكن لابد أن يتم ذلك بروح البحث الحر بصرف النظر عن المذاهب الماركسية للماركسيين والمتمركسين وأنصاف الماركسيين ومدعى الماركسية فى اليسار الأوربى وفى العالم الثالث ، فهناك عشرات المذاهب الماركسية

بل ألوف ! لقد قال ماركس أشياء كثيرة يستطيع كل ماركسى أن يفسرها حسب هواه « ولن يعدم الشيطان نفسه نصا فى الكتاب المقدس يفسره حسب هواه » .

بهذه الروح الحرة لا يتهم المؤلف الماركسيين بالخروج على ماركس بل يتهم نفسه هو بذلك ، فيرفض الماركسية المذهبية الرسمية القائمة le marxisme institutionnel كما رفضها سارتر من قبل ، **وهى التى تفرض على الواقع بعض المعتقدات الثابتة والمفاهيم المغلقة مما يضر الفكر نفسه ، اذ لا يمكن التضحية بحرية التفكير فى سبيل الالتزام بمبدا أو الارتباط ببيئة .** ومن ناحية اخرى يرفض المؤلف أيضا الماركسية العميلة le marxisme pragmatique التى تقصر الماركسية على النشاط الاجتماعى والسياسى دون أى أساس نظرى . هناك اذن خطآن يقع فيهما الماركسيون : القطعية أو المذهبية التى يقوم بها الموظف الايديولوجى من ناحية ، والعملية البرجماتية المحضة التى لا تبغى الا المصلحة المباشرة (ص ١٢ — ١٣) ، **الخطأ الأول سيطرة النظر على العمل والخطأ الثانى سيطرة العمل على النظر .** وهذا يذكرنا بما رفضه **كانط** من قبل : قطعية **فولف** من ناحية التى ترفض الحس والعالم الواقع ولا تعتمد الا على تركيب المفاهيم والتصورات ، وشك **هيوم** من ناحية أخرى الذى لا يعترف الا بالحس وينكر كل نظر سابق على التجربة . وهذان الخطآن هما الواقعان الحقيقيان لكل حركة تجديد ترمى أساسا الى تحديد الصلة بين العام والخاص ، بين المطلق والنسبى بين الكلى والجزئى ، بين الأبدى والزمانى ... الخ . وهى مشكلة فلسفية انسانية عامة تظهر فى المنطق وفى الدين وفى السياسة ، بل ان بعض التغيرات التى طرأت على المعسكر الاشتراكى فى العقود الأخيرة لتخضع لهذا القانون : **كيف يمكن الانتساب الى الماركسية وهى الايديولوجية الشاملة وفى نفس الوقت المحافظة على الشخصية القومية للشعوب ؟** كيف يمكن اعتناق الايديولوجية العامة التى تحدد أنماط التفكير وفى نفس الوقت الاحتفاظ بروح البحث الحر المستقل ؟ وبتعبير آخر ، تكمن المشكلة فى الصلة بين الاشتراكية التى تعبر عن العام والديموقراطية التى تعبر عن الخاص .

(٣) ولا ينتسب المؤلف الى الماركسية الفلسفية الذائعة الصيت فى فرنسا التى ساهم فيها سارتر وجارودى ولوففر وشاتليه وغيرهم لأنه لا يمكن استنباط الوقائع الخاصة بالتاريخ الاجتماعى والاقتصادى من النظريات الفلسفية ، ماركسية كانت أو غير ماركسية . **ان الماركسية لا وجود لها ، بل توجد أفكار ماركسية بعضها فلسفى والآخر اجتماعى أو ايديولوجى .. الخ** (ص ١٥) والماركسية التى يتبعها المؤلف هى نظريات ماركس فى الاقتصاد والسياسة التى تركز على العلم ، كما يعتمد على الايديولوجية الماركسية وهى مجموعة القيم التى عرضها ماركس ، أو كما يقول **كارل مانهايم** K. Mannheim الايديولوجية الليبرالية الانسانية فى القرن الثامن عشر ، التى تستمد أصولها من التراث الخلقى الفلسفى والتراث الدينى ، أى أنها الايديولوجية التى تعطى أولوية مطلقة للقيم الوطنية والاجتماعية بما فيها القيم الدينية .

(٤) **ويرفض رودنسون كل صور الرومانتكية الجديدة فى التفكير الماركسى ، التى تعلى من شأن الانسان ودوره فى التاريخ أو التى تعطى الأولوية للأفكار على حساب الظروف وتطور المجتمعات ،** ويسمى هذه الرومانتيكية اللاادرية egnosticisme التى تغفل أسس الماركسية نفسها وتغرق فيما يغرى كل انسان من ادوار البطولة فى التاريخ ، خاصة بعد أن أصبح **جيفارا وماوتسى تونج ودوبريه وكاسترو وهوشى منه** نماذج الشباب. ان الماركسية تبنى الدور المحدود لعظماء الرجال من توجيه حركات الشعوب (ص ٢٠٤) . ولقد أراد **سارتر** أخيرا من نقد العقل الجدلى ان يبين أهمية التحليل النفسى للفرد مع التحليل الاجتماعى للتاريخ . ان الانسان فى التفكير الماركسى ليس هو الفرد بل يتضمن عددا من المقاطع النفسية والاجتماعية والتاريخية أى انه حزمة من الخطوط المتقابلة . **ان فاعلية الأفكار فى تعبئة الجماهير لا يمكن انكارها بل يمكن تقسيم الأفكار الى أفكار تعبىء الجماهير وأخرى لا تعبىء الجماهير . ويرى المؤلف أن الأفكار الدينية من هذا النوع الأخير التى لا تعبىء الجماهير والتى تعبر عن مواقف اجتماعية متشابهة فى صورة** أسطورة أرطقس .

(٥) يناقش المؤلف احدى نظريات الفيلسوف الماركسى المعاصر جارودى التى تربط بين التفكير اللاهوتى والتنظيم الطبقى فى كل دين . فمراتب الملائكة أو التدرج السماوى la hiérarchie céleste كما يقول دينيز الاريوباجى Denis l'Aréopagite مفكر العصر الوسيط هى نفسها التركيب الطبقى للعصور الوسطى ، فكلاهما له نفس البناء ، وهو التركيب الطبقى ، سواء فى الفكر هو واضح فى اللاهوت أو فى الواقع كما هو واضح فى المجتمع الطبقى (عامة ، كهنة أمراء) . وقد ظهر ذلك أيضا فى نظرية الفيض عند **الفارابى** وفى ترتيب العقول العشرة التى تدبر الأفلاك العشرة ثم فى ترتيب النفوس (عاقلة ، حيوانية ، نباتية) أو فى ترتيب العناصر الأربعة (هواء نار ماء تراب) وتطابقها مع نظريته السياسية فى ترتيب طبقات المجتمع من الحاكى حتى الدهماء مارا بطبقات الأمراء والجنود والعمال والفلاحين . ويقول الفارابى نفسه : **سواء قلت الله أو الحاكم أو الملك أو الفيلسوف أو القائد فانى أقول نفس الشىء .** ولكن أيهما أسبق

على الآخرة ، الترتيب اللاهوتى أم التركيب الطبقى ؟ أيهما العلة وأيهما المعلول ؟ مهما تكن الاجابة على هذا السؤال يكفينا أن نعلم أنه لا يوجد **لاهوت فى ذاته** Théologie en-soi **بل يوجد لاهوت للمجتمع** théologie pour la société

(٦) ويناقش المؤلف أيضا محاولة الفيلسوف الشاب المأسوف على حياته لوسيان سيباج L. Sebag لتجديد التفكير الماركسى بآخر صيحات النظريات فى العلوم الانسانية وهى البنائية وذلك فى كتابه **الماركسيـــة والبنـــائية** Marxisme et Structuralisme فقد اراد سيباج أن يجعل انماط الانتاج التى حللها ماركس بدراساته الاقتصادية السياسية أبنية ذهنية خالصة صادرة من الشعور (ص ٢٠٠) ويرى رودنسون ان سيباج قد اثبت البنائية على حساب الماركسية وأنه وقع فى البنائية الشاملة وجعـــل النظم الاقتصادية معانى لا محاولات موجودة بالفعل . رفض رودنســـون هذا الاتجاه الذى يريد اســـتنباط جميع النظم الاجتماعية من أبنيـــة عامــــة فى الذهن البشرى ، حتى لا تصبح الماركسية فينومينولوجيا وتعود الفينومينولوجيا الى كانط فى تحليله لمقولات الذهن . **لا توجـد أبنية للانسان المنتج أو للانسان الآكل أو للانسان المفكر هناك مجموعة من الأنشطة تتحقق على مستوى الفعل . ان الانسان المنتج هو الانسان المفكر لا العكس وهكذا يظـــل رودنسون ماركسيا وسيباج بنائيا .**

(٧) تعتبر دراسة ماكسيم رودنسون محاولة تالية لمحاولة أخرى سبقتها قام بها **ماكس ڤيبر** Max Weber رائد هذا النـــوع من الدراسات فى الصلة بين الأيديولوجية والدين ، ويشير رودنسون اليها كثيرا بل يعتبر محاولته الخاصة مكملة لمحاولة ڤيبر . لقـــد درس ڤيبر الصـــلة بين البروتستانتية والراسمالية (كما فعل رودنسون مع الاسلام والراسمالية) فى دراسته المشهورة « الأخـــلاق البروتستانتية وروح الراســـمالية » l'Ethique protestante et l'esprit du Capitalisme ، واتنهى منهـــا الى أن الأخـــلاق البروتستانتية من دعوة للفكر الحـــر والفردية والصـــلة المباشرة بين الانسان والعالم هى السبب فى نشأة الراسمالية الغربية بالاضـــافة الى ما يمتاز به الغرب من قدرة على التنظير العقلى الذى تعتمـــد عليه الراسمالية فى الانتاج والتســـويق (ص ٢١٧) . اما رودنسون فانه يقف على الطرف المقابل ويرى أن الطائفية فى الأديان ترجع أســـاسا الى عوامل اجتماعية تحكم التركيب الطبقى للمجتمع (ص ٢٢٦) . فان كان صحيحا نشأة الراســـمالية فى البلاد البروتستانتية قبل نشأتها فى البلاد الكاثوليكية ـ كما يقـــولُ ماكس ڤيبر ـ فصحيح ايضا ـ وهذا ما يؤكده رودنسون ـ أن الراسمالية لا تنشأ من قراءة الأناجيل ومؤلفات لوثر وكالفن ، وينتهى رودنسون الى أن الدين لا يؤثر فى كثير أو فى قليل فى الأوضاع الاقتصادية .

ثالثا : وضع المشكلة : هـل هناك صلة بين الاســـلام والقطاع الرأسمالى ؟

يخصص المؤلف الفصـــل الأول (ص ـ ١٩ ـ ٢٨) لوضع المشكلة ويتساءل : ما هو وضع العالم الاسلامى فى التصنيف العام لنظريات الانتاج وتوزيع الثروات ؟ هل يساعد العالم الاســـلامى كنموذج اقتصادى فى فهم تطور هذه النظريات وتولد بعضها عن البعض الآخر ؟ ما هى العوامل التى ساعدت على هذا التطور ؟ ما هى الصلة بين العـــوامل الاقتصادية والعوامل الحضـــارية العامة ، وخاصة عوامل الايديولوجية ، وبوجه اخص عامل الدين ؟ (ص ٨) المشكلة اذن هى ما عبر عنها عنوان الكتاب « **الاسلام والراسمالية** » أى الصـــلة بين الاســـلام كدين والراســـمالية كنظام .

هناك رايان : **الأول** أن الاســـلام لا يرفض النظم الاقتصادية التقـدمية بدعوته للعدالة الاجتماعية ، وهـــذا هو رأى المصـــلحين ، **والثانى** أن الاسلام لا يمنع اقامة نظام راســـمالى وهذا راى بعض المفسرين البرجوازيين وبعض الاقتصـــاديين الغربيين . وكلا الرايين خطابى لا يعتمد على دراسة علمية أو تحليل موضـــوعى للمشكلة . **فالرأى الأول دعـــوة اصـــلاحية والرأى الثانى تأكيد للمصلحة الشخصية أو لمصـــلحة الاستعمار .**

وفى الفصل الثانى (ص ٢٩ ـ ٤٤) يعرض المؤلف لمبادىء الاسلام ليرى اذا كانت هذه المبادىء تحبـذ قيام الراسمالية أم تعوقها ، أم هى محايدة فى تنظيم النشاط الاقتصادى .

يرى المؤلف اولا أن القـــرآن لا يعارض الملكية وهذا حكم سريع لأن القرآن لا يعرف الملكية بل يعـــرف الاستخلاف : « **وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيـــه** » (٥٧ : ٧) . والاستخلاف لا يكون على المال فقط بل على الأرض كلها ، فالمال وديعة لدى الانسان وأمانة عنده استخلفه الله عليه فان لم يحفظ الوديعة اعطيت لغيره واستخلف الله سواه : « **وعـدا الله الذين آمنـــوا منكم وعملـــوا الصالحات ليستخلفنهم فى الأرض** » (٧ : ١٢٩) او : « **ان يشأ يذهبكم ويستخلف من بعـــدكم ما يشاء** » (٦ : ١٣٣) . وقد ذكر لفظ الملكية فى القرآن حـــوالى مائة وعشرين مرة ولم يرد مطلقا بمعنى الملكية الخاصة بـــل بمعنى الملكيـــة المعنوية ، فهناك ملك اليمين (حوالى ١٥ مرة) مثل : « **فان خفتم الا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت ايمانكم** » (٤ : ٣) بمعنى رعاية الانسان والمحافظة عليه وهناك ملك المفتـــاح « **أو ما ملكتم مفـــاتحه** » (٢٤ : ٦١) بمعنى الائتمـــان ، وهناك ملك النفس (٣ مرات) بمعنى القدرة على الفعل لا ملكية الشىء (حوالى ٢٧ مـــرة) مثل : « **قل لا أملك لنفسى نفعـــا ولا ضرا الا ما شاء الله** » (٧ : ١٨٨)، وهناك ملك خزائن رحمة الله : « **قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى اذا**

لامسكتم خشية الانفاق » (١٧ : ١٠٠) وهو ملك معنوى فى صيغة التهكم ، وهناك ملك النبوة ، وهو الملك الذى وهبه الله للأنبياء (حوالى ٨ مرات) مثل : « **وآتاه الله الملك والحكمة** » (٢ : ٢٥١) ، وهناك ملك السموات والأرض (حوالى ٤٠ مرة !) وهو ملك الله مثل : « **ألم تعلم أن الله له ملك السموات والأرض** » (٢ : ١٠٧)، والله هو المالك وحده : « **قل اللهم مالك الملك ، تؤتى الملك من تشاء ، وتنزع الملك ممن تشاء** » (٣ : ٢٦) وكثيرا ما ورد لفظ الملك فى صيغة التهكم مثل : « **انى وجدت امرأة تملكهـــــم وأوتيت من كل شىء** » (٢٧ : ٢٣) أو فى صيغة الرفض مثل : « **قالوا أنى يكون له الملك علينـــا ونحن أحق بالملك منـــه** » (٢ : ٢٤٧) (١) . وبهذا المعنى يجب فهم السنة والتاريخ ، وهناك من الوقائع فى عصر الصحافة ما يؤيد هذا الفهم لنصوص الكتاب ، فقـــد ألغى عمر الملكية عام الفتوح ومنعها المقـــاتلين حتى لا يستكينوا للأرض ويتركوا الفتح ، وقد افاضت كتب الشريعة فى حق الحاكم فى سلب الملكية المستغلة وفى شيوعية المرافق العـــامة كالماء والكلأ والنار فليس صحيحا اذن كما يقول المؤلف ان القـــرآن لم يتحدث عن الملكية العامة لوسائل الانتاج . (ص ٣١ — ٣٣) لأن الشريعة تقرر الملكية العامة لوسائل الانتاج . وان أردنا الاحتكام الى اللغة لوجدنا أن لفظ الملك ليس اسما بل اسم موصول « ما » وحرف الجر « لـ . » وبالتالى فهو لا يشير الى شىء بل يدل على علاقة ، وبلغة فلسفية معاصرة تقول **ان الانسان فى نطاق الوجـــود لا فى نطاق الملكية .**

ويحتج المؤلف أيضا على اعتراف القرآن بالملكية بأن القرآن قد نظم الميراث وهذا أيضا حكم سريع فقد ورد لفظ « **الميراث** » أو « الارث » فى القرآن حوالى ٢٥ مرة ولم يرد مرة واحدة بمعنى الارث الشخصى بل بمعنى ميراث النبوة أى ميراث العلم والحكمة (حوالى ٣ مرات) مثل : « **وورث سليمان داود** » (٢٧ : ١٦) أو « **يرثنى ويرث من آل يعقوب** » (١٩ : ٦) ، أو بمعنى مـــيراث الكتاب (حوالى ٣ مرات) مثـــل : «**فخلف من بعدهم خلف ورثوا الكتاب**» (٧ : ١٦٩) ، أو بمعنى مـــيراث الأرض (حـــوالى ٧ مرات) مثل : « **ان الأرض يرثها عبادى الصالحون** » (٢١ : ١٠٥) ، أو بمعنى مـــيراث الجنة (حوالى ٤ مرات) مثـــل :

« **الذين يرثون الفردوس هم فيهـــا خالدون** » (٢٣ : ١١) أو : « **تلك الجنة التى نورث من عبادنا من كان تقيا** » (١٩ : ٦٣) . والله هـــو الوارث الأول والأخير كما أنه المالك الحق ، وقد ورد هـــذا المعنى كثيرا (حوالى ٦ مرات) مثل : «**انا نحن نرث الأرض ومن عليها والينا يرجعون** » (١٩ : ٤٠ أو : « **وانا لنحن نحيى ونميت ونحن الوارثون** » (١٥ : ٢٣)، أو : « **رب لا تذرنى فردا وانت خير الوارثين** » (٢١ : ٨٩) ، أو : « **وكنا نحن الوارثين** » (٢٨ : ٥٨)، أو : « **ولله ميراث السموات والأرض** » أو ٣ : ١٨٠ ، ٥٨ : ١٠) . والله هو الذى يورث وهو الذى يستخلف : «**وأورثكم أرضهم وديارهم وأموالهم**» (٣٣ : ٢٧) أو : «**وأورثنا القوم الذين كانوا يستضعفون مشارق الأرض ومغاربها** » (٧ : ١٣٧) ، أو : «**ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا** » (٣٥ : ٣٢) أو : « **وأورثناها قوما آخرين** » (٤٤ : ٢٨) ، أو : « **ان الأرض لله يورثها من يشاء من عباده** » (٧ : ١٢٨) . أما آية المـــيراث المشهورة (٤ :) التى تضع قواعد الارث فهى آية شرطية تظهر فيها أداة الشرط ان (حوالى ٩ مرات) أى أنها حالات قد تحدث ولكنها لا تحـــدث بالضرورة فاذا تذكرنا ان الاسلام يمنع تكديس الأمـــــوال وكنزها ويوصى بسريانها وباستثمارها يستحيل على المسلم أن يترك وراءه شيئا سوى العمل الصالح والذكرى الطيبة . والرسول لم يترك



ج . بيرك

وراءه شيئا الا من درع مرهون ليهودى . وقد عبر الصوفية عن ذلك بتركيزهم على أن الانسان فى هذا العالم ان هو الا عابر طريق على راحلة . وأخيرا اذا حللنا آية الميراث نجد الآتى :

(١) ان الوصية ليست بالشىء فقط بل بالدين وبالتضحية وبالفعل وبالعواطف .

(٢) يمكن توريث آخرين غير الأقرباء ويمكن كتابة الوصية للمصلحة العامة .

(٣) وفاء الدين بالوصية والانسان مدين **دائما** .

(٤) نصيب الرجل ضعف نصيب المرأة يدل على أن الغاية من المال الاستثمار .

واعتراف القرآن بالأجر وبقيمته لا يدل ـ كما يحاول المؤلف ان يقرب للأذهان ـ على أية صورة من صور الرأسمالية (ص ٢١) **بل يدل على قيمة العمل وأن العمل هو المصدر الوحيد للكسب** ، كما توحى كل الأحاديث التى تنعى على اعطاء العامل أجره قبل أن يجف عرقه على ان الجهد هو المصدر الوحيد للكسب ، وأن المال لا يولد المال من تلقاء نفسه كما هو الحال فى النظام الرأسمالى أو فى الربا ، فالأجر لا يدل بالضرورة على النظام الراسمالى بل يفيد ضده ، واستشهاد المؤلف بآية موسى : « **قالت احداهما يا أبت استاجره ، ان خير من استاجرت القوى الأمين** » (٢٨ : ٦) فقد وردت الآية فى قصص الأنبياء تحكى أحوال بنى اسرائيل ، كما ان موسى لم يكن أجيرا فقط بل أصبح زوجا ، كما أن العمل الذى قام به عمل مرغوب فيه حتى ان موسى قد تطوع بزيادة ساعات العمل « **فان أتممت عشرا فمن عندك** » ، وهو عمل شاق « **وما أريد أن أشق عليك** » ، وليس هذا هو الحال فى وضع العامل فى النظام الرأسمالى . وفى حكاية موسى والخضر عليه السلام كان اتخاذ الأجر ظاهرا وليس حقيقة « **فوجدا فيها جدارا يريد أن ينقض فاقامه قال لو شئت لا تخذت عليه أجرا** » (١٨ : ٧٧) والرسول نفسه لا يأخذ اجرا على رسالته : « **اتبعوا من لا يسألكم أجرا** » (٣٦ : ٢١ ، ٥٢ : ٤٠) وليس معنى هذا أن علاقة الرسول بالناس علاقة تاجر . واستعمال الاسلام لغة البيع والشراء لتحديد الصلة بين الانسان والله لا يدل على تحبيذ القرآن للتجارة ، ولا يعنى أيضا انكار القرآن للتلاعب بالموازين ورفضه للغش على تصوره للعلاقات بين الناس على أنها تجارة ، بل يستعمل القرآن لغة المجاز والتشبيه ويدعو الى الصدق فى التعامل .

ويرى المؤلف أن القرآن لا ينقد التفاوت فى الرزق ويكتفى بلوم الأغنياء ويقلل من شأن الغنى يوم القيامة ، وهذه كلها أحكام سريعة على القرآن (ص ٢١) ، ويستشهد بآيات لا تفيد ما يقصد اليه . فمثلا نجد أن آية « **ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض** » (٤ : ٣٢) لا تفيد التفضيل فى المال خاصة وان هناك آية « **ان أكرمكم عند الله أتقاكم** » وقد نزلت الآية الأولى عندما طلبت [illegible] الرجال أى أن التفضيل فى **الجهاد لا فى المال** . (١) الواحدى : (أسباب النزول ص ٨٥) وانكار القرآن على الأغنياء غناهم « **وقالوا نحن أكثر أموالا وأولادا** » (٣٤ : ٣٤) ليس مبدأ خلقيا فحسب كما هو الحال فى جميع الأديان بل جزء من نظام اقتصادى عام يمنع الاحتكار واستغلال الثروات « **كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم** » (٥٩ : ٧) .

والزكاة ليست عملا أخلاقيا فحسب كما يدعى المؤلف (كل عمل مرتبط بالنية فى الاسلام) بل هو اشعار بضرورة استثمار المال المختزن وبحق الآخرين فيه .

وتحريم الربا ليس عملا أخلاقيا فحسب وليس مجرد منع للفائدة بل يقوم على أساس اقتصادى وهو أن المال لا يولد المال ، بل العمل يولد المال ، فالمال وظيفة لا صاحب له .

ويمكن لبيت المال العام أن يستثمر لصالح المسلمين بالقرض وتعطى الفائدة للدولة لا للأشخاص ، ويرى حميدالله أن منع الربا هو نوع من التأميم لرءوس الأموال . وتحريم الربا مثل تحريم الميسر وجميع أنواع البيع والشراء المحرمة مثل بيع الثمر على الشجر أو الرضيع فى بطن الأم .

ويتناول المؤلف نفس المشكلة فى التفكير الاسلامى المعاصر **ويؤيد أبا الأعلى المودودى** فى تأييده للملكية الخاصة ضد المفكر الاسلامى المجدد **ناهر أحمد شيخ** فى ابرازه منع الاسلام للملكية الفردية للأرض ، وكأن للمؤلف مصلحة خاصة فى تفسير الاسلام تفسيرا رأسماليا ليستعيض عنه بعد ذلك بالايديولوجية الماركسية . ويؤرخ المؤلف للشيوعية ابتداء من كواد الأول (٤٤٨ ـ ٥٣١ م) وعند **خسروا أنو شروان** (٥٣١ ـ ٥٧٩ م) فى فارس وان كانت هناك بعض بوادر الاشتراكية فى الاسلام ، **فهى ترجع** الى **مزدك** أو الى الاتجاهات الشيوعية الفارسية السابقة على الاسلام ! كما يجعل المؤلف شخصية **أبا ذر الغفارى** خرافية لم توجد بالفعل ! ولذا كان القرامطة قد فرضوا ضرائب على الأغنياء وارادوا اقامة دولة لمصلحة الجميع فان الاسماعيلية ظلت تنادى بالملكية الفردية ! وينتهى المؤلف من هذا الفصل الى أن تعاليم الاسلام ليس فيها ما يعارض النظام الرأسمالى وهى نتيجة مرفوضة علميا .

وفى الفصل الثالث (ص ٤٥ ـ ٨٩) يتحدث المؤلف عن النظم الاقتصادية فى العالم الاسلامى فى العصر الوسيط ويتساءل : **هل عرف الاسلام وسيلة الانتاج الرأسمالى أو القطاع الرأسمالى بعد وجود التكوين الاجتماعى الاقتصادى الرأسمالى ؟** لقد كانت التجارة هى القطاع الرأسمالى ، وكان المجتمع المكى فى نشأة الاسلام مجتمعا تجاريا ، وكان أغنياء قريش يستثمرون أموالهم فى التجارة ويعطون القروض بالفائدة بطريقة عقلية مدروسة ، وكانوا



يقصدون بالبيع والشراء الى زيادة الأموال فحسب (ص ٤٥) وقد استفاد من ذلك من يقومون بنقل التوابل من جنوب شبه الجزيرة الى شمالها . ولكن كيف انتقل رأس المال التجارى الى الانتاج ؟ بعد عصر الفتوح ازدهرت التجارة وانتشر القرض بالفائدة فى عصر بنى امية . وبعد قيام الدولة العباسية انتظمت التجارة وخضعت لنظام دقيق للمحاسبة ، وكانت هناك تجارة الرقيق والحبوب والحيوانات والأقمشة ، وعرف العرب قوانين العرض والطلب وكانوا يمارسون تجارتهم تطبيقا لها كما يصرح **ابن خلدون** بذلك . ولم يكن العرب امناء وكانوا يمارسون الخداع والمغالاة . وبعد ذلك انقسم التجار الى ثلاث فئات : ١ ـ **الخزان** أو تاجر الجملة بلغتنا الحالية الذى يشترى بسعر منخفض ويبيع بسعر مرتفع. ٢ ـ « **الركاض** » وهو البائع الذى يرحل من مكان الى آخر وله موكلون فى كل مكان يبيع لهم . ٣ ـ « **المجهز** » الذى يطلب من الوكيل البضاعة . وكانت الفائدة تحسب على أساس نقدى ، وكان الغنى يقاس بمقدار ما يكدسه التاجر من ذهب او نقد او احجار كريمة . وفى بعض الأحيان استثمر الأغنياء اموالهم فى الارض معلنا بداية قطاع راسمالى آخر . ويرجع جزء كبير من نشاط الأسواق الى التبادل التجارى للسلع التى من نفس القيمة ، خاصة وقد منع الاسلام ـ هكذا يظن المؤلف ـ اى تدخل فى نشاط السوق الحر بالاحتكار أو بالتأثير على قوانين العرض والطلب .

•

وبالاضافة الى راس المال التجارى كان هناك رأس المال النقدى (ص ٥٢ ـ ٦٥) القائم على القرض بالفائدة ، وكان معروفا فى المجتمع المكى . وبعد منع الاسلام للربا ظل العرب يمارسونه بالحيل المعروفة فى كتب الفقه . ولكن ظل العرب ضعفاء فى التجارة وكان ينقصهم « **التكنولوجيا التجارية** » من بنوك وعملاء وتصريف ... الخ . وكانت تجارتهم

ثابتة ، بمعنى أن البائع لا يتحرك بل يقف امام سلعته يأتى اليه المشترون ..

وبالاضافة الى راس المال التجارى ورأس المال النقدى كان هناك راس المال الانتاجى الذى يعتمد على الانتاج التجارى المحدود ، وهو انتاج الحرفيين لأاتهم المنتجة للسلع ، أى أنه انتاج استهلاكى محض . فالعامل يعمل آلات الصناع وله أجره على ما ينتج دون أن يكون له نصيب فى الانتاج او فى الالات . وفى بعض الأحيان يشترك بعض المنتجين معا فى نظام تعاونى على أساس من العقد بين المنتجين . وكانت هناك بعض الصناعات المنزلية المنتشرة المسماة **بطريقة الانتاج الآسيوى** Le mode de productionasiatique" هى الصورة البدائية للجماعات الأولى التى لم تتطور بعد فى وسائل الانتاج ، والتى تتميز بالملكية الجماعية والاكتفاء الذاتى فى الزراعة ومتطلباتها قبل أن يبدأ أحد الأفراد أو الدولة فى الاستيلاء على فائض الانتاج .

ينتهى المؤلف اذن الى هذه النتيجة وهى ان الاسلام لم يؤثر فى النشاط الاقتصادى للمسلمين فى العصر الوسيط خاصة فى النشاط التجارى ، وهو ما يتميز به المسلمون ، حتى أن دعاة الاسلام الأول كانوا تجارا وكانت التجارة أهم نشاط يميز البلاد المفتوحة . فقد مارس المسلمون الربا الصريح أو المقنع وهو ما يعتمد عليه رأس المال النقدى ، وقد تعامل المسلمون بهذا النظام مع التجار اليهود فى موانى البحر الأبيض خاصة فى البندقية ومع جميع الجمهوريات الايطالية الحرة فى القرن الثالث عشر الميلادى . والحقيقة ان عدم تأثير الاسلام فى الحياة الاقتصادية للمسلمين سواء فى العصر الوسيط أو فى العصر الحديث ، وممارستهم للقرض بالفائدة والتحايل على الربا لا يدل على أن الاسلام ليس نظاما اقتصاديا كافيا لتوجيه الحياة الاقتصادية ، بل يدل على أن الواقع الاقتصادى يفرض نفسه لأنه أقوى من أى تنظير لا يلائمه .

وفى الفصل الرابع (ص ٩١ – ١٢٨) يحاول المؤلف ان يتلمس الأسباب التى من أجلها لم تؤثر الايديولوجية الاسلامية فى النظم الاقتصادية عند المسلمين . ويحاول أن يطبق الأسباب التى اقترحها ماكس فيبر على العالم الاسلامى . يرى المؤلف أن هناك تفاوتا بين تطور الايديولوجية الاسلامية وتطور التنظيم الاقتصادى . فبينما أخذ التنظيم الاقتصادى النمط الغربى نموذجا له ، لم تتطور الايديولوجية الاسلامية بالقدر الكافى . قد يرجع هذا التفاوت الى اهمال المسلمين وقدرتهم فى مقابل نشاط الأوربيين وأخذهم زمام المبادرة . والحقيقة ان المسلمين لم يأخذوا وحدهم النمط الأوربى نموذجا لهم بل أخذته شعوب أخرى كثيرة ، وليس الاسلام مسئولا عن اهمال المسلمين أو قدرتهم . ان نظرية فيبر عن قدرة الأوربيين على التنظيم تشابه النظريات العنصرية ؟ وكان بعدهم عن السحر ورفضهم للايديولوجيات المحافظة أثرا من آثار عصر النهضة وعصر التنوير والثقافة العلمية وهى حركات تمر بها كل الشعوب . فاذا كان فيبر قد جعل الأخلاق البروتستانتية مسئولة عن قيام النظام الراسمالية الغربى فقد حاول رودنسون تطبيق هذه النظرية وقدم فى هذا الفصل دراسة عن الايديولوجية القرآنية وعن الايديولوجية الاسلامية .

تتميز الايديولوجية القرآنية بالتعقل والتنظير وطلب البرهان ، بل يستطيع العقل اثبات وجود الله وصفاته . ولقد ذكر القرآن فعل « عقل » أكثر من خمسين مرة وذكر « **أفلا يعقلون** » أكثر من ثلاث عشرة مرة . تنطبق على القرآن اذن نظرية ماكس فيبر فى ضرورة العقلانية لنشأة النظام الراسمالى . والحقيقة أن دعوة القرآن للتعقل هى دعوة لحرية الانسان فى الفهم ورفض الوقوع فى الأوهام والأسرار وفى كل ما يعارض العقل الصريح دون أن يكون فيه دعوة للعقلانية وللحرية ، وهى دعامة النظام الراسمالى كما يتصوره فيبر. ويرى المؤلف ان هذه الدعوة العقلية مرتبطة بالبيئة العربية نفسها وعلاقة العرب بالأرض وبالتجارة ورفضهم للأساطير والطقوس الدينية . **صحيح ان العرب كانوا يؤمنون بتعدد الآلهة ولكنها آلهة أقل من مستوى البشر ، لذلك جاء التوحيد الاسلامى عقليا واضحا وجاء الاسلام قائما على العقل والتجربة معا .**

ويرى ماكس فيبر ايضا أن الايمان بالقضاء والقدر يمنع من نشأة الراسمالية وقد أتهم المسلمون بالقضاء والقدر . والحقيقة أن الاسلام أنكر هذه العقيدة عند العرب قبل الاسلام ومنع الرسول من الخوض فيها لتركيز الجهد على العمل والصوفية هم المسئولون عن اشباه هذه الدعوة من زهد وتوكل ورضى (ص ١٠٦ – ١٠٩) . ويرى فيبر ايضا أن السحر هو العدو الثانى للراسمالية ، والقرآن فى رأى المؤلف يعترف بالسحر (ص ١٠٩ – ١١٣) فقد أكلت عصى موسى ثعابين السحرة. ولكن **الحقيقة ان دعوة الاسلام الى العقل والى الفهم تمنع من الالتجاء الى جميع ألوان السحر من كهانة وعرافة ونفث فى العقد .. الخ ..**

أما الايديولوجية الاسلامية فى التاريخ فانها تؤيد ايضا الدعوة للتنظير وهذا ما ظهر فى تدوين الحديث وقدرة المسلمين على وضع مناهج النقل التاريخى واصول علم النقد التاريخى التى وضعت فى أواخر القرن التاسع عشر عند الأوربيين عند سينيوبوس ولانجلوا Seignobos/ Langlois فى كتابهما المشهور « **مقدمة فى العلوم** Into. aux sciences historiques » (مع أن رودنسون يدعو الى عدم التصديق بالحديث الا فى حالات نادرة !) يؤكد علم الحديث اذن الطابع العقلى لتفكير المسلمين كما أن السحر

وانتشاره فى العصر الوسيط لم يمنع المسلمين من التقدم فى العلوم ، كما لم تمنع القدرية (التى يسميها **ليبنتز** Fatum Mohmetannm) من سعى المسلمين . فالاسلام يدعو للعمل ، والجهاد أوضح مثل على ذلك . واذا كان العصر الوسيط لم يعرف مفهوم **التقدم** progrès ولم يعرف الا مفهوم « العلو » Superiorité فذلك يرجع الى تصوره لقدرة الله المطلقة وعدم ظهور الوعى الطبقى . وينتهى المؤلف الى أن الاسلام لم يكن عائقا للرأسمالية ـ كما يدعى ڤيبر ـ وهذا واضح عند سكان مزاب فى جنوب الجزائر وهم ينسبون الى احدى فرق الاباضية يقدسون العمل ومعظمهم من التجار ويقرضون بالفائدة ويستعملون كثيرا من الحيل لتفادى الربا . ليس هناك اذن ما يمنع من تطور العالم الاسلامى ودخوله فى طريق الرأسمالية الحديثة (ص ١٢٩) .

والواقع أن كلا النظرتين خاطئة. لم يكن الاسلام لقدريته وايمانه بالسحر حائلا دون ظهور الرأسمالية كما يظن ماكس ڤيبر ، فالاسلام ليس قدريا ، ولا يؤمن بالسحر . والرأسمالية موجودة فى العالم الاسلامى فى تطوره الطبيعى من الرأسمالية التجارية ، الى الرأسمالية النقدية ، الى الرأسمالية الزراعية، الى الرأسمالية الصناعية . وغير صحيح أيضا أن الاسلام لم يمنع من ظهور الرأسمالية فى أشكالها الأولى كما يظن رودنسون : فالاسلام لا يعرف الرأسمالية كنظرية كما ان القطاع الرأسمالى عند المسلمين يرجع الى تطور طبيعى من الاقطاع .

وفى الفصل الخامس (ص ١٣١ ـ ١٩٣) يحاول المؤلف أن يدرس الرأسمالية المعاصرة فى العالم الاسلامى ليجيب على الأسئلة الثلاثة الآتية :

(١) **هل نشأ القطاع الرأسمالى من داخل العالم الاسلامى أو من خارجه ؟**

(٢) **هل ساعد الاسلام على انتشار الرأسمالية أم كان عائقا لها والى أى حد ؟**

(٣) **هل للرأسمالية المعاصرة نوعية خاصة وهل الاسلام سبب هذه النوعية ؟**

ويجيب المؤلف على السؤال الأول ـ **نشأة القطاع الرأسمالى من داخل العالم الاسلامى أو من خارجه** ـ بعد دراسة التاريخ الاقتصادى المعاصر للبلاد الاسلامية مثل مصر وتركيا وايران وسوريا ولبنان والعراق ، ينتهى الى أن الرأسمالية قد نشأت من الخارج بعد تبنى النمط الأوربى للانتاج . وهذا واضح فى مصر فى عصر محمد على وبناء رأسمالية الدولة والاحتكار الزراعى والصناعى والتجارى ، وبدأ الرأسمال الأجنبى فى الغزو وعدم استطاعة الرأسمالية الخاصة الوقوف أمام المنافسات الأجنبية . ثم بدأ القطاع الرأسمالى الوطنى بعد ذلك بتأسيس طلعت حرب لبنك مصر لتمويل المشروعات الوطنية ، ولم تكن الصناعات قد بدأت بعد الا الحرفية . خلاصة القول أن **النموذج الاقتصادى للعالم الاسلامى المعاصر كان المشروع الرأسمالى الخاص ثم أخذ هذا النموذج فى التطور تبعا لأبنية الاقتصاد الغربى .** وكانت الدولة تقوم بتسهيل الاستثمارات وكانت الرأسمالية الصناعية تقليدا مباشرا لنظم الغرب، أما الرأسمالية الزراعية فقد نشأت من داخل المجتمع الاسلامى نفسه خاصة فى مصر . وكانت رأسمالية البنوك أجنبية تقوم أساسا على النشاط الزراعى اى أن رأس المال الحقيقى كان هو الأرض . ولا يمكن اعتبار الصناعات التحويلية ضمن القطاع الرأسمالى لأنها كانت متناثرة محدودة . وقد نشأ القطاع الرأسمالى بعد ذلك بعد التوسع فى المدن ، وزيادة الدخل العقارى ، ونمو الملكية العقارية الخاصة (ص ١٤٦) ولم يكن فى استطاعة البلاد الاسلامية الحصول على نموذج اوربى امريكى قبل الغزو الاستعمارى .

ويجيب المؤلف على السؤال الثانى ـ **أثر الاسلام فى النظم الاقتصادية الحالية** ـ بأن الاسلام لم يوجه أى اعتراض على وسيلة الانتاج الرأسمالى . فهناك صناعة المشروبات الروحية التى تعد من الصناعات الرئيسية فى الجزائر ، واستعمال النساء والأطفال فى المصانع وكذلك صناعة البن والدخان . وقد يكون تحريم القرض بالفائدة مما يمنع تجميع رءوس الأموال ، ولكن هذا الدور كان ثانويا للغاية نظرا لكثرة التحايل على هذا التحريم . ورفض المسلمون الاستثمار فى الصناعات وكانوا يستثمرون دائما فى الأرض بالتأجير وبالقرض بالفائدة . وينتهى المؤلف الى أن الاسلام لم يؤثر فى النظم الاقتصادية الا من ادعاء الحمية الدينية أو النفاق البورجوازى . ويرى المؤلف ان معارضة الاسلام للرأسمالية أسطورة لأن الاسلام لا يتعارض مع أية صورة من صور الانتاج الرأسمالى (ص ١٦٦) بل ان الاتجاه التعاونى نشأ من بعض الأفكار العلمانية المحضة (ص ١٦٧). والحقيقة أن هذا تعسف كبير : فصناعة المشروبات الروحية انشأها الفرنسيون فى عصر الاحتلال الفرنسى يرجع الى التخلف الصناعى الذى لا يحتاج الى الصناع المهرة ، كما يرجع الى انخفاض اجور هذه الفئة من الصناع ، وصناعة البن والدخان ليس فيها ما يضاد الشرع . والنظام الاقتصادى فى الاسلام لا يرجع الى هذه النظرة الضيقة من حلال او حرام بل الى التنظيم الاقتصادى الاسلامى ككل . وبسبب هذه النظرة الضيقة يعتبر المؤلف ان المملكة العربية

السعودية هي الدولة الاسلامية الوحيدة التى تمنع الربا وبذلك تكون متمشية مع الاسلام ! ولكن الأموال التى يضيعها حكام هذه الدولة فى البنوك الأجنبية بالفوائد المركبة وكسبهم المال بلا جهد الا تعد ربا ؟ (ص ١٦٥ – ١٦٦) . وبجوار هذا المصدر الخارجى exogène للرأسمالية فى العالم الاسلامى هناك ايضا المصدر الداخلى endogène فقد كان النظام الرأسمالى هو السائد فى البلاد المفتوحة ، لأنه يتفق مع الفرد الطبيعى الذى لا يعتمد على أى تنظيم جماعى بل يعتمد على المجهود الفردى وحده . **ولكن الاسلام لا يعتبر مسئولا عن نشأة النظام الرأسمالى من الخارج أو من الداخل، اذ ترجع هذه النشأة الى عوامل اجتماعية وتاريخية محضة .**

ويجيب المؤلف عن السؤال الثالث – **نوعية الرأسمالية المعاصرة وهل الاسلام سبب هذه النوعية** – بأن الرأسمالية فى العالم الاسلامى تتميز بأنها قليلة النشاط ، وساعد على ذلك عدم الاستقرار السياسى فى الشرق الأوسط ، وهجرة بعض العناصر النشطة الى دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، كذلك يتميز اقتصاد المنطقة بالرغبة فى الكسب المباشر السريع دون مجهود كبير ، أو على الأقل بمجهود فردى وبعقلية الوسيط دون الاعتماد على الرأسمالية المباشرة، مع نقص فى الخبرة وميل اصحاب الأعمال الى الحياة المترفة : يخشون المغامرة وينقصهم التنظير والتخطيط ، يتجهون نحو الشىء ونحو الكم . وتترك معظم الشعوب التى لا تدين بالاسلام فى نفس هذه الخصائص ان كانت على نفس المستوى من التطور . وكانت علاقة أصحاب الأعمال بالعمال تقوم على الاستغلال دون مشاركتهم فى الأرباح ولم تتدخل السلطات الاسلامية فى ذلك ، واعتمد أصحاب الأعمال على تشغيل الأطفال دون تحديد لساعات العمل (ص ١٧ – ١٧٨) . **لم يؤثر الاسلام اذن فى سير القطاع الرأسمالى فى العالم الاسلامى، بل استغل الدين من البورجوازية فى اعطاء القطاع الرأسمالى صفة الشرعية** (ص ١٨١) .

ويرفض المؤلف جميع المحاولات التى قام بها بعض المفكرين المعاصرين لبيان الجوانب الاشتراكية فى الاسلام مثل تحديد الملكية ، والدعوة الى التضامن الاجتماعى (ص ١٨٢ – ١٩٠) فالملكية حسب التعريف المشهور هو حق الاستغلال والانتفاع والتصرف فى الشىء طبقا للقانون ، وكل من أساء استعمال هذه الحقوق الثلاثة نزعت منه الملكية ، وكان بيت المال هو رأس مال الدولة ولها الحق فى استثماره للمصلحة العامة ، فالملكية فى الاسلام مرتبطة بالاستثمار ، ويمنع الاسلام تكديس الأموال وتخزينها (ص ١٨٣) . ومع ذلك يرى المؤلف أن ذلك كله لم يمنع من تنمية القطاع الرأسمالى فى البلاد الاسلامية ، وأن كل هذه المحاولات هى تغطية الاشتراكية بشعارات اسلامية اما للحد منها أو لدعمها ، اذ يستطيع الرجعيون والتقدميون على السواء استعمال شعارات الدين . كما يرفض المؤلف محاولة **مصطفى السباعى** فى كتابه « **الاشتراكية فى الاسلام** » ويرى أن مبادىء التضامن الاجتماعى التى يعتمد عليها المفكر المصلح لا تكفى لتكوين ايديولوجية فعالة ، ويجعل هذا الاتجاه مجرد نظرة لا أساس لها فى واقع المسلمين . ويرى أن الاسلام دعوة للاقتصاد الحر وان اشتراكية الاسلام كغيرها فى سائر الأديان انسانية محضة . **خلاصة القول أن من يربط الاسلام بالرأسمالية بورجوازى يبغى مصلحته الخاصة ويغطيها بشعارات الدين ، ومن يربطه بالاشتراكية خطيب متحمس ما زال فى مرحلة الاصلاح الدينى** . ويرى المؤلف أن الاشتراكية لم تتحقق بالفعل الا فى ثورة أكتوبر فى روسيا . واذا كانت حصيلة الثورة الفرنسية اقامة دولة ديموقراطية فحصيلة الثورة الروسية اقامة دولة دون طبقات متميزة . وينتهى المؤلف بقوله : « **لا يوجد طريق اسلامى للاشتراكية . قد يكون هناك فى المستقبل طريق مراكشى أو جزائرى** أو مصرى **أو عربى أو تركى أو ايرانى** نحو **الاشتراكية ، ولكن من المستبعد أن تنبع هذه الخصائص من الدين الاسلامى** » (ص ١٩٣) . ينفى المؤلف أية صلة بين الاسلام كدين والاشتراكية كنظام .

رابعا : الايديولوجية والدين :

الدين ايديولوجية بطبيعته ، ولا يستطيع أن يدرك ذلك الا من تحرر من تصور الدين القديم كمجموعة من العقائد المغلقة أو العواطف الصوفية التى تشوبها الاساطير والمعتقدات الشعبية . وقد استطاع رودنسون أن يتحرر من هذا التصور القديم واستطاع ان يفهم الدين كايديولوجية ، وساعده على ذلك

اعتناقه للماركسية ، كما ساعده اتباع المنهج النظرى لا المنهج التاريخى (ص ٨) ولذلك رفض رودنسون استعمال منهج المستشرقين الذين يؤرخون « **للانسان المسلم** » واتبع منهجا نظريا اجتماعيا يدرس فيه المجتمع الاسلامى .

ويخصص المؤلف الفصل السادس والاخير (ص ١٩٥ – ٢٤٣) بعنوان « **ختام ووجهات نظر** » لهذا الموضوع ويبدا برفض الايديولوجية السياسية لتكوين نظام اقتصادى اشتراكى ، لأنها سرعان ما تتحول الى الصور الأولى للنظام الراسمالى ، اذ انها تنشأ أولا بدافع وطنى ، وتكون البورجوازية هى أول من يستفيد بمرحلة ما بعد الاستقلال ، وهذا واضح فى كثير من البلاد النامية فى آسيا وافريقيا (ص ٢٢٧ – ٢٢٨) ، ولا يكفى التخطيط غير الملزم لتوجيه الاقتصاد توجيها اشتراكيا (يستشهد المؤلف بالايديولوجية الكمالية فى تركيا وباتجاه الثورة العراقية سنة ١٩٥٨). ان الايديولوجية السياسية لا تكفى أن لم تصبح فى نفس الوقت ايديولوجية اقتصادية ، **ومن ثم تفرض الايديولوجية الاشتراكية نفسها ، ويساعد على ذلك قوة الشعوب المتحررة حديثا وانتشار الايديولوجية الماركسية بين مثقفيها ورغبتها فى القضاء على أصحاب الامتيازات وقت الاحتلال وفيما بعده.**

ثم يصنف المؤلف الايديولوجيات الى ثلاثة أنواع : ايديولوجية وطنية تقوم اساسا على الوطن كقيمة ، وايديولوجية دينية تقوم على تعظيم الله ، وايديولوجية انسانية او ايديولوجية شاملة تجعل من الانسان القيمة الأولى (ص ٢٣٠ – ٢٣٢) . ولكن ينقص هذه الايديولوجيات الثلاث الأساس الاقتصادى ، وقبول هذا الأساس معناه الاعتراف بالصراع الطبقى وهو مقياس صدق ايديولوجية عن أخرى. ولا شك أن الايديولوجية الشاملة هى اقربها الى تأكيد هذا الصراع ، لأن الايديولوجية الوطنية او الدينية تتحول فى كثير من الأحيان على أيدى الوصوليين وأصحاب الامتيازات باسم الوطن مرة ، وباسم الدين مرة أخرى ، الى رجعية أو فاشية . **والايديولوجية الاشتراكية وحدها** ، التى تقوم على الصراع بين الطبقات ، هى القادرة على الالتزام بقيمها .

ولكن ما هو دور الدين فى الايديولوجية ؟ لقد لعب الدين فى العصور الوسطى نفس الدور الذى تلعبه الايديولوجية فى العصور الحديثة (ص ٢١٦ – ٢٢٢) صراحة أم كغطاء لعوامل اقتصادية . وقد استطاع المؤلف أن يكشف عن استغلال الدين كوسيلة للحد من التيار الثورى ، وللابقاء على المكاسب الطبقية للمفسرين ، كما استطاع ان يحلل ظاهرة سوء النية فى التفسير ، وكيف يتم التفسير بدوافع اقتصادية بحتة تحت غطاء من المحافظة على العقائد والقيم الأخلاقية ، اى انه استطاع ان يبين الصلة بين التدين والنفاق ، وهى الصلة التى تحدد التكوين النفسى للبورجوازية التى تدعى الايمان والتمسك بالدين . ولا يتحرج المؤلف من ذكر الوقائع المشهورة كالحروب الصليبية فى تغطية الدوافع الاقتصادية تحت ستار الدين (الكسب التجارى لجمهورية البندقية من نقل المحاربين ، رغبة الأمراء فى احتلال اراض جديدة .. الخ) (ص ٢١٦ – ٢١٧)، ويندد بتفسير بعض المتدينين تفسيرا يراعى التفاوت فى الرزق ويبقى على التركيب الطبقى باسم الدين . يدعو المؤلف اذن الى التفسير « **اليسارى** » للدين فهو اقرب الى طبيعته كعامل محرك فى ثورات الشعوب وفى تعبئة الجماهير . صحيح ان الاسلام لم يحاول حتى الآن تعبئة الجماهير لأغراض اقتصادية (ص ٢٣٢) ولكن أراد أولا بناء الشعوب بطريقة يستطيع الفرد بها أن يضع النظام الاقتصادى وما زال الاسلام يستعمل للحد من التيار الثورى وللمحافظة على المكاسب الطبقية (ص ٢٣٤) ولقد التجأ من طبقت عليهم بعض قوانين الاصلاح الزراعى فى سوريا الى علماء الدين يطلبون منهم العون ضد الاتجاهات الاشتراكية ! **ان الايديولوجية الراسمالية لا تحتاج الى تعبئة الشعوب فهى تلقائية يعمل بها كل فرد أما الايديولوجية الاشتراكية فلابد لها اولا من تعبئة الجماهير وتوعيتهم وانشاء الكوادر وتنظيمها .**

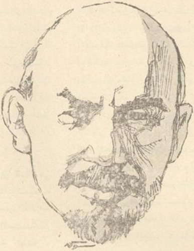
ولكى تستطيع الأيديولوجية الاسلامية أن تقوم بمهمتها عليها أن تدخل فى الصراع الطبقى ، وأن تحرك المسلمين بدافع من هذا الصراع (ص ٢٢ – ٢٤٣) . يجب اذن ان يعاد تفسير الاسلام فى الصراع الطبقى، بعد تعبئة جماهير الفقراء والمعدمين واصحاب الحق ، وأن تصاغ اخلاق النضال كما هو الحال عند المسلمين

اليساريين فى السنوات الأخيرة ، ودخول بعض رجال الدين فى الثورات المسلحة فى أمريكا اللاتينية ، بذلك يقضى المسلمون على كل التفسيرات الرجعية للاسلام التى تجعل منه حدا عائقا للتحول نحو الاشتراكية باسم الدين مرة ، وباسم التقاليد مرة أخرى ، وباسم الوطن والأرض مرة ثالثة **ان مصير العالم الاسلامى مرتبط بالصراع الطبقى الذى لابد وأن يأخذ مكانه فى المستقبل** (ص ٢٤٢) ، وبذلك تثبت الايديولوجية الماركسية أنها أقدر الايديولوجيات على تعبئة الشعوب وتحريكها . **لا يكفى الاسلام** اذن فى نظر المؤلف ،كايديولوجية فى العصر الحاضر الا اذا دخل فى صراع الطبقات (ص ٢٤٥) . صحيح أن العالم الاسلامى له نوعيته ، ولكنه لا يند عن القوانين العامة للتاريخ الانسانى وقد يحل الصراع بين الجماعات السياسية محل الصراع الطبقى (كما حدث غداة استقلال الجزائر) ولكن يبرز الصراع من جديد لأنه ضرورى فى مرحلة التحول من نظام اقتصادى الى نظام آخر . ولا يكفى أن تقوم الدولة بهذا التحول لأن الطبقة الحاكمة تجرى هذا التحول فى صالحها لما تتمتع به من امتيازات وسلطة أخذ القرارات واعطاء الأولويات فى التخطيط (ص ٢٣٦) ، ويستمر هذا فترة طويلة مع استمرار الوعود برفع مستوى الشعب . فاذا ارتفع المستوى الى حد قليل ظن الناس أن ما تتمتع به الطبقة الحاكمة جزاء لها على ما قامت به ولا يمكن للطبقات الحاكمة أن تتخلى عن امتيازاتها اذا ما طلبت منهما الطبقات الكادحة ذلك. ومن ثم ينشأ الصراع ، ولا يمكن للمساومات وللخطب ولوسائل التهدئة والتسكين أن تخفف من حدة الصراع الموجود بالفعل . ولقد لعب الاسلام فى الماضى دوره فى الصراع بين الطبقات عندما انتصر ضعاف المسلمين له ضد تجار مكة واشرافهم . وان جرائم الاقطاع فى الريف المصرى فى العصر الحديث لأصدق دليل على ذلك .

ولكن مهما كان الدين قادرا على تحريك الشعوب ، خاصة بالنسبة للاسلام وأوضاع المسلمين الحالية من تعرض لأخطار الاستعمار والراسمالية والصهيونية العالمية ، فلابد وأن يتحول الى ايديولوجية كاملة وهى وحدها القادرة على اعطاء الأسس النظرية للثورة . **وذلك لا يتم الا اذا تحول الى ايديولوجية اقتصادية** . ويرى المؤلف أن الايديولوجية الاسلامية لا تستطيع أن تقوم بدورها فى ملء الفراغ الذى تركته الايديولوجية الاقتصادية التى هى وليدة العصر الحديث (ص ٢٣٢)، **اذا لم يشأ الدين أن يغير النظم** الاقتصادية السائدة تغييرا جذريا بل تابع النظم القائمة ونشطها (تنشيط التجارة بعد عصر الفتوح) . ولكن هذا الحكم هو اسقاط للايديولوجيات المعاصرة على التاريخ القديم الذى كانت مشاكله من نوع آخر . فاذا كانت مشكلة العصر هى العدالة الاجتماعية والمساواة بين الناس ، فان مشكلة العصور القديمة كانت تحرر الانسان الداخلى وهذا ما قامت به الأديان . ويعترف المؤلف بانه يمكن وضع ايديولوجية اقتصادية ثالثة **(غير الراسمالية والاشتراكية)** وهذا ما ينكره الاقتصاديون الغربيون الذين لا يرون بديلا للراسمالية الا الاشتراكية **(ويقصدون بها الشيوعية لتخويف البلاد النامية)**.

ولا يعتمد هذا الطريق الثالث فى رأى المؤلف على الدين بالمعنى التقليدى، فليس هناك اقتصاد مسيحى أو اسلامى او يهودى أو بروتستانتى ، فرنسى أو المانى او عربى أو تركى ، **بل هناك نظم اقتصادية علمية تتطور حسب الأوطان والظروف لكل بيئة** . ولو أن المؤلف درس بعض المحاولات الاقتصادية الممتازة فى التراث الاسلامى مثل « السياسة الشرعية » لابن تيمية أو « الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية » **لابن القيم** أو « **الحسبة فى الاسلام وظيفة الحكومة الاسلامية** » **لابن تيمية** لاستطاع أن يحلل الايديولوجية الاسلامية فى جانبها الاقتصادى السياسى ولوجد فيها مقومات الثورة الاقتصادية والتنظير السياسى (الولايات) والاقتصادى (الأموال) والقانونى . (الحدود). ان عقائد الاسلام لا تتغير (هذا ما يعيبه المؤلف (ص ١٩٨) بل يتغير تفسيرها حسب تطور الواقع نفسه وثورية المفسر . فاذا تطور الواقع اكثر من مسايرة التفسير له ظن الباحث أن عقائد الدين لم تتغير ، واذا تطور التفسير اسرع من مسايرة الواقع له (كما هو الحال فى تفسير أبى ذر الغفارى فى عصر بنى أمية) بدا الاسلام اكثر تقدما من الواقع نفسه. وتلك مهمة المفكر المسلم فى العصر الحديث فى اعادة التنظير وهو يعبىء الجماهير فى ثورتها وفى صراعها مع آلهة العصر .

حسن حنفى



ف . لينين

تناقضات في صفوف الاشتراكية

أمير اسكندر



م . تونج

● ان الجيل الذى عاش فى ظل القيصرية ومارس أعظم تجربة فى العصر الحديث ، وصنع أول ثورة اشتراكية فى التاريخ ، لا يمكن أن يكون هو نفسه الجيل الذى فتح عيونه على مجتمع أمسكت بزمامه القوى الاشتراكية بالفعل ، بحيث لم تعد أمامه « مهمات ثورية » ينهض بأعبائها .. الا مهمة واحـــــدة هى بناء أو تدعيم البنيان الاقتصادى ودفعه الى الأمام .

● ان الايديولوجيات ليست أفكارا مجردة، وليست قوانين خالصة الموضوعية كقوانين العلم، ولكنها تتضمن بالضرورة « عنصرا انسانيا » لا مناص منه ولا سبيل الى تجردها من آثاره . ومن هنا تصطبغ الأيديولوجية الاشتراكية بالألوان المحليـــة المختلفـــة ، وتختلط من حيث تريد أو لا تريد بالتراث الوطنى .

ما من شك فى أن الحديث عن الموقف الراهن فى العالم الاشتراكى ، ومعالجة التطورات الأخيرة التى تعرض لها ـ حتى من الناحية الفكرية الخالصة ـ ينطوى على غير قليل من المجازفة . فالأحداث التى وقعت منذ أسـابيع قليلة فى تشيكوسلوفاكيا ، والتى عبرت عن حلقة جـديدة فى سلسلة الأزمات التى عصفت به فى السنوات الأخـيرة ، لم توضع خاتمتها بعد ، وان كان فصل مثير من فصولها قد أسدل عليه الستار . وعلى الرغم من أن هذه الأزمة الأخيرة ليست هى المحور الذى يدور حوله موضوعنا ، فانها تلقى مع ذلك ـ سواء أردنا أو لم نرد ـ بظلالها القاتمة على جوانب الصورة ، وتشكل نوعا من الصعوبات أمام الرؤية الموضوعية لطبيعة الاتجاهات التى تهيمن على العالم الاشتراكى فى هذه الآونة . ذلك لأن هذه الأحداث ، التى لم تخمد جذوتها بعد ، قد خلقت نوعا من الوجدان المنحاز لدى الغالبية الساحقة من المهتمين بهذا اللون من المشكلات وسط الجماهير القارئة ، سواء الانحياز بالتأييد أو الانحياز بالرفض !

وربما كان هذا الانحياز لا يصدر ـ فى الجانب الأكبر منه ـ عن معرفة موضوعية بطبيعة المشكلة ، واحاطة شاملة بكل أبعادها ، فما نشر عن أسرارها حتى الآن قليل ، وهو خاضع بالضرورة لما تمليه المعركة المستمرة من نزوع كل طرف من أطراف الصراع الى نصرة موقفه ، وتعبئـة الرأى العام فى العالم كله حول وجهة نظره ، بيد أن هذا « الانحياز » سوف يسارع ـ بحكم طبيعته نفسها ـ الى تصنيف أى كلمات تكتب عن العالم الاشتراكى الآن تحت واحد من الاتجاهات المتصارعة فوق ساحته ، وهو أمر لا يضع المرء فى موقف حرج شديد الحساسية فحسب ، بل سوف يحبس أيضا ـ وهذا هو الأهم ـ محاولة النظرة الشاملة . فى اطار جزئى محدود ، ويقصر الرغبة فى تلمس الأبعاد المختفية من جبل الثلج العائم ، على مجرد لمس الجزء الظاهر منه فقط فوق المحيط !

وبازاء هذا الوضع ، لا مناص من تجنب الحـديث المباشر عن الأحداث الأخيرة الا فى الحـدود التى تسمح باضاءة جانب من جوانب القضايا التى يتعرض لها هذا الموضوع ، وبالقدر الذى لا يقحمنا فى الحكم التقويمى لها او عليها . ومن ثم فان هذا الموضوع قد حدد لنفسه نقطتين رئيسيتين يدور حولهما : **الأولى : نظرة تاريخية على تطور التناقضات داخل العالم الاشتراكى ، والثانية : نظرة على طبيعة هذه التناقضات فى ظروف عالم اليوم .**

المسار التاريخى لتناقضات العالم الاشتراكى

ولعل امكانية الحديث عن التناقضات داخل العـالم الاشتراكى لم تكن متاحة الا منذ سنوات قليلة ، فلقد كان

العالم بعد الحرب العالمية الثانية ينقسم الى معسكرين فقط ـ كما كان يقال دائما ـ : **المعسكر الامبريالي والمعسكر الاشتراكي** . اما المعسكر الأول فهو وحده الذي ينطوي بحكم طبيعة النظم السائدة فيه على عديد من التناقضات التي قد يصل بعضها الى مرتبة التناقضات العدائية التي لا سبيل الى حلها الا بحد السلاح . واما المعسكر الثاني فهو وحده الذى ينطوى بحكم طبيعة النظام الاجتماعي السائد فيه على اوثق واعمق وحدة لا سبيل الى فصمها او صدعها ناهيك عن انقسامها . ولكن التطور التاريخي داخل المعسكر الاشتراكى لم يتح لهذا الوهم أن يستمر طويلا . ذلك لأنه وهم يتعارض مع جوهر الفكرة الجدلية نفسها التى تقول بأن التناقض هو لب الأشياء وسر حركتها . **وسرعان ما كشفت التناقضات ـ التى لم يسمح لها من قبل ان تعبر عن نفسها ـ عن وجودها ، وأصبح الحديث عنها ـ الذى كان غير ممكن من قبل ـ أمرا لا يمكن الآن تجنبه !** .

ولقد كان **هيجل** يقول : **ان الحزب لا يوجد بشكل حقيقى الا فى اللحظة التى ينقسم فيها** . وكان يعنى بذلك ان اية حركة سياسية لا يمكن لها ، عندما تنمو وتتطور وتتوسع ان تتجنب انبثاق التناقضات بداخلها ، أو فى الاطار الذى تتحرك بداخله . أما التصور « **الوجدانى** » للحركة السياسية الذى لا يرى التناقضات بداخلها ، أو لا يريد ان يراها ، فهو تصور « **طوبائى** » لا جذور له فى حقائق التاريخ أو واقع المجتمعات . فلا أحد يمكنه ان يزيل التناقضات من أية حركة سياسية أو فكرية او اجتماعية ، من غير أن « يزيل » الحركة نفسها .

واذا كان هذا صحيحا ، **فلماذا ننظر الى الانقسامات الحالية فى العالم الاشتراكى بوصفها « أزمات » تعرض لها هذا العالم فى المرحلة الأخيرة من مراحل تطوره ؟ أليست هذه الانقسامات شكلا من أشكال التعبير عن الغنى والتنوع والتعدد فى المدارس الاشتراكية المختلفة ؟**

والواقع ان المفهوم الجدلى لفكرة الانقسام التى اوردها هيجل لا يكرس الانقسام لمجرد الانقسام ، بل هو يلح عليه كطريق الى وحدة أعلى واعمق . ومن ثم فان هناك نوعا من الانقسام « **من اجل** » الوحدة ، ونوعا آخر « **على حساب** » الوحدة . والنوع الأول هو النوع الصحى الذى يعبر عن حركة النمو ، والنوع الثانى هو التعبير المرضى عن حركة الانتكاس . وحركة النمو تضيف مزيدا من القوة الى الجسم الحى ، بينما تضعف حركة الانتكاس من الجسم الحى وتشل قدراته . وهذا المقياس الوحيد الذى يمكن فى ضوئه الحكم على اية حركة من هذه الحركات الانقسامية . **خطوة الى الأمام أو خطوة أو خطوات الى الوراء .. مزيد من القوة أم مزيد من الضعف .. درجة أعلى من درجات الوحدة أم درجة أبعد من دركات التفكك والتخلخل** والانحدار . وليس ثمة شك فى أن الانقسامات التى يتعرض لها العالم الاشتراكى اليوم لا تتجه الى مزيد من الوحدة ، ولا الى مزيد من القوة ـ حتى الآن على الأقل ـ ، بل ولا يمكن القول أنها تعبير عن حركة النمو ، ولكنها ـ مع الأسف ـ تعبير عن حركة الانتكاس . وليس أدل على ذلك من ان العالم الاشتراكى الواحد فى عام ١٩٥٠ مثلا ، والذى كانت تمتد أطرافه من برلين غربا حتى شواطىء المحيط الهادى شرقا ، قد أصبح الآن أكثر من أربع أو خمس وحدات : **الاتحاد السوفيتى وبعض بلدان أوروبا الشرقية ، ثم الصين ، ثم كوبا ، ثم فيتنام ، ثم وحدات جديدة بدأت تظهر فى أوروبا الشرقية مثل رومانيا ، وتشيكوسلوفاكيا .. وغيرها !** .. وهى وحدات لا تصارع بعضها البعض على أرضية واحدة صراعا صحيا بناء ، وانما يدور صراعها على أرضيات مختلفة .. ولا يعكس هذا الصراع بالنسبة لبعضها تطويرا أو تعبيرا عن تجارب وخبرات اشتراكية جديدة ، وانما يعكس انحرافات أدت اليها مصالح « **الدول** » ، ونوازع « **القوميات** » المتباينة ، ومطامع « **البيروقراطيات** » الحاكمة .

واذا كان صحيحا أن مثل هذه الصراعات المفتوحة لم تكشف عن نفسها الا بعد موت **ستالين** ونهاية عصره ، فليس معنى ذلك أن المرحلة الستالينية لم تشهد مثل هذه الصراعات .. كل ما فى الأمر أن الصراعات فى المرحلة السابقة كانت مكبوتة ومقهورة تحت القبضة الستالينية القوية ، فضلا عن أن الستار الحديدى ـ الذى فرضه الغرب لا الشرق ـ على المعسكر الاشتراكى لم يسمح لمثل هذه الصراعات أن تعرف طريقها الى خارجه . وربما كان الصراع بين الاتحاد السوفيتى والصين هو أبرز مثل على ذلك . فالخطأ الشائع أن هذا الصراع قد بدأ فى عام ١٩٥٨ ، ولكن الواقع أن هذا ليس صحيحا تماما . لأن عام ١٩٥٨ لم يشهد الا بداية مرحلة جديدة من مراحل الأزمة فقط لأن الصدام بين الثورة الصينية والاتحاد السوفيتى قد بدأ قبل ذلك بكثير .. ويعود الى العشرينات تقريبا حينما حاول ستالين **وبوخارين** الضغط على الشيوعيين الصينيين حتى يظلوا داخل الكومنتانج خاضعين لأوامر تشانج كاى شيك . وكان ستالين وبوخارين يصدران فى تفكيرهما حينئذ عن منطق قومى خالص فى ظل نظرية : **بناء الاشتراكية فى بلد واحد** . ومعنى ذلك ان الصراع الراهن بين الدولتين الكبيرتين هو صراع قديم له مراحله المتعاقبة وان زادت حدته الآن بكثير عن ذى قبل بحيث بلغ حد الانقسام الفعلى ، مما دعى بعض المعلقين الاستعماريين الى القول **ان الحرب العالمية يمكن أن تنشب بين الصين والاتحاد السوفيتى أكثر مما يمكن ان تنشب بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة !**

ولكن لماذا تفجرت الأزمات وتلاحقت بعد وفاة ستالين؟ وما الذى دفع بكل التناقضات الكامنة فى **الاعماق الى**

السطح ؟ .. ان الصينيين يلقون اللوم كله على « **نيكيتا خروشوف** » وتقريره السرى الذى انفجر كالقنبلة وسط المعسكر الاشتراكى ، وتطايرت شظاياه فى كل أنحاء العالم . انهم يقولون ان تحطيم الستالينية « **قد حرم المعسكر الاشتراكى من السلطة المعنوية** » التى كانت توحده . والواقع ان هذا التفسير ابعد عن أن يحتضن كل جوانب الظاهرة الجديدة ، وان يستوعب كل دلالاتها . ذلك لان تحطيم الستالينية ـ وقد كان له بالتأكيد وقع الصدمة الكبرى لا داخل المعسكر الاشتراكى فحسب بل داخل أوروبا الغربية نفسها ـ قد سهل مهمة القوى الانفصالية ولكنه لم يصنعها ، بل يمكن القول أن الستالينية نفسها بأساليبها الخاصة فى الحكم ، ومناهجها الخاصة فى التعامل مع الدول الأخرى ، ـ وربما بمفهومها الخاص أيضا عن وحدة المعسكر الاشتراكى الذى يقوم فى جوهره على العلاقة غير المتكافئة بين الاتحاد السوفيتى وبقية الدول الاشتراكية ـ قد وضعت واحدا من الأسس التى استندت عليها قوى الانفصال لتبرير مواقفها ، بحيث لم يعد فى الامكان ، بعد سقوط الستالينية ، مواصلة تكميم التناقضات الموجودة فى العالم الاشتراكى وحرمانها من أن تعبر عن نفسها . ولكن هذا التفسير وحده لا يحيط أيضا بكل جوانب الظاهرة . انه واحد من الأسباب ، ولكنه ليس الأسباب كلها . وما من شك فى أن التطور الاقتصادى والاجتماعى والثقافى داخل الاتحاد السوفيتى نفسه ، وما يترتب عليه بالضرورة من تنوع فى الأفكار والمواقف والاتجاهات ، يمثل هو أيضا أحد الأسباب القوية التى لا تفسر سقوط الستالينية فحسب [illegible] هذا السقوط أمرا مقضيا . ولعل هذا التطور هو الذى يمثل قطب التناقض الداخلى الذى تنبثق عنه سائر التناقضات الأخرى فى سائر المجالات . على انه يبقى بعد ذلك دور القوى الامبريالية فى العالم ومخططاتها العدوانية ازاء المعسكر الاشتراكى ، وهو دور قوى لا ينبغى الاستهانة به فى تفسير ظاهرة الانقسام والتفكك التى يتعرض لها العالم الاشتراكى الآن !

وينبغى هنا أن نسأل : هل كانت المرحلة الخروشوفية بكل المفاهيم التى تبنتها ، وكل المواقف التى اتخذتها ، مرحلة حيوية وازدهار فى العالم الاشتراكى ، أو كانت مجرد استمرار بأساليب أخرى لنفس السياسة القديمة فى المرحلة التى سبقتها ؟ وبتعبير آخر هل أعطى تحطيم الأساليب والمناهج الستالينية كل الثمار التى كان ينبغى له أن يعطيها أم لا ؟ واذا كان قد قصر عن ذلك فما هى الأسباب التى أدت الى ذلك ؟ والى أى مدى يمكن القول أن هذه الأسباب أصيلة فى طبيعة العلاقات السائدة فى المجتمع ، وليست مجرد نتيجة للنوازع والاتجاهات الفردية فحسب ؟

والواقع أنه يمكن التمييز فى المرحلة الخروشوفية بين فترتين : **الفترة الأولى وتمتد بين اللحظة التى أمسك فيها**



أ . كوسيجين

بمقاليد السلطة حتى عام ١٩٥٩ تقريبا ، **والفترة الثانية** تستغرق السنوات التى **قضاها فى الحكم بعد ذلك حتى** نهاية عام ١٩٦٤ .

أما الفترة الأولى فقد شهدت تصفية الأساليب الستالينية والقضاء على آثارها الداخلية والخارجية . فى الداخل الغيت معسكرات الاعتقال ، ووضع حد لنفوذ البوليس السياسى وسطوته التعسفية ، ومنح فلاحو الكولخوزات ، طبقا للسياسة الجديدة بعض المكاسب ، وخفت حدة المركزية الاقتصادية الى حد كبير ، وتقلص النفوذ البيروقراطى عن الحياة الثقافية ، وذابت الثلوج التى تراكمت على الفكر الاشتراكى وجمدته. تحت أطباقها . وبدا أن البيروقراطية التى تكلست فى المراكز القيادية فى المجتمع قد بدأت تفقد جذورها ، ومن ثم اصبحت الجماهير فى وضع أفضل ، انتعشت فيه قواها الفكرية والانتاجية وتخلصت من عواطف اليأس والخوف . واستطاع النمو الاقتصادى الضخم ان يتيح امكانية اطلاق أقمار الفضاء الأولى ، وان يحقق فضلا عن ذلك اقامة التوازن داخل المجتمع بين المدنية المزدهرة على أساس من التطور الصناعى المتقدم ، والريف الذى ظل متخلفا عنها بأشواط كثيرة . ولا شك أن التقدم فى الانتاج الزراعى الذى حقق فى الفترة بين عام ١٩٥٣ ١٩٥٨ زيادة قدرها خمسون فى المائة ، ـ وهى زيادة نموذجية بالنسبة لتطور الريف السوفيتى تعود فى جانب كبير منها الى الزراعة المكثفة للمناطق

العذراء ـ قد اسهم اسهاما كبيرا فى تحقيق ذلك التوازن الذى كان مختلا من قبل اختلالا واضحا .

اما فى الخارج ، فلقد كان الحرص واضحا على وحدة المعسكر الاشتراكى ، وعلى محور هذه الوحدة الذى يتمثل فى التحالف العظيم بين الاتحاد السوفيتى والصين على الأخص . واندفع المسئولون فى الكرملين حينذاك الى تصفية التركة المثقلة التى خلفتها المرحلة الستالينية فى أوروبا الشرقية ، والقضاء على التوترات والعواطف الوطنية الجريحة التى خلفتها تلك المرحلة واعيد الاعتبار لكثيرين من قادة الدول الاشتراكية الذى كان بعضهم يقضى العقوبة الستالينية فى السجن مثل **جومولكا** . وبدت يوغوسلافيا جزءا من العالم الاشتراكى الجديد . وكانت أبرز الخطوات التى اتخذت فى هذا السبيل هى حل الشركات المالية التى كان ستالين يمارس من خلالها مراقبة اقتصاديات أوروبا الشرقية والصين . والغيت المعاهدات التجارية غير المتكافئة التى كان قد فرضها على هذه الدول . بل وبلغت المساعدات التى تلقتها الصين من الاتحاد السوفيتى ذروتها فى الفترة ما بين عامى ١٩٥٤ ، ١٩٥٨ مما أتاح لها أن تقفز قفزات صناعية ضخمة كان من العسير عليها أن تبلغها فيما لو اعتمدت على امكانياتها الذاتية وحدها . ولم يقتصر بذل المعونات على العالم الاشتراكى وحده فى تلك الفترة ، بل تخطاه الى بذل كثير من المساعدات الضخمة الى حركات التحـــرر الوطنى فى افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية . **وبدا واضحا أن الآفاق كلها مفتوحة أمام انطلاقة كبرى للمعسكر الاشتراكى الذى يقوم على أساس من العلاقات المتناسبة بين الدولة الكبرى والدول الاشتراكية الأخرى ، فى عالم ينحسر فيه ويتقلص ظل الاستعمار الكئيب عن القارات الثلاث ، ويبرز فيه ـ على المستوى العالمى ـ توازن جديد قائم على الادراك الواضحلما يمكن أن يترتب على حرب عالمية جديدة تستخدم فيها الأسلحة النووية من دمار شامل للجنس البشرى .**

ولكن الأمور لم تمض بعد ذلك على نفس هذا الدرب.. فى المرحلة الثانية الخروشوفية .

فى الداخل ، اصيب القطاع الزراعى بنكسات متلاحقة. وفى الفترة فيما بين عامى ١٩٥٩ ، ١٩٦٣ فشلت أربعة مواسم زراعية من خمسة ، وكان الموسم الخامس عاديا . ولقد تضافرت الظروف المناخية السيئة مع الأوضـــاع الادارية والقرارات الاعتباطية على الوصول الى تلك النتيجة المؤسفة . وتحدثت الصحف بعد ذلك عن نقص المواد الغذائية فى المدن الصغيرة والكبيرة فضلا عن الريف . وبدأ الاختلال فى التوازن بين الانتاج الزراعى والانتاج الصناعى يعـــود الى الظهور من جديد . وترتبت على هـــذا الاضطراب الاقتصادى مجمـــوعة من النتائج كان أهمها أن متوسط الأجور لم يزد بالنسبة للعمال الا بمعدل ٢ر٥ فى المائة فى الوقت الذى زادت فيه أسعار بعض المواد الغذائية زيادة تتراوح بين ٢٥ ، ٣٠ فى المائة حسب الاحصاءات الرسمية. بل وتجمـــدت الأجور نهـــائيا فى عام ١٩٦٠ بشكل سرى ولم يعرف هذا الأمر الا فى أواخر عام ١٩٦٤ . وتأخير تطبيق التشريعات الخاصة بتخفيض ساعات العمل ، ورفع مستوى الحد الأدنى للأجور ، وتقلصت مشروعات بناء المساكن الجديدة . وانخفضت زيادة الدخل القومى فى عام ١٩٦٤ الى خمسة فى المائة فقط بدلا من ان تحافظ على معدل زيادتها الذى يبلغ ٨ فى المائة فى الأعوام السابقة . وعلى الرغم من ذلك كله ظل حجم النمو الصناعى فى مجمله محتفظا بمعدله ، وقفز انتاج الصلب مثلا فى بداية عام ١٩٦٠ الى مستوى الانتاج الأمريكى تقريبا . ومع ذلك تعرضت بعض قطاعات الصناعة للاضطراب هى أيضا مثل الصناعات الاستهلاكية ، التى عانت فائضا فى انتاجها بلغ فى تلك الفترة ما يساوى ثلث الأموال الموظفة فيها أى حـــوالى مليارى روبل .

وزاد من خطورة هذه الأوضاع ذلك الفساد الادارى الذى تحدثت عنه الصحف السوفيتية نفسها وتجميد كميات كبيرة من الثروات والطاقات . فضلا عن القرارات التى اتخذها خروشوف نفسه فى القطاع الزراعى ـ والتى أدانها من أتوا بعده ـ مثل تشجيعه زراعة المناطق العذراء بشكل مكثف بدلا من أن يتجه الى رفع الكفاءة الانتاجية للزراعة المكثفة فى المناطق الأخرى ، ضاربا عرض الحائط بكل نصائح الخبراء وتحذيراتهم ، ومثل قراره الخاص بزراعة الحبوب حتى يزيد من الثروة الحيوانية دون أى اعتبار لطبيعة التربة والعوامل المناخية .. ومثل الغائه للحقول الصغيرة التى كان يمتلكها الفلاحون فى التعاونيات والتى كانوا يزرعونها لحسابهم الخاص ، ـ وقد اثر هذا القرار فى الملايين من السكان ـ ، والتفت الى الادارة يغير من اوضاع القائمين عليها ظنا منه أن هذا هو الطريق للتخفيف من بيروقراطيتها والحد من سطوتها بدلا من أن يتجه الى الرقابة القاعدية ـ الرقابة الشعبية ـ التى هى الطـريق الوحيد الصحيح .. الخ .

فاذا أضفنا الى ذلك العبء الاقتصادى الرهيب الذى يلقيه على عاتق الدولة سباق التسلح والصناعات الحربية وامتلاك الأسلحة النووية والصـــواريخ العابرة للقارات ومركبات الفضاء .. أمكن لنا أن نتصور طبيعة الوضـع الاقتصادى الذى ساد فى الفترة الأخيرة من حكم خروشوف. والذى شكل الأساس المادى لخلعه من موضعه فى قمة الهرم الســوفيتى .

ولكن ماذا عن الأوضاع الخارجية التى سادت فى هذه الفترة التى شهدت التفجيرات الكبرى فى العالم الاشتراكى وانتهت بانقسام المعسكر الاشتراكى الى عـــدة معسكرات تتبادل الاتهامات بشكل كان بعيدا عن تصور أى عالم فى الغرب ؟

لقد شهدت هذه الفترة أهم حدثين كان لهما أبلغ الأثر على الوضع العام للقوى الاشتراكية فى العـــالم :

الأول : هو انفجار الصراع بين الاتحاد السوفيتى والصين. والثانى : هو سحب الصواريخ السوفيتية من كوبا . ولقد كان التناقض بين الصين والسوفيت ـ كما قدمنا ـ منذ عصر ستالين . ولكنه كان خافتا الى حد كبير . وبعد موت ستالين ، واذاعة التقرير السرى فى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى الذى كشف النقاب عن أسرار المرحلة الستالينية ، لم يبلغ التناقض بين البلدين الكبيرين حدا ملحوظا على الرغم من التحفظات التى أبداها الصينيون حول « **مسألة ستالين** » والتى أوردوها فى تقريرين اساسيين هما «**حول خبرة دكتاتورية البروليتاريا**»، و « **مزيد من الخبرة حول دكتاتورية البروليتاريا** » . بل ان المعاونات السوفيتية للصين لم تبلغ فى أى وقت مضى مثلما بلغته فى الفترة الأولى من المرحلة الخروشوفية على نحو ما سبق . ولكن عام ١٩٦٠ شهد أخطر قرار اتخذه خروشوف بالنسبة للاقتصاد الصينى وهو القرار بسحب المهندسين والفنيين السوفيت من الصين الذين كانوا يقومون بالاشراف على عدد كبير من المشاريع الاقتصادية والصناعية الصينية وتنميتها . لقد برر خروشوف موقفه فى ذلك الوقت بأن الصينيين لم يصغوا الى تعليمات الخبراء السوفيت ، وأهملوا توجيهاتهم . ولم يقتنع الصينيون بالطبع بهذا التبرير ، ولم يفهموا مغزى وقف المساعدات السوفيتية على أساسه ، واحسوا أن لطمة كبرى قد وجهت الى مشروعاتهم الاقتصادية التى كانوا قد وظفوا فيها اموالا طائلة انتهت الآن الى مجرد قطع ضخمة من الحديد والصلب والآلات التى يعلوها الصدأ . ولكن كان الى جانب ذلك ـ وربما اهم منه ـ رفض خروشوف أو القيادة السوفيتية طلب الصين بتزويدها بالأسلحة الذرية . ولعل هذه النقطة هى الأساس الذى فجر كل التناقضات الكامنة ووضع حدا للتحالف العظيم بين أكبر دولتين اشتراكيتين. وارتفعت على أثره الأصوات تقذف بالاتهامات من كل جانب، وبدأت تتشكل مجموعة القضايا والصيغ الأيديولوجية التى تفلسف للصراعات الناشبة على أساس من التأويلات المتباينة للماركسية اللينينية ، مثل قضايا : التعايش السلمى والموقف من الاستعمار ، الموقف من الثورة العالمية ، الموقف من حركة التحرر الوطنى ، مفهوم دكتاتورية البروليتاريا ودكتاتورية كل الشعب ، الموقف من بعض البلدان الاشتراكية الاوروبية مثل يوغوسلافيا ، الموقف من الطبقات الجديدة البيروقراطية التى يفرزها تطور المجتمع الاشتراكى ، والموقف من بعض النظريات الاصلاحية فى الميدان الاقتصادى مثل نظرية « **ليبرمان** » الأستاذ بجامعة خاركوف والاقتصادى السوفيتى المعروف حول ما يعرف باسم الحوافز الفردية فى ظل نظام العلاقات الاشتراكية .. وغيرها من القضايا .

على أنه مهما كان الموقف من هذه القضايا جميعا ، ومهما كان الجانب المصيب أو الجانب المخطىء ، فالأمر الذى لا شك فيه أن الانقسام الذى حدث بين الصين والاتحاد السوفيتى كان أعمق بكثير فى آثاره ودلالاته ، وأخطر فى مساره واتجاهاته ، من أى تفسير او تبرير . وكان هو النقطة الأساسية التى انفجرت بعدها كل التناقضات فى العالم الاشتراكى ، وتحركت على اثرها كل الزلازل والبراكين لا فى باطن الأرض الاشتراكية فحسب ، بل وفى كل مكان تضيىء فيه جذوة الثورة الاشتراكية أو ترتفع فوقه أعلام التحرر الوطنى .

أما النقطة الثانية : وهى سحب الصواريخ السوفيتية من كوبا ، فعلى الرغم من انها تبدو مظهرا من مظاهر السياسة العملية ، وجزءا من التاكتيكات اليومية التى تمارسها سياسة تستهدف أساسا الحفاظ على مصير الجنس البشرى ، وتجنب العالم حمامات دم جديدة .. وعلى الرغم أيضا من أنها لم تؤثر من الناحية العملية على الوضع المستقل للجزيرة الاشتراكية الصغيرة وسط المحيط الامبريالى العام ، فانها هى أيضا كانت عميقة الأثر فى الدلالة لا على طبيعة موازين القوى فى عالم اليوم فحسب ، بل وعلى اتجاه المؤشر فى بوصلة السياسة السوفيتية ازاء الامبريالية الأمريكية ، وهو الاتجاه الى « **تجنب المواجهة** » ، وما ترتب عليه من جموح الامبريالية الأمريكية وتشديد نكيرها على حركات التحرر الوطنى ، واندفاعها المحموم فى عمليات حربية محدودة ومحسوبة المخاطر .

هكذا بدت الصورة فى نهاية السنوات العشر التى حكم فيها خروشوف الاتحاد السوفيتى .. بجانبيها الداخلى والخارجى .

ولقد طوى خروشوف صفحته ومضى خارج أسوار الكرملين .. حاملا على كاهله ـ كما حمل ستالين من قبله ـ كل أخطاء المرحلة التى أمسك فيها بزمام السلطة . ولم يكن خروجه نتيجة لثورة من « **ثورات القصر** » كما اعتاد الكتاب الغربيون أن يقولوا بل على العكس نتيجة لاقتراع « ديموقراطى » كان يقتضى تحول الأغلبية فى اللجنة المركزية التى تبلغ بضع مئات .. ضده !

واذا كان من الصعب ، فى ظل مجتمع اشتراكى يسيطر عليه حزب هو أكبر واعرق حزب فى العالم ، من حيث نضاله وتقاليده ومنجزاته ، ان يقال أن فردا واحدا هو الذى صنع كل هذه الأخطاء ، أو أنه وحده الذى صنع كل هذه المنجزات ، فينبغى اذن البحث عن العلل والأسباب خارج دائرة الفرد مهما كانت قوته وسطوته ورغبته فى الانفراد بمقاليد الأمور . لابد اذن من البحث فى التربة الاجتماعية التى ولدت كل هذه المظاهر ، وأحدثت كل هذه النتائج ، وقادت الى مثل هذه الاتجاهات . ذلك لأنه ـ حتى وان كان خروشوف وحده هو الذى اتخذ كثيرا من القرارات التى وصفت بالخطأ وأدانها من أتوا بعده ـ ، فالواقع أن كثيرا من اتجاهاته الخارجية ـ ان لم تكن كلها ـ تواصل الاستمرار ، ومعنى ذلك أن هناك أساسا لها فى طبيعة المجتمع نفسه ، وانها لم تكن من صنع فرد أو أفراد .

فاذا أضفنا الى ذلك ان كثيرا من الأزمات التى عصفت بالعالم الاشتراكى – ولم تزل – قد حدثت فى السنوات القليلة الأخيرة مثل أزمة المجر ، وأزمة بولندا ، ثم أزمة تشيكوسلوفاكيا زاد يقيننا بأن مصادر هذه الأزمات تكمن فى طبيعة هذه المجتمعات بما يعتمل فيها من تناقضات تتأجج بداخلها وتجد بين الحين والآخر طريقها الى السطح على شكل تفجرات .

تحديات أمام الثورة الاشتراكية

نظرة واحدة على التغيرات التى طرأت على المجتمع السوفيتى فى المرحلة التى اعقبت سقوط الستالينية ، تكفى للدلالة على التحولات الكبيرة التى حدثت فى تركيبه الاجتماعى . ففى عام ١٩٥٠ ، كان الفلاحون يشكلون الغالبية بين مجموع السكان . ومع بداية عام ١٩٦٠ تغير الوضع واصبح سكان المدن هم الذين يمثلون الغالبية . ويمثل سكان المدن الآن حوالى ٦٠ فى المائة من مجموع السكان . وفى نفس الوقت زاد عدد عمال المصانع ، وموظفى المكاتب من ٤٤ مليونا عام ١٩٥٣ الى ٧٥ مليونا فى عام ١٩٦٥ (وهو آخر احصاء بين أيدينا) ومعنى ذلك أن نسبة الزيادة بلغت حوالى ٧٠ فى المائة خلال جيل واحد ! . وبينما نجد ثلاثة أرباع السكان يعملون فى خدمة الدولة ، نجد أن الربع الباقى هم فلاحو الكولخوزات . ومعنى ذلك أن التوازن الاجتماعى الذى كان سائدا ابان المرحلة الستالينية قد انقلب فى نهاية المرحلة الخروشوفية ولم يعد الفلاحون يتجاوزن فى نسبتهم نسبة الأنتلجنسيا الا بقليل (العلماء ، والمهندسون ، والأطباء ، والمديرين ، وموظفو المكاتب ، والموظفون بشكل عام .. الخ) ، والنتيجة المترتبة على ذلك بشكل مباشر هى تقلص النفوذ السياسى للفلاحين داخل المجتمع السوفيتى وتأثيرهم المعنوى كذلك . واذا كانت الخروشوفية قد مثلت مرحلة الانتقال بين روسيا الفلاحين، روسيا « الموجيك » ، وبين روسيا الجديدة العصرية ، فان المرحلة التى تلت الخروشوفية والتى لم تزل فى بداياتها سوف تمضى على نفس الدرب بالضرورة ، ولسوف يزداد – بمعدل اكبر – فى المرحلة الحالية انسلاخ المجتمع الجديد عن ماضيه السلافى ليصبح اكثر تعلقا بأنماط الحياة « **الغربية** » او « **العصرية** » ، أو بمعنى آخر سوف يزداد تعلقا بأنماط الحياة التى يمليها التطور الصناعى الضخم الذى دفع بروسيا الى أن تكون القوة الثانية فى العالم خلال خمسين عاما فقط . واهم من ذلك أن التحولات فى التركيب الاجتماعى للمجتمع السوفيتى ، سوف يحمل معه بالضرورة – وقد بدت آثار ذلك تظهر بالفعل – تحولا فى اتجاهاته الفكرية والأيديولوجية . **ان افكار المجتمع المتخلف لا يمكن أن تكون هى نفسها أفكار المجتمع الذى يقود بمنجزاته العلمية الهائلة عصر الفضاء . والجيل الذى عاش فى ظل القيصرية ومارس أعظم تجربة فى العصر الحديث، وصنع أول ثورة اشتراكية فى التاريخ ، لا يمكن أن يكون هو نفسه الجيل الذى فتح عيونه على مجتمع أمسكت بزمامه القوى الاشتراكية بالفعل بحيث لم تعد أمامه « مهمات ثورية » ينهض بأعبائها .. الا مهمة واحدة هى بناء أو تدعيم البنيان الاقتصادى ودفعه الى الأمام .** وقد يعترض على ذلك بأن أيديولوجية المجتمع لم تزل هى بعينها « **الأيديولوجية الاشتراكية** » ، وهذا صحيح بالطبع . ولكن ثمة فارقا هاما بين الأيديولوجية التى يتبناها أبناء مجتمع متخلف يناضل فى ظل ظروف قاسية ، وفى ظل حصار سياسى واقتصادى وثقافى ، وبين الأيديولوجية التى يتبناها أبناء مجتمع متقدم يناضل من أجل الفوز بالمرتبة الاولى فى السباق الاقتصادى والسياسى والثقافى فى العالم. **ان الأيديولوجيات ليست أفكارا مجردة ، وليست قوانين خالصة الموضوعية كقوانين العلم ، ولكنها تتضمن بالضرورة « عنصرا انسانيا » لا مناص منه ولا سبيل الى تجردها من آثاره . ومن هنا تصطبغ الأيديولوجية الاشتراكية بالألوان المحلية المختلفة ، وتختلط من حيث تريد أو لا تريد بالتراب الوطنى . ولقد كانت الاشتراكية فى روسيا التى** نمت وترعرعت فى اطار نظرية « **الاشتراكية فى بلد واحد** »، مدرسة فى الاشتراكية القومية أولا وقبل كل شىء . وربما كان جانبا من الانحرافات الستالينية يعود الى النزعة القومية المتطرفة التى دفعت به الى محاولة اخضاع الدول الاشتراكية الاخرى بعد الحرب العالمية الثانية لاتجاهات ونوازع الدولة الأم ، وهو ما تمثل فى التجربة التاريخية للكومنفورم .

ما معنى هذا كله ؟ معناه فى بساطة أن جانبا هاما من الصراع الأيديولوجى القائم الآن داخل المجتمع الاشتراكى الدولى يعود الى أسباب «قومية» تضع على وجهها اقنعة أيديولوجية . وهذا القول يصدق على جميع الأطراف المتصارعة لا على طرف واحد فحسب !

واذا كانت النزعات القومية تمثل قطبا من اقطاب الصراع داخل مجموعة الدول الاشتراكية ، فان القطب الآخر الهام هو الأجهزة البيروقراطية وما اكتسبته من امتيازات طبقية داخل المجتمعات الاشتراكية .

والواقع ان « **البيروقراطية** » تمثل الداء الدفين الذى ينخر فى جسم المجتمع الاشتراكى ، ويمتص حيويته ويحد من تقدمه وازدهاره . لقد وصف لينين فى برنامج الحزب الشيوعى السوفيتى عام ١٩١٩ النظام الجديد : « **بالدولة العمالية مع انحراف بيروقراطى** » ، وفسر ذلك بقوله : « **لقد كان علينا ان نضع فوق رءوسنا هذه اللافتة المحزنة ، هذا هو الواقع** » . ولا شك فى أن لينين قد تنبه للخطر البيروقراطى وجاهد حتى يجنب دولته الوقوع فيه ، ويبدو ذلك واضحا فى المناقشات التى دارت عام ١٩٢٠ « **حول دور النقابات** » حين رفض لينين نظرية **تروتسكى** التى كانت تدعو الى دمج النقابات فى جهاز الدولة . وكتب حول ذلك يقول : « لقد فقدت النقابات القاعدة التى

يستند اليها نضالها الطبقى الاقتصادى ، ولكنها لم تفقد ولن تفقد للاسف قبل وقت طويل القاعدة التى يستند اليها نضالها الاقتصادى غير الطبقى ، وهو نضال موجه ضد الانحرافات البيروقراطية للجهاز السوفيتى ، ومن أجل الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للجماهير الكادحة بأساليب ليست مقبولة بالنسبة لذلك الجهاز » . وفيما قبل لينين كان **ماركس يقول** : « لقد استخدمت كوميونة باريس كى تتجنب تحول الموظفين من خدام للمجتمع الى أسياد له — وهى الظاهرة التى كانت تلازم بصورة حتمية كل أنظمة الدولة ومؤسساتها — استخدمت وسيلتين فعاليتين . فهى من ناحية اتبعت فى شغل وظائف الادارة والعدل والتعليم أسلوب انتخاب الموظفين بالاقتراع العام من جانب الهيئة الانتخابية المعنية وعلى اساس حق هذه الهيئة الدائم فى الاقالة واعادة الانتخاب . وهى من ناحية ثانية لم تمنح كبار الموظفين أجرا يزيد على الأجر الذى كان يتقاضاه العمال الآخرون . وبهذا الأسلوب كانت هناك ضمانة أكيدة ضد التهالك على المناصب والوصولية . » .

ولكن هذا التصور لجهاز الدولة ، وان أمكن تطبيقه فى حدود « كوميونة باريس » وخلال عمرها القصير ، فما كان بوسعه أن يجد طريقه الى التحقق فى دول مترامية الأطراف تواجه التحديات من كل جانب . وأهم من ذلك كله : **كيف يمكن لمثل هذا التصرف أن يجد طريقه الى التحقق فى الدولة الحديثة المتشعبة الوظائف والتى** بلغ التخصص فى بعض **مجالاتها حدا لم يخطر من قبل** على **خاطر** واحد من **المفكرين الذين كان لهم عذرهم فى ذلك** بالطبع لأنهم لم يعيشوا **ليشهدوا التطور العلمى والتكنولوجى** الضخم والمذهل فى **نفس الوقت والذى يفرض هذا** التخصص الدقيق فرضا ؟

على أن السؤال الذى لا يمكن تجنبه فى هذا الصدد هو : لماذا أفرزت النظم الثورية حتى فى وجود لينين **« دولة بيروقراطية »** ، ولم ينبثق عنها تلك **« الدولة البروليتارية »** التى حدد لينين نفسه صفاتها فى كتابه **« الدولة والثورة »** ؟ الجواب الواضح ، والوحيد ، على ذلك أن الدولة البروليتارية فى حدودها النظرية لم تكن **متطابقة مع مجرى التاريخ حينذاك ، بينما كانت الدولة** المصابة «بانحراف بيروقراطى» تعكس الضرورات الموضوعية فى تلك اللحظة . ذلك لان ماركس وانجلز تنبآ بثورة متصلة ، ان لم يكن فى كل العالم الرأسمالى ، ففى البلدان الصناعية المتقدمة منه على الأقل . وكان تصورهما أنه بعد ان تتسلم البروليتاريا السلطة لن يكون عليها الا أن تصد محاولات البورجوازية للعودة الى السلطة من جديد .. أى ان صراعها لن يكون الا ضمن اطار قومى ولفترة محدودة. ولكنهما لم يتصورا قط أن البروليتاريا سوف تعانى لأمد طويل حصارا تفرضه عليها القوى الرأسمالية الخارجية . كانا يتوقعان **« حربا أهلية »** محدودة مهما طال بها الزمن، ولكنهما لم يتوقعا حربا مستمرة بين نظامين اجتماعيين متناقضين . كما أن تصوراتهما لم تكن تدور على اساس



ن . س . خروشوف

قيام الاشتراكية فى بلد واحد يقوم بمثابة الجزيرة المعزولة وسط محيط رأسمالى متلاطم . ولذلك كان تصورهما لمشكلة الدفاع عن النظام الثورى وكفالة أمنه واستقراره تصورا محدودا ، فطالما أن « العدو » يتمثل فى أقلية ضئيلة فى كل بلد ، فهو لن يستطيع أن يبدى مقاومة لأمد طويل . ولذلك تصبح الدولة البروليتارية مؤقتة فى وظائفها ومحدودة فى عمرها ، ومرهونة فى بقائها بمجرد القضاء على التهديد البورجوازى المعادى للثورة .. وبعد ذلك تفقد مبرر وجودها ، وتتقدم الهيئة الاجتماعية ، خالصة من كل قيد ، متحررة من كل ضغط ، الى امتلاك مصيرها ...

ولكن لينين بتحليله للراسمالية فى مرحلة الحرب العالمية الاولى تنبه الى ظاهرة النمو الاقتصادى والسياسى غير المتكافىء بين الدول الرأسمالية . واستنتج من ذلك أن الثورة لن تنفجر بشكل متواصل فى العالم الرأسمالى نظرا لتفاوت الطاقات الثورية الكامنة فيه . ومعنى ذلك أن الاشتراكية سوف تتحقق أولا « فى بلد واحد » أو بعض البلدان .. حيث تكمن « الحلقات الأضعف » فى النظام الراسمالى . ومع ذلك ، وحتى فى هذا التصور الجديد للثورة الذى أضافه لينين الى التراث الماركسى ظل الفارق الزمنى بين **« انتصار الثورة فى بلد واحد »** و **« هزيمة الراسمالية والقضاء عليها الى الأبد »** فارقا قصيرا . ومن ثم ظل لينين يعتقد أن أمن الدولة البروليتارية وحماية نظامها الثورى المعزول لن يحتاج الى جهاز دائم عالى التخصص . فالبروليتاريا المسلحة ، التى يقودها جهاز مؤقت خاضع لرقابة الحزب الثورى ، ولاشراف الجماهير ،

تستطيع حماية وتأمين النظام الجديد .. حتى تتفجر الثورة فى سائر البلدان الرأسمالية الأساسية وتحقق الاشتراكية انتصارها الحاسم .

ولكن التاريخ مضى فى دروب مختلفة .. وتغلبت الواقعية السياسية على كل التصورات المجردة . وتشكلت الأجهزة الدائمة المختزنة لحماية النظم الثورية ، بل وتطورت ونمت فى ظل الاكتشافات العلمية لأسلحة الدمار النووية ، واستنفدت من ميزانياتها الملايين من كدح العمال والفلاحين ولسوف يستمر وجودها ونموها طالما بقيت الرأسمالية العالمية على قيد الحياة . فضلا عن ان التنافس الرهيب بين النظامين العالميين — **الذى هو احدى السمات البارزة التى تشكل وجه العصر** — يؤدى الى تركيز جهاز المديرين فى الدولة الاشتراكية .. هذا الجهاز الذى ينمو هو ايضا نموا ضخما فى ظل التطور الصناعى الهائل الذى دخل فى السنوات الأخيرة مرحلة الثورة الصناعية الثالثة . ومعنى ذلك أن هذا الجهاز « البيروقراطى » الرهيب لن يلقى نهايته الوشيكة التى تصورها ماركس وانجلز ، والى حد ما لينين . فحتى لو تصورنا — بالخيال — أن العالم كله قد أصبح اشتراكيا ، فلسوف يظل هذا الجهاز البيروقراطى موجودا يمارس نشاطه على الدوام ، والأغلب انه سوف يزداد نموا وسيطرة بنمو وسيطرة التطور التكنولوجى الحديث .

وهذا هو التحدى الاجتماعى الأكبر الذى يواجه النظم الاشتراكية . وهو الذى خلق مجموعة التناقضات التى حكمت — ولا تزال تحكم — العلاقات داخل كل دولة اشتراكية على حدة من جانب ، والعلاقات بين كل منها والأخرى من جانب آخر . وهو الذى صنع الستالينية ، وأشباهها فى الدول الاشتراكية الأخرى ، من جانب ، وهو الذى اسهم اسهاما كبيرا فى خلق الأزمات والصراعات — وما ترتب عليها من انقسامات من جانب آخر . فداخل كل بلد مارس كل جهاز بيروقراطى — بدرجات متفاوتة بالطبع — نفوذه وسيطرته على الجماهير الشعبية واكتسب لنفسه مجموعة من الامتيازات بحيث أصبح يشكل نوعا من « **الطبقة الجديدة** » التى لا تملك وسائل الانتاج ، وان كانت تملك امكانية التحكم فى الانتاج نفسه . وعلى نطاق العالم الاشتراكى مارس كل جهاز صراعه من أجل الدفاع عن « المصالح القومية » التى هى فى صميمها مصالحه ، حتى وان خاض هذا الصراع تحت رايات الأممية ، والثورة الاشتراكية العالمية . لقد وقعت الاشتراكية فى قبضة « **الجهاز** » ، وأصبح الجهاز « **دولة** »، والدولة — أى دولة — مهما تراخت قبضتها ، وخفت سطوتها ، تحد من انطلاقة الجماهير وحريتها ومبادرتها وطموحها الجماعى .

وليس من شك فى أن تحقيق المجتمع الخالى من الدولة الآن ليس الا وهما فوضويا خالصا ، كما أن تحقيق « كوميونة باريس » فى ظروف عالم اليوم ليس الا حلما طوبائيا لا يصمد تحت الشمس ، فى الوقت الذى يبدو بعيدا ذلك العصر الذى سوف تتحقق فيه تلك الثورة العالمية الشاملة التى تصورها رواد الماركسية الأوائل . فهل يعنى ذلك ان لا مناص من تلك القضبان البيروقراطية التى تحبس خلفها طاقات الجماهير وامكانياتها الخلاقة ؟.. الواقع أنه ما من مجتمع معاصر استطاع حتى الآن أن يتخلص بشكل كامل من كل آثار البيروقراطية . كل ما فى الأمر أن درجة تحكمها تختلف من مجتمع الى مجتمع . وكحقيقة ظاهرة ، فان آثارها فى المجتمع الاشتراكى أعمق من آثارها فى بعض المجتمعات الرأسمالية ، نتيجة للتخطيط المركزى ، والاشراف المركزى على التنفيذ ، الذى تأخذ به معظم الدول الاشتراكية على عكس الدول الرأسمالية التى لا تأخذ الى حد كبير بمبدأ التخطيط . ومع ذلك فلعل خطرها الأكبر فى المجتمعات الاشتراكية يكمن كما تقدم — بالاضافة الى كبتها لطاقات الجماهير — فى أنها تبلور فئات جديدة « من أصحاب المصالح » تتحول شيئا فشيئا الى قوى ضاغطة على المجتمع ، وتصبح أداة لقهر الجماهير من جديد ، وتشكل نوعا من الطبقات الجديدة التى لا تملك حقيقة وسائل للانتاج ، ولكنها تملك التحكم فى الانتاج . وليس ثمة وسيلة أخرى للحد من هذا كله الا تلك الوسيلة التى اصطلح على تسميتها بالرقابة القاعدية للجماهير على مقدراتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية .. فى اطار من مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ ، وفى كل نظام من العلاقات الادارية المرنة يسمح لهذه الرقابة بأن تكون شيئا حقيقيا وفعالا ، لا مجرد ستار لا يزيد عن قيمة الألفاظ التى يقال بها ، بحيث تصبح فى النهاية — كما قال واحد من المفكرين المعاصرين — بمثابة « **تأميم جديد** » لوسائل الانتاج ، فضلا عن اسهامها فى تجسيد المعنى الحقيقى لمفهوم « **الديموقراطية الاشتراكية** » ، واقامة « **الوحدة العضوية** » الضرورية بين القمة والقاعدة .

على أن الأجهزة البيروقراطية ، والمصالح القومية ، لا تمثلان الا محورا واحدا من محاور التناقضات داخل العالم الاشتراكى . وهو محور استطاع ولا شك أن يشكل حوله مجموعة من الأزمات التى تعرض لها العالم الاشتراكى فى الفترة السابقة . بيد أن العالم الاشتراكى لا يعيش وحده فوق كوكبنا ، وهو وان كان يمثل اليوم ثلث البشرية، فان ثلثيها الآخرين — على الأخص فى ظروف استطاعت فيها الراسمالية أن تعيد تشكيل صفوفها وتغير من نفسها تغييرات جذرية — يمارسان وجودهما القوى والمؤثر على العالم الاشتراكى ويعملان على انضاج التناقضات بداخله . ومن هنا يبرز قطبان جديدان يمثلان محورا آخر من محاور التناقضات وهما : **التوازن الذرى** ، و **الثورة التكنولوجية**، أو ماعبر عنه « شرايبر » فى كتابه « التحدى الأمريكى » « **بالسلام الذرى** » .

لقد ثار النقاش ـ وما زال ـ فى السنوات القليلة الماضية حول مفهوم التعايش السلمى كما يتبناه المعسكر السوفيتى . وألحت الصين كثيرا فى اتهاماتها للاتحاد السوفيتى ولزعامة خروشوف على أن المفهوم الذى يدافع عنه فيما يتعلق بالسلام العالمى ليس الا ستارا يخفى التهادن والتردد وربما الاتفاق مع الامبريالية الأمريكية . ومنذ شهور قليلة ، وفى حديث خاص نشر فى حينه ، قال لى المفكر الاقتصادى الفرنسى الكبير « **شارل بتلهيم** » : ان مفهوم التعايش السلمى كما هو مطبق الآن يمثل استسلاما أمام الامبريالية ! وما من شك فى ان بتلهيم فى هذا القول يواصل العزف على الوتر الصينى الذى يمارس العزف عليه فى تطوره الفكرى الأخير . ولكن المرء لابد أن يستدعى الى ذاكرته المرحلة الستالينية نفسها ، التى تقترن بالتشدد أمام الامبريالية فى أقوال المعارضين للسياسة السوفيتية المعاصرة ، حتى يدرك مبلغ الخطأ فى ربطهم بين هذا المفهوم الحالى للسلام وبين خروشوف أو الاتحاد السوفيتى ، فى مرحلة ما بعد ستالين والمؤتمر العشرين . ذلك لأننا لابد وأن نذكر صداقة ستالين مع « **كاى شيك** » وطلبه الى الشيوعيين الصينيين البقاء داخل الكومنتانج ، ولابد أن نذكر حلف ستالين مع «**لافال**» عام ١٩٣٥ واتفاقيته مع « **هتلر** » عام ١٩٣٩ ، وارتباطاته مع تشرشل وروزفلت فى يالطا وطهران ، حتى نتأكد من أن ستالين المتشدد كان ـ تحت الحاح الظروف العالمية الموضوعية ـ يلجأ الى سياسات لا تقل فى مرونتها ـ أو تهادنها وترددها بالمفهوم الصينى ان شئت ـ عما يلجأ اليه السوفيت المعاصرون من سياسات . ولكن ستالين فى تلك الفترة لم يكن قد أدرك على كل حال العصر الذرى وأسلحة الفتك والدمار الشامل ، وهذه نقطة قد تحتسب لأصحاب السياسات المعاصرة ولا تحتسب له . **ومع ذلك فالصينيون يدعون القنبلة الذرية « نمرا من ورق » ، ويقولون أن امريكا لن تستخدم القنبلة النووية الا فى حالة هجوم نووى على أرضها ، وهو اعتقاد مستمد من الحرب الكورية .. ويضيفون الى ذلك انه حتى لو تجرأ الأمريكيون على بداية حرب نووية فان هذه الحرب سوف تكون نهايتهم ، بينما « تخلق الشعوب المنتصرة بسرعة ، وعلى أنقاض الاستعمار الميت ، حضارة أرقى بألف مرة من حضارة النظام الرأسمالى .. » ..**

ولكننا ينبغى أن نتذكر ـ بصرف النظر عن مدى صواب أو خطأ الاتجاه القائل بأن **ماوتسى تونج** لم يستطع استيعاب قدرة الأسلحة الذرية على التدمير وهو الاتجاه الذى يتبناه بعض المفكرين فى الغرب ـ ان الصين تختلف عن الدول النووية الأخرى . وهذا الاختلاف يكمن فى انها دولة « نامية » ، « فقيرة وعارية » على حد تعبير ماو نفسه ، والدمار الذى سوف يلحق بها فى حالة قيام حرب نووية أقل بكثير مما سوف يلحق بغيرها . وعلى أن هذا **لا يعنى أن الخلاف بينهم وبين السوفييت يعود الى رغبة الصينيين فى اشعال حرب جديدة ، وتحطيم المعبد فوق** رأس شمشون . ان لب الخلاف كما يقول « **هربرت ماركيوز** » فى كتاب « الماركسية السوفيتية » « لا يدور حول ضرورة تجنب الحرب النووية ، فالطرفان متفقان على هذه الضرورة ، بل حول وسيلة تجنب الحرب ما دام تجنبها ممكنا . ان الصينيين يعملون على تفسيخ الامبريالية تدريجيا بفضل نمو العالم الثالث المعادى للامبريالية بصورة فعالة فى المقام الأول ، على حين يسعى السوفييت الى « عرقلة » الامبريالية بمفاوضات التعايش . والغرب هو الذى يملك المبادرة اليوم فى هذه المفاوضات » .

والواقع أن نظرة سريعة الى ما اصاب حركات التحرر الوطنى فى السنوات القليلة الماضية من نكسات تؤكد صحة قول « **ماركيوز** » من أن الغرب هو الذى يمسك اليوم بزمام المبادرة . يكفى أن نستعيد أحداث الكونغو ، وغانا ، وأندونيسيا ، والأكوادور .. ويكفى أن نتذكر بأسف ان هانوى ضربت لأول مرة بالقنابل الأمريكية بينما كان كوسيجين يزورها .. ويكفى أن نتصور ما عساه يكون وضع اسرائيل لو لم تكن الامبريالية الأمريكية كلها من ورائها ! .. هناك انتكاسات حقيقية فى حركة التحرر فى السنوات القليلة الماضية **لا سبيل الى التهوين من شأنها** أو التقليل من آثارها . وليس معنى ذلك بالطبع أن السوفييت كان ينبغى أن يدفعوا بجيوشهم لمساندة كل حركة ثورية تبزغ أو للحفاظ على كل شعلة ثورية تضيىء . فهذا بلا ريب تصور ساذج . ولكننا ينبغى أن نتذكر ذلك التعليق الذى كتبه واحد من المعلقين الأمريكيين البارزين : « **لو عاد كوسيجين الى موسكو وأصدر تصريحا بانه لو عادت الطائرات الأمريكية الى ضرب هانوى فان الاتحاد السوفيتى** سوف يتدخل .. **لما عادت الطائرات الأمريكية الى ضرب هانوى بالتأكيد** » حتى نتأكد من أن الأمر لا يتطلب تحريك الجيوش دائما ، واطلاق الصواريخ ، وتفجير القنابل ، وانما يتطلب فى أحيان كثيرة نوعا من المبادرة واليقظة والتشدد وممارسة نفس التاكتيك الأمريكى الذى يتعلق بحافة الحرب .

ولكن ما هو السر فى هذه السياسات التى يستخدمها السوفيت الآن ؟ .. وبمعنى آخر ما هو الأساس الذى ينهض عليه مفهوم التعايش السلمى الذى يتبنونه ؟ أهو تهادن حقا واتفاق ، مع الأمريكيين من خلف ظهر الشعوب ، كما تقول وتروج الدعايات الصينية ؟ هل أصبح البروليتاريون الأوربيون ، الذين صنعوا أول ثورة اشتراكية فى التاريخ ، بورجوازيين قانعين بما حققوه من انجازات صناعية ضخمة ومستويات عالية فى المعيشة ، كما يقول الكتاب الذين يشايعون وجهة النظر الصينية ؟

الواقع ان الاجابة على هذه الأسئلة تقودنا الى النقطة الثانية أو القطب الآخر فى المحور الثانى من محاور

التناقضات التى يتعرض لها العالم الاشتراكى ونعنى به مشكلة « **الثورة التكنولوچية** » .

يقول « **شرايبر** » فى كتابه « التحدى الأمريكى » : « ان تاريخ المجتمعات البشرية ، لا يكاد يتميز ، حتى الآن عن التاريخ العسكرى . واليوم تصل المجتمعات المتقدمة — الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتى ، وأوروبا — الى نهاية هذا التاريخ . فالمواجهات العسكرية ، فيما بينها ، لن تكون الا وهمية أو حرارية نووية . وهـذه الفرضية الثانية ، فرضية الزوال ، ليست مستحيلة طبعا . ولكن الفرضية التاريخية التى يجب أن نتخذها نقطة انطلاق للتفكير والعمل ، هى السلام الذرى . أى الحرب الصناعية » .

وقد لا نستطيع هنا فى بلادنا أن نتصور تصورا دقيقا المعنى الحقيقى لعبارة الثورة التكنولوچية ، والحرب الصناعية لأننا لم نزل نطرق أبواب المرحلة الصناعية أو الأبواب المؤدية لها حتى الآن .. ولكن المجتمعات التى تخطت هذه المرحلة تدرك المغزى الحقيقى لهذه العبارة ، وما من شك فى ان المجتمع السوفيتى الذى استطاع فى خمسين عاما أن يقف موقف المنافسة من أكبر قوة صناعية فى العالم وهى الولايات المتحدة ، يدرك أكثر من غيره أن الحرب الصناعية تكاد لا تقل ضراوة عن الحرب النووية نفسها ، وأن الانتصار فيها هو مسألة حياة أو موت بالنسبة للنظام الاشتراكى نفسه قبل أى شىء . ويكفى أن نقرأ الكلمات التى قالها « **روبرت ماكنمارا** » وزير الدفاع الأمريكى السابق فى مؤتمر جاكسون بولاية مسيسبى فى عام ١٩٦٧ ، والتى أوردها « **شرايبر** » فى كتابه لندرك مبلغ صحة هذه القضية . يقول ماكنمارا : « فى العالم العصرى ، سيصبح الدفاع الوطنى والأمن هما التطوير الصناعى والعلمى . ويصعب هذا أحيانا على فهمنا ، نحن الذين نملك نظرة آلية تجعلنا نقيس الأمن بأمور عسكرية بحته . وبطبيعة الحال ، فان للأمن مظاهر عسكرية . ولكننا نرتكب خطأ خطيرا اذا تصورنا أن القوة العسكرية والأمن سيبقيان مترادفين . ان احدى البلاهات الكبرى فى التاريخ الانسانى كانت تتلخص فى أن ينفق المزيد دوما من أجل امتلاك وسائل الحرب بدل السعى الى امتلاك وسائل تلافيها . » . فاذا عرفنا أن الاتحاد السوفيتى — حسب التقديرات الاحصائية الراهنة وتقديرات المستقبل — سيظل فى عام ١٩٨٠ القوة الصناعية الثانية فى حين تحتفظ أمريكا بتفوقها الصناعى عليه ، واذا عرفنا أن القوة الثالثة فى التطور الصناعى — حسب نفس التقديرات — سوف تكون رءوس الأموال الأمريكية الموظفة فى أوروبا ، أدركنا كم هى بالغة العنف والضراوة المعركة التى يخوضها السوفيت الآن فى حربهم الصناعية ضد الولايات المتحدة . واذا تذكرنا أقوال **هارولد ولسن** رئيس وزراء بريطانيا فى حديث له حول هذا الموضوع فى أنه يخشى « استعبادا صناعيا جديدا ، يكون من جرائه ، أن نصنع نحن فى أوروبا ، المنتجات التقليدية للصناعة العصرية فقط ، بينما نصبح شيئا فشيئا تابعين للآلة الصناعية الأمريكية ، فى كل ما يختص بالتكنولوچيا المتقدمة ، وفى كل ما سيصبح حاسما فى العصر الصناعى ابتداء من العصر التالى فى هذا القرن ١٩٧٠ — ١٩٨٠ » أدركنا مرة أخرى كيف تخلق الثورة التكنولوچية المعاصرة تناقضا حادا بين أمريكا وأوروبا الغربية نفسها .

هذه اذن صورة العصر الجديد . وهذه هى طبيعة المعركة الضارية التى تدور فيه . ولنا أن نتصور بعد ذلك المغزى الحقيقى لسياسة التعايش السلمى الحالية ، والأساس الواقعى لموازين القوى فى عالمنا الراهن . فاذا أضفنا الى ذلك حقيقة الثروات الطائلة التى سوف تراكمها الثورة الصناعية الجديدة على الدول المتقدمة — أو بتعبير ادق على الدولتين الكبيرتين — أدركنا كذلك كم هى بالغة العمق والاتساع تلك الهوة التى سوف تفصل فى المستقبل القريب بين هاتين الدولتين الكبيرتين وبقية دول العالم . ولا تعنى هذه الكلمات ، مطلقا ، المساواة بين الدولتين فى طبيعتهما واتجاهاتهما ازاء المجتمع الدولى . فلسوف تظل كل منهما محتفظة بطابعها الخاص النابع من طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة فى كل منهما . ولكن الأمر الذى لا سبيل الى التغافل عنه مع ذلك ، هو التطورات الأيديولوچية التى لابد وأن تترتب على هذه التطورات الاقتصادية الهائلة فى ذلك المجتمع الذى يطلق عليه من الآن « **مجتمع ما بعد التصنيع** » . كيف ستصبح صورة العلاقات الدولية فى المستقبل ؟ وما عساها ستكون طبيعة التناقضات حينذاك؟ واى جبهات سوف تتشكل ، وأى جبهات سوف تنفض ؟ وأين ستنبثق ينابيع الثورة العالمية فى عالم الفقراء ؟ وما هى الأفكار والمذاهب والتيارات والثقافات التى سوف تظهر فى ذلك الوقت .. أسئلة كثيرة تتعلق بالمستقبل المثير للعالم ، من الصعب أن تجد الاجابة عنها الآن . ولكن كل ما يمكن ان يقال فى اللحظة الراهنة ، أن التغيرات الأساسية والجذرية فى العالم لن تدع مكانا للتصورات التقليدية التى ظلت تتحكم فى أفكارنا وأفعالنا حتى الآن . وعلينا — حتى لا نسقط فى المثالية والتجريد — أن نعيد صياغة مفاهيمنا من جديد على أساس من تطور الواقع نفسه .

وقد يقال أن الشعوب تظل محتفظة بجوهرها مهما اختلفت أو تغيرت طبيعة العالم من حولها ، أو بتعبير أدق، مهما اختلفت طبيعة أعدائها . فشعب فقير جائع كشعب فيتنام مثلا ، يلقن أكبر قوة فى العالم كل يوم درسا يدير رأسها . وما من شك فى أن هذا القول صحيح تماما حتى وان أغمطنا المساعدات السوفيتية والصينية حقها ، ولم نلق بالا الا لنضالية ذلك الشعب وبطولته وحدهما . ولكن اذا جاز لنا أن نفصل بين قضية التحرر الوطنى وقضية التقدم الاجتماعى ، أى بين الاستقلال السياسى والتنمية

ظهر الفارق واضحا . فماذا بعد التحرر الوطنى ؟ ماذا بعد كسب قضية الاستقلال السياسى والبدء فى عملية البناء الاجتماعى ؟ ان « **الاعتماد على النفس وحدها** » امر قد لا تتيحه سوى امكانيات دولة مترامية الأطراف كالصين.. على الرغم من أن الصين نفسها – وهذا واقع تاريخى معروف – ظلت طيلة السنوات العشر التى اعقبت نجاح ثورتها ، لا تعتمد على نفسها وحدها ! فما عساها تصنع الدول الصغيرة الفقيرة المحاصرة اذن ؟ وكيف يمكنها اللحاق بالموكب الانسانى المتقدم ، وبناء صناعة قوية من غير التمويل ، والخبرات والمساعدات الادارية والتكنولوجية ؟. وأهم من ذلك كيف يمكنها الاحتفاظ بجوهر استقلالها فى ظل ظروف عالمية تدفعها دفعا الى الدخول فى علاقات متشابكة ومعقدة مع الدول الغنية .. الكبرى ؟ سؤال هام . لا تكفى فى الاجابة عليه الشعارات وحدها . فالشعوب لا تتغذى – كما يقال – بالكلمات ، ولن تستطيع التجمد كالصخرة فى موقعها بينما تجرى كل الأنهار من حولها . والاجابة عليه تطرح قضية العلاقات بين الدول الصغرى والدول الكبرى . ومستقبلها .

والواقع ان جميع الأزمات التى تعرضت لها أوروبا الشرقية حتى الآن افرزتها مشكلات التقدم الاجتماعى والتطور الاقتصادى فى كل منها من جانب ، وطبيعة العلاقات بين كل منها والاتحاد السوفيتى من جانب آخر .

ففى الجانب الأول تبرز قضايا الصراع بين الجماهير والقيادات البيروقراطية الحاكمة ، وما تطرحه من مشكلات التخلف الاقتصادى وهو أحد أسباب الأزمة التشيكية الأخيرة (والتخلف هنا بمعنى نسبى ، فتشيكوسلوفاكيا التى كانت ترسانة صناعية فى وسط أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية أصبحت متخلفة الآن عن ألمانيا الشرقية نفسها) ، ومشكلات الديمقراطية السياسية ، والحريات الاجتماعية والثقافية . وفى الجانب الآخر تبرز قضايا الصراع بين مطامع القوميات المختلفة ، وبين الدولة السوفيتية الكبرى ذات الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والايديولوجية .

والحديث يدور هنا عن جوهر الصراعات القائمة بالطبع، دون أن يتجاهل بعض أشكالها المنحرفة التى تدفعها اليها الامبريالية – التى لا تقف بعيدا عن هذه الصراعات – أو بعض عملائها فى داخل هذه البلدان . فالأمر الذى لا شك فيه أن هذه الصراعات لم يصنعها الاستعمار ولم يختلقها اختلاقا ، ولكنه حاول – شأنه دائما – أن يستغلها لصالحه. ومن ثم يصبح من الخطأ ، وربما من الخطر أيضا ، اتهام كل دعوة الى الحرية والديموقراطية والعلاقات المتكافئة ، بأنها دعوة الى الثورة المضادة دون أن تغفل مرة أخرى أن عملاء الثورة المضادة سوف يستغلون هذه الاهداف أيضا ، وسوف يرفعون راياتها ، وقد تعلوا اصواتهم فى المطالبة بها أكثر من اصوات المخلصين الحقيقيين لها !

وبعد . فربما تعكس بعض هذه الصفحات ظلالا قاتمة، لأن موضوعها يدور حول التناقضات ،لا الوحدة ، فى صفوف الاشتراكية . وعلى الرغم من أن كل وحدة تحمل بداخلها تناقضاتها ، فان التركيز على جانب التناقضات ، فى ظروف المواجهة الدامية مع الامبريالية ، لابد وأن تصدر عنه نغمة مأساوية . ولقد كان « **روجيه جارودى** » يقول : « **ان أشق الأمور ليس دائما أن نحل المعضلات ، بل هو أحيانا أن نطرحها** » .. ولعل هذا القول لا يصدق ابدا كما يصدق على اللحظة التى نواجه فيها طرح تناقضات الاشتراكية . ذلك لأننا لا نواجه هنا أفكارا ومفاهيم رسخت واستقرت فى أعماقنا فحسب ، بل نواجه آمالنا وعواطفنا ومخاوفنا أيضا .. وأهم من ذلك أننا نواجه مصيرا تاريخيا. ومع ذلك ، فليس ابعد عن هذه السطور من فكرة اليأس ، لأن الانتكاس لم يكن فى أى يوم سوى لحظة مؤقتة فى مسيرة التاريخ ، ولأن التقدم كان دائما قانونه الحتمى . ولقد كان التقرير السرى الذى أدلى به خروشوف فى المؤتمر العشرين ، مفاجأة ، هزت بعمق نفوس كثير من المثقفين فى العالم ، وزلزلت ايمانهم الذى كان أشبه بالايمان الدينى ، ولكن مفاجآت كثيرة أخرى حدثت بعد ذلك كان جديرا بها أن تقضى على الايمان فى أعماق الاشتراكيين ، والذى حدث كان العكس .. فلم تبلغ الاشتراكية فى اى وقت من القوة والنفوذ ، مثلما بلغته اليوم . ذلك لأنها قد أصبحت ملكا خالصا للجماهير ، خبزها وكفافها وحريتها ورجاؤها فى المستقبل .. ان بروميثيوس مغلل حقا فوق قمة الجبل ، والنسور تنهش كبده كل يوم ، ولكن من ذا الذى يستطيع بعد الآن ان يطفىء شعلته فى قلوب البشر ..؟

أمير اسكندر

حوار الفكر الاشتراكى و العالم الثالث

محمد الغريب موسى

● هذا التأييد من جانب المعسكر الاشتراكى للنضال السياسى فى العالم الثالث يعد تطبيقا للفكرة اللينينية فى ضرورة تأييد حركات التحرر الوطنى باعتبارها رصيدا للثورة الاشتراكية العالمية .

● هذا الموقف من جانب الدول المتحررة فى العالم الثالث لا يعنى الانحياز السياسى الى المعسكر الشرقى ، فالاشتراكية فى العالم الثالث تعادل فكرة الحياد بين المعسكرين .

● اذا كانت الدولة فى الماركسية التقليدية للعمال الصناعيين والفلاحين تحت قيادة العمال ، فان الدولة فى اشتراكيات العالم الثالث ملك لقوى الشعب العامل كلها ذات المصلحة فى الاشتراكية .



كانت نشأة العالم الثالث من أهم التطورات العالمية بعد الحرب الثانية نتيجة لظهور التوازن الدولى القائم على نظام القوتين وانهيار النظام الاستعمارى العالمى .

والعالم الثالث تعبير مستحدث يطلق على الدول النامية فى آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية التى لا تدخل ايديولوجيا وسياسيا فى نطاق احد المعسكرين ، وعلى ذلك يلزم توافر ثلاثة معايير فى الدولة التى تنتمى الى العالم الثالث .. **معيار جغرافى** أى أن تكون هذه الدولة فى احدى القارات الثلاث ، **ومعيار اقتصادى** أى ان تكون دولة نامية ، **ومعيار سياسى** أى الا تكون — أو لم تكن اصلا — عضوا كاملا فى أحد المعسكرين .

وطبقا لهذا التعريف تخرج من العالم الثالث دول مثل يوغوسلافيا لأنها اوربية ، واليابان لأنها صناعية متقدمة ، والصين وكوريا الديموقراطية وفيتنام الديموقراطية واستراليا ونيوزيلندا لانها اعضاء فى أحد المعسكرين مع ملاحظة الموقف المذهبى الخاص للصين .

كما تخرج ايضا دول عنصرية تعتبر بمثابة مستقر لبعض المستوطنين البيض مثل اسرائيل وروديسيا وجنوب افريقيا لأنها تعتبر دخيلة أصلا على العالم الثالث .

ولكن اذا كان العالم الثالث يستحق هذا الاسم من الناحية السياسية فانه من الناحية الاقتصادية « **عالم ثان** » فحسب .. عالم الفقر والتخلف الاقتصادى والفنى مقابل عالم الثراء والتقدم الصناعى والتكنولوجى ، عالم لا يزال يتلمس طريقه الى الثورة الصناعية الأولى بينما دخلت الدول المتقدمة — سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية — مرحلة الثورة الصناعية الثالثة .

غير أن شعوب العالم الثالث مع ما تعانيه من فقر وتخلف تتمتع بامكانيات هائلة للتطور ، فمواردها الكبيرة لا تقل بحال عن موارد الغرب أو الشرق ، **ومن الناحية العلمية ليس هناك ما يثبت اعتقاد الرجل الأبيض فى أن الشعوب الملونة أدنى منه بدنيا أو عقليا ، بل انه فى مجالات الفكر العليا كالدين والأخلاق والفن والدراما** لم يسجل الأوربيون تقدما **ملحوظا عما وصلت اليه هذه الشعوب** منذ ألفى عام أو **أكثر ، فقد كان التطور الغربى الحديث** بصفة أساسية **على تطوير العلم وتطبيقاته التى** أدت الى الثورة الصناعية **واختراع الآلات المعقدة ، وشعوب العالم الثالث يمكنها بقليل من التدريب أن تستخدم أكثر الآلات تعقيدا بما فيها العقل الالكترونى ، وهى تقف الآن فعلا** على أعتاب مرحلة **التصنيع والظهور كقوة سياسية واقتصادية لها وزنها فى العالم .**

العالم الثالث والمعسكر الاشتراكى

لعب المعسكر الاشتراكى بمواقفه وافكاره دورا هاما فى شئون العالم الثالث ، فقد أيد المعسكر الاشتراكى حركة التحرر الوطنى فى العالم الثالث ، وقدم المساعدات المادية والمعنوية للشعوب المكافحة ضد الاستعمار ، وفى سبتمبر عام ١٩٦٠ قدم الاتحاد السوفيتى الى الامم المتحدة مشروع الاعلان العالمى لانهاء الاستعمار ، وكان لهذه المواقف أثر بالغ فى انهيار النظام الاستعمارى وحصول عشرات الدول فى العالم الثالث على استقلالها .

وهذا التأييد من جانب المعسكر الاشتراكى للنضال السياسى فى العالم الثالث بعد تطبيق للفكرة اللينينية فى ضرورة تأييد حركات التحرر الوطنى باعتبارها رصيدا للثورة الاشتراكية العالمية .

ومن هنا يمكن أن يقال أن الفكر الاشتراكى ساهم فى انجاز تلك الطفرة الكبرى التى قفزتها دول العالم الثالث من حالة المستعمرات الى مركز الدولة ، فلو لم تصبح الاشتراكية نظاما عالميا وتتجسد فى معسكر مناجز للمعسكر الاستعمارى الذى يقتسم العالم لكان تاريخ العالم الحديث



قد تغير كله بما فيه انهيار النظام الاستعمارى وظهور الدول الجديدة . فان حركة مناهضة الاستعمار وجدت قبل ظهور الاشتراكية وكثيرا ما قامت فى مستعمرات القرن التاسع عشر ثورات وطنية مجيدة ولكنها كانت سرعان ما تخمد لعدم وجود نصير لها فى الخارج .

وبالمثل ، فان استقلال العالم الثالث واتجاه بعض دوله المتحررة الى الاشتراكية قدما الى المعسكر الاشتراكى أجل الخدمات ، فقد اصبحت الاشتراكية نظاما عالميا بمعنى الكلمة ، ولم تعد قاصرة على بعض الدول الاوربية وانما عممت كنظام عالمى فى آسيا وأفريقيا وامريكا اللاتينية ، وادى ذلك الى كسر حلقات الحصار حول المعسكر الاشتراكى ، وسقطت سقوطا بارزا نظرية الغرب الراسمالى فى احتواء الاشتراكية بسلسلة من الاحلاف العسكرية والتدابير الاقتصادية والحصار الايديولوجى ، **وبذلك استطاع الفكر والتطبيق الاشتراكيان أن يدخلا مرحلة جديدة يمكن أن تسمى بانتصار الثورة الاشتراكية العالمية .**

ولكن هذا الموقف من جانب الدول المتحررة فى العالم الثالث لا يعنى الانحياز السياسى الى المعسكر الشرقى . فالاشتراكية فى العالم الثالث تعادل فكرة الحياد بين المعسكرين مما يتيح للدول الحديثة الاستقلال ان تلعب دورا طليقا متميزا فى العلاقات بين العالمين .

ولم يتأثر العالم الثالث فحسب بحقيقة قيام المعسكر الاشتراكى بل تأثر كذلك بالفكر الاشتراكى على اختلاف مدارسه وعلى رأسها الماركسية سواء قبل الاستقلال أو بعده .

مرحلة ما قبل الاستقلال

كان تأثير الفكر الاشتراكى فى هذه المرحلة ينفذ الى العالم الثالث عن طريقين رئيسيين ..

الاول تشبع كثير من زعماء وقادة ومثقفى العالم الثالث بالأفكار الاشتراكية نتيجة لاتصالهم بالغرب ، ومنهم **نهرو وسوكارنو ونكروما وسيكوتورى** وبعض آباء فكرة الوحدة الافريقية مثل **ديبوا وجورج بادمور** ، بل ان الاخير انضم فى شبابه الى الحزب الشيوعى وسافر الى موسكو حيث تولى رئاسة البروفنترن ، وهو الفرع النقابى من الكومنترن ، ثم انشق على الشيوعية لاعتقاده انها مستمدة أساسا من تجربة الغرب ولا تنطبق الى حد كبير على المشكلات الاستعمارية .

ويذكر نهرو فى ترجمته الذاتية « **واكتشاف الهند** » ان دراسته فى انجلترا لماركس ولينين احدثت فى ذهنه أثرا كبيرا وساعدته على رؤية التاريخ والشئون المعاصرة فى ضوء جديد ، ثم ينكر أنه بعد عودته الى الهند اخذت القومية والوطنية تشغلان انتباهه ، ورسبت أفكاره الاشتراكية الغامضة فى خلفية تفكيره ، ومع استقلال الهند برزت فكرته الاشتراكية من جديد ولم يتردد فى اعلان أهدافه الاشتراكية وخوض المعارك فى سبيلها مع الأجنحة المحافظة فى حزب المؤتمر .

ولا شك أن دراسة هؤلاء القادة للفكر الاشتراكى كان لها أثر فى توجيه خطاهم عندما تولوا زعامة بلادهم بعد الاستقلال ، كما أن تسرب الأفكار والكتابات الاشتراكية الى الثقافات الوطنية فى العالم الثالث ساهم فى صياغة الرأى العام واتجاهه نحو الاشتراكية .

والثانى وجود الأحزاب والتنظيمات الاشتراكية والشيوعية فى العالم الثالث وما بثته من افكار الاشتراكية

والصراع الطبقى والتأميم وما أدته من أدوار متفاوتة الأهمية فى الحياة السياسية والنقابية فى العالم الثالث .

ولكن هذه التنظيمات الشيوعية بالرغم من مساهمتها بقدر أو آخر فى الحركات الوطنية والديموقراطية المعادية للاستعمار لم تستطع أن تتزعم حركات التحرر الوطنى فى العالم الثالث وبالتالى أن تصل الى الحكم بعد الاستقلال لأسباب منها :

● ان معظم هذه التنظيمات كانت لها مواقف خاطئة تجاه القومية ، ولم تتردد فى رفع شعار الدولة فوق شعار القومية ، ومن أمثلة ذلك موقف **الحزب الشيوعى الجزائرى** الذى كان يرى حل القضية الوطنية فى التضامن مع الطبقة العاملة الفرنسية للاطاحة بالنظام الرأسمالى فى فرنسا لا باعلان الثورة المسلحة وتحقيق الاستقلال الوطنى .

● ان معظم الأحزاب الشيوعية فى العالم الثالث **ربما باستثناء الحزب الشيوعى الأندونيسى** — لم تجعل نقطة انطلاقها واقع مجتمعاتها ، وفى كثير من الأحوال لم تعن حتى بدراسة هذا الواقع ولو بالقدر الذى تدرس به واقع بعض المجتمعات الأجنبية ، وكانت أحيانا تتخذ مواقفها بناء على ارشادات من الخارج مما جعلها تظهر بمظهر التبعية .

● ان هذه الأحزاب والتنظيمات لم تكن قوية فى حد ذاتها ، فهى أولا أقرب الى كونها « **أحزاب صالونات** » تضم عددا محدودا من العمال والمثقفين منها الى الأحزاب الجماهيرية بمعنى الكلمة ، وهى ثانيا تعانى الانقسامات الداخلية وضعف الزعامة ، وثالثا تعمل فى ظروف عسيرة من حيث تضييق الخناق عليها من السلطات .

على أن الاشتراكية لم تكن كقاعدة مطلبا ملحا لدى جماهير العالم الثالث فى مرحلة ما قبل الاستقلال لأن المرحلة كانت مرحلة ثورة وطنية تؤجل بالضرورة التفكير فى المشكلة الاجتماعية .

حتمية الحل الاشتراكى

وسرعان ما أدركت دول العالم الثالث أن الاستقلال السياسى الذى جاء بعد كفاح وتضحيات شاقة لم يغير من الأحوال السائدة فيها ، فالمشكلات الرئيسية كانخفاض مستوى المعيشة والبطالة وضعف معدل التنمية ظلت كما هى ، ثم هناك خطر الامبريالية العالمية أو الاستعمار الجديد يترصدها ليعيدها الى حظيرة التبعية مرة أخرى .

ووجدت هذه الدول نفسها تقف حائرة بين طريقى التنمية الرأسمالى والاشتراكى ، واختارت الدول المتحررة الطريق الثانى لعدة أسباب منها :

١ — ان معدلات النمو الاقتصادى فى النظام الاشتراكى أعلى بدرجة بالغة منها فى النظام الرأسمالى ، وذلك لأن التخطيط الاشتراكى بشموله ومركزيته أكثر كفاءة من التخطيط الرأسمالى العفوى الذى يحركه هدف الربح ، ولما كانت الدول النامية تريد انجاز برامج تنمية كبرى لا تقدر عليها المبادرة الفردية ، وهى فى نفس الوقت ترفض فتح الباب على مصراعيه أمام الاستثمارات الأجنبية الخاصة التى تستطيع القيام بالمشروعات الكبرى ، فقد وجدت من المحتم عليها اتباع طريق التخطيط الاشتراكى .

٢ — ان النظام الرأسمالى بغض النظر عن كفاءته الاقتصادية شديد الضرر من الناحية الاجتماعية ، فهو طريق الألم والمعاناة للشعوب لأنه يؤدى الى الطبقية والاستغلال حيث تنعم قلة ضئيلة بخيرات المجتمع على حساب حرمان الأغلبية الساحقة .

٣ — ان النظام الرأسمالى فى الدول النامية يهدد الاستقلال السياسى ذاته اذ يؤدى الى الوقوع مرة أخرى بين براثن الامبريالية والتبعية السياسية للغرب ، فكأن الاستعمار قد خرج من الباب ليعود من النافذة .

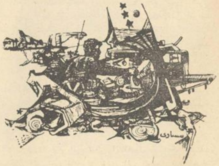
لهذه الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نشأت حتمية الحل الاشتراكى فى دول العالم الثالث المتحررة .

ولكن هل كان من الممكن لهذه الدول النامية أن تشرع فورا فى بناء الاشتراكية دون المرور على مرحلة التطور الرأسمالى ؟

طبقا للنظرية التقليدية **لماركس وانجلز** يجب أن تأتى الاشتراكية فى أعقاب الرأسمالية بحكم التناقض بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج مثلما خلفت الرأسمالية الاقطاع بحكم هذا التناقض نفسه ، ولكن يلاحظ أن هذه النظرة الماركسية التقليدية ليست قاعدة حتمية بالنسبة لكل الشعوب ، وانما هى قاعدة عامة تدل على حركة التاريخ، واذا كان ماركس وانجلز لم يبحثا امكانية انتقال المجتمعات المتخلفة الى الاشتراكية ، فلأن هذه المشكلة لم تكن ملحة فى عصرهما . وقد جاءت ثورة أكتوبر الاشتراكية فى المجتمع الروسى الرأسمالى المتخلف نسبيا بمثابة قفزة لا تتفق مع النظرية التقليدية ، ويرجع الى لينين الفضل فى تنظير هذه القفزة ، وبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت امكانية انتقال الدول النامية الى الاشتراكية دون انجاز مرحلة التطور الرأسمالى امكانية معترف بها ، بل والامكانية الوحيدة ، لبناء الاشتراكية فى العالم الثالث .

وقد أصبحت هذه الامكانية حقيقة واقعة بفضل عدة ظروف عالمية ومحلية ..

وتنحصر الظروف العالمية فى أن نجاح الثورة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى والصين وقيام معسكر اشتراكى قوى أوجد قاعدة صلبة للتجارب الاشتراكية فى مختلف أنحاء العالم ، وغل أيدى الدول الامبريالية عن سحق هذه التجارب كما كان يحدث للهبات الثورية قبل ثورة أكتوبر، وفى نفس الوقت فان الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية الأخرى تقدم الى دول العالم الثالث الآخذة بطريق التطور الاشتراكى معونات مالية وفنية غير مشروطة أو بشروط



اسهل مما يقدمه الغرب ، كما ان قيام الاشتراكية فى دول أوربية وآسيوية متنوعة وانتهاج كل منها طريقته المتميزة فى البناء الاشتراكى أتاح تنوع التجارب الاشتراكية التى يمكن أن تستلهمها دول العالم الثالث .

وفى نفس الوقت فان الظروف المحلية المتصلة بدول العالم الثالث ملائمة للانتقال الفورى الى الاشتراكية ، فالتكوين الاجتماعى لهذه الدول لا يتنافر مع الاشتراكية لأن بنيانها الطبقى ـ وهى التى كانت الى عهد قريب مستعمرات فلاحية متخلفة أو بلاد شبه مستعمرة ـ ليس جامدا ومحدودا ، بل هو خال الى حد كبير من الطبقات القوية المعادية للاشتراكية ، فالطبقة البورجوازية هامشية ضئيلة النمو فى مواجهة الأغلبية الساحقة من الفلاحين والاجراء والعمال والبورجوازية الصغيرة . والمؤسسات الرأسمالية فيها نشأت بالاعتماد على جهاز الدولة ولم تنشأ مستقلة عنه أو منافسة له مما يفقدها قوتها اذا سيطرت على جهاز الدولة طليعة اشتراكية ، كما أن البورجوازية الرأسمالية الوطنية ليست هى التى تستغل طبقات الشعب العامل بل تستغلها فى المحل الأول الرأسمالية الأجنبية صاحبة القدر الأكبر من المشروعات الاقتصادية بعد الاستقلال كامتيازات البترول والتعدين وتصنيع المواد الأولية ، ومعنى ذلك أن البورجوازية الوطنية لا تقف بالضرورة فى مواجهة أمانى الطبقة العاملة بل انها قد تشارك مختلف طبقات المجتمع من عمال وفلاحين وبورجوازية صغيرة فى المدن والريف شعور بأن الاشتراكية فى صالح الجميع . وفى حالات كثيرة كان التأميم مثلا ضرورة سياسية قبل أن يكون هدفا اشتراكيا لأن قطاعا كبيرا من الملكيات الخاصة الصناعية والزراعية كان فى أيدى الأجانب كشركة قناة السويس وأراضى المستوطنين فى الجزائر .

تفاعل الفكر الاشتراكى مع ظروف العالم الثالث

عندما بدأت دول العالم الثالث المتحررة اتصالها بالفكر الاشتراكى وجدت نفسها أمام عشرات من المدارس والتجارب الاشتراكية المتفاوتة من أقصى الاعتدال الى أقصى التطرف ، ابتداء من الفابية الى الكوميونية ، ومن بين المدارس والاتجاهات المختلفة تبرز النظرية الماركسية التقليدية كنظرية علمية متكاملة طبقت بنجاح فى المعسكر الشرقى ، **فماذا كان موقف العالم الثالث من هذه المدارس** الاشتراكية وعلى رأسها **الماركسية اللينينية ؟**

لقد قبل العالم الثالث كثيرا من التحليلات التى تقدمها الماركسية ، ولكنه لم يتقيد بمعظم تطبيقاتها سواء لأن هذه التطبيقات قد أثبتت قصورها العملى أو لأنها لا تتمشى مع ظروف العالم **الثالث** ..

١ ـ رفضت تجارب العالم الثالث الطريق التقليدى الى الاشتراكية كما ترسمه الماركسية التقليدية والذى يبدأ من تنظيم الطبقة العاملة تحت قيادة **حزب طليعى** يرفع شعار الثورة العنيفة ويستولى على جهاز الدولة ثم يفرض دكتاتورية البروليتاريا . ومما أملى عدم اتباع هذا الطريق التقليدى واقع دول العالم الثالث وظروفها الخاصة ، فقد رأينا ان البنيان الاجتماعى فى هذه الدول ملائم للاشتراكية من حيث أنه يخلو من الطبقات القوية المعادية التى تسيطر على جهاز الدولة وتستغل الطبقات العاملة ومن ثم يلزم تحطيم جهازالدولة نفسه لامكان تحقيق الاشتراكية ، وعلى العكس من ذلك يمكن تحقيق التحول السلمى الى الاشتراكية فى العالم الثالث **بتحول القيادات** الوطنية المسيطرة على الحكم الى قيادات اشتراكية تشرع فورا فى اجراء تغييرات أساسية فى هيكل المجتمع وطرق الانتاج .

ولم تكن هذه نظرية مسبقة طبقتها تجارب العالم الثالث عن وعى بها بل أمكن **الاهتداء اليها خلال التطبيق** العملى ، والتطبيق فى اشتراكيات العالم الثالث يسبق النظرية ، ومن النادر بل من المحال أن نجد تجربة اشتراكية

فى العالم الثالث تلتزم بنظريات شاملة وبرامج مسبقة ، وامكانية اكتشاف النظرية من خلال التطبيق العملى هى فى ذاتها فكرة ماركسية ولكن عفى عليها الزمن فى التطبيق الشيوعى ثم بعثتها تجارب العالم الثالث من مرقدها فادت الى نتيجة مخالفة تماما للطريق الذى ترسمه الشيوعية للسيطرة على الحكم .

٢ ـ وكذلك فان فكرة دكتاتورية البروليتاريا استبدلت بها فى تجارب العالم الثالث فكرة حل الصراع الطبقى سلميا عن طريق قيام تحالف حاكم من فئات الشعب العامل غير المستغلة بدلا من سيطرة طبقة على اخرى ، **فاذا كانت الدولة فى الماركسية التقليدية للعمال الصناعيين والفلاحين تحت قيادة العمال فان الدولة فى اشتراكيات العالم الثالث ملك لقوى الشعب العامل كلها ذات المصلحة فى الاشتراكية .**

وهذه ليست فكرة جديدة تماما بل قال بها **ماوتسى تونج** فى تصوره للديموقراطية الجديدة ، ومن الواضح أن واقع الصين الذى ينتمى اقتصاديا واجتماعيا الى واقع العالم الثالث هو الذى أملى هذا الأسلوب على ماوتسى تونج كما أملاه على تجارب العالم الثالث من بعد .

كان ماوتسى تونج يلاحظ بصدد الفروق الموضوعية بين الثورةالصينية والثورة الروسية « **ان البورجوازية الروسية لم يكن لها طابع ثورى ، لذلك** كان دور البروليتاريا أن **تتجه ضد البورجوازية لا أن تتحالف معها** ، أما فى **الصين فنظرا لأن البورجوازية مستعمرة** وشبه مستعمرة وقد **غزاها العدو ، فان لديها لفترة معينة** ولدرجة معينة طابعا ثوريا، **ويجب على البروليتاريا الا تهمل** هذا الطابع الثورى **للبورجوازية** » .

وتضرب التجربة الاشتراكية فى مصر مثلا واضحا على دولة الشعب العامل بقيامها على تحالف قوى الشعب وهى العمال والفلاحون والمثقفون والجنود والرأسمالية الوطنية مع استبعاد الطريقين الوحيدين اللذين لا يمكن أن تتصور الماركسية التقليدية غيرهما للدولة وهما دكتاتورية البرجوازية ودكتاتورية البروليتاريا .

ويقول المفكر الاشتراكى الهندى سامبورناناند « ان المجتمع يمكن أن تكون فيه طبقات بمعنى جماعات تقوم بوظائف مختلفة فى عملية الانتاج ومع ذلك يمكن أن يعتبر اشتراكيا اذا لم يكن هناك استغلال من طبقة لأخرى ، أو لصالح طبقة معينة ، فعندئذ تصبح العلاقة بين الطبقات أفقية بدلا من أن تكون رأسية » .

ومن الملاحظ أن اشتراكية العالم الثالث تعتبر رد فعل ضد الامبريالية الغربية وطريقا للتنمية الاقتصادية بينما تراجع جانبها التقليدى باعتبارها مذهبا يمثل مصالح البروليتاريا ضد البورجوازية المستغلة ، وقد يكون السبب فى ذلك ان اشتراكية العالم الثالث تبلورت فى النصف الثانى من القرن العشرين فى ظروف النضال ضد الامبريالية والتخلف بعيدا عن الحدة الرومانسية التى صاحبت بؤس العمال فى القرن التاسع عشر .

٣ ـ كما خالفت تجارب العالم الثالث الماركسية التقليدية فى النظرة الى الدين وحقوق الأفراد .

فقد رفضت تجارب العالم الثالث نظرية المعرفة فى الماركسية ، وهى النظرية المادية التى بدت غير مقبولة فى أساسها كما اصطدمت بمعتقدات راسخة لدى شعوب العالم الثالث الغنية بالتراث الروحى .

والواقع أن موقف الماركسية من الدين موقف عملى فى المحل الأول . فقد أرادت التخلص من سيطرة الكنيسة على النفوس باعتبار هذا النفوذ معوقا للاشتراكية ، ولذا قطعت الطريق ابتداء على الكهنوت الدينى بتأكيد اسبقية المادة على الوعى ، أما فى العالم الثالث فان الدين سواء كان الاسلام أو البوذية أو الهندوسية أو الديانات الافريقية ليست له كنيسة تعادل بنيان الدولة ذاته ، وليس لها كهنوت متسلط على النفوس . كما أن روح الأديان جميعا بلا استثناء لا تتعارض مع الاشتراكية بل تحض عليها بما تبثه من أفكار الاخاء الانسانى والمساواة أمام الخالق، **والذى يتعارض مع الاشتراكية ليس هو الدين وانما التفسير** الرجعى للدين بما يحمى **مصالح الطبقات المستغلة .**

وهناك الموقف من الحريات وحقوق الأفراد . وهنا تحاول تجارب العالم الثالث الوصول الى صيغة تنسف بين الجماعية والفردية أى تهدف الى القضاء على الاستغلال والامتيازات الطبقية مع احترام الشخصية الانسانية وحقوق الفرد ، **فهى لا تريد التضحية بالفرد من أجل المجتمع ولا بالمجتمع من أجل الفرد** ، ومن تطبيقات ذلك تصفية الرأسمالية كطبقة لا كأفراد ، وغنى عن الذكر أن بعض جوانب التطبيق الشيوعى أثبتت تنكرا للمبادىء الانسانية التى استلهمها ماركس نفسه ، ففى اغلب الأحيان ضحى الشيوعيون بالمساواة بل بفكرة العدالة نفسها باسم دكتاتورية البروليتاريا ، وضحوا بالأجيال الحالية من أجل عصور ذهبية قادمة ، كما ان نظرتهم الى الحريات الشخصية يشوبها الشك باعتبارها قيما بورجوازية مع أن الحريات الشخصية ليست تراثا ليبراليا فحسب وانما هى تراث انسانى عام كافحت البشرية فى سبيله على مر القرون .

طريق العالم الثالث الى الاشتراكية

وقد كان تطوير العالم الثالث لمثل هذه الأفكار الأساسية اسهاما واخصابا منه للفكر الاشتراكى الحديث. ومن الملاحظ أن الحزب الشيوعى السوفيتى فى مؤتمره الثانى والعشرين يقرر :

١ – الاعتراف بامكانية قيام الاشتراكية بالطرق السلمية بما فيها الوسائل البرلمانية ٢ – الغاء دكتاتورية البروليتاريا من الاتحاد السوفيتى وتكوين دولة كل الشعب مع المحافظة على قيادة الطبقة العاملة للمجتمع .

وفيما يتعلق بالقرار الأول نجد أن هناك فكرة لينينية أصيلة تعترف بامكان التحول السلمى من الرأسمالية الى الاشتراكية اذا كان ذلك ممكنا ، أى اذا كانت قوى الطبقة العاملة وحلفائها أكبر من قوة الرأسماليين وأثر هؤلاء عدم المقاومة ، وكان من الممكن أن تظل هذه الفكرة امكانية نظرية فحسب لولا أن تجارب العالم الثالث من ناحية ونمو القوى الديموقراطية فى الدول الرأسمالية الغربية من ناحية أخرى منها امكانية عملية يعترف بها الفكر الماركسى ، ولكن يلاحظ أن قرار المؤتمر الثانى والعشرين يأخذ فى اعتباره الدول البرلمانية الأوروبية أكثر من الدول النامية فى آسيا وافريقيا ، وهذا بلا شك قصور فى النظرة وجمود على فكرة اعتبار أوربا محور العالم ، غير أن المفكرين السوفييت المحدثين أصبحوا يعترفون بطريق العالم الثالث الى الاشتراكية .

وفيما يتعلق بالقرار الثانى نجد أن الاتحاد السوفيتى قد تخلى عن دكتاتورية البروليتاريا نتيجة لظروفه الموضوعية على أساس انقضاء فترة الانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية ، وهى الفترة التى تفرض فيها دكتاتورية البروليتاريا ، ولكن هذا التطور لا يمكن أن يلزم جميع الدول التى تبنى الاشتراكية بل يمكن تحقيق الهدف الاشتراكى بوساطة ثورة وطنية معادية للاستعمار والاقطاع والبورجوازية الكبيرة تقود المجتمع فى طريق النمو غير الرأسمالى ، وبالفعل أصبح الماركسى يعترف بامكانية وجود قيادة غير بروليتارية تسير بالمجتمع فى طريق النمو غير الرأسمالى .

وبالنسبة لمسألة الدين ونظرية المعرفة نلاحظ أن الفكر الاشتراكى الحديث فى الغرب (انظر مثلا الحزب الشيوعى الايطالى وموقف الدولة من الكنيسة فى بولندا) بدأ فى ادخال تعديلات واضحة على الموقف من الدين بل والعلاقة بالكنيسة ، **وكان أول تراجع عام هو الفصل بين الدين والمنهج الدينى :** فان أشد المتعصبين للاشتراكية العلمية الآن لا ينكرون أن القصيدة الدينية حق للفرد يباشرها على أى مذهب يختاره فى علاقته مع الخالق ، غير أن عالم الطبيعة أو الاجتماع المتدين لا ينبغى ان يصحب منهجه الدينى الى المعمل أو قاعة البحث . كما أن هناك محاولات جدية لتطوير نظرية المعرفة فى الماركسية بعد ان أصبحت تبدو مبسطة على نحو مبالغ فيه ، فهى تدعى حل كل معضلات الكون ببساطة بالغة وبأقل قدر ممكن من الكلمات كما لو كانت حدود المجهول قد زالت ولم يعد هناك مجال لطرح أى مشكلة بعد اليوم ، **وهذه نظرة غير شافية للنفس علاوة على أنها تلغى حيرة وتأملات العقل البشرى منذ الأزل ، ولذلك كان لابد من اجتهاد وابداع جديدين لاثراء الفلسفة المادية اذا أريد لها عدم التخلف .**

واخيرا بدأ الفكر الماركسى يراجع موقفه أيضا من الحريات الشخصية . فمنذ سقوط الستالينية وحكمها البوليسى المطلق بدأت النظرة الى الحريات تتغير فى المعسكر الاشتراكى ، ويبدو هذا التطور واضحا فى الاتحاد السوفيتى نفسه وأكثر وضوحا فى دول أوربا الشرقية ، وعندما تدخلت قوات حلف وارسو اخيرا فى تشيكوسلوفاكيا لم يكن ذلك لسحق الاتجاه التحررى فى حد ذاته وانما لمواجهة قوى الثورة المضادة التى تتستر وراءه .

ليس معنى ذلك بالطبع أن الفكر الماركسى قد تراجع امام أفكار العالم الثالث أو أن المعسكر الاشتراكى اضطر الى تعديل مواقفه الأساسية على ضوء تجارب العالم الثالث ، فان هذه التراجعات والتعديلات كانت فى الواقع نتيجة لظروف موضوعية وعالمية مختلفة ، **ولكن ذلك لا يمنع من القول بان تجارب العالم الثالث ساهمت فى اثراء بعض جوانب الفكر الاشتراكى الحديث ان لم يكن لشىء فلسبب واحد على الأقل هو أنها تتمشى مع روح العصر التى أملت التعديلات على الماركسية نفسها .**

ولا ينبغى ان يفوتنا التنبيه الى منزلق خطير هو الاطمئنان الى مدى ما حققته تجارب العالم الثالث من النجاح فى تطبيق الاشتراكية وتطوير الفكر الاشتراكى . فلا شك أن هناك قصورا وعقبات كثيرة تعترض هذه التجارب وتشوهها فى بعض الأحيان ، هناك مثلا ظاهرة الطبقة الجديدة ، وتراخى الرقابة الشعبية ، وضعف معدل التنمية بالنسبة لتزايد السكان ، وعدم وجود نظرية شاملة توضح الرؤية وغير ذلك من أخطاء التطبيق . ان تجارب العالم الثالث لا تزال فى مرحلة المحاولة والخطأ ، كما أنها تتعرض لمقاومة ضارية من جانب قوى الثورة المضادة والامبريالية العالمية . ولكن كل ذلك على خطورته لا ينبغى ان يقلل من أهمية الشوط الذى قطعته الشعوب غير الأوروبية منذ عصر ماركس الذى لم يكن يتصور بالمرة أن شعوب المستعمرات فى البلاد المتأخرة فى آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية يمكن أن تصبح أكثر ثورية من العمال البيض فى الدول الأوروبية المتقدمة ، الى عصر لينين الذى بدأ يقدر أهمية الطاقة الثورية لشعوب المستعمرات فيعتبرها من احتياطى الثورة الاشتراكية العالمية بعد أن كانت من احتياطى الاستعمار ، الى عصرنا الحالى حيث تحررت هذه الشعوب واتجهت الى الاشتراكية لتساهم فى اثرائها فكرا وتطبيقا .

محمد العزب موسى

« إن المجتمع الإفريقي الزنجي جماعي ، لأنه يمثل اختلاط أرواح أكثر منه تجمعاً لأفراد ، ولقد أقمنا الاشتراكية بالفعل قبل مقدم الأوربيين ، ومن واجبنا أن نجددها بمساعدتها على استعادة أبعادها الروحية » .

ل . س . سنجور

الاشتراكية الإفريقية

من النظرية إلى التطبيق



ل . س . سنجور

عبد الواحد الإمبابي

من أبرز الظاهرات التى تميز بها واقع أفريقيا الاجتماعى خلال العقد السادس من القرن العشرين ظهور موجة التحول الكبير الى الاشتراكية فى معظم مناطق القارة الافريقية ، وهى ظاهرة تؤكد الى جانب التزامها بالواقع الموضوعى للقارة وتعبيرها عنه — **تاريخيا وحضاريا** — تصورا واضحا فى استراتيجية بعض الفلسفات الاجتماعية التى كانت تنكر امكانية قيام ثورة اشتراكية فى بيئة لم تكتمل لها بعد مجموعة معينة من المقومات الضرورية اقتصادية واجتماعية ، وهذه دلالة تشير فى نفس الوقت الى مدى خصوبة الفكر الأفريقى وأصالة حضارته القومية المتميزة .. وقد عبر كاتب أمريكى عن ظاهرة التحول الهائل الى الاشتراكية فى أفريقيا بقوله « **ان هذه الشعوب تقبل على الاشتراكية بنفس الرغبة والاندفاع التى يقبل بهما البط على الماء .**

وهذا التصوير البسيط قد يلقى الضوء على حقيقة البعد الأفقى الواسع الذى تحركت فيه الاشتراكية

على أرض القارة الضخمة فعملية المسح السريعة للخريطة الاجتماعية فى افريقيا اليوم تنتج فى النهاية حصيلة احصائية تعزز هذا المفهوم وتؤكده فهناك أكثر من عشر دول أعلنت فى دساتيرها الرسمية الأخذ بالطريق الاشتراكى أساسا لنظامها ومن بينها الجمهورية العربية المتحدة والجزائر **وتونس ومالى وغينيا والسنغال وتنزانيا وكينيا الخ** ، كما أن الدول الأفريقية المستقلة الأخرى التى لم تقم بعد بهذه الخطوة ، تسودها اتجاهات اشتراكية تتمثل فى بعض قياداتها الشابة ، وفى تنظيمات شعبية واعية تلح بفكرها وتعمل على نشره وتعميقه على نطاق واسع داخل كل القطاعات ، وتحرز فى كل يوم تقدما ملحوظا ينعكس أثره فى اضعاف التيار اليمينى المحافظ ، **وهذا ما نراه واضحا فى كثير من هذه الدول** ، حتى **فى ليبيريا وساحل العاج ، الدولتان اللتان يقول عنهما بعض المعلقين : انهما الدولتان الوحيدتان فى افريقيا اللتان ترفضان حتى كلمة « اشتراكية »** . كذلك نرى فى المناطق الباقية التى لم تتحرر بعد فى افريقيا مثل : **انجولا وموزمبيق وغينيا البرتغالية ، وايضا فى زمبابوى (روديسيا الجنوبية) وجنوب غرب افريقيا وجنوب افريقيا** قيادات وطنية تقدمية تربط بين الاشتراكية وثورة التحرير القومى التى تخوضها فى الوقت الحاضر .

هذه الظاهرة الاجتماعية البارزة فى حياة افريقيا المعاصرة تفسر لنا اتجاها واعيا من جانب الشعوب الافريقية للربط بين حقائق العصر وواقع القارة الموضوعى فليس من شك فى أن ظهور تيار الفكر الاشتراكى فى افريقيا على هذا النحو الذى يسترعى الانتباه كان استجابة وتجسيدا لمزيج من المؤثرات الخارجية والعوامل المحلية .

المؤثرات الخارجية

١ — وحين نتحدث عن المؤثرات الخارجية التى كان لها دور واضح فى اهتمام الافريقيين بالأفكار الاشتراكية بالمفهوم الحديث ينبغى أن نبدأ بالجامعة الافريقية التى كانت فى الواقع أول تنظيم سياسى تبرز فيه الدعوة الى الاشتراكية كجزء من برنامج العمل لتحرير وتقدم افريقيا . ففى عام ١٩٠٧ كتب **دى بوار** أحد قادة الجامعة الافريقية مقالا فى مجلة « الأزمة » « Crisis » جاء فيه **« ان الأمل الكبير الوحيد للزنوج يكمن فى الاتجاه الاشتراكى ، فاصدقاؤنا الطبيعيون ليسوا الأغنياء ولكنهم الفقراء وليسوا العظماء ولكنهم الجماهير »** .



ك . نكروما

وفى أثناء انعقاد المؤتمرات المتعاقبة للجامعة فى لندن فى أعوام ١٩١٩ ، ١٩٢١ ، ١٩٢٣ كان الاهتمام بالأفكار الاشتراكية من جانب قادة حركة الجامعة يزداد قوة ووضوحا نتيجة للارتباطات الجديدة التى بدأت تتم بينهم وبين عدد كبير من الاشتراكيين البريطانيين وعلى رأسهم **سيدنى وبياتريس ويب** اللذين بحث معهما دى بوا أهمية التضامن بين العمال السود والبيض ، ثم حدث انفتاح جديد آخر من جانب قادة حركة الجامعة على الفكر الاشتراكى فى صورته التطبيقية وذلك بعد زيارة دى بوا للاتحاد السوفيتى عام ١٩٢٦ واعجابه بما شاهده هناك من تجربة اشتراكية رائدة كتب عنها فيما بعد مقالا جاء فيه « **اذا كان ما شاهدته بعينى وما سمعته بأذنى فى روسيا هو البولشفية فاننى بولشفى** » وكذلك تأثر **جورج بادمور** — وهو الآخر من أبرز زعماء حركة الجامعة الافريقية — بالفكر الماركسى الذى تعرف عليه من خلال نشاطه فى الأحزاب والنقابات والصحافة الشيوعية وان كان قد انشق على كل هذه التنظيمات فى عام ١٩٣٤ بحجة أن الماركسية مستمدة من تجربة الغرب فقط وأنها لا تنطبق الى حد كبير على المشكلات الاستعمارية .. وفى عام ١٩٣٧ ساهم بادمور مع مجموعة من الشبان الافريقيين المثقفين فى انشاء « **مكتب الخدمات الافريقى الدولى** » الذى اندمج مع « **اتحاد الجامعة الافريقية** » فى بريطانيا عام ١٩٤٤ وكان هذا التنظيم الجديد لحركة الجامعة يضم مجموعة ضخمة من الزنوج والافريقيين ذوى الاتجاهات الماركسية غير الشيوعية وكان هذا يعنى وجود تيار قوى للاتجاهات الاشتراكية داخل حركة الجامعة الافريقية وهو تيار كان له تأثير عميق على عقول كل العناصر الافريقية التى انضمت الى هذه الحركة والتى أصبح معظمها ان لم تكن كلها صاحبة السلطة العليا فى البلاد الافريقية بعد الاستقلال ..

وهذه حقيقة لا يصح أن نغفلها ونحن نتحدث عن المؤثرات الخارجية التى لعبت دورا أساسيا فى نشر الفكر الاشتراكى فى افريقيا .

٢ — وثانى هذه المؤثرات الخارجية يتمثل فيما ذكره الكاتب البريطانى **فنر بروكوى** F. Brockway فى مؤلفه « **الاشتراكية الافريقية** » وهو أن أحد الأسباب الرئيسية لامتداد موجة الحركة الاشتراكية ترجع أساسا

الى أن معظم قادة أفريقيا السياسيين الذين تولوا الحكم فى بلادهم ينتمون بحكم أعمارهم الى جيل واحد تقريبا وانهم مع استثناء قليل ينتمون كذلك من حيث ثقافتهم الحديثة الى عالم الغـــــرب ـ الأوربى والأمريكى على السواء ـ ومعنى هذا أنهم أكملوا دراساتهم خلال فترة نهاية الحــرب الثانية حين كانت الاشتراكية فى قمة ازدهارها فى أوربا ، وحين كان الطلبة فى مختلف الجامعات الأوربية يتطلعون الى اليسار الجديد ويتعاطفون مع ايديولوجية حزب العمال البريطانى الذى تولى مقاليـــــد السلطة فى عام ١٩٤٥ فكان من الطبيعى أن تنعكس كل هذه الاتجاهات على عقول الطلبة الافريقيين الذين كانوا يدرســـــون فى الجامعات الأوربية فى ذلك الوقت وان يتأثروا بها ، وامتدت هـــذه الاتجاهات لتحدث تأثيرا مماثلا على الطلبة الزنوج ـ أمريكيين وافريقيين ـ فى الجامعات الأمريكية ، خاصة جـامعة لنكولن . ويعتبر **كوامى نكروما** ودكتور **أزيكيوى** من بين هـــذه النمـــاذج الافريقية ، وفى هذا المناخ تشـــكل الفكر الســـياسى للقيادات الافريقية وبدأ يتبلور أذهانها معنى الارتباط الوثيق بين الراسمالية والامبريالية وانعكاس ذلك على الاستعمار ، وكان هذا يعنى بالضرورة البحث الجاد عن شكل آخر يضمن للشعوب الافريقية تحقيق المساواة والحرية والتقـــدم والرفاهيـــة فكان الايمان بالاشتراكية وسيلة لا بديل عنها فى نظر هـــذه القيادة الافريقية المثقفة التى تزعمت بلادها بعد العودة اليها . ويصرح كثير من الزعماء الافريقيين بمدى تأثير المدارس الفكرية الأوربية على ثقافتهم الاجتماعية فيقول **سنجور** مثـــلا « **انـــا ندافع عن الديمقـــراطية الاشتراكية التى تتمشى مع التيـــار الأخلاقى القـــديم للاشـــتراكيين الفرنسيين ، ونحن ننتمى تاريخيا وثقافيا الى هذا التيار ، وانا أقول ان الاشتراكيين الفرنسيين اعتبارا من سان ســـيمون الى ليون بلوم ليسوا مثاليين على النحو الذى اشتهروا به، انهم بمنهجهم وفلسفتهم يحققـــون احتياجات الروح الافريقية الزنجية** » ويقول **نكروما** أيضا « **لقد قرأت وانا فى أوربا هيجـــل وماركس وانجلـــز ولينين ، وكان لآراء هؤلاء الرجال تأثير كبير على آرائى ، وكان لماركس ولينين بوجـــه خاص تأثير على لأننى أشعر بان فلسفتهما كانت قادرة على حل مشاكلنا** » .

٣ ـ أما ثالث هـــذه المؤثرات الخارجية فيتضح فى نشاط الأحزاب الفرنسية الاشتراكية والشيوعية داخل المستعمرات الفرنســـية السابقة فى افريقيا وحتى ندرك مدى ضـــخامة واتساع نفـــوذ هذه الأحـــزاب فى افريقيا يكفى أن تعرف أن مســـاحة هذه المستعمرات الفرنسية فى القـــارة كانت تقدر بـ ٤٫١٢٢٫٩٥٠ ميل مربع أى أكثر من ربع المســـاحة الكلية لأفريقيا وان سكانها كانوا يقـــدرون بحوالى ٤٤٫١٥٢٫٦٠٠٠ نسمة ، أى أكثر من ٢٥٪ من مجمـــوع سكان افريقيا .. وبلغ من قوة تأثير هذه الأحزاب ان انضم الى عضويتها عدد كبير من قادة افريقيا ، كما ارتبط بها فى تحالف كامل « **الاتحاد الديمقراطى الافريقى** » الذى كان أكبر تنظيم ســياسى فى كل منطقة غرب افريقيا الفرنسية ولم ينته هذا التحالف الا فى عام ١٩٥١

هذه المؤثرات الثـــلاثة هى أهم العوامل الخارجية التى ساعدت على نشر الفكر الاشتراكى فى افريقيا.

الظروف المحلية

أما عن الأســـباب الداخليـــة أو ما يمكن أن نسميه بالظـــروف الموضـــوعية التى ألحت بالاشتراكية كحل حتمى لمواجهة مشاكل القارة بعد الاستقلال السياسى فيمكن تلخيصـــها على النحو التالى :

أولا : حرص الشعوب الافريقيـــة على تحقيق تنمية اقتصادية سريعة وذات معدل هائل تعوض فترة التخلف التى فرضت عليها خـــــلال العصر الاستعمارى الأوربى ، وليس من المعقول ولا من المقبول من وجهـــة النظر العلميـــة انتهاج الطـــريق الرأسمالى لانجاز هذه المهمة الصعبة لأن الراسمالية ، كما يقول **سنجور** فى كتابه « **الشعب والطـــريق الى الاشتراكية ص ١٠٦** » « جلبت الى افريقيا الاغتـــراب الاقتصـــادى والسياسى والثقافى ، ففى المجال الاقتصادى باعدت هذه الرأسمالية بين الانسان وعمله وثمار عمله ، كما جردت العمال من انسانيتهم ، أما فى المجال السياسى فقد أسفر الأمر عن سيطرة قوة أجنبية على بلد ما ، وفى النطاقين الاجتماعى والثقافى أخضعت جماعة عنصرية لسيطرة أخرى ، وبهذا تلون نظام الاغتراب الســـــياسى والاقتصادى بلون العنصرية » .

كما أن التنمية الاقتصادية فى ظل النظام الرأسمالى تستغرق زمنـــا طويلا لا تستطيع افريقيا أن تنتظره والا بقيت الهوة بينها وبين العـــالم المتقدم واسعة ومستمرة باطـــراد ، هذا الى ما فى الرأسمالية من فوضى الانتاج وظهور الاستغلال والتناقضات الحادة التى تهدد الوحدة الوطنية بخطر التصدع والتفكك ، وهـــو ما تخشاه افريقيا وتحرص على تجنبه بعـــد استقلالها ، ويضيف « **مرجر روبرتس** » فى دراسة ممتعة عن « **الاشتراكية الافريقية** » سببا آخر لتجنب الافريقيين الطريق الرأسمالى فى التنمية فيقول « **ان ذلك راجع الى عوامل تاريخية بالدرجة الأولى لأن تجربة افريقيا مع الرأسمالية لم تكن تجـــربة سعيدة ، حيث ارتبطت الراسمالية بالقـــوى الاستعمارية واستغلالها للصناعات الاستخراجيـــة والسلع الأولية مع استبعاد أية صناعة أو زراعة أخرى ، وكان جانب كبير من رأس المال مملوكا للأجانب كما كان قدر كبير من أرباح المشـــروعات الخاصة يصدر الى الخارج .. وكان الانطباع الذى تخلف فى النفوس أن الفرض الرئيسى للراسمالية هـــو**

شراء المنتجات بأسعار منخفضة ، وبيع المنتجات الأوربية بأسعار استغلالية ، وكان الاستعمار الذى يعادل الرأسمالية هو الذى تجاهل أو قضى على الثقافة الافريقيـــــة ، ولم يدع للافريقيين انفسهم سوى اســـوأ مظاهرها وهو الاغتراب الاجتماعى والدمار الاقتصادى والاستغلال الوطنى » .

ولذلك كانت الاشـــتراكية هى الطريق الوحيـــد لتحقيق التنمية الاقتصادية على النحـــو الذى يضمن لافريقيا تقدمها وحريتها ووحدتها ..

ثانيا : والسبب الثانى فى سيادة الفكر الاشتراكى فى افريقيا هو أنه مضمون غير جديد عليها ، فقد عاشت المجتمعات الافريقية منذ أقدم العصور وتطـــورت ضمن اطار من الاشتراكية الطبيعية التى يستطيع المرء أن يطلق عليها فى صدق اسم « **الاشـــتراكية الفطـرية أو الفـريزية** » فالفرد فى المجتمع الافريقى لا ينظر الى نفسه الا على انه عضو فى مجمـــــــوعة ، ولا يعرف نفسه الا بالفئة أو الجماعة التى ينتمى اليها ، وقد حاول الأب **تمبلز** Tem les فى كتابه عن « **فلسفة البانتو** » تفسير هذه الظاهرة التى تعود فى جذورها الى الفلسفة الافريقية القديمة فارجعهـــــا الى ما يسميه بمفهوم الكون عند الشعوب الافريقية ، وهو مفهوم يؤكد أن الانسان لا يؤلف وجودا واقعا مستقلا ، بل يمثل خلية فى وحدة يندمج فيها ويستمد منها قوته وحياته ، وتعتبر هذه الظاهرة على الصعيد الاجتماعى مجمـوعية لا جماعية ويعلق الكاتب الافريقى « **دودو ثيام** » على هذا التفسير بقوله : « **هذه هى نقطة الخــــلاف بين الاشتراكية الافريقية والاشــتراكية الأوربية ، فالأخيرة تمثل انتصـــار المجتمع على الفرد ، ومن هنا نبعت تعابير « النضـال الاشــتراكى » « و الثورة والاشتراكية » و « انتصار الاشتراكية » بينما تكون الأولى تعبيرا صادقا عن واقع الانسجام والاتفاق الموجود بالفعل فى المجتمع الافريقى ، أى أنها ظاهرة طبيعية »** ويضيف سيكوتورى الى هذا المعنى مزيدا من التوضيح فيقول « **ان أى افريقى لا يمكن أن يتصور تنظيم حياته خارج نطاق فئتـــه الاجتماعية ــ الأسرة أو القرية أو العشيرة ــ ولذلك فان الصـــوت الذى يتحدث به الشعب الافريقى ليس صـــــوتا فرديا على الاطلاق ، لقد كانت أدوات الانتاج ملكا للمجتمع فى افريقيا قبل قدوم الاستعمار ، وكان كل فرد عنصرا فى انتاج اجتماعى ، ويشعر كعامل مسئول اجتماعيا بادراك المصالح العامة »** .

ثالثا : ويرجع السبب كذلك فى امتـــــداد هـــذه الموجـــة فى افريقيا الى أنها الســـياسة العملية للوقوف بوعى فى مواجهـــة الشكل الجديد من الاستعمار الذى يحـــاول السيطرة الاقتصادية مرة اخـــرى على القارة تحت شعارات مضـــللة ليبقى عليها دائما ريفا عالميا ومصدرا رئيسيا لتوفير المواد الخام لمصانعه ، ومن ثم اعادة نفوذه السياسى عليها .

رابعا : والسبب الأخير هو أن افريقيا ترى فى الاتحاد السوفيتى مثلا يحتذى فى الخروج من دائرة التخلف المزرى الى مستوى المعاصرة للعالم المتقدم صناعيا وعلميا فى فترة وجيزة ، اذ كان الاتحاد السوفيتى دولة زراعية متخلفة تفصله عن أوربا فى ميـــــدان التقدم الصناعى أكثر من مائة سنة ثم لم يلبث أن قفز قفزة طويلة تخطى بها هذه الهوة ليصـــبح اكبر دولة متقدمة بالنسـبة لأوربا كلها ، وكذلك الحال بالنســـبة لتجـربة الصين الشعبية التى تمت وحققت انجازاتها خلال ربع قرن تقريبا . وكان السبب فى هذا النجاح راجعا فى الحقيقة الى ما وفرته الاشتراكية من ضـــمانات وامكانيات دفعت بالتقدم كل هـــذه المرحلة الطويلة ، وهى منهج وأسلوب للعمل يغرى دول أفريقيا بالتسلح بها فى مواجهة التخلف الحضارى بكل أبعاده المادية والروحية .

هذه باختصار هى أهم الأسباب التى جعلت الشعوب الافريقية تقبـل فى حماس ووعى على الأخذ بالنظام الاشتراكى والتوسع فى تطبيقه وهو موقف ــ كما رأينا ــ تتطلبه مقتضيات عاجلة أساسية للنهوض بالقارة نهضة حقيقية تفرض لها مكانا مناسبا فى مجال العلاقات الدولية ..

ولكن .. وهذا هو السؤال الذى يطـرح نفسه فى هـــذه المرحلة من البحث :



ج ج . نيرى

ما هى الاشتراكية الافريقية ؟

وهذه قضية فكرية أخرى دار حولها كثير من الجدل والنقاش ، بل ولا يزال محتدما حتى الآن بين كل الأطراف المهتمة بهذه الظاهرة الفـــريدة فى افريقيا .. الفريدة فى ملامحها وفى أسلوب تطبيقها .

مدرسة علم الاجتماع والســـياسة الغــربية ، وعلى رأسها . « **وليم فريدلاند** » تضع تعريفهـــا لهـــذه الاشتراكية بأنها أسلوب تجـريبى لم تكتمل له بعد كل مقـــومات الايديولوجية المحددة ، وأنها أشبه ما تكون بوعـــــاء ايديولوجى فارغ

نسبيا ، يمكن أن تصب فيه عديد من الاراء المختلفة ، وهذا ما يجعلها مرنة طيعة يمكن أن تتقبل نتائج التجارب الجديدة ..

ويعرفها آخرون من اتباع هذه المدرسة بأنها محاولة توفيقية لاستخلاص محاسن كل من الراسمالية والشيوعية ، أو بعبارة اخرى : **هى الاتجاه نحو أسلوب براجماتى يستبعد من النظامين ما لا صلة له بواقع افريقيا ، ويتضمن افضل ما تشتملان عليه ..**

أما فنر بروكوى فيعرفها بأنها بسبب الصراع بين مصادرها الفكرية الأوربية وبين اتجاه الافريقيين للبحث عن الذات تعددت أشكالها بين « **ماركسية افريقية** » تختلف عن الماركسية اللينينية وبين « **اشتراكية براجماتية افريقية** » ، وبين شكل ثالث يمكن أن يطلق عليه اسم « **الاشتراكية الديمقراطية الافريقية** » ويستبعد « فنر » « **الاشتراكية الماركسية اللينينية** » لأنها لم تحظ بقبول فى افريقيا بسبب ما تتضمنه من تناقضات عديدة اصطدمت مع واقع افريقيا وموروثاتها ، وايضا بسبب موقف الولاء الذى كانت تلتزم به بعض العناصر الشيوعية الافريقية لقوى أجنبية خارجية ، وهى مسألة فى غاية الحساسية من جانب الجماهير الأفريقية التى عاشت مأساة التبعية لقوى الاستعمار الأجنبى فترة طويلة من الزمن وترفض أن تجد نفسها مسوقة اليها مرة أخرى ..

وفى مقابل هذه التعريفات التى وضعها كتاب الغرب ترى مدرسة الفكر الماركسى اللينينى ومن أقطابها أ . أ . **بوتخين** الذى يقول عن الاشتراكية الافريقية « **انه لا وجود لنظرية واحدة وكاملة لهذا المفهوم ، فلكل فرد من دعاة الاشتراكية الافريقية أفكاره بشأنها ، وهو يضفى على هذا المفهوم معنى مختلفا عما يراه غيره ، ولكنهم جميعا توجد بينهم رغبة مشتركة هى الغاء استغلال الانسان للانسان ، وهذا هو بالضبط المضمون الرئيسى للاشتراكية العلمية ، وفى هذه النقطة ـ وهى النقطة الرئيسية لا وجود لتباين فى الآراء بين دعاة الاشتراكية العلمية وانصار الاشتراكية « الافريقية » أما كيف يمكن تحقيق هذا الهدف فهنا يبدأ اختلاف الآراء »** .

وترفض هذه المدرسة أن يكون هناك شكل اسمه « **الاشتراكية الافريقية** » وتصر على أنه الطريق الافريقى الى الاشتراكية .. وهذه مسألة اخرى ثار حولها جدل طويل ومتشعب .

يبقى بعد ذلك تعريف الاشتراكية الافريقية كما يحددها فلاسفة افريقيا ومفكروها ، يقول عنها « **ليوبولد سنجور** » « ان اشتراكيتنا ليست اشتراكية أوربا ، وهى ليست بالشيوعية الالحادية ، وليست تماما بالاشتراكية الديمقراطية التى نادت بها الدولية الثانية ، لقد أطلقنا عليها فى مواضع عبارة « الأسلوب الافريقى للاشتراكية » ويقول سنجور « اننا مضطرون الى البحث عن أسلوبنا الأصيل الخاص بنا[٨] ، وهو أسلوب افريقى خالص ، مع توجيه اهتمام خاص الى عنصرين هما : الديمقراطية السياسية والحرية الروحية » .

اما الرئيس « **جوليوس نيريرى** » فيعرفها فى كتابه « اوجاما » Ujuma وكلمة اوجاما تعنى فى اللغة السواحلية « الأسرة » بأن الاشتراكية الافريقية التى تفسرها كلمة « أوجاما » تتعارض مع الرأسمالية التى تسعى لبناء مجتمع سعيد على اساس استغلال الانسان للانسان ، وهى أيضا وبنفس القدر تتعارض مع الاشتراكية الماركسية التى تسعى لبناء مجتمعها المنشود على فلسفة الصراع الحتمى بين الانسان والانسان ..

ويعرفها « **جومو كينياتا** » بأنها « **اشتراكية افريقية ديمقراطية** » ثم يشرح هذا التعريف فى شىء من التفصيل فيقول « **اشتراكية** » لأن الحرية السياسية والمساواة ليستا كافيتين ، فللشعب الافريقى الحق فى أن يكون متحررا من الاستغلال الاقتصادى وعدم المساواة الاجتماعية ، وهى « **افريقية** » لأن كل مواطن يجب أن ينطلق عضويا من كل ما هو قومى حتى نمنح شعبنا الفخر والاعتزاز بالذات . وهى « **ديمقراطية** » لاننا نعتقد أن الفرد الذى يعيش فى ظل المجتمع الحر هو القادر على أن ينمى مواهبه وامكانياته لخدمة مواطنيه . وللرئيس **أحمد سيكوتورى** تعريف مختصر ودقيق للاشتراكية الافريقية يقول فيه « **انها نظام يرفض كلا من الراسمالية والشيوعية وتستعيض عنهما بتكييف الاقتصاد مع الحقائق الافريقية ، ان ما يعنينا أولا** وقبل **كل شىء هو تحرير افريقيا من السيطرة الافريقية والمرض والبؤس والجهل** » .

البحث عن نظرية موحدة ومستقلة

وفى عام ١٩٦٢ وكان التطبيق الاشتراكى قد بدأ منذ قليل فى بعض مناطق محدودة من افريقيا ظهرت اتجاهات متباينة بعض الشىء فى مفهوم الاشتراكية ، ربما نتيجة ظروف محلية خاصة بكل منطقة وربما نتيجة ضغوط مضادة قامت بها القوى الاستعمارية مستعينة ببعض العناصر المرتبطة بها مصلحيا لشل حركة النمو الاشتراكى الحقيقى فى افريقيا ... وهنا دعت الحاجة الى البحث عن نظرية موحدة متكاملة تصلح أساسا للتطبيق فى مختلف بلاد القارة ما دامت الظروف العامة فيها متماثلة تقريبا فكانت حلقة داكار التى انعقدت فى شهر ديسمبر من عام ١٩٦٢ ...

وعلى الرغم مما ساد الحلقة من تضارب واختلاف فى وجهات النظر حول بعض المسائل فقد اتفقت الآراء فى النهاية على ضرورة التنمية الاقتصادية السريعة فى اطار الوحدة

(٨)

القيادية ، مسترشدة بايديولوجية افريقية تتجنب الوقوع فى أسر مذاهب أجنبية لا تضع فى الاعتبار ظروف أفريقيا التاريخية وواقعها المعاصر ماديا وبشريا ومن خلال الحوار الذى استمر خمسة أيام كاملة – هى فترة انعقاد المؤتمر – أمكن بلورة هذه الايديولوجية فى أنها « **ايديولوجية ترفض مفهوم الفكر الراسمالى والفكر الشيوعى على السواء فى اطلاقهما الشامل لانهما وضعا فى ظل التطورات الفكرية والفلسفية والدينية لأوربا وأمريكا ، وان كانت الايديولوجية الافريقية لا ترفض فى الوقت نفسه الاستفادة من منجزاتهما الاقتصادية التى لا تتعارض مع واقع المجتمع الافريقى بكل أبعاده** » ومع أن هذا المفهوم الذى أسفر عنه حوار داكار لم يضف جديدا الى مفهوم الفكر الاشتراكى الذى تنادى به القيادات الاشتراكية الافريقية من قبل ، الا أنه جاء هذه المرة نتيجة اتفاق شبه كامل بين كل القيادات المسئولة على اختلاف مواقفها الفكرية التى تتباين بين التطرف اليمينى المتزمت ودرجات اليسار المتنوع كيفا وشكلا : –

الاشتراكية الافريقية فى مجال التطبيق

(أ) كان أول وأوسع قطاع اهتمت به الحكومات ذات البرامج الاشتراكية فى افريقيا هو قطاع الزراعة لأن حوالى تسعين فى المائة على الأقل من سكان افريقيا جنوب الصحراء يعملون فيه ، ولم تشأ هذه الحكومات أن تقع فى الخطأ الذى سبق أن وقعت فيه روسيا البولشفية حين ضحت بالفلاحين وبالتنمية الزراعية من أجل الصناعة الثقيلة ، وأرادت أن تستفيد من تجربة الصين على أيدى **ماوتسى تونج** الذى لم يكرر تجربة روسيا .. ولكن كيف السبيل الى تحقيق التنمية الزراعية فى ضوء المفهوم الاشتراكى وفى ضوء الظروف الواقعية للبيئة الافريقية ؟

هذا هو السؤال الذى كان لابد من وضع اجابة حاسمة له من جانب القيادات الاشتراكية المسئولة فى افريقيا .

هل يتم ذلك عن طريق التأميم الكامل أو شبه الكامل للأراضى الزراعية ؟ هذا حل رفضته كل العناصر الاشتراكية فى افريقيا ، لأنه لم يؤد الى أية نتيجة مرجوة فى بعض البلاد الشيوعية التى طبقته .

هل يكون البديل اذن هو تطبيق نظام المزارع الجماعية المعمول به فى روسيا أو نظام الكوميونات الذى تطبقه الصين ؟



أ . سيكوتورى

كلا الاقتراحين أيضا لم يحظ بالموافقة أو القبول ، لأن تطبيق نظام المزارع الجماعية لم يتم فى روسيا الا بعد صراع دموى رهيب ورفضت بولندا والمانيا الشرقية الأخذ به .

اذن فلم يعد أمام الاشتراكيين الا الأخذ بالنظام التعاونى فى هذا المجال لأنه من ناحية يتمشى مع نظام الملكية التقليدية فى افريقيا ، ولأنه لذلك سيساعد على تنمية الانتاج بالاستفادة من مزايا الانتاج الكبير ، ولأنه ثالثا أسلوب تستطيع الجماهير من خلاله الاشتراك الايجابى فى العملية الانتاجية .

ويسود اليوم أسلوب الزراعة التعاونية أغلب دول افريقيا الاشتراكية .

(ب) فى المجال الصناعى : لانستطيع القول بأن الدول الاشتراكية فى افريقيا تولى عناية للتصنيع تماثل ما توليه للزراعة « لأن قطاعات المجتمع التى تتعرض لأكبر قدر من الاستغلال فى افريقيا ليست البروليتاريا بل الفلاحين والنساء » وهذا ما يقوله سيكوتورى فى كتابه « **غينيا والتحرر الافريقى ص ٧٨** » ولذلك خصصت غينيا حوالى ٩٠٪ من ميزانية انتاجها للزراعة ، ولكن ليس معنى هذا أن مثل هذه الدول لا تقوم بأية حركة تصنيع على الاطلاق ، بل معنى ذلك أنها تعطى أولوية للنشاط الزراعى وتعتبر النشاط الصناعى مكملا لاقتصادياتها . ونسمح لراس المال الأجنبى بمزاولة نشاطه فى هذا الميدان بشروط خاصة تضمن بها المحافظة على المصلحة الوطنية .

(ج) – قضية التأميم وهى احدى القضايا الرئيسية فى التطبيق الاشتراكى ، وينظر الاشتراكيون الافريقيون الى التأميم على أنه وسيلة لا غاية ولهذا فانه ينفذ فى حدود معينة تختلف من بلد الى آخر وهذا ما عبر عنه ميثاق مؤتمر غينيا الديمقراطى حين قال « **هل التأميم الشامل هو الهدف ؟ الجواب بالنفى فالتأميم وسيلة لا هدف ولا يمكن أن يتم كيفما اتفق وانما يجب أن يتم حسب الظروف والاعتبارات العامة** ».

والواقع أن التأميم نادرا ما يعتبر شرطا مسبقا للاشتراكية ، بل ان الرأى العام الاشتراكى فى افريقيا يعارضه فى كثير من الأحيان .

(د) – فى أثناء التطبيق وجدت القيادات الافريقية أنه لكى تتحقق الاشتراكية بحيث تؤدى خدمة للجماهير ينبغى التخلى عن فكرة الملكية العامة فى قطاعى الصناعة والتجارة ولكن

يجب على الدولة فى نفس الوقت أن تشترك مع راس المال الخاص فى أنواع من الصناعات التى يعجز عنها راس المال الخاص بمفرده ، كذلك لابد من ترك قطاع لراس المال الخاص مع منحه ما يحتاج اليه من تسهيلات وتشجيع بشرط أن يكون خاضعا للخطة الاقتصادية التى ترسمها الدولة .

(هـ) ـ أما فى المجال السياسى ، فقد رؤى ضرورة الأخذ بنظام الحزب الواحد ليتمكن الشعب من خلال الديمقراطية المركزية من المحافظة على وحدته التى هى أساس حتمى لتوفير الجو المناسب له لكى ينمو ويتطور ..

هذه هى أهم مجالات التطبيق الاشتراكى ، ومن النتائج التى خرج بها هذا التطبيق يتضح أن الاشتراكيين الافريقيين كانوا حريصين تمام الحرص على التكيف مع ظروف بلادهم وعدم الانسياق وراء نظريات مستوردة قد تعوق حركة النمو بل وقد تقضى عليه ، وكل ما ينقص افريقيا اليوم لكى تسير قدما على طريق بناء الاشتراكية هو نقص الخبرات الفنية وافتقارها الى كفاءات ذات مستوى عال ، وهذا ما اضطر حكومة غينيا الى حل المؤسستين التجاريتين اللتين كانت تملكهما الدولة وهما **شركة التجارة الخارجية وشركة التجارة الداخلية وفى عام ١٩٦٣** عبر سنجور عن هذه الأزمة التى تواجهها دول افريقيا النامية ومنها السنغال فقال فى خطاب له : لابد للسنغال ولكل دولة نامية اخرى فى افريقيا أن تخرج مزيدا من المهندسين اكثر مما تخرج من الفلاسفة ، ومن الاقتصاديين اكثر من الشعراء ..

كلمة اخيرة

وقبل أن ننهى هذه الدراسة السريعة عن الاشتراكية فى افريقيا لابد من الاشارة هنا الى بعض الملامح الخاصة التى تميزت بها هذه الاشتراكية .

١ ـ **رفضها فكرة الصراع الطبقى ،** فالاشتراكية الافريقية ترفض ما يسمى « **بالصراع الطبقى** » وتعتبره مفهوما ليس له دلالة واقعية فى افريقيا ، ويلقى نيريرى الضوء على هذه الحقيقة من خلال تحليل علمى للاسباب التى أدت الى وجود هذا الصراع فى أوربا وغيابه من حياة الشعوب الافريقية فيقول :

« ان الاشتراكية الأوربية قد ولدت من الثورة الزراعية والثورة الصناعية التى اعقبتها وقد خلقت الثورة الزراعية فى هذا المجتمع الاوربى طبقات تملك الأرض وأخرى لا تملك وأنتجت الثورة الصناعية الراسمالية الحديثة والبروليتاريا الصناعية ، وزرعت هاتان الثورتان داخل المجتمع بذور الصراع ، ولم تولد الاشتراكية من هذا الصراع فحسب بل ان هذا الصراع تحول الى فلسفة ، اذ أصبح ينظر الى حرب الطبقات لا على أنه شيء كريه بل على أنه شيء ضرورى وطيب ، وكما أن الصلاة أساسية بالنسبة الى المسيحيين أو الاسلام كذلك الحرب الأهلية التى يطلقون عليها عبارة « **الحرب الطبقية** » هى **فى نظر الصورة الأوربية من الاشتراكية وسيلة لا تفضل الغاية** » ثم يضيف نيريرى بعد ذلك قوله « وان من الأمور التى تعتبر تناقضا لا يحتمل قول بعض الفلاسفة الأوروبيين : انه بدون الراسمالية وبدون الصراع الذى تخلقه داخل المجتمع لا يمكن أن توجد اشتراكية ، وهذا افتراض خاطىء ، لأن الاشتراكية الافريقية لم تنبع من الثورة الزراعية أو الصناعية ولم تبدأ من وجود طبقات اقتصادية فى المجتمع ، وأغلب الظن أنه لا يوجد فى أية من اللغات الافريقية ما يقابل كلمة « **طبقة** » Class بالمعنى الأوربى السائد .

٢ ـ وكما أن الاشتراكية الافريقية ترفض فكرة الصراع الطبقى فهى كذلك وتأسيسا على هذا الموقف ترفض أيضا ما يسمى بدكتاتورية البروليتاريا ، وهذه خاصية أخرى تميزت بها هذه الاشتراكية ـ لأنها فى التحليل الأخير لا تعدو أن تكون نوعا من التمييز الطبقى الذى لا تقره ، ولذلك عملت حكومات الشعوب الافريقية الاشتراكية على تحويل النقابات العمالية الى منظمات انتاجية بعد أن كانت تمثل من قبل تجمعات استهلاكية .

٣ ـ وتتميز الاشتراكية الافريقية أيضا بأنها تعترف بالدين كحق طبيعى لابد من احترامه وضمانه ولكنها فى الوقت نفسه لا تعترف بأسلوب تأليف الأحزاب السياسية أو التجمعات السياسية على أساس من الدين مثلما هو الحال فى الأحزاب الاشتراكية المسيحية ، والاشتراكية الديمقراطية المسيحية الخ فى أوربا .

وهكذا تتميز الاشتراكية الافريقية بملامح خاصة بها تبلورت سماتها الواضحة من خلال التطبيق ...

ان ادراك الشعوب الافريقية لضرورة تطبيق النظام الاشتراكى سيجعل منها من غير شك قوة اقتصادية عالمية هامة ، وان احترام القيادات الفكرية لتراث قارتهم وواقعها الموضوعى سيبرز ملامح الذات الافريقية ويعكس مقدرة هذه الشعوب على المساهمة الخلاقة فى اثراء الفكر العالمى ـ وهو دور سبق أن لعبته من قبل فى مرحلة متقدمة من التاريخ .

عبد الواحد الامبابى

«بلغنا أرضاً حسبناها قارة، وهي تبعد جهة الغرب عن جزر كناري بحوالي ألف فرسخ، وراء النظم المأهولة، وفي داخل المنطقة الحارة»

أمريكو فيسبوتشي



ف . كاسترو

الفكر الاشتراكي يغزو أمريكا اللاتينية



أ . جيفارا

نبيل زكي

ظلت أمريكا اللاتينية ، بالنسبة لنا ، كتابا مغلقا لزمن طويل . فقد ألقى « بريق » الولايات المتحدة ستارا كثيفا لعدة سنوات على القارة العظيمة فى الجنوب . وكما كانت « المعلومات » التى تصل الى أوربا عن مصر والبلاد العربية تتمثل ، فى الميثولوجيا الامبريالية ، فى مشاهد راقصات البطن بالحانات الليلية .. فان « المعرفة » بأحوال أمريكا اللاتينية اختلطت بسموم أسطورة الناس المجانين الذى يحملقون فى القمر وراكبى الجياد والمقامرين والحانات الليلية والكرنفالات الخ ...

وهذا نموذج للمعلومات التى قدمها جورج كريشفيلد – وهو كاتب أمريكى – لقرائه حول صفات شعوب أمريكا اللاتينية (١) : « تتصف هذه الشعوب بأنها تفتقر الى عنصر الدقة والاتقان والاحكام وتحديد الهدف كما تتصف بالاهمال والافتقار الى بعد النظر .. والعجز عن موائمة أنفسهم ، بطريقة مباشرة ، مع أى شىء .. والاحتقار لعناء العمل اليومى والرغبة فى التفاخر والتظاهر والافتقار الى المبادرة والطاقة الخلاقة المبدعة فى جميع المجلات والانعدام التام لروح المسئولية والميل الى الكسل والتراخى » !

هكذا كانت شعوب أمريكا اللاتينية فى نظر كتاب الغرب الاستعمارى .. **وطالما ردد هؤلاء الكتاب أن أمريكا اللاتنية « هى بلاد الثرثرة والمكائد والادعاءات .. وأرض القذارة »!**

ولكن ، منذ الثورة الكوبية فى عام ١٩٥٩ ، خرجت أمريكا اللاتينية من الظلال ، وأصبحت أنظار العالم تتجه الى تلك المنطقة التى كانت توصف بانها « القارة الحزينة » أو « **القارة المسحوقة** » كما كانت توصف ، فى نفس الوقت بأنها « **أرض الألوان والجمال** » « وأرض الصوف الذهبى ». الخ .

وفى الحقيقة انها قارة تضم ثروات هائلة ويعم فيها – فى نفس الوقت – **فقر مدقع مخيف ، وهى قارة تقطن** فيها شعوب لها مشكلات كثيرة مشتركة مع شعوب آسيا وأفريقيا مثل الفقر وانخفاض مستوى المعيشة والأمية والبطالة والتخلف الاقتصادى والاجتماعى . انها المشكلات التى يعانى منها جميع ضحايا الامبريالية .

وكما توجد فى آسيا وأفريقيا موجات وحركات ثورية وتحريرية واسعة النطاق ، فان أمريكا اللاتنية تقاتل منذ سنوات طويلة من أجل حرية شعوبها واستقلالها .. ورغم نكسات متتالية لحركة التحرر الوطنى فى أمريكا اللاتنية فان هذه الحركة لم تتوقف او تجمد ابدا .

ويرجع تحرير أمريكا الجنوبية من أسبانيا الى نضال مرير قامت به شعوبها والى عدة عوامل خارجية مساعدة أهمها استقلال أمريكا الشمالية واشتعال الثورة الفرنسية وغزو نابليون بونابرت لأسبانيا نفسها والتأثير العام للأفكار السياسية الصاعدة الجديدة فى ذلك الوقت .

@@@

(١) George W. Grichfield : American Supremacy, N. Y. p. 407.

وانجبت ثورة أمريكا اللاتنية قادتها العظام مثل **سيمون بوليفار وسان مارتان** ، وشهدت القارة مسيرات بطولية لجيوش شعبية فى السهول والجبال سعيا وراء الحرية .. وصدرت بيانات واعلانات مدوية ودساتير جمهورية تقر حقوق الانسان .. بيد انه لم يتغير أى شىء فى التركيب الاجتماعى للمجتمعات اللاتينية بل ان اصداء الثورة الفرنسية لم تحمل معها قيام طبقة بورجوازية مستنيرة جديدة فى أمريكا الجنوبية . وكل ما حدث هو ان رجالا بيضا أقوياء ولدوا فى أمريكا اللاتينية هم طبقة « **الكريول** » أو الخلاسيين (الأوربين المولودين فى أمريكا) حلوا محل ملاك الأرض الاقطاعيين الأسبان . وفى ظل هذه الأوضاع لم يكن « الاستقلال » يعنى شيئا سوى الاستقلال السياسى لبضع عائلات عن أسبانيا ، وهى العائلات التى شكلت الطبقات الحاكمة الجديدة فى كل دولة من دول أمريكا اللاتينية .

وظلت مجتمعات أمريكا اللاتينية جامدة حتى بعد الاستقلال ، فهى تقوم على احتكار الأرض بواسطة عائلات محدودة العدد من « الكريول » فى قمة المجتمع ، وهناك الشعب المعدم الذى يعانى من الفقر والأمية فى قاع المجتمع وثمة « **فراغ** » فى الوسط بين هذه العائلات وبين الشعب . كتب شيستر باولز ، السياسى الأمريكى المعروف ، فى مجلة « **التايم** » الأمريكية يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٥٩ يقول : « ان ١ر٥ فى المائة من الناس – وهم أصحاب ١٥ ألف فدان او أكثر – يملكون نصف جميع الأراض الزراعية فى أمريكا اللاتينية » . ومن الأمثلة الأخرى ، ان ثلاثة أرباع جميع الأراضى الخصبة التى يمكن زراعتها فى البرازيل تختص بملكية ٢٪ من السكان ، وتذكر بعض الاحصائيات ان ٥٠ فى المائة من جميع الملكيات فى الريف البرازيلى يملكها ٢ فى المائة من السكان . وفى الارجنتين كانت هناك ثمانى عائلات تملك كل عائلة منها أكثر من ٢ مليون و ألف فدان فى عام ١٩٥٠ ، وفى الوقت نفسه كانت هناك عائلة ارجنتينية تملك مليونا و ٩١ ألف و ٥٨٦ فدانا . وفى شيلى يملك ٥٧٠ شخصا ٦٤ فى المائة من الأرض .

الاحتكارات الأمريكية تشق طريقها :

والقوة الجديدة التى اقتحمت مجرى حياة أمريكا اللاتينية فى نهاية القرن التاسع عشر هى الامبريالية الأمريكية . فقد دخل فائض راس المال الأمريكى فى أمريكا اللاتينية لاستغلال الثروة الزراعية والمعدنية للقارة التى تحتوى على الكثير من الثروات (١) .

وكتب « اوسكار لويس » البرفسور المكسيكى يشرح دور رأس المال الأمريكى فى دول أمريكا اللاتينية وهو يتخذ المكسيك كمثال (٢) :

@@@

(١) Lajpat Rai : Latin America, A Socio-Economic Study, New Delhi, p. 6.

(٢) Oscar Lewis : Socia change in Latin America, N.Y. p. 102.

● يسعى رأس المال الأمريكى الى فرض سيطرة مطلقة على السوق .

● البيع بسعر أقل من الشركات المكسيكية وتأخير تطور الصناعة المحلية .

● ان نسبة ضخمة من الثروة التى يجمعها أصحاب رؤوس الأموال الامريكيون من المكسيك عن طريق الاستثمارات الأجنبية تخرج من البلاد .

ومن المعروف ان أمريكا اللاتينية دفعت فى الفترة ما بين عامى ١٩٥١ – ١٩٦١ لرأس المال الأجنبى أكثر من ١٢ الف مليون دولار فى صورة أرباح للاستثمارات وفوائد للقروض . كما يلاحظ ان ربع صادرات الولايات المتحدة تذهب الى دول أمريكا اللاتينية بينما تصب نصف صادرات أمريكا اللاتينية فى الولايات المتحدة مما أدى الى زيادة العجز فى الميزان التجارى لدول أمريكا اللاتينية (٣٥٠ مليون دولار فى عام ١٩٥٧) .

وفى سبيل نهب ثروات أمريكا اللاتينية يقوم الرأسماليون الامريكيون بعمليات استثمار هائلة طويلة المدى فى القارة ، وهذا هو المثال (١) .

نهاية عام	مجموع الاستثمارات المباشرة
١٩١٤	١٦٤٩ مليون دولار
١٩١٩	٢٤٠٦ مليون دولار
١٩٢٤	٣٦٧٣ مليون دولار
١٩٣٠	٥٢٤٤ مليون دولار
١٩٤٠	٣٨٧٤ مليون دولار
١٩٥٠	٥٢٨٥ مليون دولار

والجدول التالى يوضح المجالات التى تعمل فيها الاستثمارات الأمريكية المباشرة فى البرازيل (٢) :

مجال الاستثمار	عام ١٩٢٩	١٩٤٣	١٩٥٠
صناعات تحويلية	٤٦	٦٦	٢٨٥
البترول بما فى ذلك توزيعه	٢٣	٣٠	١١٢
التجـــارة	١٦	٢٩	٧٣
المرافق العامة والنقل	٩٧	١٠٢	١٣٨
التمويل والتامين وجماعات أخرى	١٢	٢٠	٣٦
	١٦٤	٢٣٣	٦٤٤

والسؤال هو ماذا تعنى هذه الاستثمارات الأمريكية الضخمة لشعوب أمريكا اللاتينية أو ما هى الدلالة الاقتصادية والاجتماعية لرأس المال الأجنبى فى دول تلك القارة ؟

يجب ان نضع فى اعتبارنا – بادىء ذى بدء – ان جميع دول أمريكا اللاتينية تقريبا تصدر أكثر مما تستورد .

(١) Cleona Lewis : America's Stake In International Investments, p. 6.6 — U.S. Department of Commerce Publications.

(٢) (U.N. Report on Foreign Capital In Latin America, 1954, p. 51.)



د . دوبريه

وقد تراوح نصيب الولايات المتحدة من هذه الصادرات فى عام ١٩٥٦ من ٩٤٫٨ فى المائة بالنسبة لبنما الى ٧٤٫١ فى المائة بالنسبة لجواتيمالا الى ٧٢٫٩ بالنسبة للمكسيك الى ٧١ فى المائة بالنسبة لكولومبيا و ٦٤٫٧ فى المائة بالنسبة لكوبا الخ . . .

ثم علينا ان نضع فى اعتبارنا بعد ذلك ان الارباح الاحتكارية المحولة فى عام ١٩٥٥ من امريكا اللاتينية الى الولايات المتحدة بلغت ٦٨٠ مليون دولار هى مجموع أرباح حملة الأسهم فى الولايات المتحدة من هذه العملية يتضح ان امريكا اللاتينية هى التى تصدر « رأسمالها » الى الولايات المتحدة فى صورة ثروات وأرباح احتكارية مستنزفة .

وهذا هو معدل أرباح استثمارات الاحتكارات الأمريكية فى الخارج فى المتوسط وهو يبرهن على أن نصيب الأسد من هذه الارباح يأتى من أمريكا اللاتينية (١)

	١٩٤٨	١٩٥٣	١٩٥٦
أوربا	٧٫٦	٩٫٦	٨٫٩
كنـــدا	١٤٫٠	١٣٫٩	١٣٫٠
أمريكا اللاتينية	١٧٫٤	٢٢٫٩	٢٧٫١

ويلاحظ أنه حتى فى حالة انخفاض قيمة الاستثمارات الامريكية الخاصة فى احدى دول امريكا اللاتينية فان أرباح رؤوس الأموال الأمريكية الخاصة تواصل صعودها المستمر . وتؤكد البيانات الاحصائية ان أكثر من نصف رأس المال الامريكى المستثمر فى أمريكا اللاتينية عبارة عن أرباح أعيد استثمارها مرة أخرى .

(١) Statistical Review, U.S. Dep. of Commerce 1947-1956.

وهكذا تحصل الولايات المتحدة من أمريكا اللاتينية على أكثر من ٩٠ فى المائة من بلورات الكوارتز وعلى ثلث حاجتها من «الأنيتمون» وثلاثة أرباع حاجتها من البوكسايت ونصف حاجتها من البيريل وخمس حاجتها من الرصاص والنحاس والزنك والصفيح والمنجنيز والتنجستن والبترول وخام الحديد (واغلبها مواد استراتيجية) .

الثورة : قضية حياة أو موت

وتلعب الاحتكارات القوية للولايات المتحدة دورا رجعيا فى الحياة السياسية لدول أمريكا اللاتينية فهى تساند القوى المحافظة وتدعم أشد العناصر رجعية وتجند العملاء والمرتزقة وتدبر الانقلابات الدموية وتناهض أى نوع من أنواع التقدم الاجتماعى والاقتصادى . ويترتب على ذلك استمرار التخلف الاقتصادى والجمود السياسى فى القارة.

وقد وضع الرئيس الأمريكى الأسبق « **وليم هوارد تافست** » (١٩٠٩ - ١٩١٣) أساس السياسة الأمريكية تجاه أمريكا الجنوبية بعبارته الشهيرة : « **ان دبلوماسية الولايات المتحدة قد تتضمن التدخل الفعلى لكى تضمن للسلع الأمريكية وللممولين الأمريكيين فرصة الاستثمار المربح !** » .

ويقرر مبدأ « **مونرو** » الذى سارت عليه الولايات المتحدة ان امريكا الجنوبية هى منطقة نفوذ لحكام واشنطون وينص على أنه « يجب اعتبار أى محاولة من جانب الدول الأوربية لمد نفوذها وفرض حكمها على أى جزء من القارة الأمريكية عملا خطيرا موجها ضد الأمن والسلام الأمريكى » . وهذا هو السبب فى تدخل جيوش الولايات المتحدة فى دول أمريكا اللاتينية حوالى ثلاثين مرة ؛ وفى سعى الولايات المتحدة لتشكيل « **منظمة الدول الأمريكية** » فى مارس ١٩٤٨ لكى تستخدمها كأداة لتحقيق مآربها فى القارة وللقيام بعمليات التدخل ضد الحركات الوطنية والثورية حتى لافتة هذه المنظمة .

« قارتنا .. المنسية » .

« **ان أمريكا - هذه القارة المنسية فى عصر المرحلة الأخيرة للنضال التحريرى - تشرع الآن فى أن تجعل من نفسها قارة مسموعة عبر القارات الثلاث (آسيا وأفريقيا وامريكا اللاتينية)** .. » هكذا قال **ارنستو شى جيفارا** .. ولكن ما هى طبيعة الثورة فى أمريكا اللاتينية ؟

انها ثورة وطنية ديمقراطية تستهدف تحقيق مهام التحرر الوطنى كما تستهدف اقامة الاشتراكية . وهذا يعنى ان طليعة هذه الثورة يجب أن تتشكل من القوى الاشتراكية فى أمريكا اللاتينية .

ذلك انه لا توجد « بورجوازية وطنية » حقيقية فى القارة الأمريكية الجنوبية ، فقد انسلخت قطاعات من كبار الرأسماليين المحليين فى دول أمريكا اللاتينية من المعسكر الوطنى وانضمت الى معسكر الامبريالية فهى قد قامت فى الأصل فى أحضان الرأسمالية الأجنبية واستمرت تعيش على فتات هذه الرأسمالية ثم تشابكت مصالحها معها بصورة وثيقة . وهذا الواقع لا يحول دون ظهور عناصر او أفراد من الرأسماليين المحليين الذين يعارضون النفوذ الأجنبى ولكن من الواضح أن هذه الظاهرة ليست ظاهرة « عامة » فى امريكا اللاتينية . ومن هنا يقع عبء تحقيق الثورة الوطنية الديمقراطية على الطلائع التقدمية الاشتراكية التى تواجه مهمة قيادة هذه الثورة واستكمالها لتضع أسس اقامة مجتمعات اشتراكية فى بلادها فى الوقت الذى تستأصل فيه النفوذ الأجنبى . وهذا هو السبب الذى يدفع الولايات المتحدة الى الاعتماد - فى أمريكا اللاتينية - على الانقلابات العسكرية أساسا وتنصيب حكام ديكتاتوريين يتلقون أوامرهم مباشرة من واشنطون . فالقطاعات الدنيا أو السفلى من « البورجوازية المحلية » قد سحقت مصالحها بواسطة رأس المال الأجنبى وأصبحت جزءا من معسكر الشعب والثورة .. والبورجوازية الكبيرة جزء من شبكة المصالح الأجنبية الاستغلالية فى دول القارة.

ثورة قارية :

توجد فى قارة امريكا اللاتينية لغة واحدة (هى الاسبانية) ماعدا البرازيل التى لا يصعب على أى شخص يتكلم الاسبانية أن يتفاهم مع سكانها بسبب التشابه الكبير بين اللغتين البرازيلية والاسبانية . وفى نفس الوقت ، هناك تشابه كبير - من حيث التركيب الطبقى - بين دول أمريكا اللاتينية .. ذلك لأنها تتشكل على نمط واحد هو « **النمط الأمريكى** » المعد للدول الخاضعة للاستغلال . وهذه الظروف التى جعلت ارنستو شى جيفارا يطرح قضية « الثورة القارية » فى أمريكا اللاتينية ، فهو يقول فى رسالته الشهيرة الى شعوب العالم :

« **ان اللغة والعادات والدين .. والسيد الأجنبى الواحد - فى هذه البلدان - .. كل ذلك يشد شعوب امريكا اللاتينية الى بعضها ويوحدها ، وتتشابه ظروف الاستغلال ودرجته .. وشكله ، سواء بالنسبة للاستغلاليين أو بالنسبة للخاضعين لهذا الاستغلال فى معظم بلدان قارتنا الأمريكية . والثورة تنضج بسرعة فى داخلها . ونحن نسأل أنفسنا : كيف ستتفتح ثمار هذه الثورة ؛ من أى نوع ستكون ؟ اننا نعتقد ، منذ زمن ، انه نظرا للتشابه فى قسمات بلدان القارة فان النضال فى قارتنا الأمريكية سيكشف ، فى الوقت الملائم ، عن أبعاد قارية** » (١) .

ويقول جيفارا فى كتابه « **حرب العصابات** » (٢) :

« **هل يمكن ان نتصور هذه المرحلة الجديدة من تحرير أمريكا اللاتينية على شكل مواجهة أو مجابهة بين قوتين محليتين تتصارعان من أجل السلطة داخل حدود بلد معين**»؟

ويقرر جيفارا ان مثل هذا التصور صعب وبعيد الاحتمال :

« **ان القوات الأمريكية سوف تأتى من الشمال لكى**

(١) Ernesto che Guevara : Message to the Tricontinental.

(٢) Guevara : Guirella Warefare.

تتدخل بسبب وحدة المصالح ، فالنضال فى أمريكا الجنوبية نضال حاسم » .

ويرى جيفارا ان اعداء الثورة فى أمريكا اللاتينية يتدخلون الآن بالفعل فى صورة اعداد قوى القمع والقهر وتنظيم جهاز قارى لمقاومة الثورات .. « **ولكنهم من الآن فصاعدا سيفعلون ذلك بكل ما فى وسعهم .. سيحاولون الحيلولة دون ان تدعم سلطة ثورية نفسها فى أى مكان ، واذا تأكد لديهم ان الهجوم سيؤتى ثماره فى اى بقعة من الأرض الأمريكية فسيجددون هجومهم .. وسوف يصدرون كل أنواع المخربين .. ويأمرون الدول الرجعية بمحاربة السلطة الثورية ويحاولون خنق أية دولة جديدة ثورية اقتصاديا ، وباختصار سيقضون عليها . واذا كان هذا هو الموقف فى هذه القارة ، فمن الصعوبة بمكان تدعيم النصر فى بلد بمفرده . ان وحدة قوى القهر يجب أن تقابلها وتقف فى مواجهتها وحدة القوى الشعبية » .**

ويمكن القول ان ظروف وأوضاع أمريكا اللاتينية تدعم وجهة نظر جيفارا — وفيدل كاسترو زعيم الثورة الكوبية — الى حد بعيد .

النضال المسلح :

نظرا لأن معظم دول أمريكا اللاتينية تعيش فى ظل حكومات انقلابية ديكتاتورية تمارس عمليات قمع ضارية فقد ظهرت مشكلة الأسلوب الذى ينتهجه الثوريون فى نضالهم من أجل التحرر السياسى والاجتماعى . وقد حل قطاع كبير من القوى الثورية فى أمريكا اللاتينية هذه المشكلة عن طريق البدء فى النضال المسلح بالفعل . ويتخذ هذا النضال شكل حرب العصابات فى الأدغال والجبال . ويجرى الآن نضال مسلح فى كل من جواتيمالا وكولومبيا وفنزويلا وبوليفيا . كما ظهرت تباشير الانتفاضات الأولى فى البرازيل . وهناك ، أيضا ، بعض مراكز المقاومة الأخرى التى تشتعل وتنطفىء بين آونة وأخرى .

ويقول جيفارا محذرا الثوريين من أن تخدعهم الديمقراطية الشكلية : « **ان الكفاح لمجرد استعادة درجة معينة من النظام القانونى الرأسمالى دون أن تطرح ، فى نفس الوقت ، قضية السلطة الثورية معناه الكفاح لاعادة نظام ديكتاتورى تحتضنه الطبقات الاجتماعية السائدة ، أنه اشبه بالكفاح لوضع كرة من الحديد أخف وزنا فى أصفاد السجين » !**

وهنا نلاحظ ان العنف الذى تمارس به السلطات الحاكمة فى بعض دول أمريكا اللاتينية حركات الجماهير الشعبية (مذبحة عمال المناجم فى بوليفيا) يقابله « **العنف الثورى** » الذى يدعو اليه مؤيدو **كاسترو وجيفارا** من مناضلى أمريكا اللاتينية . ويدعم هذه الفكرة أنه لا توجد فى بعض هذه الدول حتى .. «**الديمقراطية الشكلية**» التى تفتح ثغرات — ولو محدودة — أمام حركة الجماهير الشعبية .

ففى أغلب الأحيان يعمد الحكام الذين تضعهم الولايات المتحدة فى السلطة الى الغاء الدساتير وحل البرلمانات ومصادرة ابسط الحريات الديمقراطية لكى يضمنوا جوا من « **الهدوء والاستقرار** » تعمل فيه رؤوس الاموال الأجنبية ولكى يحافظوا على النظام الاستغلالى القائم . وتؤدى هذه الأوضاع كلها الى اقناع كل من يسعى الى التغيير ويحلم بالثورة أن يلجأ الى أسلوب النضال المسلح .. خاصة بعد أن نجح هذا الأسلوب — من خلال حرب العصابات — فى الاطاحة بديكتاتورية باتيستا فى كوبا وانتصار الثورة الكوبية بزعامة كاسترو .

ما هى قوى الثورة ؟

يعتبر الثوريون المؤيدون لكاسترو وجيفارا فى أمريكا اللاتينية ان سكان الريف الفقراء قوة ثورية هائلة وان الفلاحين يمثلون ، فى نهاية الأمر ، طبقة فرض عليها الجهل والعزلة ولذلك فانها تحتاج الى القيادة السياسية والثوريين للعمال والمثقفين الثوريين .

والصورة الواضحة لفكر كاسترو وجيفارا — بالنسبة لقضية قوى الثورة — هى ان جماعة من المناضلين الأشداء — بصرف النظر عن أصولهم الطبقية — يشكلون نواة لحرب العصابات ويشرعون فى النضال ، ومن خلال معاركهم يجتذبون اليهم أكثر العناصر وعيا واستعدادا للتضحية من صفوف العمال والفلاحين والمثقفين .

وقد ظهرت خلافات خطيرة فى صفوف القوى الثورية فى أمريكا اللاتينية حول كافة هذه القضايا المتعلقة بأسلوب النضال وأبعاده وقيادته والقوى التى يرتكز عليها .

ذلك أنه يمكن القول أن أمريكا اللاتينية تضم ، الآن ، ثلاثة اتجاهات ثورية .

- الاتجاه الذى يؤيد أفكار كاسترو وجيفارا ويطبقها ويتمثل هذا الاتجاه فى زعماء ورجال حرب العصابات فى فنزويلا (بزعامة دوجلاس برافو) وبوليفيا(بزعامة انتى بيريدو) وجواتيمالا (بزعامة مونتيز) وبعض المناطق الأخرى .
- اتجاه الاحزاب الشيوعية التقليدى ويختلف مع الاتجاه الأول فى عدد من القضايا الحيوية المتعلقة بالثورة فى أمريكا اللاتينية ويتمثل فى بعض الاحزاب الشيوعية مثل الحزب الشيوعى الفنزويلى والبوليفى .
- اتجاه يؤيد ويطبق فكر الزعيم الصينى ماوتسى تونج وهو يختلف مع الاتجاه الأول والثانى حول نفس القضايا ويتمثل فى جماعات واحزاب جديدة خرجت الى الوجود فى عدد من دول أمريكا اللاتينية عقب الانقسام السوفييتى — الصينى .

من الذى يقود الثورة ؟

كتب ريجيس دوبريه الكاتب الفرنسى فى « **ثورة فى الثورة** » (1) يلخص وجهة النظر الكوبية فقال : « ان

---

(١) Régis Debray : Revolution dans la Revolution : Maspero, Paris, 1967, p. 113.

الجيش الثورى هو الذى صنع النواة القيادية للحزب ». ويستشهد دوبريه ـ فى ذلك ـ بالتجربة الفيتنامية ويقول ان الحزب لم يصنع ، فى التجربة الثورية الكوبية ، النواة القائدة للجيش الشعبى . وأكد « **انتى بيريدو** » زعيم حرب العصابات الراهنة فى بوليفيا ـ فى رسالته الى مجلة القارات الثلاث ـ ان رجال حرب العصابات يرفضون ان يكونوا بمثابة « **الجناح العسكرى** » لحزب سياسى ، كما يرفضون ، أيضا ، أن تكون حرب العصابات مجرد اداة ثانوية تساعد « **النضال السياسى** » فى المدن .

وحول هذه النقطة يكمن اعمق خلاف بين الاتجاه « **الكوبى** » والاتجاهين الآخرين (الأحزاب الشيوعية المؤيدة لموسكو والأحزاب الشيوعية المؤيدة لماوتسى تونج) ذلك ان الأحزاب الشيوعية المؤيدة للاتحاد السوفييتى ترى ان قيادة النضال يجب أن تكون لها وليست لأية جماعات أخرى مهما كانت هذه الجماعات . وترى الأحزاب الشيوعية المؤيدة لماوتسى تونج ان قيادة النضال يجب أن تكون بين يدى « **الزعامة الماركسية ـ اللينينية** » المتمثلة فى هذه الأحزاب .

العمل يسبق الفكر أم العكس ؟

والقضية التى يؤمن بها الاتجاه « الكوبى » هى ـ كما أوضح ريجيس دوبريه ـ ان العمل يسبق الفكر .. ويتمثل تطبيق هذه « المقولة » على النضال الثورى فى صورة ضرورة البدء بالنضال المسلح نفسه ولو بواسطة مجموعة صغيرة من المناضلين الشجعان وسوف يتجمع التأييد الشعبى بعد ذلك وستتشكل النظرية الثورية من خلال النضال نفسه وعن طريق ضرب أمثلة فى البطولة والتضحية أمام الشعب . وفى هذه الحالة يصبح انتظار وترقب العمل السياسى أو الدعاية بمثابة وقت ضائع لأن حرب العصابات نفسها ستقوم بالدعاية لنفسها وتؤدى الى تنشيط العمل السياسى وتوسيع نطاقه . ويدعم فيدل كاسترو ، رأيه حول هذه القضية ، باستعراض التجربة الكوبية نفسها وكيف أن قادة عظاما مثل « كاميلو سانفيجوس » لعبوا أخطر الأدوار فى الثورة الكوبية ولم يكونوا قد قرأوا فى حياتهم كتابا ثوريا .

ويرى أصحاب الاتجاه الثانى والثالث ان الماركسية اللينينية هى مرشد العمل ودليل النضال الثورى .. وانه بدون نظرية ثورية لا توجد حركة ثورية ، ويعتبرون ان الاتجاه الكوبى يتخذ ، فى التطبيق ، شكل المغامرة .

وثمة خلاف خطير يطرح نفسه على القوى الثورية فى امريكا اللاتينية هو : **الموقف من النضال المسلح** .

ذلك ان الأحزاب الشيوعية التى تؤيد الحزب الشيوعى السوفييتى ترى ان « **الظروف الموضوعية** » لم تنضج فى معظم بلدان أمريكا اللاتينية للنضال المسلح وهى تؤمن ، أيضا ، بأن النضال المسلح « **ليس هو الشكل الوحيد** » وأن هناك « **أشكالا كثيرة متعددة** » .

ويلاحظ ان مثل هذه الأحزاب تولى عناية كبرى للمشاركة فى « **اللعبة البرلمانية** » وللضغط على الحكومات فى سبيل انتزاع بعض الاصلاحات والحريات الديمقراطية . وتقف هذه الأحزاب ـ فى أحيان كثيرة ـ موقفا **مناهضا** للنضال المسلح باعتباره عملا خطيرا يمكن أن تستخدمه الحكومات الرجعية كذريعة لتصفية الحياة السياسية ومصادرة البقية الباقية من الحريات الشكلية التى تستفيد منها هذه الأحزاب وتعمل فى حدودها وفى ظلها .

ومن الواضح ان هذا هو الموقف الذى اتخذه الحزب الشيوعى البوليفى ـ بزعامة **ماريو مونجى** ـ من حرب العصابات التى بدأها جيفارا فى بوليفيا .

وتوجه هذه الأحزاب نقدا شديدا للمناضلين « **على النمط الكوبى** » لأنهم يعتمدون فى نضالهم المسلح فى بوليفيا مثلا على مناضلين غير بوليفيين . ويرد انصار كاسترو وجيفارا على ذلك بأن الولايات المتحدة ترسل مستشارين وخبراء (وأحيانا جنودا) لمساعدة حكام بوليفيا على قمع الثورة وانه من الطبيعى أن يتعاون الثوريون فى كافة انحاء القارة فى النضال من أجل تحرير اى بلد فى أمريكا اللاتينية.

ويرى أنصار كاسترو وجيفارا ان الأحزاب الشيوعية المؤيدة للاتحاد السوفييتى فى امريكا اللاتينية لم تعد أحزابا ثورية وانها اقرب الى قوى الثورة المضادة **وانها تتذرع « بالظروف الموضوعية »** لمناهضة فكرة النضال المسلح فى اى زمان ومكان . ويلاحظ ، فى هذه القضية ، انه ليس هناك خلاف ـ من حيث المبدأ ـ بين الاتجاه « **الكوبى** » والاتجاه « **الماوى** » أو الصينى حول ضرورة وحتمية النضال المسلح فى أمريكا اللاتينية .

ومع ذلك فان هناك خلافا حيويا بين الاتجاهين حول كيفية القيام بهذا النضال المسلح . ففى الوقت الذى يرى فيه مؤيدو كاسترو وجيفارا انه لابد من الشروع فيه فورا يرى مؤيدو « **ماوتسى تونج** » ان النضال المسلح هو « **أرقى أشكال النضال** » وانه لابد من تهيئة الجماهير الشعبية ، وخاصة الفلاحين ، وتعبئتها وتنظيمها والوصول بها ومعها الى مستوى النضال المسلح ذلك ان الجماهير يجب أن تقتنع بنفسها ومن خلال تجاربها ان هذا هو الشكل الوحيد الذى بقى عليها أن تأخذ به ، وتجرى عملية الانضاج والتعبئة خلال مرحلة خصبة من العمل السياسى والتثقيفى يتواجد أثناءه المناضلون وسط جماهير الشعب ليكونوا لها خداما ويتعلموا منها قبل أن يعلموها بحيث تبدأ حرب العصابات المسلحة وسط حماية جماهيرية قوية وتنظيمات جماهيرية فعالة ومتحركة .

ومما لا شك فيه ان هذه الخلافات ليست هينة .. ولكن التجارب الثورية الفعلية التى تخوضها شعوب أمريكا اللاتينية ستؤدى الى المزيد من الوضوح حول المنهج الصحيح والأسلوب السليم والفعال للنضال .. فالشعوب تتعلم من خبراتها وتجاربها الكثير مما يفيد فى معاركها وملاحمها الثورية .

نبيل زكى

المسار الاشتراكى فى الهند

إلى أين ؟

محمد عيسى

« إننى لا أريد أن أترك بعدى خليفة أو حزبا ، أو مجموعة ، ولكننى أريد أن أترك بعدى الشعب »

جواهر لال نهرو

من أخصب مظاهر الحياة فى العالم الثالث ذلك الحوار العميق المؤثر بين الثورة الوطنية والثورة الاشتراكية . اذ لا انفصام فى فكرية الثوار هنا بين تحرير الوطن من احتلال أجنبى أو حكم رجعى فاسد ، وبين تحرير الانسان من براثن التعاسة الاجتماعية وأغلال القهر الاقتصادى .

ومن ثم يتمخض هذا الحوار ، فى كثير من الثورات التقدمية ، عن قانون هام يؤكد ضرورة تلاحم الثورة السياسية بالثورة الاجتماعية حتى تتحقق الثورة المتكاملة التى تصمد امام أعاصير الثورة المضادة ، وتبنى مجتمعا جديدا تزدهر فيه أحلام الانسان وأشواقه .

وانطلاقا من هذا يمكن القول ان الهند تعد من أبرز بلاد العالم الثالث التى تلاحمت فيها الثورة السياسية بالثورة الاجتماعية فى تناغم رائع حقا . فمن الحقائق المثيرة التى لا يبرزها الدارسون كثيرا عند دراسة التنمية الاقتصادية فى الهند حقيقة أن التفكير فى التنمية قد سبق تحقيق الاستقلال . فقد كانت الهند تفكر فى القضاء على مشاكلها الاقتصادية الضارية التى تتمثل ، أساسا ، فى الفقر المدقع، فى نفس الوقت الذى كانت تخوض فيه معركتها ضد الاستعمار البريطانى .

ففى الوقت الذى كان فيه المهاتما **غاندى** قديس الوطنية الهندية يرفع لواء التحرر من الاستعمار بيد ، كان يرفع بيده الأخرى لواء التحرر من الفقر . وكان غاندى يدعو الى ذلك على صفحات مجلة « **الهند الفتاة** »

التى كان يشرف على تحريرها . وكان السؤال الهام الذى طرحه غاندى على صفحات هذه المجلة فى عام ١٩٢٨ هو :

ـ كيف نقضى على أسباب الفقر ؟

وفى معرض اجابة غاندى على هذا السؤال آشار الى حقيقة هامة للغاية هى : « **ان الاستغلال الأجنبى للهند هو السبب الأساسى لفقرها . وانه لن يتسنى لنا القضاء على الفقر طالما استمر هذا الاستغلال . وحتى المغزل أو أى أعمال ثانوية أخرى لن تحل سوى جزء يسير من المشكلة الاقتصادية فى الهند اذا لم يتوقف هذا الاستنزاف الاقتصادى الفظيع** » .

ولذا اقترح غاندى أن يتضمن القرار الهندى المشهور عن « **الحقوق الأساسية** » الذى صدر فى دورة كراتشى عام ١٩٣١ هذا النص الهام :

ـ « حتى يتسنى القضاء على استغلال الجماهير يجب أن يكون التحرر السياسى قائما على أساس التحرر الاقتصادى للملايين الذين يتضورون جوعا » .

وفى الواقع ، لقد كان الاستنزاف الاقتصادى الاستعمارى لثروات الهند اهم سبب فسر به الاقتصاديون الهنود والمؤرخون البريطانيون الركود الاقتصادى فى الهند ، ذلك الركود الذى استمر طوال قرن ونصف قرن ، اى منذ عام ١٨٠٠ حتى عام ١٩٤٩ .. اى بعد حصول الهند على استقلالها بعامين .

وقد أدرك زعماء الهند هذه الحقيقة الاقتصادية المروعة ابان احتدام الثورة الوطنية ضد الاستعمار البريطانى . ولذا بادر حزب المؤتمر الهندى الى الاستعداد لمعركة الثورة الاجتماعية . وكان ان عين « **شيهاس بوز** » الذى كان برأس حزب المؤتمر « **جواهر لال نهرو** » رئيسا للجنة التخطيط القومى ، وذلك فى عام ١٩٣٨ . وقد كلفت هذه « **اللجنة التاريخية** » بوضع برنامج تفصيلى عن التنمية الاقتصادية المخططة فى الهند المستقلة . وقد أنجزت بالفعل بعض الأعمال الأولية . بيد أنها توقفت عندما بدأت حركة « **ارحلوا عن الهند** » عام ١٩٤٢ . وقد عادت هذه اللجنة واستأنفت نشاطها بعد حصول الهند على استقلالها .

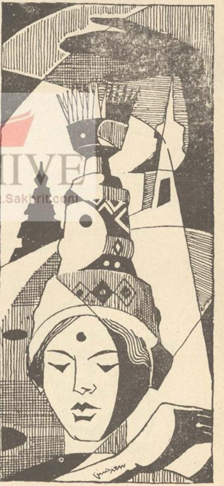
ثورة المجتمع الاشتراكى

لقد كان حصول الهند على استقلالها السياسى فى أغسطس من عام ١٩٤٧ فتحا لعصر جديد فى تاريخها الاجتماعى والاقتصادى . وكان اهم معالم هذا العصر حدثين متلازمين :

أولهما : تولى حزب المؤتمر الحاكم السلطة ، وهو الحزب الذى قاد الثورة الوطنية فى الهند .

ثانيا : بدء برامج التنمية الاقتصادية استهدافا لتحقيق « مجتمع على النمط الاشتراكى » .

وهكذا ، اقتحمت الثورة الهندية مرحلة جديدة . ومن ثم لم يعد السؤال القديم الذى طرحه غاندى قبل الاستقلال ـ سؤال ما هى أسباب الفقر ؟ ـ هو السؤال المطروح ، وانما أصبح السؤال المثار فى ظل الاستقلال هو :



ـ كيف يمكن القضاء على الفقر وتحقيق المجتمع الاشتراكى الهندى ؟

وكانت الاجابة على هذا السؤال الحاسم تتلخص فى كلمتين هامتين هما :

« **التنمية الاقتصادية** » . وكان هذا يقتضى تعبئة موارد الهند البشرية والمادية للبدء فى معركة التنمية ، أى معركة الاشتراكية الهندية ، وهى معركة أعنف من معركة الاستقلال وأشد ضراوة .

وكان أن بدأت لجنة التخطيط القومى ، برئاسة نهرو ، نشاطها الحقيقى عام ١٩٥٠ واهتمت هذه اللجنة : باعداد الخطط حتى تطرح للمناقشة العامة قبل أن يقرها البرلمان الهندى ، ومراعاة استخدام موارد البلاد على نحو فعال ومتوازن ، وتقويم ما تحقق من مشروعات ، ثم دراسة المشكلات الرئيسية التى تؤثر فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد .

ومن ثم بدأت الخطة الخمسية الأولى فى ابريل ١٩٥١ وانتهت فى مارس ١٩٥٦ . وقد كانت خطة متواضعة . اذ بلغ اجمالى استثماراتها ٣٣٫٦٠٠ مليون روبية ، واستهدفت هذه الخطة « **خلق قاعدة لتحقيق تقدم اقتصادى وصناعى بمعدل أسرع فى المستقبل** » . ومن هنا أولت اهتماما كبيرا للزراعة والرى والقوى الكهربية والنقل . وقد أمكن تحقيق معظم أهداف هذه الخطة .

وفى الواقع ، لم تكن القيمة الحقيقية للخطة الخمسية الأولى تتمثل فيما حققته من أهداف ، وانما كانت تكمن ، أساسا ، فى أنها منحت الحكومة الهندية ما تحتاجه من ثقة بالنفس دفعتها الى تنفيذ مشروعات أكثر طموحا فى الخطة الخمسية الثانية ١٩٥٦ ـ ١٩٦١ حيث بلغ اجمالى استثماراتها ٦٧٫٥٠٠ مليون روبية ، والخطة الثالثة ١٩٦١ ـ ١٩٦٦ حيث بلغ اجمالى استثماراتها ١٠٤٫٠٠٠ مليون روبية . ثم الخطة الرابعة التى بدأت عام ١٩٦٦ وسوف تنتهى عام ١٩٧١ . والتى يبلغ اجمالى استثماراتها ٢١٣٫٥٠٠ مليون روبية .

ولكن اذا كانت الخطة الأولى المتواضعة قد حققت جل أهدافها ، فان الخطتين الثانية والثالثة قد اصطدمتا بصعوبات عدة كان لها تأثير واضح على نتائج الخطتين . وكان أبرز هذه الصعوبات :

أولا : سوء تقدير زيادة السكان من الناحية الاحصائية . فقد كان من المقدر أن السكان فى الهند سيزيدون فى غضون الخمسينات بمعدل ١٫٢٪ فى السنة . ومن هنا كان هناك ما يربو على ثلاثين مليون فم جديد فى حاجة ماسة الى طعام . وهو عدد ضخم لم تكن الحكومة الهندية تحسب له حسابا .

ـ **ثانيا** : نقص العملة اللازمة لتمويل الخطط .

ـ **ثالثا** : سوء موسم الأمطار وتأثير ذلك على الانتاج الزراعى بصفة خاصة .

رابعا : النزاع الصينى ـ الهندى ، ثم النزاع الهندى ـ الباكستانى .. **الأمر الذى أدى الى أن تحول الهند جزءا من استثماراتها الاقتصادية لتغطية نفقات الحرب .**

وأيا ما كان الأمر ، وعلى الرغم من هذه الصعوبات الخطيرة ، فان الخطط الخمسية الثلاث (١٩٥١ ـ ١٩٦٦) قد أثرت فى تغيير معالم الخريطة الاقتصادية والاجتماعية فى الهند . وقد ذهب الاقتصادى البريطانى «**الان مونتجوى**» فى كتاب « التصنيع والبلاد المتخلفة » الى القول :

ـ « ان برامج التنمية الاقتصادية فى الهند قد حركت الاقتصاد الهندى من الركود الذى أصابه ابان سيطرة الاستعمار البريطانى » .

ولا أدل على « **تحرك** »**الاقتصاد الهندى المعاصر من أنه** فى خلال الخطتين الأولى والثانية قد زاد الدخل القومى بنسبة ٤٢٪ ، وزاد نصيب الفرد من الدخل بنسبة ١٦٪ فقط ، وذلك نظرا لزيادة السكان بمعدل سريع . وقد بلغ اجمالى ما حققته الهند من الدخل القومى خلال الخطط الخمسية الثلاث ٧٦٪ ، وزاد دخل الفرد بنسبة ٢٧٪ ، وذلك طبقا لما جاء فى « **الكتاب السنوى** » الهندى عام ١٩٦٧ .

الديمقراطية والتخطيط

والسؤال الآن :

ـ ما هو الأسلوب الاقتصادى الذى يحرك الاقتصاد الهندى فى طريق تحقيق مجتمع على النمط الاشتراكى ؟

ذلك سؤال جوهرى ، اذ تكمن فى الاجابة عليه تحديد البعد الخاص الذى يميز التجربة الاشتراكية فى الهند . والاجابة على وجه التحديد هى : انه **أسلوب التخطيط الديمقراطى** .



غاندى

بين الفكر الاشتراكى والعالم الثالث

وحتى يتضح لنا مفهوم التخطيط الديمقراطى فى الهند لابد من ادراك هذه الحقيقة التاريخية : فلئن كان الاتحاد السوفيتى هو أول بلد فى العالم الحديث يتخذ من التخطيط الاقتصادى ـ بمفهومه العصرى ـ منهاجا لتحقيق التنمية الاقتصادية الاشتراكية ، وذلك بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧ ، فان الهند هى أول بلد غير شيوعى يتخذ من التخطيط الاقتصادى أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية فى مجتمع ديمقراطى . ومن ثم فان المفكرين الاقتصاديين الهنود يقولون فى اعتزال وكبرياء :

ـ ان الهند هى أول بلد فى العالم يطبق فيه التخطيط الاقتصادى فى ظل نظام ديمقراطى .

وهنا لابد من توضيح الافتراق بين التخطيط الاقتصادى فى الاتحاد السوفيتى والتخطيط الاقتصادى فى الهند : ففى حين يأخذ الاتحاد السوفيتى بمبدأ « **التخطيط الشامل** » الذى يتناول كافة قطاعات الاقتصاد ، فان الهند تأخذ بمبدأ « **التخطيط الجزئى** » أو « **التخطيط الديمقراطى** » كما يطيب للمفكرين الاقتصاديين الهنود أن يسمونه . ويعنى التخطيط الديمقراطى هذا هيمنة الدولة على تخطيط جزء أو قطاع من قطاعات الاقتصاد ، وترك باقى القطاعات للمبادرة الفردية والمشروع الخاص .

ومن هنا ، فان القضية الجوهرية ، على الصعيد النظرى ، هى ايجاد صيغة برجماتية للتوفيق بين الديمقراطية والتخطيط فى التجربة الاشتراكية الهندية . ذلك أن ثمة تناقضا يبدو واضحا للوهلة الأولى ـ كما



ج . ل . نهرو

يقول الاقتصادى الهندى **ف . ف . بهاتاشاريا** فى كتابه : « **الخطط الهندية** » ـ بين الديمقراطية التى تعنى ، على الصعيد الاقتصادى ، المشروع الحر ، وبين التخطيط الذى يعنى وضع أطر واهداف محددة للمشروعات . ومن ثم ، وفى محاولة لرفع هذا التناقض بين الديمقراطية والتخطيط اتجه التفكير الاقتصادى الهندى المعاصر الى رفض النظر الى موضوع « **الديمقراطية والتخطيط** » من خلال النظرة المنطقية ، وانما اتجه الرأى الى ضرورة النظر الى هذا الموضوع من خلال النظرة البرجماتية .

وتأسيسا على ذلك ، أوضح ف . ف بهاتاشاريا انه من وجهة النظر البرجماتية يمكن للهند أن تجمع بين مزايا الديمقراطية والتخطيط . ومن ثم يغدو التخطيط أداة لتحقيق أقصى ما يمكن من الخير الاجتماعى .

وحتى يتسنى للهند ان تحقق أقصى ما يمكن من الخير الاقتصادى والاجتماعى وتحول دون تصادم المصالح الذى قد ينشأ بين القطاع العام والقطاع الخاص لجأت الى الاهتمام بمسألة فرض رقابة الدولة على القطاع الخاص. وقد عمق بهاتاشاريا هذا حين قال :

ـ « حتى يمكن تحقيق **الأهداف المنشودة يتعين على الحكومة** أن تفرض رقابة **على القطاع الخاص حتى لا يسير على نحو** من شأنه الحاق **الضرر بأهداف التخطيط . وعلى سبيل** المثال ، يتولى **القطاع الخاص فى الهند شئون التصدير والاستيراد** . ومع هذا ، **فان سياسة التصدير والاستيراد** تنظم وفقا لأهداف **التخطيط . ومن ثم فان الدولة تفرض** رقابتها على كثير من **الأنشطة الحيوية فى القطاع الخاص** ».

النظرية والتطبيق

وهكذا ، تتميز التجربة الاشتراكية الهندية بمحاولتها ايجاد تكييف نظرى للعلاقة بين الديمقراطية والتخطيط ، اى بين القطاع العام والقطاع الخاص . وقد بلور مشروع الخطة الخمسية الثالثة (١٩٦١ ـ ١٩٦٦) هذه العلاقة فى عبارة محددة واضحة :

ـ « ان تحقيق مجتمع على النمط الاشتراكى على نحو ما جاء فى الخطط الهندية لا يعنى أن المبادرة الاقتصادية لابد أن تقتصر على الدولة فقط ، اذ أن هذه الخطط تعطى المشروع الخاص دورا هاما فى التنمية القومية . ويستند هذا الى الافتراض بأن القطاع الخاص يقبل المبادىء والقيم العريضة التى تشتمل عليها الخطط القومية ، وانه سيعمل بالاتفاق مع القطاع العام » .

وانطلاقا من هذا « **الافتراض النظرى** » ، فان للقطاع الخاص دورا هاما فى التنمية الاقتصادية فى الهند . فقد بلغت نسبة استثمارات القطاع الخاص حوالى ٥٨٪ من اجمالى استثمارات الخطة الأولى ، و ٤٩٪ من اجمالى استثمارات الخطة الثانية ، و ٤١٪ من اجمالى استثمارات الخطة الثالثة .

وهنا ، ثمة مسألة جديرة بالذكر ، وهى موقف الدولة الهندية ازاء دور القطاع الخاص . وقد أوضح الاقتصادى الهندى ف . ف . بهات فى كتابه الهام : « **التغيير الاقتصادى والسياسى فى الهند** » هذا الموقف حين قال : ان الدولة فى الهند تنتهج اسلوبا برجماتيا فيما يتعلق بالدور النسبى لكل من القطاع الخاص والقطاع العام . اذ لا يوجد التزام محدد بمجموعة من القواعد أو السياسات. ومن ابرز الأمثلة على ذلك أن القطاع الخاص يتولى تنمية صناعات كان من المفروض ، تبعا لقرار سياسة التصنيع الصادر فى عامى ١٩٤٨ و ١٩٥٦ ، أن يتولى القطاع العام تنميتها . فقد سمح للقطاع الخاص بتنمية صناعة الصلب والالومنيوم والزيوت المعدنية والسماد . وفضلا عن اضطلاع القطاع الخاص فى الهند بتنمية الصناعات الثقيلة والأساسية ، فقد سمح له بالعمل فى كافة قطاعات الاقتصاد .

والسؤال الآن :

ـ ما هو تاثير القطاع الخاص على اهداف التنمية الاقتصادية فى الهند ؟

لقد أجاب ف . ف . بهات على هذا السؤال فاكد ان للقطاع الخاص تاثيرا معوقا على التنمية الاقتصادية فى الهند . ولا أدل على ذلك من أن أهم المشاكل التى يطرحها وجود القطاع الخاص بالنسبة للتخطيط الاقتصادى هى: صعوبة تحديد أهداف الاستثمار والانتاج فى مجال الزراعة والصناعات الصغيرة وذلك نظرا لأنهما يخضعان لمسئولية ملايين الأفراد الذين يدخلون ضمن القطاع الخاص .

وفضلا عن هذا ، وتلك نقطة هامة للغاية ، هناك احتمال دائم بأن تستغل الاستثمارات الخاصة فى مجالات غير ضرورية ، وغير مرغوب فيها من الناحية الاجتماعية ، الا أنها تدر ربحا على المنظمين الأفراد .

ومن ناحية أخرى ، خلق القطاع الخاص صعوبات ومشكلات وفيما يتصل بتحقيق تنمية متوازنة . وعلى سبيل المثال ، عندما كان وضع الموارد يتيح زيادة معدل الاستثمار فى غضون منتصف سنى الخطة الخمسية الأولى لم ينتهز القطاع الخاص هذه الفرصة . بيد أنه عاد فزاد من استثماراته بمعدل سريع الدافع الديناميكى الذى قدمه القطاع الخاص . ومن ثم ، وكنتيجة لمعدل زيادة الاستثمار لكلا القطاعين فى وقت واحد ، زاد اجمالى الاستثمار زيادة حادة ابان السنة الأخيرة من الخطة الخمسية الأولى ، الأمر الذى اسفر عن أزمة العملة الصعبة من ناحية ، وزيادة الأسعار فى خلال عامى ٥٦ ـ ١٩٥٧ و ٥٧ ـ ١٩٥٨ من ناحية أخرى .

وقد أكد الاقتصادى الهندى « **بهات** » أن القطاع الخاص أساء استخدام الموارد . ذلك أن استثمارات القطاع الخاص فى صناعة « الريون » التى تعتمد اعتمادا كبيرا على المواد الخام المستوردة من الخارج كان لا يتفق مع الأهداف العريضة للخطة الخمسية الثانية . كما أن عمليات بناء القطاع الخاص التى قامت على المضاربات المالية قد ادت الى تفاقم أزمة العملة الصعبة وزيادة الأسعار .

أما فى مجال الزراعة ، فقد ثبت ابان الخطة الخمسية الثانية أن من الصعوبة بمكان ضمان استخدام ملايين الفلاحين لخدمات الرى الجديدة . وقد كان هذا الامر مسئولا ، الى حد كبير ، عن نقص انتاج الحبوب الغذائية والمحاصيل الزراعية الأخرى .

وهنا يبلور « بهات » حقيقة هامة هى محصلة تجربة القطاع الخاص فى الهند :

ـ ان المشكلات والصعوبات التى يشكلها القطاع الخاص للتنمية الاقتصادية فى الهند منشؤها أن استثمار القطاع الخاص لا يخطط تخطيطا سليما معخطط القطاع العام ، كما انه لا يحقق أى تكامل معها ..

وعندى أن قول « بهات » هذا يثير غبار الشك على الافتراض النظرى القائل بامكانية تحقيق التوافق بين أهداف القطاع الخاص والقطاع العام فى الهند . وفى الواقع لقد اثبتت التجربة الهندية افتقار هذا الافتراض النظرى الى الواقعية . اذ ما كاد هذا الافتراض يلقى به فى أتون التطبيق حتى نشبت فى الهند « حرب غير معلنة » بين القطاع الخاص والقطاع العام . وقد كشفت مجلة نيوزويك الأمريكية فى عددها الصادر فى ٥ ابريل ١٩٦٥ عن هذه الحرب حين قالت :

ـ ان الحرب غير المعلنة قد أعلنت بالفعل . وذلك عقب الدورة التى عقدها اتحاد الغرف التجارية والصناعية فى الهند . وقد اسفرت هذه الدورة عن نزاع حاد بين الحكومة الهندية وبين رجال الأعمال حول الاقتصاد الاشتراكى فى الهند . فقد ذهب **كيرلوسكار** رئيس الاتحاد التجارى الهندى الى القول بأن الاقتصاد الهندى يتعثر بشكل خطير ، وخاصة فى انتاج الصلب (أقل ٣٠٪ من المستهدف تحقيقه) والسماد (أقل ٤٥٪ من المستهدف تحقيقه) والطاقة الكهربية (أقل ٢٥٪ من المستهدف تحقيقه) .

وهنا هاجم **لال بهادور شاسترى** رئيس وزراء الهند الراحل رجال الأعمال بأن قال لهم فى غضب :

ـ « ليس هذا اقتصادا حرا ، اننا نهدف الى تحقيق الاشتراكية » .

ولعل هذه « الحرب » التى تدور رحاها فى الهند بين القطاع الخاص والقطاع العام تعد من أبلغ الدروس التى تمخضت عنها التجربة الهندية والتى يتعين على كافة الثورات التقدمية فى العالم الثالث أن تعيها .

النهـروية ...

تلك كانت ابرز ملامح الصورة العامة للتجربة الاشتراكية فى الهند على صعيد التطبيق . بيد أن ملامح هذه الصورة

تظل مبتسرة وغامضة ما لم تقف على المنطلقات النظرية للفكر الاشتراكى الهندى . وهنا يبرز أمامنا « **جواهر لال نهرو** » فارس التجربة الاشتراكية فى الهند ومنظرها الملهم .

وفى الواقع ، اذا كان غاندى هو بحق نبى الثورة الوطنية الهندية ، فان نهرو هو بحق نبى الثورة الاجتماعية الهندية . فمما لا ريب فيه أن أفكار نهرو السياسية والاجتماعية قد اثرت أيما تأثير على مسار الثورة الاشتراكية الهندية ، تلك الثورة التى تجسدت ، على الصعيد العملى ، فى برامج التنمية الاقتصادية .

ومن ثم لا يمكن تفهم فكرية الثورة الاشتراكية فى الهند ، ما لم يلم المرء بابعاد الفكر الاجتماعى والاشتراكى عند نهرو . فثمة علاقة تكاد تكون عضوية بين فكر نهرو وتجربة الهند الاشتراكية .

وها هو الكاتب البريطانى **جيوفرى تيسون** مؤلف كتاب : « **نهرو .. سنوات السلطة** » يؤكد لنا أن ايمان نهرو بالاشتراكية كان له اثر حاسم على توجيه السياسة الاقتصادية فى الهند . وان تأثير نهرو على النمو الاقتصادى فى الهند سوف يستمر بقية هذا القرن على الاقل . ولا أدل على ذلك ، عند تيسون ، من أن نهرو كان يقف وراء القرار التاريخى الهام الذى اصدره حزب المؤتمر فى اجتماعه السنوى الستين الذى عقد فى مدينة « أفادى » فى ٢٠ يناير ١٩٥٥ . وقد كان منطوق هذا القرار :

ـ « **ان هدف السياسة الهندية هو تحقيق مجتمع على النمط الاشتراكى** » .

ومنذ ذلك الحين رفع التقدميون الهنود ، وفى مقدمتهم نهرو ، علم الاشتراكية فى مسيرتهم الخلاقة لبناء مجتمع اشتراكى هندى . وأصبح جزب المؤتمر يخوض المعارك الانتخابية رافعا شعار التخطيط من أجل الاشتركية . وقد



(أ . غاندى)

أيد الشعب الهندى هذه السياسة . ومن ثم استهدفت الخطة الخمسية الثانية (١٩٥٦ ـ ١٩٦١) تحقيق « **مجتمع على النمط الاشتراكى** ».

وهنا لابد من طرح هذا السؤال الحاسم :

ـ **ما هى رؤية نهرو للاشتراكية ؟**

لقد حاول جيوفرى تيسون فى كتابه سالف الذكر « نهرو .. سنوات السلطة » أن يحدد الاجابة على هذا السؤال من واقع تصريح هام لنهرو يقول فيه :

ـ « ليست المسألة مسألة نظرية شيوعية أو اشتراكية او راسمالية ، انما هى مسألة الحقيقة الصلبة . ففى الهند لم نحل نهائيا المشكلات الرئيسية ـ **مشكلات الطعام والملبس والمسكن وغيرها** ـ ومن ثم لن يعنينا أن نسمى انفسنا راسماليين او اشتراكيين او شيوعيين أو أى شىء آخر . ولاينبغى ان يكون اسلوبنا بالضرورة اسلوبا متطرفا ينتمى الى الايديولوجيات المتصارعة ، وانما قد يكون شيئا فى الوسط » .

وهنا يخلص تيسون الى القول : « **ان نهرو فابى أكثر منه ماركسى . اذ ان المنهاج الذى لجأ اليه لحل المشكلات الاقتصادية الهندية هو المنهاج البرجماتى** » .

أما الكاتب الهندى « **باتوانت سنغ** » فقد ذهب الى ان النظام الاجتماعى والاقتصادى عند نهرو انما يرتكز على **الأفكار الاشتراكية الفابية التى استوعبها طوال مايربو على** خمسة وثلاثين عاما خلت .. **وذلك منذ كان يتلقى العلم فى** لندن .

وفى الواقع ، لقد تأثر نهرو بالاشتراكية الفابية البريطانية فى سنى حياته الأولى . بيد أن انخراط نهرو فى الحياة السياسية الهندية ، ومعايشته الخلاقة لمشاكل الجماهير الهندية قد عمقت رؤية نهرو للواقع . ومن ثم تحول الى دراسة الاشتراكية العلمية واستيعابها . وهنا تخلص نهرو ـ كما قال الكاتب الهندى **س . ن . داس** فى كتابه « **الفلسفة السياسية عند نهرو** » ـ من الأفكار المجردة والغامضة والخيالية **التى كانت تمثل نزعة انسانية أكثر من** كونها اشتراكية علمية . بيد أن نهرو ، رغم ايمانه بالماركسية لم يرض مطلقا أن يكون ماركسيا بصورة قاطعة وحاسمة . فهو القائل :

ـ « **لقد كان ماركس رجلا عظيما ، وكلنا جميعا تعلمنا منه ، ولكن من الظلم والسخف أن نسأل ماركس الذى كان ينتمى الى منتصف القرن التاسع عشر أن يرشدنا الى ما يجب أن نصنعه فى منتصف القرن العشرين** » .

وهكذا يتضح تأثير أوضاع منتصف القرن العشرين على نهرو . فقد فجر احتكاك نهرو بالواقع الهندى الوعى الاجتماعى عنده . ولا أدل على ذلك من أن نهرو قد قام عام ١٩٢٠ بزيارة الى الريف الهندى ، وهناك شاهد لأول مرة الفلاحين الهنود « الحفاة ، العراة ، الجوعى ، المحطمين » . وكان ان قال كلمته التاريخية :

ـ « فى عام ١٩٢٠ كنت جاهلا تماما بأحوال العمال والفلاحين فى المصانع والحقول وكانت أرائى السياسية بورجوازية تماما » .

وقد كان نقد نهرو الذاتى هذا لافكاره السياسية والاجتماعية بداية جادة وحقيقية للتعرف الخصب على المشكلات الاقتصادية التى يواجهها الانسان الهندى . ومن ثم كان تحوله الى الايمان بالاشتراكية العلمية منهاجا لفهم الواقع الاجتماعى وأصبحت الاشتراكية عنده مفتاحا لحل كل مشكلات العالم ومشكلات الهند ، ولذا كان نهرو يقول دائما :

« اننى لاود نشر الأيديولوجية الاشتراكية وخاصة بين عمال حزب المؤتمر ومثقفيه » .

الشعب أبدا ..

أجل .. كم كان نهرو يتوق الى ان يتحول حزب المؤتمر الى حزب اشتراكى يقود عملية التحول الاشتراكى . بيد أن المهاتما غاندى لم يكن يعلق على حزب المؤتمر أملا كبيرا فيما يتصل بقدرته على تغيير النظام الاجتماعى فى الهند بعد الاستقلال :

ـ « يتعين علينا أن نعترف بأن النظام الاجتماعى الذى نحلم باقامته **لا يمكن أن يتحقق عن طريق حزب المؤتمر بوضعه الراهن** » .

وقد أثبت التاريخ صدق نبوءة غاندى هذه . وقد أكد كل من عكف على دراسة التجربة الاشتراكية فى الهند أن نقطة الضعف الاساسية فى هذه التجربة هى : حزب المؤتمر نفسه . ذلك أن التكوين الاجتماعى والفكرى لحزب المؤتمر لا يؤهله لقيادة التحول الاشتراكى فى الهند بعمق وايجابية . فلئن كان حزب المؤتمر يمثل القوى الثورية التى حققت الثورة الوطنية ، فليست كل هذه القوى قادرة ، من حيث التكوين الفكرى والانتماء الطبقى ، على تحقيق الثورة الاشتراكية .

وفى الواقع ، لقد كان نهرو يدرك منذ عام ١٩٢٩ **« ان المؤتمر يفكر بطريقة بورجوازية »** ، الا أنه حاول قيادته الى ايديولوجية راديكالية لمواجهة القضايا الاجتماعية والاقتصادية فى الهند . وكان ان وقف ليقول فى دورة الحزب التى عقدت فى لاهور عام ١٩٢٩ :

ـ « يتعين على ان أكون صريحا معكم ، وأعترف بأننى اشتراكى وجمهورى ، ولا أومن على الاطلاق بالملوك والأمراء ، ولا أومن بالنظام الذى يخرج ملوك الصناعة العصريين الذين يتمتعون بسلطان أعظم من سلطان الملوك القدماء على حياة الناس وأرزاقهم » .

ومنذ ذلك الحين بدأ ظهور الجناح اليسارى داخل حزب المؤتمر . وكان لكتابات نهرو الاشتراكية فى أوائل ومنتصف الأربعينات تأثير خلاق على شباب حزب المؤتمر الذين انسلخوا ـ تنظيميا وفكريا ـ من حزب المؤتمر وانشأوا **« حزب المؤتمر الاشتراكى »** تحت زعامة الاشتراكى **« جايا براكاش نارايان »** فى عام ١٩٣٤ . ولكن نهرو لم ينضم الى هذا الحزب مؤثرا قيادة الجناح اليسارى داخل حزب المؤتمر .

وعندما حققت الهند استقلالها .. تعمق وعى نهرو بعجز حزب المؤتمر عن قيادة الثورة الاشتراكية . بل « لقد عجز نهرو نفسه عن تحويل حزب المؤتمر الى حزب اشتراكى حقيقى . وكان أسوأ أعداء نهرو ـ كما قال **رونالد سيجال** فى كتابه : **أزمة الهند ـ هم أعضاء حزب المؤتمر** الذين أفسدوا سياسته وشوهوا أفكاره . وقد حال التردد الذى كان يطبع تصرفات نهرو دون أن يظهر حزب المؤتمر من العناصر الفاسدة وغير الفعالة .

ومن هنا .. كم كان نهرو صادقا ومخلصا عندما سئل قبل أن يموت :

ـ لماذا لم تختر خليفة كما فعل غاندى بالنسبة اليك ؟ فكانت اجابته الحاسمة :

ـ **« اننى لا أريد أن أترك بعدى خليفة أو حزبا أو مجموعة ولكننى أريد أن أترك بعدى الشعب » .**

محمد عيسى

لوحة الغلاف



للفنان الفرنسى المعاصر فرنان ليجيه (١٨٨٠ ـ ١٩٥٥) الذى يعد واحدا من أكبر أساتذة الفن المعاصر ممن طوروا الذوق الحديث وادخلوا تعديلات جوهرية على فن الرؤية ، ولقد ساد طابع ليجيه المطبوعات والديكورات والاعلانات والمعمار وواجهات العرض حتى اصبح يشكل ملمحا فنيا من ملامح هذا القرن .

ولئن حفلت تصاويره بالاشكال الهندسية والتركيبات الميكانيكية الا أنها حوت ايضا أعلى القيم التشكيلية وأكبر قسط من الحقيقة. فلقد أثبت ليجيه بتعبيراته الفنية أن التكنولوجيا وان كانت تمارس نفوذها على الانسان الا انها تذعن لارادته ورغائبه فى النهاية .

(انظر العدد ٢٦ من مجلة الفكر المعاصر) .